

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصول الخمسون

لابن معطي

زين الدين ، أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي

(٥٦٤ - ٦٢٨)

تحقيق ودراسة

محمود محمد الطناحي

عيسى البباني الحلبي وشركاه



رفع
عبد الرحمن الجزائري
أسكنه الله الفردوس

الفصول الخمسون

لابن معطى

زين الدين ، أبى الحسين يحيى بن عبد المعطى الغربى

(٥٦٤ - ٦٢٨)

تحقيق ودراسة

محمود محمد الطناحى

عيسى الباب الحلبى وشركاه

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هذا الكتاب

رسالة نال بها المحقق درجة الماجستير في علم النحو من كلية دارالعلوم
- جامعة القاهرة - بتقدير « ممتاز ». وقد نوقشت الرسالة صباح يوم الخميس
١٨ من ذى الحجة شهر الله الحرام عام ١٣٩٢ - الموافق ٣ من فبراير ١٩٧٢ -
وتفضل بإجازتها الأساتذة :

عبد السلام محمد هارون - مشرفاً

الدكتور تمام حسان ، والدكتور حسين نصار - عضوين

كلمة شكر

إذا كان من سنّة أصحاب الرسائل الجامعية أن يقدّموا بين يدي رسائلهم شكراً لأساتذتهم ، فإن شكري لشيخى الجليل الأستاذ عبد السلام محمد هارون - فسح الله في مدّته - يتعدّى ظروفَ هذه الرسالة ، فلقد تلمذت له داخلَ دارِ العلوم وخارجَ دارِ العلوم ، فيما أحيّا من تراث وما نشر من نصوص .
ولقد وجدت فيه الأستاذَ البارَّ العطوف الذي يُغري تلاميذه دائماً بالرغبة فيه والحرص عليه والاستكثار منه .

ولم أكُ أدأ صارحه ، حرسه الله ، برغبتي في دراسة ابن معطى ، حتى شدّ من أزرى وبارك خطوي ، ولم أزل على صلّةٍ به في حلّه وترحاله حتى استوى بحني على هذه الصورة . حفظه الله وأسعده وأسعد به ، وجمع له الخير كلّهُ ، وجزاه عما قدّمه لي ولجيلي كلّهُ من توجيه ورعاية وإرشاد ، وجعل كلّ ذلك في موازينه يومَ تجد كلُّ نفسٍ ما عملت من خيرٍ محضراً .

والشكر أصدق الشكر لأستاذي الجليل الدكتور تمام حسان ، المُربيّ الذي علمنا أن نقرأ الجديد من غير أن نجتوي القديم .

وقد تفضل الأستاذ الدكتور حسين نصار ، بالأمور من فضله والمذكور من كرمه ، فقبل المشاركة في مناقشة هذه الرسالة ، فله أصفى الشكر وأجزله .

ودعاء بالمفخرة والرضوان لعالم المخطوطات أخي المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، فهو الذي دلّني على كتاب الفصول ، ورغبني في درّسه ، وحثّني على تحقيقه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
عبد الرحمن النخعي
المكي النبوي

والحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة. أحمده سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طاهراً طيباً مباركاً فيه ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

ثم أما بعد . . . فهذه دراسة عن ابن معطي ، أول من صنع ألفية في النحو العربي ، عرفه الناس من قول ابن مالك عن ألفيته :

فائقة ألفية ابن معطي

ثم شغلوا عنه وعن ألفيته بابن مالك وألفيته . وحفظوا الكتب كحفظ الناس ؛ يصبها ما يصبهم من ذبوع أو نحول . وقد أحملت ألفية ابن مالك ألفية ابن معطي ، حتى يجعل بعضهم شرحاً لألفية ابن معطي شرحاً لألفية ابن مالك^(١) . ومع التسليم كل التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول : ترى ماذا كان أمر ابن معطي لو أُتيح له شارح نابه مثل أبي حيان ، فقد قال الصلاح الصفدي في ترجمته^(٢) : « هو الذي جسّر الناس على مصنفات الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها » .

حقاً إن ابن معطي قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخباز وابن إياز ، وامتلات موسوعات النحو الكبرى ، كالهمع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح على التوضيح ، بالنقل عنهم ، لكن لم ينتج لأى من هذه الشروح من الذبوع والانتشار ما أُتيح لشروح ابن مالك .

(١) ينظر ما كتبه عن شروح ألفية ابن معطي . (٢) نكت الهميان ، ص ٢٨٠ .

ومهما يكن من أمر فقد حاولت هذه الدراسة أن تكشف عن نحو ابن معطى ، وعن طرائقه فى التأليف .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شرعةً ومنهاجا : فجاء إمامها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضها مسائلَ بعينها ، يدعو إليها الاستطراد ويحكمها التداعى ، وخلص بعضها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شغل الناس من قبله ومن بعده بالخلاف بين البصريين والكوفيين ، وظلت مسائلُ النحو مبعثرةً بعيدةً الجنى عسيرةً المتناول .

وحين أظل القرن السادس - الذى عاش فيه ابن معطى - كانت مسائل النحو قد أشبعت درساً وتمثلاً وتعليلاً ، ولم يبق إلا المصنّفُ البارِعُ الذى يُجيد صياغة هذا الموروث الضخم ليفيد منه المبتدىءَ والمنتهى على السواء .

ولقد شهدت نهايةُ القرن السادس وأوائلُ القرن السابع ظهورَ ثلاثة من الرجال ، حملوا هذه الأمانة وقاموا بهذا الواجب ، حيث بسطوا قواعدَ النحو وبيّنوا مسائله وقصّوا فروعه : ابن معطى ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وعلى شروح هؤلاء الرجال استوى النحو العربى على سوقه .

وقد كان لصاحبنا ابن معطى فضلُ الرّيادة فى هذا اللون الميسر المنظم من التأليف ، حين صنع كتابيه : « الألفية والفصول » . وعلى وقع خطواته سار ابن الحاجب ، وابن مالك ، لكن هذين أخملا ذكرَ الرجل ، كما أخملا - من قبله - أبو عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جنيّ ذِكرَ أبى القاسم الزجاجيّ^(١) .

وقد اخترت مع دراسة ابن معطى تحقيق كتابه : « الفصول الخمسين » .

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى عمل النحو ص ٢ وكلاهما

ودراستي هذه تنقسم إلى ثلاثة أبواب .

تحدثت في الباب الأول عن حياة ابن معطى في المغرب والمشرق ، وعن شيوخه وتلاميذه ، وفي حديثي عن آثاره ومصنفاته خلصت إلى الكلام عن نشأة النظم في النحو ، محاولاً أن أحدد بدايته ، وقد اجتهدت في أن نظم النحو بدأ في القرن الرابع الهجري ، على يد أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ ، ثم دفت ما قيل من أن الخليل بن أحمد قد نظم في النحو ، وتبعته بعد ذلك النظم النحوية ، وانتهيت إلى أن أشهر نظم قبل ابن معطى هو نظم الحريري صاحب « المقامات » وهو المعروف بملحة الإعراب .

وقد تساءلت عن سرّ تسمية ابن معطى لنظمه : « الألفية » وقدّمت للإجابة على هذا التساؤل مجرد احتمالات واجتهادات لم أقطع فيها برأى ، وذكرت بعد ذلك أن هذه التسمية شاعت بعد ابن معطى ، في كثير من الفنون ، فرأينا ألفيات كثيرة في الألفاظ وعلوم الحديث والفرائض والتعبير والمعاني والبيان . ثم ألفت نظرة عامة على ألفية ابن معطى ، حاولت فيها أن أعرف طرائقه في صياغة القواعد وسرد المسائل ، وقد دلّقت من هذا إلى مقارنة سريعة كاشفة بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، انتهيت منها إلى أن ابن مالك قد تأثر ابن معطى وأفاد منه في المنهج العام ، من حيث سرد القواعد ، واستخدام المناسبة والاستطراد ، وارتباط اللاحق بالسابق ، لكنني أثبت أن ابن مالك لإمامته وطول اشتغاله بالنحو ، يمتاز بتشقيق المسائل وفصلها في أبواب ، على حين نرى ابن معطى يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد .

وقد أثبت أن تأثر ابن مالك ابن معطى تمدى المنهج العام إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها ، وضربت لذلك أمثلة من الألفيتين .

والباب الثاني : جعلته لدراسة آراء ابن معطي النحوية ، وقسمت هذه الآراء إلى قسمين : القسم الأول : ما انفرد به ابن معطي ، وقد سلكت سبيلين في جمع هذه الآراء : استقراء كتب النحو المطولة ، ثم ما وقع لي من شرح ابن معطي ، وبخاصة شرح الفصول الخمسين لابن إياز، وألحويّ . وشرح الألفية لابن الخطّاب وابن جمة .

وقد جمعت لابن معطي سبعة عشر رأياً ، كان له فيها مذهبٌ خاصٌ ، عرضتها وذكرت مختلف الآراء حولها .

وفي ختام عرض هذه الآراء تساءلت : أين يقف ابن معطي من المدارس النحوية : بصرية وكوفية وبغدادية ، وقد انتهيت إلى أن ابن معطي يغلّب عليه الطابع البصريّ .

والقسم الثاني : آراؤه التي تابع فيها غيره من أئمة النحاة ، وهو ما سمّيته بالمتابعات ، وقد تحدثت عنها في أثناء درس « الفصول الخمسين » لأن هذه المتابعات إنما ظهرت لي من خلال شرح « الفصول » .

* * *

والباب الثالث ، وهو الأخير وقفته على درس « الفصول الخمسين » . تحدثت فيه عن منهج ابن معطي ، ورأيت أن « الفصول » كتابٌ تعليميٌّ ، سلك فيه ابن معطي مسلكاً ، لعله أوّل من استحدثه : إذ قسم رءوس المسائل إلى أبواب ، وتحت كلّ باب عدّة فصول ، وأثبت من خلال تحليلي للفصول أن اشتغال ابن معطي بالأدب ؛ درساً وتصنيفاً ، كان له أثرٌ في سهولة عباراته وصحّة تقسيماته ، ثم ظهرت ثقافته اللغوية بينةً جليّةً في صياغة قواعد النحو ، ودلّت على ذلك بقوله عن الأسماء الستة : « أخوك وأبوه وجموها » ولم يقل : « جموه »

كما يقول غيره من النحاة، وذلك لأن الأحماء من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة، كما يرى الأصمعي.

وأثبت أيضا أن عناية ابن معطي بنظم العلوم كانت سبيلا إلى التركيز وخلق تعريفاته من الحشو والإطالة.

ثم حاولت التهدي إلى المنهج العام الذي حاكم ابن معطي في معالجته لمسائل النحو، ورجعته إلى «العامل» وانتهيت إلى أن ابن معطي أدار عليه جمهور مسائل النحو التي عالجها في كتابه «الفصول الخمسين».

وحين فرغت من درس «الفصول» شرعت في تحقيقها، وفق مناهج الوثيق والتحقيق، وقد أفدت كثيرا من شرحي ابن إياز والخوي، ونقلت عنهما في حواشي التحقيق، ليستبين سبيل ابن معطي، ثم حاولت في بعض الأحيان أن أربط بين الفصول والألفية.

ولم أرجع إلى كتب النحو إلا بالقدر الذي يجلي غامضا، أو يرفع احتمالا ويزيل شبهة، وآثرت كثيرا الإحالة على الكتاب دون النقل منه، وحين فرغت من تحقيق النص فهرست للأبواب والفصول فهرسة تفصيلية، ليظهر الفرق بين طريقة ابن معطي في ترتيب مسائل النحو وبين الطريقة التي ابتدعها ابن مالك في «ألفيته» والتي شاعت في كتب النحو إلى يوم الناس هذا، ثم تبع ذلك سائر الفهارس المتعارف عليها.

وبعد: فهذه أول دراسة عربية كاملة لابن معطي. ولأمر ما ظل ابن معطي بعيدا عن ميدان الدراسات النحوية، ولقد كان من أعجب العجب أن يفتن له المستشرقون قبلنا، فینشر له المستشرق السويدي زستين «ألفيته» عام (١٩٠٠) بمدينة ليبزج بألمانيا، ونظّل نحن في شغل عنه وعن ألفيته وابن مالك وألفيته.

زين الدين ، ويكنى: أبا الحسين، ويُعرف بابن معطٍ ، وتكتب : « ابن معطى » .
بإثبات الياء ، وهو جائز ، فقد ورد إثبات الياء فى المنقوص المرفوع والمجرور
كثيرا فى أسلوب الإمام الشافعى ^(١) رضى الله عنه ، ولفته حجة . على أن صاحب
الترجمة نفسه كان يكتبها « ابن معطٍ » بحذف الياء ، ثم صار بعد ذلك لأمر
ما يكتب : « يحيى بن عبد المعطى » . رأيت ذلك بخطه هو على صفحة قسم
مخطوط من كتاب « المفصل » للزخشرى . قال بعد أن كتب صورة الإجازة :
« وكتب يحيى بن عبد المعطى النجوى الحنفى بالقاهرة » ، ثم قال عقب ذلك :
« كنت أكتب قديماً يحيى بن معطٍ ، فاتفق أن كتب كاتب فى بعض كتب
تقع الشهادة فيه : يحيى بن عبد المعطى ، فالتزمت ذلك . . لئلا يصير المشهود به
خُلُفاً ، فهذا عذرى إليك على ذلك . وكتب يحيى » .

ونسخة « المفصل » المشار إليها محفوظة بمكتبة إسماعيل صائب الكائنة
بجامعة أنقرة عاصمة تركيا برقم (٢٢١٨) ، وقد رأيتها أثناء زيارتى لتركيا
فى شهر ديسمبر من عام ١٩٧٠ .

والزواوى - فى نسب ابن معطٍ - بفتح الزاى وبين الواوين ألف : نسبة
إلى زواوة : وهى قبيلة كبيرة بظاهر بجاية ، من أعمال أفريقية ذات بطون
وأنفاذ ، كما قال ابن خلكان .

وُلد ابن معطى بالمغرب سنة أربع وستين وخمسة للهجرة (٥٦٤) ولم يعين
الترجمون له ، البلدة التى وُلد بها ، ولئن صحَّ أنه وُلد حيث توجد قبيلته ،
فيكون وُلد بظاهر بجاية - وبجاية ، بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء :

(١) الرسالة صفحات ٢٩٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٣٢ ، ٤٨٣ ، ٥٣٠ ، ٥٤٢ .

مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب^(١) وقد يقوَّى ذلك أن الجزر وليّ - وهو أكبر شيخ لابن معطى - أقام مدة بمدينة مجاية والناس يشتغلون عليه^(٢).

كذلك لم يذكر المترجمون شيئاً عن صبا ابن معطى وخطاه في أول عمره ، ولكن لا شك أنه أقبل منذ عقل على صنوف العلم والعرفة، ودأب على التحصيل والدّرس حتى استوى ، وظهر أثر ذلك كلّ في تلك المكتبة القيّمة التي تركها من بعده .

* * *

رحلته :

يبدو أن إقامة ابن معطى بالمغرب لم تطل ، وأنه وجّه ركابته إلى دمشق مبكراً ، وأقام بها زمانا طويلا ، فقد ذكروا أنه نظم « ألفيته » في دمشق . ولما كان قد فرغ من تأليفها وهو في الحادية والثلاثين من عمره - كما سيأتي في الكلام عن الألفية - فيكون قد استقرّ بدمشق وهو في سنّ الطرأة والصبا ، لا محالة . ومهما يكن من أمر فقد كانت دمشق أول بلدٍ خطّ فيها الرجلُ ركابته ، وإنه أقام بها زمانا طويلا ، يقرئ الناس النحو والأدب ، وكان بدمشق أحدَ الشهود ، ولم يكن له من طرق الكسب ما يقوم بكفائته ، كما قال الحافظ الذهبي ، ويظهر أن ابن معطى كان رقيق الحال قليل المورد ، وقد ظهر شيء من فاقته وعُدّته في هذين البيتين :

(١) معجم البلدان لياقوت ١ / ٤٩٥ ، وهي الآن ميناء بالجزائر ، على شاطئ

البحر المتوسط .

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

قَالُوا تَلَقَّبَ زَيْنَ الدِّينِ فَهَوَّلَهُ نَعْتٌ جَمِيلٌ بِهِ أُضْحِي اسْمُهُ حَسَنًا
فَهَلَّتْ لَا تَغْبِطُوهُ إِنَّ ذَا لَقَبٌ وَقَفَّ عَلَى كُلِّ نَحْسٍ وَالذَّلِيلُ أَنَا

وفي دمشق اتصل ابن معط بالملك المعظم عيسى بن محمد الأيوبي سلطان
الشام ، وكان من علماء^(١) الملوك ، محباً للعلم مكرماً للعلماء ، عالماً بفقته الحنفية
والعربية . قيل : إنه جعل لكل من يحفظ « المتفضل » للزخشرى مائة دينار
وخليفة ، فحفظه لذلك السبب جماعة ، وقد كرم هذا السلطان العالم ابن معط ،
وولاه النظر في مصالح المساجد ، ولما توفي الملك المعظم سنة (٦٢٤) اتصل
ابن معط بالملك الكامل سلطان الدولة الأيوبية بمصر ، وكان عارفاً بالأدب
وله شعر ودراية بالحديث ، سماعاً ورواية . قال عنه ابن خلكان : « كان
محباً للعلماء متمسكاً بالسنة النبوية ، حسن الاعتقاد ، معاشراً لأرباب الفضائل ..
وكان يبيت عنده كل ليلة جمعة جماعة من الفضلاء ويشاركونهم في مباحثاتهم ،
ويسألهم عن المواضع المشككة من كل فن »^(٢) .

وقد حضر ابن معط مرة مجلس الملك الكامل مع جماعة من العلماء ،
فسألهم الملك الكامل ، قال : « زيدٌ ذُهِبَ بِهِ » هل يجوز في « زيد » النصب؟
فقالوا : لا ، فقال ابن معط : يجوز النصب ، على أن يكون المرتفع بذُهِبَ
المصدر الذي دلَّ عليه « ذُهِبَ » وهو الذَّهَابُ ، وعلى هذا فتوضع الجارُّ
والمجرور الذي هو « بِهِ » النصب ، فيجىء من باب : زيدٌ مرَّرتُ بِهِ ، إذ يجوز
في « زيد » النصب ، فكذلك ها هنا . فاستحسن الملك الكامل جوابه ،
وأمره بالسفر معه إلى مصر ، فسافر ، وقرَّر له معلوماً على أن يقرىء الناس

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٢١ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦ .

(٢) وفيات الأعيان ٤ / ١٧٢ .

الأدب والنحو بالجامع المتيق بمصر . ولم تَطُلْ مدَّةُ حياةِ ابنِ معطى بمصر ، فتوفِّيَ بها في سلخِ ذى القعدة سنة (٦٢٨) ، وتكون مدَّةُ إقامةِ ابنِ معطى بمصر لم تزد على أربع سنوات ، إذا صحَّ أنه غادر دمشق سنة وفاة الملك المعظم ، وكانت سنة (٦٢٤) كما أسلفت .

هذا وقد ذكر ابنُ الساعى أن ابنِ معطى توفى سنة (٦٢٩)^(١) . وليس بشيء ، فقد أجمع المترجمون على أنه توفى سنة (٦٢٨) ومنهم المؤرخ أبو شامة ، وهو أضيف ، لأنه شهد جنازته بمصر . قال في كتابه ذيل الروضتين^(٢) : « وفيها (سنة ٦٢٨) في مُستَهَلِّ ذى الحِجَّةِ توفى الزينُ النجوىُّ يحيى بنِ معطى الزَّواوىِّ رحمه الله بالقاهرة ، وأنا بها ، وصُلِّيَ عليه بجنب القلعة عند سوق الدوابِّ ، وحضر الصلاة عليه السلطانُ الكاملُ بنِ العادل ، ودُفِنَ بالقرافة في طريق قبة الشافعى ، رحمه الله ، على يسار المارِّ إليها ، على حافة الطريق محاذياً لقبور أبى إبراهيم المزنى ، رحمه الله ، حضرت دفنه والصلاة عليه ، وكان آيةً في حفظ كلام النحويين » .

(١) نقل ذلك ابن كثير في البداية والنهاية ١٣ / ١٣٤ .

(٢) المكان المشار إليه في صدر الترجمة .

عاش ابن معطي حياته شطرين : شطراً في المغرب ، حيث وُلِدَ وتلقَى معارفه الأولى ، وشطراً في المشرق ، حيث صنَّفَ ونظَّم ، ولقد كان من يمن طالع ابن معطي أنه عاش في القطرين أزهى أيامهما :

ففي المغرب أظَلَّ ابن معطي عصر الموحِّدين ^(١) ، هذا العصر الذي بذل رجاله جهوداً جبَّارة في سبيل إقرار الوحدة المغربية ، والدفاع عن تراث الإسلام في أسبانيا ، فما كانت دعوة المهدي بن تومرت مؤسس هذه الدولة ، إلا دعوة توحيدٍ وتجديدٍ للمفاهيم الإسلامية التي تبعث روح القوة والعزم في نفوس المسلمين ، فينهضون للعمل بجدٍّ لحماية بيضتهم وحفظ كياناتهم المادِّيِّ والمعنويِّ . وفي هذا العصر ازدهرت علوم العربية ، من نحوٍ ولغة وعروض ، وبيانٍ وتاريخٍ وسير . وفيما يتصل بالدراسات النحوية ، شهد المغرب في هذا العصر علماء أفذاذاً ، خطَّوا به خطواتٍ واسعة نحو الكمال ، يُذكر منهم الجزولي ، والسهيلي ، والشلوين ، وابن معطي صاحبنا ، وابن خروف ، وابن عصفور ، وابن مضاء ، وابن مالك ، وغيرهم .

وقد أدَّى هذا النشاط إلى وجود مدارس نحويَّة هنا وهناك ، وتفرَّدت بآراء خاصَّة في بعض مسائل الإعراب وغيره ، فهذه مدرسة فاس التي سيختلف أهلها مع تلمسان في مسألة صرف «أبي هريرة» وهذه مدرسة سبته التي تخالف الجمهور في ضم النكرة المقصودة إذا نُوتت اضطراراً ، وهذه مدرسة طنجة التي توجَّه أسئلة نحوية إلى مدرسة أشبيلية .

(١) كل المعلومات عن هذا العصر والحركة العلمية فيه استقيمتها من كتاب « النبوغ المغربي » ص ١٢٦ وغيرها - للأستاذ عبد الله كنون .

وقد نشأت في هذا العصر فكرة نظم المسائل اللغوية والنحوية، ومن ذلك أرجوزة العلامة ابن المناصيف، المسماة بالمدَّهَبِيَّة، في الحليِّ والشَّيات. وقد نظمها بمرَّاكش في جُمادى الأولى سنة (٦٢٠). ثم نُظِّمَ صاِحِبنا ابن معطى في اللغة والنحو والعروض والقراءات.

وفي المشرق قُبيل أن يرحلَ إليه ابن معطى، توالت على الأمة الإسلامية أحداثٌ وأحداث، وعاشت الأمة الإسلامية أعظم الانتصارات مع صلاح الدين الأيوبيِّ بأجاده وبطولاته، وسحقه للصليبيين الغزاة. وقد عاش ابن معطى العصر الأيوبي الذي غيَّر وجه الحياة في العالم الإسلاميِّ، حين قضى على الدولة الفاطمية، وسحق الصليبيين المتجبرين، ومكَّن نشاط فكريٍّ ظهرت آثاره الطيبة في هذه المكتبة القيمة التي تركها هذا النفر الكريم، من علماء ذلك العصر في كلِّ فنٍّ^(١).

وفي هذه الحقبة من الزمان كانت مصر والشام مثابة للعلماء وأمنًا، تهوى إليهما الأفئدة من كلِّ رَجاءٍ وناحية، حيث سلاطينُ بني أيوب بكرِّمون العلم والعلماء، فلا عجب أن يرحل كثيرٌ من علماء المغرب إلى دمشق ومصر، وكان ابن معطى واحداً من هؤلاء العلماء الذين وفدوا على دمشق ثم استقرُّوا بمصر. وقد بهرَ الملك الكامل بعلمه وحفظه، فكان له في ذراه أكرمُ منزلٍ وأرحبُ دار. والملك الكامل من أكثر سلاطين الأيوبيين حبًّا في العلم وتكريماً للعلماء، وقد ذكر المؤرخون له أشياء كثيرة من هذا وذاك^(٢).

(١) تفصيل ذلك كله في كتاب الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول - للدكتور عبد اللطيف حمزة. وكتاب الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام - للدكتور أحمد أحمد بدوى.

(٢) بالإضافة إلى ما سبق ينظر كتاب الحركة الفكرية ص ١٥١، ١٥٢.
(٢ - الفصول الخمسون)

وفي هذا العصر الذي عاشه ابنُ معطى ازدهرت الدراسات النحوية في مصر والشام ، على يد جيلٍ من العلماء الأفاضل ، الذين وجدوا في ظلال الدولة الأيوبية كلَّ تكريم وتقدير .

وقد ذكر المؤرخون أن الملك عيسى الأيوبيَّ صاحبَ دمشق سَمِعَ من التاج الكِنديِّ كتابَ سيبويه ، وشرَّحه لابنِ دَرَسْتَوِيَه ، وإيضاحَ الفارسيِّ^(١) . وشرط لسكل من يحفظ « المُفَصَّل » للزَمَخْشَرِيِّ مائةَ دينارٍ وخِلعةً ، فحفظه لهذا السبب جماعة ، وقد أشرت إلى هذا من قبل .

وقد شهد القطران من أعلام النحو في هذا العصر : ابنُ بَرِّيِّ المِصرِيَّ المتوفى سنة ٥٨٢ ، وعثمان بن عيسى البَلَيْطِيَّ المتوفى سنة ٥٩٩^(٢) ، وأبا اليمين الكِنديَّ المتوفى سنة ٦١٣ ، وسليمان بن بُنَيْنِ الدَّقِيقِيَّ المتوفى سنة ٦١٤^(٣) ، وابن الرَّمَّاحِ علي بن عبد الصمد ، المتوفى سنة ٦٣٣^(٤) ، وابن يَعِيشِ المتوفى سنة ٦٤٣ ، وعلم الدين السَّخَاوِيَّ ، المتوفى سنة ٦٤٣ أيضا ، وابنِ الحَاجِبِ ، المتوفى سنة ٦٤٦ . وهؤلاء أبرز نُحاةِ القُطْرَيْنِ في عصرِ ابنِ معطى .

* * *

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٧١

(٢) نفس المرجع ٢ / ١٣٥

(٣) نفس المرجع ١ / ٥٩٧

(٤) نفس المرجع ٢ / ١٧٥

شيوخ ابن معطى

تَلَمَّذَ ابْنُ مَعْطَى لَطَائِفَ جَلِيلَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ ، وَكَانَ أَوَّلَ أَسْتَاذِهِ أَفَادَ مِنْهُ وَانْتَفَعَ بِهِ أَبُو مُوسَى الْجَزُولِيُّ الْمَغْرِبِيُّ ، عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، صَاحِبُ الْقَدِّمَةِ الْمَشْهُورَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٧ . وَكَانَ ابْنُ مَعْطَى مِنْ أَجْلِ تِلْكَ تِلْمِذَةِ الْجَزُولِيِّ ، كَمَا يَقُولُ الذَّهَبِيُّ .

وَلَا شَكَّ أَنَّ ابْنَ مَعْطَى تَلَقَّى عَنِ الْجَزُولِيِّ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ رِحْلَتِهِ إِلَى دِمَشْقَ ؛ فَإِنَّ الْجَزُولِيَّ لَمْ يَبْرَحِ الْمَغْرِبَ إِلَّا لِفَتْرَةٍ وَجِيزَةٍ ، زَارَ فِيهَا مِصْرَ وَحَجَّ (١) .
وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ ابْنُ مَعْطَى : التَّاجُ السِّكِنْدِيُّ ، وَهُوَ أَبُو الْيَمَنِ زَيْدُ ابْنِ الْحَسَنِ الْمُتَوَفَّى بِدِمَشْقَ سَنَةَ ٦١٣ ، وَكَانَ رَحَلَ إِلَيْهَا وَفِيهَا طَابَ لَهُ الْمَقَامُ فَدَرَّسَ وَأَفَادَ ، وَازْدَحَمَ الطَّلَابُ عَلَى حَلِيقَتِهِ لِلْإِفَادَةِ مِنْهُ وَالْأَخْذِ عَنْهُ ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ أَيْضًا الْعَظَمَاءُ عَيْسَى الْأَبُوبِيَّ ، كَمَا أَسْلَفْتُ .

وَقَدْ سَمِعَ ابْنَ مَعْطَى الْحَدِيثَ وَرَوَاهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَسَاكِرِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٠ ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ .

* * *

(١) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

تلاميذه

كَانَ ابْنُ مَعْطَى قَدْ جَلَسَ لِتَلَامِيذِهِ جُلُوسًا عَامًّا ، حِينَ أَقْرَأَ النَّاسَ الْأَدَبَ
وَالنَّحْوَ بِدِمَشْقَ ، وَالْجَامِعَ الْعَتِيقَ بِمِصْرَ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ وَاحِدًا مِنْهُمْ بِدَرْسٍ أَوْ إِعْلَانٍ ،
وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرِ الْمُتَرْجِمُونَ لَهُ تَلَامِيذًا بَعِيْنَهُمْ ، وَاکْتَفَوْا بِقَوْلِهِمْ : « اشْتَفَلَ عَلَيْهِ
خَلْقٌ كَثِيرٌ وَانْتَفَعُوا » ، أَوْ : « حَمَلَ النَّاسُ عَنْهُ » . عَلَى أَنَّ أَثْنَاءَ تَفْتِيْشِي فِي
بُغْيَةِ الْوَعَاةَ ، وَجَدْتَ تَلْمِيذًا بَعِيْنَهُ لِابْنِ مَعْطَى ، هُوَ : أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَمْرِ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنِ سَالِمٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَسَنْطِينِيَّ النَّجْوِيَّ الشَّافِعِيَّ ، الْمِتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ٦٩٥ ،
ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ^(١) أَنَّهُ أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ ابْنِ مَعْطَى ، وَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ
تَلْمِيذًا آخَرَ هُوَ : السُّوَيْدِيُّ الْحَكِيمُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْأَطْيَاءِ ، عِزُّ الدِّينِ أَبُو إِسْحَاقَ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَرْخَانَ الْأَنْصَارِيَّ الدِّمَشْقِيَّ ، الْمِتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٠ ، فَقَدْ ذَكَرَ
الذَّهَبِيُّ^(٢) أَنَّهُ تَأَدَّبَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى .

وَتَالِيًا هُوَ : إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ ،
أَبُو إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيَّ الْإِسْكَانْدَرِيَّ الْيَسْكَاتِبَ ، الْمَعْرُوفَ بِابْنِ الْعَطَّارِ ، تَوَفَّى
سَنَةَ ٦٤٩ ، ذَكَرَ التَّقِيُّ التَّمِيمِيُّ^(٣) أَنَّهُ تَأَدَّبَ عَلَى ابْنِ مَعْطَى .

* * *

(١) بغية الوعاة ١ / ٤٧٠ ، وأيضاً شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥ / ٤٣٤ .

(٢) العبر في خبر من عبر ٥ / ٣٦٦ ، والشذرات ٥ / ٤١١ .

(٣) الطبقات السنية في تراجم الخفية ١ / ٢١٦ .

علمه

أجمع المترجمون على أن ابن معطى كان إماماً مبرّزا في علوم العربية، فيقول عنه ياقوت معاصره: «فاضلٌ معاصر، إمامٌ في العربية أديبٌ شاعر» ويقول ابن خلكان: «كان أحدَ أئمة عصره في النحو واللغة... واشتغل عليه خلقٌ كثير وانتفعوا به، وصنّف تصانيفَ مفيدةً».

وقال السيوطي: «كان إماماً مبرّزا في العربية، شاعرا مُحسّنا». وقال أيضا: «كان يحفظ شيئا كثيرا، فمن جملة محفوظاته كتابُ صحاح الجوهري». ويقول ابن الخبّاز في ختام شرح ألفية ابن معطى: «حاز في هذه الأرجوزة قصبَ السبق، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير، وكيف لا يكون كذلك وقد كان في العربية نَسِيجَ وَحْدِهِ، وأخبرني بعضُ تلامذته أن الملك الكامل رحمه الله سأله عن قولنا: «أزيدا رأيت غلامه. فأملى في الجواب إحدى عشرة ورقة»، وحدّثني من أثق به أنه أخبره بأنى أشغلُ الناس في أرجوزته، فقال: سوف أنفذ إليه ما هو خيرٌ منها، فقيل لي: إنه صنع واحدة مبلّغها عشرة آلاف بيت». وسبقت قصته مع الملك الكامل في إعراب: «زيدٌ ذهبَ به».

وقال ابن الوردي في ديباجة شرح الألفية^(١): «وهي شاهدة لناظمها بإصابة الصواب والتفنن في الآداب، حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له: يا يحيى خذ الكتاب».

(١) ذكر ابن الوردي ذلك في تاريخه ٢ / ١٤٧.

هذا وقد رأيت أثناء بعثتي إلى تركيا صورة إجازة^(١) إقراء من ابن معطى
لأحد العلماء تدلُّ على علمه وفضله . وهذه صورتها :
« الله الموفق لما يحبُّه ويرضاه

استخرت الله تعالى وأذنت لسيدنا الفقيه العالم تاج الدين أبي محمد محمود
ابن عابد بن حسين التميمي الصرخدي ، أمدّه الله وسدّده أن يُقرىء هذا القسم
الملقّب بالمشترك من كتاب « المفصل » لأبي القاسم محمود نجر خوارزم ، ثقةً مني
بعلمه ، وتنقيبه عن التحقيق ونهج الصواب ، حسب ما سمعته مني وقت قراءته إياه
على مستسرحاً وباحثاً عن النكت التصريفية واللطائف الموزعة فيه ، والحوالة
في تحري الصواب على ذهنه الثاقب ورأيه الصائب ، إن شاء الله تعالى . وكتب
يحيى بن عبد المعطى النحوي الحنفي ، بالقاهرة المحروسة ، أدام الله أيام ملك
مالكها ، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة سبع وعشرين وستمائة . »

* * *

(١) جاءت صورة هذه الإجازة على صفحة قسم المشترك من « المفصل » للزحشري -
مخطوطة بمكتبة إسماعيل صائب أفندي بمكتبة جامعة أنقرة - تحت رقم (٢٢١٨) .

مذهبه الفقهي

جاء في دائرة المعارف الإسلامية^(١) أن ابن معطى كان مالكيًا بالمغرب ، شافعيًا بدمشق ، حنفيًا بالقاهرة . ولم أجد له ترجمةً في كتب طبقات المالكية والشافعية المطبوعة ، على حين جاءت ترجمته في كتابين من كتب طبقات الحنفية هما : تاج التراجم لابن قُطُوبُغا ، والجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ، وقد أثبت مكان الترجمة فيهما في صدر الترجمة .

وقد مرَّ في صورة الإجازة السابقة من خط ابن معطى نفسه « الحنفي » . ثم وجدت في كلامه في «الفصول» ما يؤيد كونه حنفيًا، حيث قال في باب العدد: « فإذا قال كذا كذا درهماً فيفسَّر بمركب، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، وأحد عشر أقلها » . وقال ابن إياز بإزاء هذا : « هذا ظاهر، وكلام المصنِّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه »^(٢) .

* * *

(١) الموضع المشار إليه في صدر الترجمة .

(٢) ينظر بقية كلام ابن إياز فيما يأتي في حواشي تحقيق الفصول .

شعره

عُرِفَ ابنُ معطى بالاشغفِ بالالفريفة وتدريس الأءب؁ ويقول عنه السيوطى؁ « كان يحفظ شيئاً كثيراً؁ فمن جملة محفوظاته كتاب صيخاخ الجوهريّ » . وسيأتى فى الكلام على مصنفاته أن جمهورها يدور فى فلك النظم . ولا بُدّ لمن كان هذا شأنه أن يقول الشعر؁ وقد ذكر ياقوت فى معجم الأءباء - وهو معاصر لابن معطى - أن له ديوان شعر .

وقد حفظت لنا الكتب التى ترجمت له نماذج قليلة من شعره؁ فمنه ما ذكره ابن الورى فى تاريخه^(١) . قال : ولما حجَّ وغابن الكعبة أنشد :

ولمّا تبدى لى من السجف جانب^(٢) وممّلةً لىلى من وراء نقابها
بعثت رسولَ الءمع بينى وبينها^(٣) لتأذن فى قربنى وتقبيل بابها
فما أذنت إلا بإغاض برقعها ولا سمعت إلا بلم تراها
ومنه ما ذكره ياقوت والسيوطى؁ فى مشارك فى الءقب :

قالوا تلقب زين الدين فهو له نعت جميل به أضحى اسمه حسنا^(٤)
فقلت لا تغبطوه^(٥) إن ذا لقب وقف على كل نحس^(٦) والءليل أنا

(١) الموضع السابق فى صدر الترجمة؁ وإنباه الرواة ٤ / ٣٩

(٢) فى الإنباه : « حاجب » .

(٣) فى الإنباه : « بعثت الرسول الءمع » .

(٤) هذه رواية ياقوت فى معجم الأءباء؁ ورواية السيوطى فى البغية :

نعت جميل به قد زين الأمانا

(٥) فى البغية : « لا تمذلوه » .

(٦) فى البغية : « لا يحسن » .

ومنه ما ذكره ياقوت أيضاً :
وَإِذَا طَلَبْتُ الْعِلْمَ فاعلم أَنَّهُ عِبٌّ لَتَنْظُرَ أَيَّ عِبِّ تَحْمِلُ
وَإِذَا عَلِمْتَ بِأَنَّهُ مُتَفَاضِلٌ فاشغل فؤادك بالذي هو أفضَلُ

ومنه ما ذكره القفطي ، قال : ومن شعره في هدية :

هذا إليكم ومنكم كان حاصله فاستُ أعزى إلى بحلٍ ولا كرمٍ
فأقبلُ براحتك اليمنى الذي بمثتُ به يسارك فاعذرنى ولا تلُمّ

هذا كل ما ذكره المترجمون من شعر ابن معطى ، ولا بد أن له شعراً آخر
أغفله هؤلاء المترجمون ، فالظن بمن يكتب كل هذا النظم العلمى أن يقول الشعر
كثيراً لا محالة ، وقد ذكر ياقوت أن لابن معطى ديوان شعر ، كما أسلفت .

مصنفاًته

على امتداد أربعة وستين عاماً عاشها ابن معطى في المغرب والمشرق ، ترك مكتبةً طيبةً تشهد بتمكُّنه في علوم العربية ، وقد دارت معظمُ المصنِّفات التي تركها ابن معطى في فلكِ النظم ، حتى كُيعدُّ في عصره إمامَ النظم العلميِّ غيرَ مدافعٍ ولا مُزاحمٍ .

وهذه جريدةُ مصنِّفاتِه كما ذكرتها كتبُ التراجم :

١ - الألفية ، وتسمَّى الدُّرَّةَ الألفية في علم العربية ، وسأخصُّها بكلمةٍ ، أتحدِّث فيها عن النظم في النحو .

٢ - البديع في صناعة الشعر ، وسأتكلم عليه قريباً .

٣ - حواشٍ على أصول ابن السراج .

٤ - ديوان خطب .

٥ - ديوان شعر .

٦ - شرح أبيات سيبويه - نظم .

٧ - شرح المقدمة الجزولية ، لشيخه الجزولي . وقد نقل عن هذا الشرح

السيوطيُّ في كتابه « الأشباه والنظائر » ، والشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح^(١) .

٨ - شرح الجمل في النحو ، للزجاجي .

٩ - العقود والقوانين في النحو .

١٠ - الفصول الخمسون - وهو موضوع هذه الدراسة .

(١) انظر الفقرة (١٤) من آراء ابن معطى النحوية .

- ١١ - قصيدة في العروض
- ١٢ - قصيدة في القراءات السبع .
- ١٣ - المُثَلَّث في اللغة .
- ١٤ - نظم كتاب الجهرة في اللغة ، لابن دُرَيْد .
- ١٥ - نظم كتاب الصحاح في اللغة للجوهريّ ، لم يكمله ، ويبدو أنه كان آخر تصانيفه ، يرحمه الله .
- ولم يبقَ على يد الزمن من هذه المصنّفات ، فيما وصل إليه علمي ، إلا ثلاثَةٌ كتب : الألفية ، وقد نشرها المستشرق السويديّ زتسترين ، بليبزج سنة ١٩٠٠م والفصول الخمسون ، وتحقيقها ودراستها موضوع هذا البحث . والبديع في صناعة الشعر ، وتوجد منه نسخة خطية بليبزج ، برقم ٤٨٨ / ٣ ، ونسخة أخرى ، بمكتبة أحمد الثالث باستانبول ، برقم ٢٧٣٧ / ٨ ، ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية ، برقم (١٨) بلاغة ، باسم : « البديع في علم البديع » والنسخة بقلم نسخي حسن سنة ٦٧٣ ، وتقع في تسع ورقات .
- والكتاب قصيدة مختلفة الوزن والقافية ، عالج فيها ابن معطى ألوان البديع ، وسبيله : أن يُعرِّفَ اللونَ البديعيّ في بيتٍ له ، ثم يُتبعه بشاهد هذا اللون ؛ فيقول عن « الجناس » :
- ومن الجناس توافقُ اللفظين لا الأ
معنى كقول حبيب المتناهي
مامات من كرم الزمان فإنه يحيى
لدى يحيى بن عبد الله
وهذا البيت في ديوان أبي تمام ٣ / ٣٤٧
- وعن « المساواة » يقول :
- وهاك في ذكر المساواة قد أتى زهيرٌ بها مثلَ الجمانِ المنظّمِ

ومهما يكن عند امرئ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تخنّى على الناس تُعَلِّمُ
والبيت في ديوان زهير ص ٣٢ .

ويقول ابن معطى في أول كتابه :

بدأت بحمد الله نظمي مسنّما على أحمد الهادي إلى الله داعيا
وبعدُ فإنّي ذاكرٌ لمن ارتضى بنظمي العروض المحتلى والقوافيا
أتيت بأبيات البديع شواهدا أضمُّ إليها في نظمي الأسافيا
ويقول في آخر نظمه :

وتم مرادى من بديع نظمته وفي كلِّ نظمٍ لي بين عجبٍ
ولا غرّو أن تُعزى إلى غريبةٍ « وكلُّ غريبٍ للغريبِ نسبٌ »

* * *

النظم في النحو

خَفَّ الشَّعْرُ عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِيِّ ، فَتَيَّدَ بِهِ مَآثِرَهُ ، وَسَجَّلَ عَلَى بَحْرِهِ خَوَاطِرَهُ
ومشاعره ، وقد لجأ إليه مصنّفو العلوم والفنون ، يضبطون به القواعد ، ويقيّدون
به الأحكام ، فرأينا منظوماتٍ في الفرائض (الموارث) والقراءات وعلوم
الحديث والأصول والبلاغة والمنطق والعروض والميقات ، إلى سائر فروع الثقافة
العربية . وقد كان للنحو في هذا الميدان النصيب الأوفى ، فكثُرَ النظم فيه ،
بين قصيدٍ على قافية واحدة ، إلى أرجوزة متعدّدة القوافي ، وبين نظمٍ في مسألة
واحدة من مسائله ، إلى نظمٍ يستغرق كلَّ أبوابه ومسائله .

وهنا يرد سؤال : متى بدأ النظم في النحو ؟

وللإجابة على هذا السؤال أقول : الظنُّ بالمنظومات العلمية أن تكون
متأخّرةً ، أو على الأقل بعد القرون الأربعة الأولى ، وقد قلبت في كتب النحاة
والفهارس العامة للتهدّي إلى أوّل من نظم في النحو ، فكان أعجب ما رأيت
ما جاء في كتاب « مقدمة في النحو » المنسوب إلى خلف الأحمر المتوفّي سنة
١٨٠ ، فقد ذكر أن للخليل بن أحمد قصيدةً في النحو^(١) ونقل منها هذين
البيتين :

فانسُقْ وَصِيلٌ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُؤَلَهُ وَبِلاوِئُمٍّ وَأَوْ فليست تَصْعَبُ
الفاء ناسقةٌ كذلك عندنا وسبيلها رَحْبُ المذاهبِ مَشْعَبُ
وهذا قولٌ واضح البطلان ، فإن رُوحَ هذا الشعر تنفي أن يكون للخليل ،
ولم يذكر أحدٌ ممن ترجموا للخليل أن له قصيدةً في النحو ، وقد علّق الأستاذ

(١) مقدمة في النحو ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

عز الدين التنوخي^١ في حواشيه على كتاب خلف المذكور ، فقال : « والنحاة لا يذكرون أن له (أى للخليل) قصيدةً في النحو ، وإن كانت كتب المصنفين لا تُذكر بأجمعها في أثبات مصنفاتهم ، فعلى هذا تكون هذه القصيدة النحوية - إن صحَّت نسبتُها - هي من جملة ما ضاع من كتب الخليل » .

وإذا اتفنى هذا فيكون أقدم من نظم في النحو - فيما وصل إليناه على - هو أحمد بن منصور اليشكري^٢ .

جاء في الأشباه والنظائر^(١) للسيوطي^(٢) ، في مبحث التعويض : « قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلف أحمد بن منصور اليشكري ، في أرجوزته في النحو ، وهي أرجوزة قديمة ، عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتا ، احتوت على نظم سهل وعلم جم » .

وهذا أحمد بن منصور اليشكري لم أعرف تاريخ مولده ، وقد ترجمه السيوطي في البغية^(٢) ، ولم يزد في ترجمته على قوله : نقل عنه أبو حيان في الارتشاف ، وقال : له أرجوزة في النحو ، منها :

وما جوازك الغلام ركب فليس للجواز يلقى ناصب
إلا ابن كيسان من المذاهب فإنه أجاز نصب الركب

وترجم له أيضا الفيروز آبادي في البلغة ، وذكر وفاته سنة (٣٧٠) قال : وله أرجوزة في النحو والصرف ، تنيف على ألفي بيت ، نظمها سهل ، وعلمها غزير ، أولها :

الحمد لله الذي تعالى واستخلص العزة والجلالا

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٣

(٢) بنية الوعاة ١ / ٣٩٢

وهذا اليشكريّ أخذ عن ابن دُرَيْدٍ ، وسليمان بن عيسى الجوهريّ ،
وأبي بكر بن الأنباري^(١) . ثم كان من فضل الله وإنعامه عليّ أن وقع في يدي
الجزء الثاني من مخطوط نفيس اسمه « تذكرة النحاة » رأيتُه بالخرزانة العامة
بمدينة الرباط بالمغرب الأقصى - حرسه الله - أثناء رحلتي الثانية إليه ، صيف
١٩٧٥ م ويرجع العلامة الجليل الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني قيمّ الخزانة أنه
للإمام أبي حيان الأندلسيّ .

وهذا الجزء محفوظ بالخرزانة العامة برقم (٢١٤ ق) .

وهو مكتوب بخط نسخي نفيس من خطوط القرن الثامن ظناً ، وقد اشتمل
على نقول غريبة عجيبة في اللغة والنحو والأدب ، وساق نصوصاً من رسائل
وكتبٍ نادرة .

وقد ذكر أبو حيان في هذا الجزء من « التذكرة » ص ٥٠٩ - ٥١٧ ،
أحمد بن منصور اليشكريّ هذا ، وأرجوزته . قال :
« وقفت له على كتاب في النحو مرتجز ، عدة الأرجوزة ألفان وتسعمائة
وأحد عشر بيتاً ، ذكر في خطبته ما نصه : إنني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة
لما وجدت كثيراً ممن سبقني إلى مثلها قصر عن مقصدي فيها بتطويل بعيد
المعنى ، واختصار نزر المجتنى ، واخترت أوسط الأمرين ، بين الإيجاز والإطالة ،
ولم أجرد مذهباً بعينه ، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجّة عندي ، وذكرت
بعض ما اختلفوا فيه طلباً للإيضاح » .

(١) البلغة ص ٣٣ ، والعبر ٢ / ٣٥٥ ، والشذرات ٣ / ٧١ ، ومقدمة تحقيق

الاشتقاق لابن دريد ص ٧

وقد ذكر أبو حيان من هذه الأرجوزة مائة وخمسة وثمانين بيتاً^(١).
ثم صنّف الإمام أبو مجيد الحريريّ صاحب المقامات ، المتوفى سنة ٥١٦ ،
أرجوزته الشهيرة في النحو المسماة « ملحة الإعراب^(٢) » . وتبلغ عدة أبياتها
ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً (٣٧٧) . وقد طبعت هذه الأرجوزة في القاهرة
سنة ١٣٤٠ هـ .

ولأبي العباس أحمد بن عبد العزيز بن هشام الشنتمريّ ، أرجوزة في
النحو ، ذكرها السيوطي^(٣) ، وكان الشنتمريّ حياً سنة ٥٥٣ .
ونظّم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي المتوفى سنة ٦٠٠ أرجوزة
جميدة في النحو ، كما يصفها السيوطي^(٤) .
ونظّم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب ، المتوفى سنة ٦١١ أرجوزة
في النحو^(٥) .

(١) أقول : هذه التذكرة من أعجب ما رأيت من كتب التأخرين ، وقد عكفت
على قراءتها زماناً أيام مقامي بالتراب ، ولعل الله أن يسر لي كتابة مقالة عنها . وقد رأيت
أصحاب المطولات ينقلون عنها كثيراً ، فهذا السيوطي ينقل عنها في الأشباه والنظائر
١ / ٩١ ، ٣ / ١٦ ، ١٧ ، ٩٠ ، وفي مجمع الهوامع ١ / ١٠ ، والبغدادي في الخزانة
١ / ١٣٢ ، ٣٤٦ ، ٣٩٧ ، ٤٢٩ ، ٢ / ٢٤٤ ، ٣ / ٧٧ ، ٤ / ٥٨ ، ٦١ (الطبعة
الجديدة) ومن طبعة بولاق ٢ / ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٤٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٤٠١ ،
٥٢٨ ، ٥٥٥ ، وغير ذلك كثير في الجزأين الثالث والرابع .

(٢) بنية الوعاة ٢ / ٢٥٩

(٣) بنية الوعاة ١ / ٣٢٥ ، ٣٢٦

(٤) بنية الوعاة ١ / ٥٣١ ، ولسان الميزان ٦ / ٢٤٧

(٥) بنية الوعاة ١ / ٥٧٥

وقد وصل نظم النحو إلى قِمَّتِه في القرن السابع الهجريّ ، على أيدي ثلاثة رجال : ابن مُعْط ، وابن الحاجب ، وابن مالك . ثم اتسعت رُقعة النظم فيما تلا ذلك من قرون . ويشار هنا إلى أن للشاعر حازم القرطاجيّ المتوفى سنة ٦٨٤ هـ قصيدة ميمية في النحو ، بلغت عدة أبياتها مائتين وسبعة عشر بيتاً ، وهي قصيدة من البحر البسيط - وقد نشرت في آخر ديوان حازم المطبوع ، ونقل منها ابن هشام عدة أبيات في معنى اللبيب^(١) .

ويبدو أن أشهر نظم قبل ابن معطى كان نظم الحريريّ ، بدليل قول ابن الخباز في شرح قول ابن معطى في ألفيته: « خَلَّتْ مِنْ حَشْوٍ » : «^(٢) يريد أنه ليس في لفظها فَضْلَةٌ كما فعل الحريريّ في « مُلْحَتَه » ، فإنه قد يذ كر نصف بيت أو ثلثه من غير فائدة ، تكميماً للوزن » . فهذا نصُّ يقارن بين نظم ابن معطى والحريريّ ليس غيرُ .

* * *

(١) معنى اللبيب ص ٩٤ ، مبحث (إذا) .

(٢) مقدمة شرح الألفية . ومثل قول ابن الخباز قال ابن جمعة في شرحه لألفية

ابن معطى ، ورقة ٥ أ .

كيف نظم ابن معطى الألفية؟

عادة ناظمي القصائد العامية أن يوضعوا قواعدهم على قصيدة من بحر واحد وقافية واحدة، أو أرجوزة مختلفة الشواقي من بحر الرجز، وهذا الشكل الأخير هو الغالب على المنظومات العامية، لكن ابن معطى حين صنّف الألفية اختار شكلاً لم يسبق إليه، وهو أنه نظم الألفية من بحر الرجز والسريع. قال (١):

وذا حدا إخوان صدق لي على أن اقتضوا مني لهم أن أجعلا
أرجوزة وجيزة في النخسور عدتها ألف خلّت من حشو
لعلمهم بأن حفظ النظم وفق الذكي والبعيد الفهم
لا سيما مشطور بحر الرجز إذا بُني على ازدواج مؤجز
أو ما يضاهيه من السريع مُزدوج الشطور كالتصريع
ويقول ابن جمة: «واعلم أن الطريقة التي ارتكبتها يحيي لم تسلكها العرب، إذ ليس في نظمها قصيدة من بحرين».

على أن اختيار ابن معطى لهذين البحرين ما يدلُّ على حسّه الموسيقي المرهف، فالبحران متقاربان في وزنهما، وقد يقع الخلط بينهما أحيانا، نرى ذلك في قصيدة خطام المجاشعي التي يُذكر فيها هذا الشاهد المعروف:

* وصايات ككما يوءفنين *

قال العلامة البغدادي (٢): «وهو من قصيدة خطام المجاشعي، وهي من

بحر السريع، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز».

(٢) خزنة الأدب ٢ / ٣١٣

(١) الألفية، ص ٣

وهذا أبرزُ فرقٍ بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، فهذا نَظْمُ ألفتيه
كَلَّمَا على بحر الرجز .
هذا وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته^(١) ألفية ابن معطى وسمّاها :
الأرجوزة الألفية .

(١) المقدمة ص ١٣٧٧

حول تسمية « الألفية »

سَمَّى ابن معطى نظمه : « الدرّة الألفية » حيث قال في ختامها :
تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ الْمَرْوِيَّةُ . هَذَا تَمَامُ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ
ثُمَّ عُرِفَ هَذَا النَّظْمُ بَعْدَهُ بِالْأَلْفِيَّةِ ، لقول ابن مالك في مقدمة ألفيته :
وَتَقْتَضِي رِضًا بغيرِ سُخْطٍ . فَاتَّةُ أَلْفِيَّةِ ابنِ معطى
ولا أعلم نظماً قبلاً نظم ابن معطى حمل هذه التسمية ، سواء في النحو
أو غيره ، ثم حاولت أن أعثر على تصنيف يحمل تسمية « الألف » نثراً أو نظماً ،
فلم أجد شيئاً إلا ما ذكره ابن النديم^(١) من « أن الجهمشيارى المتوفى سنة (٣٣١) »
ابتدأ تأليف كتاب اختار فيه ألف سمر من أسمار العرب والعجم والروم
وغيرهم .. فاجتمع له من ذلك أربعمئة ليلة وثمانون ليلة ، كل ليلة سمر تامّ يحتوى
على خمسين ورقة وأقلّ وأكثر ، ثم عاجلته المنية قبل استيفاء ما في نفسه
من تميمه ألف سمر . وقد أورد ابن النديم ذلك في سياق حديثه عن كتاب
« ألف ليلة » .

فهل اطلع^(٢) ابن معطى على شيء من ذلك فراقت له هذه التسمية فأطلقها
على نظمه ؟ هذا مجرد احتمال ولا سبيل إلى القطع فيه برأى .
ومهما يكن من شيء فقد شاعت هذه التسمية بعد ابن معطى ، في نظم
النحو وغيره ، وكان أول المنتفعين بهذه التسمية ابن مالك ، وتلاه زين الدين
أبو التقي شعبان بن محمد بن داود بن علي المصري الآثاري الحنفى ، المتوفى سنة

(١) الفهرست ص ٤٢٣

(٢) عرف ابن معطى بالاشتغال بالأدب بتدريسها وتصنيفها ، كما سبق في ترجمته .

٨٢٨ ، فقد صنع ألفية في النحو سماها : « كفاية الغلام في إعراب الكلام »^(١) ثم عبد العزيز بن عبد العزيز الممطي المكناسي الميموني المتوفى سنة ٨٨٠ . فقد ذكر الأستاذ الزركلي أن له ألفية في النحو^(٢) . ثم رأينا السيوطي المتوفى سنة ٩١١ يعمل ألفية في النحو والتصريف والخط . يجمع فيها بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط ، وقد طبعت هذه الألفية في مصر . وفيما سوى النحو من الفنون رأينا : « الألفية في الألفاظ الخفية » ، ألف لغز في ألف اسم ، لأبي بكر بن محمد بن إبراهيم الإربلي الشاعر المتوفى سنة ٦٧٩ . وألفية الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المتوفى سنة ٨٠٦ . في أصول الحديث .

والألفية في الفرائض ، للقاضي محب الدين محمد بن شحنة الحلبي المتوفى سنة ٨١٥ .

وألفية في أصول الفقه ، لشمس الدين محمد بن البرماوي الشافعي المتوفى سنة ٨٣١ .

والألفية الورديّة في التعبير ، للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩ .

والألفية في المعاني والبيان ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القباقي الحلبي المتوفى في حدود سنة ٨٥٠^(٣) .

* * *

(١) الضوء اللامع ٣/٣٠١ ، شذرات الذهب ٧/١٨٤ ، فهرس دارالكتب المصرية ٢/١٥٤ . (٢) الأعلام ٤/١٤٥ ، نقلا عن جذوة الاقتباس ص ٢٧٠ . (٣) كشف الظنون ص ١٥٦ ، ١٥٧ . وذكر حاجي خليفة أيضا ألفية في علم الباء .

نظرة عامة على ألفية ابن معطى

لا سبيلَ إلى حديثٍ مُستوعِبٍ ودراسةٍ شاملةٍ عن ألفية ابن معطى ما لم تتوفر أدواتُ البحثِ كاملةً، وأهمُّها جمعُ شروحِ الألفية ودراستها دراسةً مُستأنيّةً، وأرجو إن طالَ بي العمرُ أن أفرغَ لهذه الدراسة .

على أنَّ أوَّلَ ما يلفتُ نظرَ قارئِ ألفية ابن معطى العُدُوْبَةُ والسَّلَاسَةُ والإِحْكَامُ في صياغةِ القواعدِ النحويةِ ، وليسَ هذا ضَرْباً من الإنشاءِ المُعْجَازِ أو المديحِ المُتَحَيِّزِ ، فابن معطى اشتغلَ بالأدبِ دَرْساً وتصنيفاً ، وجُلُّ مصنّفاته تدورُ في فَلَاحِهِ ، وقد انعكسَ ذلكُ في معالجته لقواعدِ النحوِ نظماً ، وقد سبقَ قولُ ابنِ الخُبَازِ شارحِ الألفية « إنه ليسَ في لفظها فَضْلَةٌ ، كما فعلَ الحَرِيرِيُّ في « مُلْحَتِهِ » فإنه قد يذكُرُ نصفَ بيتٍ أو ثلثه من غيرِ فائدةٍ تَمِيماً للوزنِ » . وقالَ أيضاً في ختامِ شرحه : « فلقد حازَ في هذه الأرجوزةِ قَصَبَ السَّبْقِ ، حيثُ جمعَ بينَ اللفظِ القليلِ والمعنى الكثيرِ ، وكيفَ لا يكونُ كذلكُ وقد كانَ في العربيةِ نَسِيحَ وَحْدِهِ » .

وهذه مُثَلٌ لعدوْبَةِ الصِّيَاغَةِ : قالَ في الكلامِ على الممنوعِ من الصرفِ (١) :

وإن تُردُّ قبيلةً أو أمّا	لم ينصرفِ كتغلبٍ ولخمّا
كذا إذا أردتَ بالبلدانِ	تأنيثَ تعريفِ كمينِ عُمانِ
لم ينصرفِ إذ بُعِثتَ أردتاً	وإن أردتَ موضعاً صرفتاً
كواسيطٍ ودابقٍ وفلجٍ	دليلها في الشعرِ للمحتجِّ

وقال في الكلام على أسماء الأفعال^(١) :

وها وحَيْهَلٌ وَبِلَهَ الشَّعْرَا وَهَاتِ زِيدًا وَتَرَكَ عَمْرًا
فِي شَعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فحَاكَهَا تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا
مِنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا
وهذا النَّظْمُ الأخيرُ يَنْفَتِ إِلَى ظَاهِرَةٍ شَاعَتْ فِي أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعطَى شُيُوعًا
يَدِينًا، وَهِيَ تَضْمِينُهُ لِلشَّوَاهِدِ النَّجْوِيَّةِ وَإِدْمَاجِهَا فِي النَّظْمِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « تَرَكَهَا
مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا » فهذا شاهدٌ معروف^(٢) . وبعده :

* أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا *

وقوله : * مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا *
شاهدٌ أَيْضًا ، وبعده^(٣) :

* أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا *

وقال في مَبْحَثِ جُرُوفِ الْجَرِّ^(٤) :

وَالكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ إِسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا بَيَّنُّ
فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُوْءُ نَفْسَيْنِ
وَالشَّاهِدُ الأخيرُ مِنْ قَصِيدَةِ لِحِطَامِ الأَجَاشِعِيِّ ، وَقَدْ أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ قَرِيبًا .

وفي الكلام على « رَبَّ » قال :

وَرُبَّ إِنْ كُفَّتْ بِمَا كَرُبَّمَا صَارَتْ كِمِثْلِ إِنْمَا وَعَلَمًا
فَيَقَعُ الفِعْلُ وَالاسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمُرُ وَافِي الشَّعْرِ رَبٌّ وَجَدَهَا
وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كَقَوْلِهِ : وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) المقتضب ٣ / ٣٦٩

(٣) المقتضب ٣ / ٣٧٠ (٤) الألفية ص ١١ -

والشاهد الأخير لرؤبة ، وهو بتمامه ^(١) :

* وقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ *

وقال في باب تعدية الأفعال ^(٢) :

الرابع الذي له مَفْعُولٌ ثُمَّ لَهُ لآخرٍ وُضُوءٌ
لكنْ بِمَجْرِىِ الْجَرِّ نَحْوِ اخْتَرْتُ وَقَدْ أَمَرْتُ وَقَدْ اسْتَغْفَرْتُ
يَكُونُ سَاقِطًا وَمُسْتَدِينًا كاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ
وهذا نصُّ الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

وفي باب الحال يقول ^(٣) :

وحالٌ ما نَكَّرَ قَبْلَهُ نُحَلٌّ كقوله لِمَيٍّ مَوْحِشًا طَلٌّ
والحالُ قد تكونُ تأكيداً كما قال : هو الحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا
وقد تكونُ الحالُ طَوْرًا مَعْرِفَةً في حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُسْتَقٍّ صِفَةً
كقوله : أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَا وَجُهْدَهُ وَوَحْدَهُ أَتَاكَ

وفي هذا النظم أدمج ابن معطي ثلاثاً شواهد ؛ اثنين من الشعر هما :

« لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلٌّ » والثاني « أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَا » . وهو بتمامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَا وَلَمْ يَبْذُودَهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدِّخَالِ
وهو للبيد ^(٤) . والأول لكثير ^(٥) ، وتمامه :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ *

والشاهد الثالث من القرآن الكريم ، من الآية ٣١ من سورة فاطر .

(٢) الألفية ص ١٦

(١) ديوانه ص ١٠٤

(٤) ديوانه ص ٨٦

(٣) الألفية ص ١٩

(٥) ديوانه ٢ / ٢١٠ . وفي نسبه لكثير خلاف ، انظره في الخزانة ٣ / ٢١١

وفي الكلام على إعمال « ما » عمل « ليس » ، قال (١) :
يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ مَقَالَهُ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ
وَمَنْ عَدَا أَهْلَ الْحِجَازِ رَاعُوا خَبَرَ « ما » إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا
النَّصَبَ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذُكِرَا ومنه في يُوسُفَ : هَذَا بَشَرًا
والآية الأولى : هي الثانية من سورة المجادلة ، والثانية : هي الواحدة
والثلاثون من سورة يوسف .

وفي الكلام على أسماء الأفعال يقول (٢) :
وَمِثْلُهَا مِنَ الظُّرُوفِ دُونَكُمْ ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَعِنْدَكَ
كَقَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَي الزَّمُوا كَمَا تَقُولُ : حِذَرَكُمْ
وَدُونَ فِي الشَّعْرِ أَتَى تَصَدِيقُهَا دُونَكِهَا يَا أُمَّ لَا أُطِيقُهَا
كَذَاكَ لَوْلَمْ يُلْغَ مَا أَنْشَدُكَ يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَ
والشواهد في ذلك واضحة . ويطول بي الحديث لو استقصيت هذه الظاهرة
في كل أبواب الألفية ، على أن هذه الظاهرة لم تأت في ألفية ابن مالك إلا في
مواضع قليلة جدًا .

وقد ظهرت براعة ابن معطى وتبحر في اقتداره على النظم ، في تلك العنوانات
التي صدر بها الأبواب ، فقد صاغ رءوس الأبواب نظمًا ، ففي أول باب يقول :
بِاللَّهِ رَبِّي فِي الْأُمُورِ أَعْتَصِمُ التَّوَلُّ فِي حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ
وفي صدر المعرب والمبني يقول :
القول في الإعراب والبناء الأصل في الإعراب للأسماء

(١) الألفية ص ٣٥ ، ٣٦

(٢) الألفية ص ٤٢ ، ٤٣

وفي علامات إعراب المفرد يقول :

القولُ في إعرابِ الاسمِ الواحدِ كلُّ صحيحٌ بانصرافٍ واردة
وفي إعرابِ المثني يقول :

القولُ في التثنية اللَّفْظِيَّةُ الواوُ للعطفِ بها مَنْوِيَّةٌ
وفي إعرابِ جمعِ المذكرِ يقول :

القولُ في جمعِ المذكرِ العَلَمُ والوصفُ والواحدُ فيه قد سَلِمَ
وفي بابِ المبنى للمفعول يجعلُ عنوانه :

القولُ فيما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ قد يحذفُ الفاعِلَ لفظاً جاهِلُهُ
وتجرى عُنواناتُ الأبوابِ كلها منظومةً على هذا النَّسَقِ .

* * *

ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك

لا سبيلَ هنا إلى مُقارنةٍ شاملةٍ بين الألفيتين ، فهذا مما ينبغي أن يُفردَ له بحثٌ مستقلٌ، تكون رُكيزته الأولى جَمعَ شروح الألفيتين ، في دراسةٍ مستأنية جامعة ، ولكن الناظرَ في الألفيتين ، من حيثُ صياغة القواعدِ النحويةِ يلمس بوضوحِ عُدوبةِ نظم ابن معطى . ولنقرأ أولَ بابٍ في الألفيتين ، يقول ابن معطى :

اللفظُ إن يُقَدَّ هو الكلامُ	نحو مَضَى القومُ وهم كِرامُ
تأليفه من كَلِمٍ واحدُها	كَلِمَةٌ أقسامُها أحَدُها
وهي ثلاثٌ ليس فيها خُلفٌ	الاسمُ ثم الفعلُ ثم الحرفُ
فالاسمُ ما أبان عن مُسمَى	في الشخصِ والمَعنى المُسمَى عَمَّا
والفعلُ ما دلَّ على زمانٍ	ومصدرٍ دلالةً اقترانٍ
والحرفُ لا يفيدُ معنىً إلاَّ	في غيره كَهَلْ أتَى المَعَلَّ
فالاسمُ عَرَّفَهُ وأخبرَ عنه	وثَنَّهُ وأجمَعَهُ أو نَوَّنَهُ
واجرَرَهُ أو نادَهُ أو صَغَّرَهُ	وانعَتَهُ أو أنثَّهُ أو أضَمَرَهُ
والفعلُ بالسَّيْنِ وسوفَ عُرِّفا	والأمرِ والنهيِ وقدَ أنْ صُرِّفا
والحرفُ فَضْلَةٌ بلفظٍ خالي	مِنَ عِلْمِ الأسماءِ والأفعالِ
يجيُ إمَّا رابطًا أو ناقلًا	أو زائدًا مُؤكِّدًا أو عاملاً

ويقول ابن مالك :

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقيم	واسمٌ وفِعْلٌ ثم حَرَفٌ الكَلِم
واحدُهُ كَلِمَةٌ والقولُ عَمٌّ	وكَلِمَةٌ بها كلامٌ قد يُؤمُّ

بِالْجُرِّ وَالتَّنَوِينِ وَالنَّدَا وَأَنَّ
 وَمُسْنَدٍ لِلْأَسْمِ تَمِيْزٌ حَصَلُ
 بِنَا فَعَلْتَ وَأَنْتَ يَا أَفْعَلِي
 وَنُونِ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي
 سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلٌ وَفِي وَلَمْ
 فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ
 وَمَا ضَى الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمُ
 بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ
 وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلُّ
 فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلُ
 وَالنَّظَرُ فِي هَذَيْنِ النَّظْمَيْنِ مُغْنٍ عَنِ أَيِّ تَعْلِيْقٍ .

هذا ، وقد رأيت للمقرى كلاما ، أنصف فيه ابن معطى ، وشهد له بهذه
 العذوبة التي يحسبها كل من طالع « ألفيته » . قال المقرى في ترجمة ابن مالك :
 « واعلم أن « الألفية » مختصرة الكافية ، كما تقدم ، وكثير من أبياتها
 فيها بلفظها ، ومتبوعه فيها ابن معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى
 أسلس وأعذب » (١) .

على أنه مما لاشك فيه أن ابن مالك قد أفاد من ابن معطى في المنهج العام ،
 من حيث سرد التواعد واستخدام المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق
 بالسابق ، وقد نبه إلى هذه الإفادة محقق « التسهيل » لابن مالك (٢) ، لكن
 في الحق أن ابن مالك ، لإمامته وطول اشتغاله بالنحو - يمتاز بتشقيق المسائل
 وفصلها في أبواب ، على حين نرى ابن معطى يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب
 الواحد ، ولا ينبغي في مجال المقارنة أن ننسى السنن التي كتب فيها ابن معطى
 « ألفيته » فقد ذكر في ختامها أنه انتهى منها سنة (٥٩٥) ، ولما كان قد وُلِدَ
 سنة (٥٦٤) فيكون قد أتم نظم الألفية ، وهو في الواحد والثلاثين من عمره ،
 وهي سن طراءة وصبا ، على حين نرى ألفية ابن مالك تلخيصاً لموسوعته

(١) نفح الطيب ٢ / ٢٣٢ (٢) مقدمة التحقيق ص ٤٤

« الكافية » فلا بد أن يكون قد نظم الألفية بعد أن رسخت قدمه وطال باعه في درس النحو وتصنيفه .

ولقد تعدى تأثير ابن مالك ابن معطى في المنهج العام ، إلى استخدام قافية أو ألقاظٍ بعينها ، يقول ابن معطى في العنوان الذي جعله للتوابع :

القول في توابع الكلم الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل
ويقول ابن مالك :

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل
فهذا هذا ، لكن ابن مالك رجل صنع ، يجيد الأخذ والتصرف فيه .
وفي باب العطف يقول ابن معطى :

والعطف عطفان بيان ونسق عطف البيان شبه نعت قد سبق
ويقول ابن مالك :

العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق
وفي عطف البيان يقول ابن معطى :

منه ليس مشتق ولا في حكم مشتق فضاهى البدلا
أكثر ما يكون بالأعلام وبالكنى كراهة الإبهام
شاهده يا نصر نصر نصر والتارك البكري بشر جر
ويقول ابن مالك :

وصالحاً لبديلة يرى في غير نحو : يا غلام يعمرأ
ونحو بشر تابع البكري وليس أن يُبدل بالعرضى
وفي باب المبتدأ والخبر يقول ابن معطى :

وإن تشأ رفعت فعل الفاعل ومثله أممصر عواذلي

فَمُقْتَصِرٌ مُبْتَدَأٌ وَأَغْنَى فاعله عن خبرٍ في المعنى

ويقول ابن مالك :

وأوَّلٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ أغنى في أسارٍ ذانٍ

أرأيتَ إلى « أغنى » في البيتين ؟ ولا يقال إن « أغنى » من المصطلحات النحويَّة التي يشترك فيها المصنِّفون جميعاً ، فهم يستعملون كثيراً كلمة « سدَّ » . هذا وقد أثبتُّ في دراستي لآراء ابن معطى النحويَّة أن ابن مالك تأثره في مسألتين^(١) .

ومما لا شكَّ فيه أن ابن مالك قد نظر كثيراً في ألفيَّة ابن معطى ، وقد ثبت أنه كان يقرؤها لتلاميذه . ذكر ابن حجر^(٢) العسقلاني في ترجمة « أحمد ابن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقي الحنفي » أنه قرأ ألفيَّة ابن معطى على ابن مالك .

ومع التسليم كلِّ التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحويَّة أقول : تُرى ماذا كان أمرُ ابنِ معطى لو أُتيح له شارحُ نابه مثلُ أبي حيان ، فقد قال الصَّفديُّ في ترجمته^(٣) : « هو الذي جسَّرَ الناسَ على مصنَّفات الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله ، ورغَّبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها وخاض بهم لُججها ، وفتح لهم مُقلَّها » .

حقاً إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخُبَّاز وابن إياز ،

(١) انظر الفقرتين : الثانية والرابعة في باب (آراء ابن معطى النحويَّة) .
وانظر أيضاً الفقرة الخامسة من (التعبيرات والمصطلحات في الفصول) .

(٢) الدرر السكامة ١ / ١٨١

(٣) نكت الهميان ص ٢٨٠

وامتلات موسوعات النحو الكبرى ، كالمجموع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح
على التوضيح ، بالنقل عنها ، لكن لم يُتَّحَ لأيٍّ من هذه الشروح من الذُّيُوعِ
والانتشار ما أُتِّحَ لشروخ ابن مالك . وخطوط الكتب كخطوط الناس ،
يصيبها ما يظنيهم من ذُّيُوعِ أو نُحُولِ ، وقد أجملت ألقية ابن مالك ألقية
ابن معطى ، حتى يجعل بعضهم شرحاً لألقية ابن معطى شرحاً لألقية ابن مالك .

* * *

هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية؟

إذا كان ابن مالك قد نظم قبل الألفية « السكافية » فى نحو ثلاثة آلاف بيت ، فهل نظم ابن معطى غير الألفية ؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول : وجدت فى ختام شرح الألفية لابن الخباز ، قال : « وحدثنى من أئمة به أنه أخبره (أى الملك الكامل) بأنى أشغلُ الناس فى أرجوزته ، فقال : سوف أنفذ إليه ما هو خيرٌ منها ، فقيل لى : إنه صنع واحدة مبلّغها عشرة آلاف بيت . » .

وقد أتم ابن معطى نظم الألفية بدمشق^(١) سنة (٥٩٥) كما صرح بهذا التاريخ فى ختامها .

وجاءت فى (١٠٢١) بيتا ، ولو أخرجنا من هذا العدد المقدمة والخاتمة كان خالص ما فيها من القواعد (١٠٠٢) ألف بيت واثنتين .

وقد طبعت الألفية طبعة وحيدة فى ليبزج سنة (١٣١٧ هـ) الموافقة لسنة (١٩٠٠ م) بعناية المستشرق زيتستن ، ووقعت فى (٦٩) صفحة من القطع المتوسط ، مع مقدمة باللغة الألمانية ، ومقتطفات من شرح ابن الخباز ، وقد ذكر هذا المستشرق أنه نشر الألفية عن مخطوطات برلين والاسكوزيال وليدن .

* * *

(١) كما حكى حاجى خليفة فى كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، عن الشريشى شارح الألفية . وقال آخرون : إنه أتمها بالقاهرة ، كما جاء فى دائرة المعارف الإسلامية ، وأنا أستبعد ذلك لما ثبت من أنه جاء إلى القاهرة فى أواخر حياته .

شهرة الألفية

حظيت ألفية ابن معطى بالشهرة ، وتلقاها الناس بالقبول ، فقرأوها وأقرءوها ، ونظموا في مدحها .

ذكر ابن حجر العسقلاني في ترجمة « علي بن الحسين بن القاسم الموصلي الشافعي » ، المعروف بابن شيخ العوينة « : قال : « وأخذ ألفية ابن معطى عن الشيخ شمس الدين المعيد المعروف بابن عائشة^(١) » .

وحكى ابن تغري بردي ، في ترجمة أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ، قال : ومن شعره ما كتبه على ألفية الشيخ يحيى :
يا طالبَ النجوى اجتهدِ تسمو به في الورى وتحيا
إن شئتَ نيلَ المرادِ فاقصدِ أرجوزةً للإمامِ يحيى^(٢)
وقد سبق أن ابن مالك نفسه كان يُقرئ ألفية ابن معطى .

(١) الدرر الكامنة ٣ / ١١٣

(٢) النجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ . وانظر رقم (٩) في شراح الألفية .

شرح الألفية

تعاقب كثيرٌ من العلماء على ألفية ابن معطى بالشرح . وهاهم أولاء بترتيب وفياتهم :

١ - أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على ، شمس الدين ابن الخبّاز الإربليّ الموصليّ النحويّ الضّرير ، المتوفّي سنة (٦٣٧) (١) . وقد نقل السيوطيّ عن شرح ابن الخباز كثيرا في الأشباه والنظائر (٢) . ومن هذا الشرح نسختان بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (١١٧) ، (١١٨) نحو ، عن أصلهما المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، والبلدية بالاسكندرية . واسم هذا الشرح : الغرّة المَخْفِيّة في شرح الدرّة الألفيّة .

٢ - عزّ الدين أبو قرّشت - الحسن بن عبد المجيد بن الحسن ، يعرف بسَعْفَص المِراغيّ النحويّ المتوفّي سنة (٦٦٦) (٣) .

٣ - محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُجّمان ، جمال الدين أبو بكر الوائليّ البكريّ الأندلسيّ الشّريشيّ المالكيّ المتوفّي سنة (٦٨٥) (٤) وهو غير الشّريشيّ شارح مقامات الحريريّ . واسم هذا الشرح : التعليقاتُ الوفيّة بشرح الدرّة الألفيّة . وصفه السيوطي بأنه شرح جليل ، وقال صاحب كشف الظنون : « وهو شرح كبير في مجلدين » . ويوجد منه نصفه في معهد

(١) نسكت الهميان ص ٩٦ ، بغية الوعاة ١/٣٠٤ ، كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ ، ٢٤٥ ، ٢ / ١٤ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٢ ، ١٠٧

(٣) تلخيص مجمع الآداب ، لابن الفوطي ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٧٣ ،

٧٤ ، ولم يذكر هذا الشرح السيوطي وحاجي خليفة .

(٤) بغية الوعاة ١ / ٤٤ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم (٣٦) نحو ، عن أصله المحفوظ
بالمكتبة التيمورية ، بدار الكتب المصرية .

٤ - عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القوّاس الموصلّي .
المتوفّي سنة ٦٩٦^(١) .

وقد نقل السيوطي عن هذا الشرح كثيرا في الأشباه والنظائر النحوية^(٢) ،
كما نقل عنه العلامة البغدادي^(٣) . ولشرح ابن القوّاس هذا ملخص نقل عنه
الشيخ يس العليعي^(٤) .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت
رقم (٦٣) نحو ، عن أصلها المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، واسمه : المباحث
الخفية في حل مشكلات الدرّة الألفية ، ومنه نسخة بخط قديم منقولة عن نسخة
المصنف ، وتقع في ٢٦١ ورقة ، وهي محفوظة بمكتبة حسين جلبي بمدينة بورصة
بتركيا ، وقد رأيت هذه النسخة أثناء زيارتي لتركيا عام ١٩٧١ م .

٥ - محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي ، بدر الدين المعروف بابن النحوية
المتوفّي سنة (٧١٨)^(٥) .

(١) تلخيص مجمع الآداب ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٢١٠ ، وبغية الوعاة
٢ / ٩٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣١ ، ٤٨ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ٢٣٣ ،
٣٢٧ ، ٤ / ٢ ، ٦ ، ١٠ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ،
٢٢٣ .

(٣) خزانة الأدب ١ / ٢٢ ، ٢ / ٣٧٤

(٤) حاشيته على شرح التصريح ١ / ١٧٦

(٥) بغية الوعاة ١ / ٢٧٢ ، والدرر الكامنة ٥ / ٥٧ ، وكشف الظنون ، الموضع
السابق . وقد نقل عنه السبكي ، في طبقات الشافعية الكبرى ، في ترجمة أبي حيان ٩ / ٢٩٣

٦ - أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جُبارة المقدسي المرداوي الصالحى ،
شهاب الدين المتوفى سنة (٧٢٨) (١) .

٧ - عبد المطلب بن المرتضى الحسيني الشريف الجزري المتوفى سنة
(٧٣٥) (٢) . قال عنه ابن حجر : « وشرح ألفية ابن معطى ، وكان سمعها
من تقي الدين يوسف بن مطير الجزري ، بسماعه من ناظمها » .

٨ - عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ، زين الدين بن الوردى الحلبي
الشافعي المتوفى سنة (٧٤٩) . واسم شرحه : ضوء الدر (٣) .

٩ - أحمد بن يوسف بن مالك الرشعيني الألبيري ثم الغرناطي ، أبو جعفر
الأندلسي المتوفى سنة (٧٧٩) . ولم أجد أحداً صرح بهذا الشرح ، إلا ما جاء
في حواشي الدرر الكامنة (٤) في ترجمة المذكور ، ففي تلك الحواشي من نسخة
خطية من الدرر : « وشرح ألفية ابن معطى شرحاً عظيماً حافلاً ، في أحد عشر
مجلداً بخطه ، وهو خط حسن على طريق المغاربة ، أبان في هذا الشرح عن علم
جَمِّ وإطلاع كثير ونظرٍ دقيق . ثم ذكر المستشرق بروكلمان (٥) أن هذا
الشرح يوجد في مكتبة برلين ، برقم (٦٥٥٤) .

١٠ - محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي ،

(١) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والأعلام للزركلي ١ / ٢١٤ .

(٢) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٢٦ ، الدرر الكامنة ٣ / ٢٧٢ ، كشف الظنون ، الموضع

السابق .

(٤) الدرر الكامنة ١ / ٣٩١ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٥ / ٣٠٦ ، وانظر مدح أحمد بن يوسف هذا للآلفية ،

ص ٤٩ من كتابنا .

أبو عبد الله الأعمى النحوى المتوفى سنة (٧٨٠) ^(١). قال صاحب كشف الظنون
عن هذا الشرح : فى ثمانى مجلدات .

١١ - محمد بن محمود بن أحمد البابر تى الحنفى ، أكل الدين المتوفى سنة
(٧٨٦) ^(٢) .

١٢ - يوسف بن الحسن بن محمد، أبو المحاسن الحموى الشافعى المتوفى سنة
(٨٠٩) وقد جعل هذا الشرح لألفية ابن معطى : السنخاوى والشوكانى ^(٣) ،
على حين يجعله لألفية ابن مالك : السيوطى ، وابن العباد ، وحاجى خليفة ^(٤) .
وعلى القول الأول الأستاذ الزركلى ^(٥) .

* * *

وبعد . . فهذه عدّة شروح ألفية ابن معطى ، كما ظهرت لى من خلال
كتب التراجم والنحو ، وهى من الكثرة بحيث تدلّ على أن « الألفية » قد
شغلت الناس ، ويلاحظ أن مصنّفى هذه الشروح مختلفو الأمصار والديار ،
فمنهم المصرى والأندلسى والموصلى والدمشقى والجزرى والحلبى ، مما يدلّ أيضا
على أن « الألفية » طار صيتها فى مختلف الرّبوع والأمصار، ولعل هناك شروحا
أخرى لم تذكر فى مظانّ البحث ، فقد رأينا أن شروحا ثلاثة ، هى : الثانى

(١) بغية الوعاة ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٥ ، وكشف الظنون ، الموضع
السابق .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٣٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٣) الضوء اللامع ١٠ / ٣٠٩ ، والبدر الطالع ٢ / ٣٥٢

(٤) بغية الوعاة ١ / ٣٥٥ ، وشذرات الذهب ٧ / ٨٧ ، وكشف الظنون ص ١٥٣

(٥) الأعلام ٩ / ٢٩٩

والعاشر والثاني عشر، لم ترد في بغية الوعاة أو كشف الظنون، وهما من أول ما يرجع إليه الباحث عن المصنفات النحوية، من حيث إن الأول هو أحفل مصدرٍ لتاريخ اللغويين والنحاة، والثاني من أغنى مراجع الكتب والمصنفات. وقد يتوَّى هذا ما ينقله الشيخ يس العليمي^(١) كثيراً عن الدَّ نَوْ شَرِيّ، عن بعض سُراح ألفية ابن معطى، من غير تعيين^(٢).

(١) حاشيته على شرح التصريح ١ / ٢٠٦، ٣٢٧، ٢ / ٧٧، ١١٨، ٢٢٤ .
(٢) كان من صنع الله لي وتوفيقه إياي أن رزقني زيارة المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام، عام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م وقد رأيت بمكتبة عارف حكمت الشهيرة شرحاً للألفية، لم يذكره أحد من المترجمين . واسم هذا الشرح : « الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية » لتقى الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائي . وهكذا ورد اسمه على صفحة الغلاف، ولم أقف له على ترجمة بهذا الاسم، لكنني وجدت السيوطي يذكر في البغية ١ / ٤١٠ « إبراهيم بن الحسين ابن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي، تقى الدين النيلي، شارح الكافية »، ولم يزد على هذا . وكذلك ذكره صاحب كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦، في حديثه عن شرح كافية ابن الحاجب .

وأول هذا الشرح : « الحمد لله مانح كل عطية، وغافر كل خطية وبعد فإني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرّة الألفية دقيقة المعاني، وثيقة القواعد والمباني . . . » .
ونسخة هذا الشرح بقلم معتاد، كتبها علي بن أحمد، وفرغ من نسخها سنة ٧٠٨ هـ، وتقع في ٢٥٣ ورقة، ومسطرتها ٢١ سطرا، مقاس ١٦ × ٢٢٥ سم، ورقمها في مكتبة عارف حكمت (١٤٣ نحو) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
السكني (النبأ) الفزاري
الباب الثاني
آراء ابن معطي النحوية

انفرد ابن معطي ببعض آراء لم يقل بها غيره ، واختار بعض آراء أخرى ، تابع فيها أستاذه الجزولي وغيره من أئمة النحو ، كأبي علي الفارسي وابن جني والزجاجي والزخشي ، وهذه أرجأت ذكرها إلى الفصل الخاص بدراسة كتابه «الفصول» لأن هذه الاختيارات ظهرت لي من خلال شروح «الفصول» . وقد سلكت سبيلين في جمع الآراء التي انفرد بها ابن معطي : استقرأه كتب النحو المطولة أولاً ، ثم شروح ابن معطي ثانياً ، وبخاصة شرح الفصول لابن إياز وألحوي ، وشرح الألفية لابن الخباز وابن جمعة .

١ - ومن أبرز ما انفرد به ابن معطي من آراء : ما ذهب إليه من منعه

تقدم خبر « ما دام » على اسمها .

قال في الألفية^(١) :

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم مادام وجاز في الآخر

وقال في الفصول^(٢) : « أما « ما دام » فلا يجوز تقدم خبرها عليها ،

ولا على اسمها .

وهذا الذي ذهب إليه ابن معطي قد أثار عليه نائرة جمهور النحاة ، فيقول

ابن إياز^(٣) : « أما امتناع تقدم خبرها عليها ، فليس فيه خلاف ، لأنه قد تقدم

(١) الألفية ص ٣٥ (٢) الفصول ورقة ١٦ ب .

(٣) المحصول شرح الفصول ورقة ٩٣ أ .

التول على أن « ما » فيه مصدرية ، ولا يجوز أن يتقدم ما في صلة المصدر عليه .
وأما تقديم خبرها على اسمها ، فجائز ، كقولك : لا أكلمك ما دام قائماً زيداً ،
وما وقفت في تصانيف أهل العربية ، متقدم مهم ومتأخرهم على نص يمنع من
ذلك ، ولقد أكرت السؤال والفحص عنه ، فما أخبرت بأن أحداً يوافق هذا
المصنّف في عدم جوازه ، وحكى لي من لا أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي^(١)
أن ابن الخشاب نقل مثل ذلك ، وقال : هذا جار مجرّى المثل . وذكر
ابن الخباز^(٢) الموصلي أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنّف
وسأله عن ذلك فقال : أفكر ، ثم اجتمع به مرة أخرى وعاود سؤاله ، فقال له :
لا تنقل عنى فيه شيئاً . وأخبرني الصاحبُ بهاء الدين علي بن عيسى الإربليّ أن
الذي أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضى الدين الإربليّ النحوى .

وقال ابن الخباز : يُفسدُ ما ذهب إليه أمران : أحدهما ثقليّ : وهو قول
الشاعر^(٣) :

وأحبُّها ما دام للزيتِ عاصِرٌ وماطاف فوق الأرض حافٍ وناعِلٌ
فعاصرٌ : اسمها . وللزيت : خبرها ، وقد تقدّم على الاسم .
والثاني قياسيٌّ : وهو أن « ما دام » أقوى من « ليس » بدليل أن عدم

(١) في الأشباه والنظائر ٥/٣ : « الحلبي » . وحكى السيوطي كلام ابن إياز هذا .
(٢) ابن الخباز هذا هو شارح ألفية ابن معطي . ومن شرحه هذا نسخة بمهد
المخطوطات بجامعة الدول العربية . وعبارته : « وأما » مادام » فما رأيت أحداً منع
تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى ، وما أدري من أين أخذه ، وسافر بعض من يختلف
إلى دمشق فعرض عليه ذلك ، فقال له : أفكر في هذا ، فذكر له ذلك مرة أخرى
بعد مدة ، فقال : لا تنقل عنى فيه شيئاً .

(٣) هو مزرد بن ضرار ، أخو الشماخ . والبيت من قصيدة في المفضليات ص ٩٨

تصرف « ما دام » إنما كان عند اقترانها بما ، فإذا فصلتها منها عادت متصرفة ، و « ليس » لا تتصرف بوجه ، وإذا كانت « ليس » مع ضعفها لم يمنع من تقدم (١) خبرها على اسمها كانت « ما دام » أولى بذلك .

وقد أجمع أئمة (٢) النحاة بعد ابن معطى على تخطئته في هذا الرأي ، وردوا عليه بأنه مخالف للنصوص ، وللقياس ، كسائر أخوات « ما دام » . فقد تقدم خبر « كان » في قوله تعالى (٣) : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وخبر « ليس » في قوله تعالى (٤) : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ . ثم استدلوا على تقدم خبر « ما دام » بقول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت مُنَغَّصَةً لذاته بادكار الموت والهزم

وقول مُزَرَّد - وسبق في كلام ابن إياز - :

وأحبسها مادام للزيت عاصرٌ وما طاف فوق الأرض حافٍ وناعلٌ

وقول الآخر :

مادام حافظٌ سرى من وثقت به فهو الذي است عنه راغباً أبداً

(١) يشار هنا إلى أن ابن درستويه يمنع تقديم خبر ليس ، وقد ردوا عليه بقول

السموأل :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول

ينظر القطر ص ١٤٥ ، والتصريح ١ / ١٨٧

(٢) ينظر في هذا : قطر الندى ص ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

١ / ٢٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١١٧ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٥ ، والتصريح على

التوضيح ١ / ١٨٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٣٣٢

(٣) سورة الروم ٤٧

(٤) سورة البقرة ١٧٧

هذه ثلاثة الشواهد التي ردّوا بها على ابن معطى، ومن عجب أنها كلّها
لَا تَسْلَمُ لَهُمْ :

ففي البيت الأول يقول الشيخ خالد الأزهرى^(١) : « فَمُنْغَصَةٌ : خبر « دام »
مقدّم ، و« لَدَّاتُهُ » اسمها مؤخر ؛ فقد توسّط خبر « دام » بينها وبين اسمها ،
وهو خلاف ما منعه ابن معطى ، وله أن يقول : لَدَّاتُهُ : مرفوعٌ على النِّيابة عن
الفاعل بِمُنْغَصَةٍ ، واسم « دام » مستترٌ فيها ، على طريق التنازع^(٢) في السببيّ
المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه . »

على أن إعراب « مُنْغَصَةٌ » خبر دام مقدّمًا - وهو مناطُ الرَدِّ على
ابن معطى ، مطعون فيه أيضا بأنه يلزم عليه الفصلُ بين العامل ، وهو مُنْغَصَةٌ
ومعموله وهو « بادّ كار » بأجنبيّ ، وهو « لَدَّاتُهُ »^(٣) .

وعن البيت الثانى يقول ابن إياز : « ولتأئل أن يقول : لا دَلَالَةٌ في البيت ،
لوجهين : أحدهما أن « مادام » تامّة ، كقوله تعالى^(٤) : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ . والثانى : أن يكون خبرها محذوفًا ، أى ما دام للزيت
عاصِرٌ موجودا . »

(١) التصريح على التوضيح ، الموضع السابق .

(٢) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة ، كما قال اللقاني ، والجمع في جملة
واحدة بين مراعاة اللفظ في « لَدَّاتُهُ » بالتذكير ، ومراعاة المعنى في « دامت »
بالتأنيث ، لا ركاكة فيه ، خلافا للشهاب ، وسيأتى للشارح نظيره في : « ولا أرض أبقل
إبقالها » . هذا كلام الشيخ يس العليمى في حاشيته على التصريح .

(٣) ذكر ذلك العليمى في حاشيته المذكورة .

(٤) سورة هود ١٠٧

ومثل كلام ابن إياز ذَكَرَ ابن جمعة^(١)، قال: «وأجيب أيضاً عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفاً، والتقدير: مادام للزيت عاصِرٌ في الوجود، وهذا أبلغ، و«الزيت» متعلق بعاصر، والتقدير: مادام إنسانٌ عاصِرٌ للزيت مستتراً في الوجود».

ويقال في البيت الثالث ما قيل في البيت الأول، وهو استتار اسم «دام» على طريق التنازع^(٢)، ويكون خبرها هو «حافظ سِرِّي»، وقوله: «مَنْ وثقت به» فاعلاً لحافظ، لأن هذا اسمُ فاعلٍ.

بقي بعد هذا الاعتذارُ الصريح لابن معطي عما ذهب إليه:

قال ابن جمعة في شرح الألفية: «وقد اعتذر له بأنها لما لزمَت طريقةً واحدة، وهي الماضي، جرت مجرى الأمثال، والأمثال لا تُغَيَّرُ، ولأن «ما» معها مصدرية، وما في خبرها صلَّتْها، فكأنه يرى الترتيب في آخر (كذا). وأرى الصواب: أجزاء (الصلة)، ولأنها [لما] لم تكن مصدراً صريحاً كانت فرعاً عليه، فلم يتصرف فيها بالتقديم، كما تصرف في المصدر».

ونحو هذا ذكر الصبان^(٣)، قال: «لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى».

وبعد هذا يمكن أن أقول: إن مَنْ رَدُّوا على ابن معطي لم يقدموا شاهداً واحداً من النثر: من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، أو من فصيح كلام العرب، ومن عجبٍ أيضاً أن ثلاثة الشواهد التي أوردوها جاء فيها مُسْتَقْتَضٍ يطلب

(١) شرح الألفية، ورقة ٥ أ.

(٢) حاشية العليمي على التصريح ١ / ١٨٨، وحواشي ابن عقيل ١ / ٢٣٨

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٣٢

عاملاً (مُنْعَصَة - عاصِر - حافظ) مما مهَّد لتأويلات أخرى تقوّى رأى ابن معطى .

٢ - ذهب ابن معطى إلى جواز حذف « ما » النافية في جواب القسم إذا كان منفيًا بلا . قال في الألفية^(١) :

وإن أتى الجواب منفيًا بلا أو ما كقولى : والسما ما فعلاً
فإنه يجوز حذف الحرف إذا أمنوا الإلباس حال الحذف
كقوله : تالله تفتأ^(٢) حذف « لا » منه أى لا تفتأ المعنى عرف

قال ابن الخباز^(٣) : « وما رأيت في كتب النحو إلا حذف « لا » .
وقد ذكر يحيى حذف « ما » ، وقال لى شيخنا رحمه الله : لا يجوز ، لأن التصرف
في « لا » أكثر من التصرف في « ما » . انتهى كلام ابن الخباز ، وقد حكاه
ابن هشام والسيوطى^(٤) .

وقد تابع ابن مالك^(٥) ابن معطى فيما ذهب إليه ، وأنشد شاهداً عليه :
فوالله ما نلتهم^(٦) وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب
وقال : أصله : ماما نلتهم ، ثم في بعض كتبه قدر المحذوفة « ما » النافية ،
وفي بعضها قدره « ما » الموصولة^(٧) .

(١) الألفية ص ١٢ .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) شرح الألفية ، ورقة ٢٩ أ .

(٤) معنى اللبيب ص ٧١٠ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٥٨ .

(٥) المدارس النحوية ص ٣٤٠ .

(٦) بضم النون ، بمعنى : جدتم بضم الجيم .

(٧) معنى اللبيب ، الموضع المشار إليه .

٣- رأى ابن معطى أن القولَ يعمُّ الكلامَ والكلمَ والكلمةَ ، لكن الأصل استعماله في المفرد^(١) .

قال السيوطي^(٢) : « التول هو اللفظ الدالُّ على معنى ، فاللفظ جنسٌ يشمل المستعمل والمهمل ، لأنه الصوت المعتمد على مَقْطَع ، والدالُّ على معنى : فصل يُخرج المهمل ، فشمَل الكامةَ والكلامَ والكلمَ شمولاً بدلياً ، أى إنه يصدق على كل منها أنه قولٌ إطلاقاً حقيقياً ، وقيل : إنه حقيقةٌ في المفرد ، وإطلاقه على المركب مجاز ، وعليه ابن معطى ، وقيل : حقيقةٌ في المركب سواء أفاد أم لا ، وإطلاقه على المفرد مجاز ، وقيل : حقيقةٌ في المركب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركب الذى لا يفيد مجاز ، وبه جزم الجويني في تفسيره . وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً ، فيرادف اللفظ ، حكاه أبو حيان في باب « ظن » من شرح التسهيل ، وجزم به أبو البقاء في اللباب ، أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد فمجاز ، جزماً إجماعياً » .

٤- علَّل ابن معطى ببناء أسماء الإشارات بشبهها للحرف^(٣) . قال ابن إياز^(٤) : « وتعليقه ببناءها بشبهها للحرف ، غريبٌ ، لم أرَ أحداً ذكره غيره » . وقد نقل السيوطي^(٥) كلام ابن إياز هذا ولم يعلق عليه . وأقول : إذا صحَّ

(١) الفصول ، ورقة اب . وينظر حاشية الشيخ يس على التصريح ١ / ٢٧ ، فقد حكى نقدا لأبي طلحة الأندلسي على عبارة ابن معطى : « القول يعم الجميع » . وقد رأيتُه نقدا يقرب من كلام الأصوليين .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٣

(٣) الفصول ، ورقة ٨ أ .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ٥٧ ب .

(٥) الأشباه والنظائر ٣ / ٤

كلام ابن إياز هذا ، فيكون ابن مالك قد تأثر ابن معطى تأثراً واضحاً ، فإنه قد ذهب إلى أن أسماء الإشارة بُدِيتُ لشبهها بالحرف . قال في الألفية :
والاسمُ منه مُعربٌ ومبنيٌ لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدنيِ
كالشَبَهِ الوضعيِّ في اسمي جِئْتَنَا والمعنويِّ في متى وفي هنا
وقال في التسهيل^(١) : « وُبنِي اسمُ الإشارة لتضمَّن معناها ، أو لَشَبَه الحرفِ
وَضَعاً وافتقاراً » .

قالوا^(٢) : إن أسماء الإشارة بُدِيت لتضمَّن معناها معني كان حتمه أن يُوضَع له
حرفٌ يدلُّ عليه ، وهو الإشارة ، لأنه كالتنبيه والتشبيه والخطاب ، وغير ذلك
من معاني الحروف ، لكن لم يُوضَع له حرفٌ يدلُّ عليه .
٥ - اشترط ابن معطى للمفعول له^(٣) : أن يكون مصدرأً ، لا من لفظ العامل فيه ،
مقارناً له في الوجود ، أعمّ منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟
وقال في الألفية :

مُ الذي سُمِّيَ منْعولاً له يُنصَب نحو جئتُ زيداً قتلهُ
مقارناً للفعلِ فِعْلِ الفاعلِ أعمّ منه لا بلفظ العاملِ
وقول ابن معطى : « أعمّ منه » لم يذكره غيره . قال ابن إياز^(٤) :
« أي يكون المفعولُ أعمّ من الفعل ، ألا ترى أن الرغبة في مثالنا (قصدتُ
زيداً رغبةً في عطائه) يجوز أن تكون علةً للقصدِ ولغيره » .

(١) التسهيل ، ص ٤١

(٢) همع الهوامع ١ / ١٧ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٩ ، وشرح ابن عقيل على

ألفية ابن مالك ١ / ٢٩

(٣) الفصول ورقة ٢٢ أ ، والألفية ص ٢٠

(٤) المحصول ورقة ١١٤ ب .

وقال الخوَّيُّ^(١) : « وقوله : « أعمّ منه » لم أجد من تعرّض له من النحاة غيره ، ولعله أراد أن يكون الفعلُ أعمّ من المفعول ، لأنك إنما (علة)^(٢) المجيء في نحو : جئتُك إكراماً لك ، لأن المجيء قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعمّ من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف الغرض الذي لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازماً للفعل ومفهوماً منه قبل ذكره ، وإلا لكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون المفعول له لازماً للفعل ، وجب أن يكون الفعلُ أعمّ منه . »

هذا كلام الخوَّيِّ ، وواضحٌ تعرّضُ كلامه مع كلام ابن إياز ، فهذا يفسر كلام ابن معطى بأن يكون المفعولُ أعمّ من الفعل ، وذلك يعكس . على أن كلام ابن الخبّاز في شرحه لألفية ابن معطى يؤيد كلام الخوَّيِّ . قال : « أن يكون الفعلُ أعمّ منه ، ومعنى ذلك أن الزيادة في مثالنا (زُرْتُك طمعاً في برك) تحتل الطمع وغيره » . ١ هـ . وأرى أن ظاهر عبارة المصنف في الألفية بقوى رأى ابن إياز . وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة فلم أجد فيها شرط العموم هذا . ٦ - انفراد ابن معطى بإظهار المستثنى منه في هذا المثال^(٣) : « ما جاءني أحدٌ إلا إخوانك إلا زيدا » .

قال ابن إياز^(٤) : « الذي يذكره أئمةُ العربية في نصوصهم وشروحاتهم في هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه ، كقولك : ما جاءني

(١) شرح الفصول ، ورقة ٧٣ . ١

(٢) هكذا جاءت هذه الكلمة في شرح الخوي . ولعل صوابها : علت .

(٣) الفصول ورقة ٢١ . ١

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١٠٨ ب ، ١٠٩ ، ١٠٩ . ١

إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وما جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرٌو ، بِنَصْبِ أَحَدِهِمَا وَرَفْعِ
الْآخَرِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُمَا مَعًا وَلَا نَصْبُهُمَا . . وَهَذَا تَنْبِيهُ ، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْنُفَ أَظْهَرَ
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَقَالَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا أَخُوكَ ^(١) إِلَّا زَيْدًا ، وَمُرَادُهُ مَا يَجِبُ
نَصْبُهُ ، وَغَيْرُ خَفِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُهُمَا مِنْ « أَحَدٌ » أَوْ إِبْدَالُ أَحَدِهِمَا وَنَصْبُ
الْآخَرَ ، فَلَا يَحْصُلُ مَا أَرَادَ ، وَهَذَا وَاضِحٌ .

٧ - قَسَمَ ابْنُ مَعْطَى حُرُوفَ النِّدَاءِ قَسْمَيْنِ ^(٢) فَقَسَمَ يُنَادِي بِهِ الْبَعِيدَ ،
وَهُوَ : يَا ، وَهَيَا ، وَأَيَا ، وَقَسَمَ يُنَادِي بِهِ الْقَرِيبَ ، وَهُوَ : أَيُّ وَالْهَمْزَةُ . وَقَالَ
فِي الْأَلْفِيَّةِ ^(٣) :

يَا لِلْبَعِيدِ وَهَيَا وَإِنْ قَرُبُ نُودِي بِالْهَمْزِ وَأَيُّ نَحْوَ أَرَبُ
قَالَ ابْنُ إِيَّازٍ ^(٤) : « وَالْمَصْنُفُ جَعَلَ لِلْمُنَادَى مَرْتَبَتَيْنِ : الْبُعْدَ وَالْقُرْبَ ، فَيَا
وَأَيَا وَهَيَا ، لِلأَوَّلِ ، وَأَيُّ وَالْهَمْزَةُ لِلثَّانِي ، وَابْنُ بَرَّهَانَ جَعَلَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ :
بُعْدًا وَقُرْبًا وَتَوْسُطًا بَيْنَهُمَا ، فَلِلأَوَّلِ : أَيَا وَهَيَا ، وَلِلثَّانِي الْهَمْزَةُ ، وَلِلثَّلَاثِ أَيُّ ،
وَجَعَلَ « يَا » مُسْتَعْمَلَةً فِي الْجَمِيعِ » . وَقَدْ حَكَى السِّيَوَطِيُّ كَلَامَ ابْنِ إِيَّازٍ هَذَا
فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ^(٥) .

٨ - مَنَعَ ابْنُ مَعْطَى حُذْفَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَ الْاسْمِ الْأَعْظَمِ ، فَقَالَ
فِي الْأَلْفِيَّةِ ^(٦) :

-
- (١) الَّذِي سَبَقَ فِي مِثَالِ الْمَصْنُفِ : إِخْوَتُكَ .
 - (٢) الْفُضُولُ وَرَقَةُ ٣٣ أ .
 - (٣) الْأَلْفِيَّةُ ص ٤٣
 - (٤) الْمَحْصُولُ شَرْحُ الْفُضُولِ ، وَرَقَةُ ١٤٦ أ .
 - (٥) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ١ / ٣٠٤ . وَفِي هَمْعِ الْهُوَامِعِ ١ / ١٧٢ جَمْعُ السِّيَوَطِيِّ كُلِّ مَا قِيلَ فِي مَرَاتِبِ النِّدَاءِ .
 - (٦) الْأَلْفِيَّةُ ص ٤٤ .

وأحرفُ النداءِ قد تنحذفُ كمثل : رَبَّنَا ومثلِ : يُوْسُفُ
إِلَّا عن اسمِ اللهِ والإشارةِ فالحذفُ فيهما احذَرِ اختصارَهُ
لو قلتَ هذا في النداءِ واللهُ وشبهه هذا وَقَعَ اشتباهُ
قال السيوطي^(١) : « وفي تذكرة ابن الصائغ حَذَفُ حرفِ النداءِ من
الاسمِ الأعظمِ ، نَصَّ على مَنْعِهِ ابنُ معطٍ في «دُرَّتِهِ» وعَلَّلَ منعَ ذلكِ في «الدرّة»
أيضاً بالاشتباهِ ، وقرره ابنُ الحُبَّازِ بأنه بَعَدَ حَذْفِ حرفِ النداءِ يشْتَبِهُ المُنَادَى
بغيرِ المُنَادَى ، واعترض عليه بأنك تقول : اللهُ اغْفِرْ لِي ، فلا يقع فيه اشتباهُ
وليس .

قال ابن الصائغ : ولا بن معطٍ أن يقول : لَمَّا وَقَعَ اللَّبْسُ في بعضِ المواضعِ
طُرِدَ البابُ ، لثَمًا يَخْتَلَفُ الحُكْمُ . انتهى . قال^(٢) : والعلةُ في ذلكِ أنهم لَمَّا حَذَفُوا
« يا » عَوَّضُوا الميمَ ، فكَرَهُوا أن يقولوا : اللهُ ، بالحذفِ ، لما فيه من حَذْفِ
العَوَّضِ والمُعَوَّضِ .

قال ابن الصائغ : يعني تعويضهم من حرف النداء دلنا على أنهم قصدوا
ألا يحذفوا الحرف بالكلية ، وقد قال ابن النحاس في «صناعة الكتاب»
ما نصّه جواز ذلك ، فإنه قال في قولك : سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ ، إنه لا يجوز الجُرُّ
على البدل ، ويجوز النصب على القطع ، والرفع على تقدير : يَا اللهُ . انتهى .
وما حكاه السيوطي^٣ عن ابن الحُبَّازِ ، ذكره في شرح الألفية . قال^(٣) :
« وذكريحي أن اسمَ اللهِ تعالى لا يُحذفُ منه حرفُ النداءِ ، واحتجَّ بأشْتَبَاهِ

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .

(٢) أي ابن الحُبَّازِ ، على ما سأحكيه بعد .

(٣) شرح ابن الحُبَّازِ على الألفية ورقة ٩٣ .

النداء بغيره . وفي هذا نظر ، لأنه إذا قيل : اللهُ اغْفِرْ لِي ، عُلِمَ أنه نداء ، وإنما الصواب أن يقال : لما رأيناهم قد عوّضوا الميم في آخره ، فقالوا : اللهم ، لم يحدفوا الحرف ، لذهاب العوض والمعوّض عنه ، ألا ترى أنهم لما حدفوا ياء « فرازين » جاءوا بالتاء في « فَا زينة » ولم يقولوا : فرازن .

٩ - ذهب ابن معطى إلى أن الألف واللام التي هي بدلٌ من الهمزة في « الله » تدخل في العهدية^(١) .

وقد شرح الخويّ^(٢) الألف واللام في لفظ الجلالة شرحا مستفيضا ، ثم قال : « وأما على الرابع ، وهو الصائر إلى أن الألف واللام بدل عن الهمزة وعوضٌ منها ، فقد قال المصنّف إنها للعهد ، ولم أر هذا القول لغيره ، وعلل السبب فيه : أنه لما كانت الألف واللام عوضاً عن الهمزة كنت مُشيرا بهما مع ما دخلا عليه وهو قولك : اللهُ والناس ، إلى لفظ الإله والأناس ، وإلى المعهود ، فسمّيته بهذين الاسمين » . انتهى كلام الخويّ . ويلاحظ أن ذهاب ابن معطى إلى اعتبار الألف واللام في لفظ الجلالة بدلا من الهمزة ، تابع فيه أبا على الفارسي . على ما ذكر ابن برّسي^(٣) في حواشيه على « صحاح » الجوهري .

١٠ - أجاز ابن معطى في المندوب لِحاق ألف لما في آخره ألف وهاء ، فقال في الألفية^(٤) :

وإن نَدَبْتَ مَنْ تُنَادِي قُلْتَا وازيدُ واعرْمُو وإن أردتَا
جئتَ بيا فقلتَ ياسَعِيدَاهُ وفي المُضَافِ ياعْبِيدَ اللّهُمَّ

(١) الفصول ورقة ٤٥ ب .

(٢) شرح الفصول ورقة ١٤٦ ب .

(٣) لسان العرب (أله) ١٧ / ٣٦١

(٤) الألفية ص ٤٥

قال السيوطي^(١): « إطلاق النجاة يقتضى جواز لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء ، وبه صرح بعض المغاربة ، وابن معطي فى « ألفيته »^(٢) ، وابن الحاجب ، فيقال فى عبد الله : واعد اللاه ، وفى جَهَّاه : واجهَّهاه . ومنعه^(٣) ابن مالك لاستئصال ألف وهاء بعد ألف وهاء . »

وما ذكره السيوطي حكى مثله الشيخ يس العليمى^(٤) .

١١ - يرى ابن معطي فى باب النائب عن الفاعل : أنه إذا قُعد المفعول به ووجد مصدر وظرف وجارٌّ ومجرور ، كان الجارُّ والمجرور هما النائب عن الفاعل ، قال فى الألفية^(٥) :

وأحرفُ الجَرِّ مع المجرورِ	تُرْفَعُ موضعاً على التقديرِ
كمرِّبِي وسيرِي وقد بُني	فِعْلُ المَفَاعِيلِ لظرفِ الزَّمانِ
وللمكانِ والمصادرِ الأوَّلِ	والاختصاصِ شَرَطُ كُلِّها شَمْلُ
لنَقْدِ مفعولٍ به صَرِيحِ	تُقَامُ هذه مع التَّرجيحِ
فالأسْبَقُ المجرورُ والمصدرُ	تُمُّ الزَّمانُ والمكانُ آخِرُ
فإن تَقَلُّ سِيرَ بزيدِ سَيِّرا	يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ كان خَيْرا

(١) همع الهوامع ١ / ١٨٠

(٢) فى الهمع « ألفيته » تصحيف .

(٣) ينظر التسهيل ص ١٨٥ ، وعبارته فيه : ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ١٨٢ . وينظر أيضا حاشية الصبان على الأشموني

١٦٨ / ٣

(٥) الألفية ص ٢٢

وقال في الفصول^(١): «والاسمُ الذي يُقامُ مُقامَ الفاعلِ إما أن يكون مفعولاً به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقامُ غيرهُ مُتمامه ، وإن فُقد أقيم الجارُّ والمجرورُ مُقامَ الفاعلِ ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ويقام المصدرُ مُقامَ الفاعلِ في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ ، وقد يُقام الظرفُ من الزمان أو المكان إذا كان مختصاً بمُقامِ الفاعلِ . انتهى ما ذكره ابن معطى ، وليس فيما استشهد به دليلٌ على تقديم الجارِّ والمجرور ، ففي الآية الكريمة ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يوجد سوى الجارِّ والمجرور ، ويبقى ما ذكره في الألفية دليلًا على ما ذهب إليه من تقديم الجارِّ والمجرور في النيابة عن الفاعل .

وقد حكى السيوطي^(٢) رأى ابن معطى هذا ، ثم ذكر مُختلف الآراء حول هذه المسألة الخلافية .

١٢ - أجاز ابن معطى وقوعَ التنازعِ في الحال . قال السيوطي^(٣) : « ويقع التنازعُ في كلِّ معمولٍ إلا المفعولَ له والتمييز ، وكذا الحال ، لأنها لا تُضمر ، خلافاً لابن معطى ، قال في الارتشاف : فإنه جَوَّزَ التنازعَ فيها ، ولكن يقول في مثل : إِنْ تَزُرَّنِي أَلْتَكِ رَاكِبًا ، على إعمالِ الأول : إِنْ تَزُرَّنِي أَرُوكَ في هذه الحالِ رَاكِبًا ، على معنى : إِنْ تَزُرَّنِي رَاكِبًا أَلْتَكِ في هذه الحال ، ولا تجوز الكفاية بضميرِ عنها ، والأجود إعادة لفظِ الحالِ كالأول » . انتهى

(١) الفصول ورقة ١٣ ب ، ١٤ أ .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٦٢ . وينظر أيضاً التصريح على التوضيح ١ / ٢٩١

(٣) همع الهوامع ٢ / ١١١ ، وذكره ابن هشام في شرح قصيدة بانة سغادة ، ص ٦٣

وهذا الذى حكاه السيوطي ذكر مثله الأشموني^(١) ، قال^(١) : « لا يتأتى
التنازع فى التمييز وكذا الحال ، خلافا لابن معطي » وقال الصبان^(٢) : « وقوله
« خلافا لابن معطي » حيث أجازته فى الحال ، قال الفارضي^(٣) : نحو : زُرْنِي
أَزْرُكَ راغبا ، على إعمال الثانى ، وزُرْنِي أَزْرُكَ فى هذه الحالة راغبا ، على إعمال
الأول » . أ هـ . وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ، ولا تنازع فيه » .
وقد تصفحت ألفية ابن معطي وفصوله المحسين ، فلم أجد فيهما ذكرا لهذه
المسألة الانفرادية ، حتى وجدت السيوطي يصرح بأن ابن معطي ذكر هذا فى
« شرح الجزولية » . جاء فى الأشباه والنظائر^(٣) : قوله : « وَأَعْمَلِ الْمُضْمَرَ فى ضمير
ما تنازعا » يقتضى عدم التنازع فى الحال ، قال ابن معطي فى شرح الجزولية :
« وتقول فى الحال : إن تزرنى ضاحكا أنك فى هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية
عنها ، لأن الحال لا تضمّر ، وتقول فى الظرف على إعمال الثانى : سرت وذهبت
اليوم ، وعلى الأول : سرت وذهبت فيه اليوم ، وفى المصدر على الثانى : إن
تضرب بكرا أضربك ضربا شديدا ، وعلى الأول : أضربك ضربا شديدا » .
وكذلك صرح الشيخ يس بأن ابن معطي قال هذا فى شرح الجزولية ، ونقل
عبارة^(٤) : « قال ابن معطي فى شرح الجزولية : تقول : إن تزرنى ألك ، فإن
أعملت الأول قلت : إن تزرنى ألك فى هذه الحالة راكبا ، أى إن تزرنى
راكبا ألك راكبا ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تضمّر ، والأجود
إعادة لفظ الحال كالأول » .

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٨

(٢) حاشية الصبان على الأشموني - الموضع السابق .

(٣) الأشباه والنظائر ٤ / ١٠٨

(٤) حاشية يس على التصريح ١ / ٣٢٢

١٣ - اعتبر ابن معطى « إِمَّا » حرفَ عطف . قال فى الألفية^(١) :
وأوَّ وإمَّا فهما مشهورُ الشَّكِّ والإبهامُ والتَّخْيِيرُ
قال ابن إياز^(٢) : « والمصنف جعل الحروف عشرة ، وأبو على جعلها
تسعة ، وأسقط « إِمَّا » ووافقهُ الجرجانيّ ، وقال : ذِكرُها فى حروف العطف
سهوٌّ ظاهرٌ . »

ويبدو لى أن ابن معطى لم ينفرد بهذا الرأى ، بل هو من اختياراته ، فقد
جاء اعتبار « إِمَّا » عاطفةً ، فى كتب الفحو معزوًّا إلى أكثر النحاة^(٣) ،
لكنهم لم يُعيّنوا أحدا منهم ، قال ابن هشام^(٤) : و « إِمَّا » عاطفة عند
أكثرهم ، أعنى « إِمَّا » الثانية فى نحو قولك : جاءنى إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو ،
وزعم يونس والفارسيّ وابن كيسان أنها غيرُ عاطفة كالأولى ، ووافقهم
ابن مالك^(٥) ، لملازمتها غالبا الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله^(٦) :

(١) الألفية ص ٣١ . وأيضاً الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٢) المحصول فى شرح الفصول ورقة ١٩٠ ب .

(٣) ينظر الأشموني ٣ / ١٠٩ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ .

(٤) معنى اللبيب ١ / ٦١ ، ٦٢ (مبحث إِمَّا) .

(٥) لا يطمئن فى هذا قول ابن مالك فى ألفيته :

ومثل أو فى القصد إِمَّا الثانية فى نحو إِمَّا ذى وإِمَّا الثانية

فإن شراحه قد نصوا على أن مراده أن « إِمَّا » مثل « أو » فى المعنى فقط لا فى

العطف .

(٦) هو معبد بن قرظ ، أو سعد بن قرظ ، أو سعد بن قرين . كما فى حواشى المعنى .

ونسبه الجوهريّ فى الصحاح (أَمَّا) ص ٢٢٧٢ للأحوص ، والصحيح أن البيت لسعد

ابن قرظ . على ما حكى الدكتور عادل سليمان محقق شعر الأحوص وانظره ص ٢٢١

يَالَيْتَمَا أَتْنَا شَأْلَتْ نَعَامَتَهَا أَيَمَا إِلَى جَنَّةِ أَيَمَا إِلَى نَارٍ^(١)
وفيه شاهدٌ ثمان، وهو فتح الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدال، ونقل ابن عصفور
الإجماع على أن « إِمَّا » الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في
باب العطف لمصاحبها لحرفه، وزعم بعضهم أن « إِمَّا » عطفَتِ الاسمَ على
الاسم، والواو عطفَت « إِمَّا » على « إِمَّا » وعطفَ الحرفِ على الحرفِ غريب.
ولا خلاف أن « إِمَّا » الأولى غير عاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول، في
نحو: قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو، وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر، في
نحو: رأيتُني إِمَّا زيدا وإِمَّا عمرا، وبين المُبدَل منه وبدلِه، نحو قوله تعالى^(٢):
﴿ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ فإن ما بعد الأولى بذلٌ
مما قبلها .

١٤ - ذهب ابن معطى إلى شنوذ تصغير الترخيم، نحو قولهم في أزهر :
زُهَيْرٌ . قال في الفصول^(٣): « وشَدَّ في هذا الباب تصغيرُ الترخيم، تقول في
أزهر: زُهَيْرٌ . وقال في الألفية^(٤):

وشَدَّ قولهم: زُهَيْرٌ صُغْرًا مُرَخِّمًا كَذَا عُمَيْمٌ حُقْرًا

قال السيوطي^(٥): « من التصغير نوعٌ يسمَّى تصغيرَ الترخيم، وذلك

(١) أفاد البندادى فى الخزائنة ٤ / ٣٣٣ أن « أيما » بالفتح : أصلها : أما
الفتوحة ، وهى لفة فى المكسورة ، وأن « إيما » بالكسر : أصلها إيما بالكسر ،
لكن أكثر استعمال أيما ، بالفتح « فى كلام طويل .

(٢) سورة مريم ٧٥

(٣) الفصول ورقة ٥٤ ب .

(٤) الألفية ص ٥٤

(٥) همع الموامع ٢ / ١٩١

محذوف الزوائد ، مع إعطاء ما يليق به من فَعِيلٍ أو فُعِيلٍ ، كقولك في أزهر :
زُهَيْرٌ ، وفي أسود : سُوَيْدٌ ، وفي مُنْطَلِقٍ : طَلِيقٌ ، وفي مُسْتَخْرِجٍ : خُرَيْجٌ ،
وفي مُدْخَرِجٍ : دُخَيْرِجٌ ، وفي زَعْفَرَانٍ : زُعَيْفِرٌ . . . » .

ويقول ابن إياز تعليقاً على رأى ابن معطى^(١) : « وفي قوله : « وشَدَّ »
نظراً ، لأنهم لم ينصوا على شذوذ هذا » .

وقال ابن الخباز^(٢) : « وقال يحيى : هو شاذٌّ ، والنحويون قد قاسوه » .
وقد اعتذر الخوئي عما ذهب إليه ابن معطى . قال^(٣) : « وإنما شدَّ لما
يؤدَّى إليه من اللبس ، ألا ترى أن تصغير : أزهر ، وزاهر ، ومزهر ، صيغة
واحدة ، وهى : « زُهَيْرٌ » ، بخلاف التصغير الآخر ، فإنك تقول فيه ، فى أزهر
أزِيرٌ ، وفى زاهر : زُؤِيرٌ ، وفى مزهر : مُزْهِيرٌ^(٤) . وفى زهر : زُهَيْرٌ » .

وهذا اللبس الذى يعتذر به الخوئي دفعه الشيخ خالد بقوله^(٥) : « ولم يلتفت
للإلباسِ ثِقَةً بالتراثن » . ذكر هذا عقب إيرادهِ لصيغة « حميد » فى تصغير :
أحمد ، وحامد ، ومحمود ، وحمدون ، وحمدان ، وحماد ، تصغير ترخيم .

١٥ - اشترط ابن معطى لقلب الواو ياءً فى مثل : « ميزان وميقات » أن
تكون الواو ساكنة ، وأن يكون قبلها كسرة لازمة^(٦) .

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٠٩ ب .

(٢) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١٢٧ أ .

(٣) شرح الفصول ورقة ١٨١ ب .

(٤) كذا فى شرح الخوئي . وصوابه : مزهر . وزان : درهم ، فى تصغير : درهم .

(٥) شرح التصریح على التوضیح ٢ / ٣٢٣ . وينظر أيضا حاشية الصبان على

الأشمنونى ٢ / ١٦٩

(٦) الفصول ورقة ٦٢ ب .

قال ابن إياز^(١) : « وتقييده الكسرة هنا باللزوم لم أر أحداً ذكره » .
وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة ، فلم أر تقييد الكسرة باللزوم ، على
ما ذكر ابن إياز . ويلاحظ أن ابن معطى حينما صاغ هذا الحكم في ألفيته لم يُقيد
الكسر باللزوم . قال^(٢) :

والواو إن يسكن وقبله انكسر فأقلبه ياء نحو ميزان اشهر
وقد يقال : إن النظم لم يتسع له .

١٦ - جمع ابن معطى « رَجُلٌ » على « رَجَلَةٌ » بفتح أوله وسكون ثانيه ،
قال في الألفية^(٣) :

وَعَلَّةٌ كَرَجَلَةٍ وَفَعَلَةٌ جَبِيَّةٌ مَبْرُوءَةٌ وَحِسْلَةٌ

وقال بعض شارحيه^(٤) : « البناء الثالث فَعَلَةٌ ، بفتح الفاء وسكون العين ،
ولم يُكسّروا عليه إلا اسماً واحداً ، وهو : « فَعُلٌ » بفتح الفاء وضم العين ،
نحو : رَجُلٌ ، وقيل : إنه اسم جمع وليس بجمع تكسير » .

وقال ابن الخباز^(٥) : « نَعَلَةٌ لم يُكسّر عليه إلا بناءً واحداً ، وهو فَعُلٌ ،
وهو اسم واحد ، وهو رَجُلٌ ، قالوا : رَجَلَةٌ ، وعدّه ابن السراج تكسيرا » .
وحكى ابن منظور^(٦) : « قال سيبويه : ولم يُكسّر على بناء من أبنية

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٣٤ أ .

(٢) الألفية ص ٦٧

(٣) الألفية ص ٥٠

(٤) هكذا ذكر الشيخ يس في حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١ ، ولم يعينه .

(٥) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ أ .

(٦) لسان العرب (رجل) ١٣ / ٢٨٢

أدنى العدد ، يعني أنهم لم يقولوا : أرجال ، قال سيبويه : وقالوا : ثَلَاثَةُ رَجَلَةٍ ، جعلوه بدلًا من أرجال ، ونظيره : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ، جعلوا لَفْعَاءَ بدلًا من أفعال ، قال : وحكى أبو زيد في جمعه : رَجَلَةٌ ، وهو أيضا اسم الجمع ، لأن فَعْلَةً ليست من أبنية الجموع . وذهب أبو العباس إلى أن رَجَلَةٌ مُخَفَّفٌ ^(١) عنه .

ولولا ما ذكره ابن الخباز والشيخ يس من أن ابن معطى يريد بفَعْلَةٍ جمع رَجُلٍ ، لعلّه يريد جمع راجِلٍ ، فقد نقل أبو منصور الأزهري عن أبي عمرو ^(٢) : « الرَّجَلَةُ : الرَّجَالَةُ فِي هَذَا الْبَيْتِ ^(٣) ، وليس في كلامهم « فَعْلَةٌ » جاءت جمعًا غير : رَجَلَةٌ جمع راجِلٍ ، وكَمَاءَةٌ جمع كَمٍّ » .

١٧ - ذكر ابن معطى أن من جموع التـكـسير : فُعُولَةٌ وفِعَالَةٌ ، قال في الألفية ^(٤) :

كَذَا الْأَسْوَدُ مَعَ فِعَالِهِ فُعُولَةٌ بَعُولَةٌ جِمَالَةٌ
فالأول جمعوا عليه « فَعْلًا » بفتح فسكون ، نحو : بَعْلٌ وَبَعُولَةٌ ، وَفَجَلٌ وَفُجُولَةٌ ، وَخَالٌ وَخُوُولَةٌ ، وَخَيْطٌ وَخَيْوُطَةٌ ، وَجَمَعُوا عَلَى الثَّانِي « فَعْلًا » بفتحتين ، نحو : جَمَلٌ وَجِمَالَةٌ ، وَحَجَرٌ وَحِجَارَةٌ .

قال الشيخ يس ^(٥) : « قال بعض شارحي كلامه (أى ابن معطى) : وهذان

(١) يعنى بالتخفيف هنا : تسكين الجيم ، وهو يقال فى مقابلة التثقيل الذى يراد به تحريك الحرف .

(٢) تهذيب اللغة (رجل) ١١ / ٢٩ ، ونقله صاحب اللسان ١٣ / ٢٨٥

(٣) يعنى بيت تميم بى أبى بن مقبل :

ورجلة يضربون البيض عن عرض ضربا تواصت به الأبطال . سجيننا

(٤) الألفية ص ٥١

(٥) فى حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١

البناء ان ، أعنى فُعُولَةٌ وِفْعَالَةٌ، هما فُعُولٌ وِفْعَالٌ ، زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع .

وقال ابن الخباز^(١) : « وقد ألحقوا بفعال وفُعول التاء ، قالوا : جملة وِذْكارَةٌ وِحِجَارَةٌ ، وِبُعُولَةٌ وِفُحُولَةٌ وِصُتُورَةٌ وِخُؤُولَةٌ وِعُمُومَةٌ ، وفائدة التاء توكيد التأنيث . »

أقول : أمّا البُعُولَةٌ فهو أحدُ ثلاثةِ جُمُوعٍ في بَعْلٍ ، قالوا : جَمْعُ البَعْلِ الزَّوْجِ : بَعَالٌ وِبُعُولٌ وِبُعُولَةٌ^(٢) ، وشاهد البُعُولَةُ جمعاً في الكتاب العزيز قوله تعالى^(٣) : ﴿ وِبُعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ رِزْقِهِنَّ ﴾ . قالوا^(٤) : البُعُولَةُ : جمع البَعْلِ ، وهو الزوج ، يقال : بَعْلٌ وِبُعُولَةٌ ، كما يقال في جمع الذَّكَرِ : ذَكَرٌ وِذْكَوْرَةٌ ، وفي جمع الفَحْلِ : فَحْلٌ وِفُحُولَةٌ ، وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه ، ويُعتبر فيها السَّماعُ ، فلا يقال في كَعْبٍ : كُؤُوبَةٌ .

وشاهده من الحديث ، حديث أسماء الأَشْهَلِيَّةِ^(٥) : « إِذَا أَحْسَنْتَنِ تَبَعْلَ أَزْوَاجِكُنَّ » . قال ابن الأثير : « أى مصاحبتهن في الزوجية والعشرة . والبعل : الزوج ، ويُجمَعُ على بُعُوَاةٍ » . قال : ومنه حديث ابن مسعود : « إِلَّا امْرَأَةً يَأْتِي مِنَ البُعُولَةِ » والهاء فيها لتأنيث الجمع ، ويجوز أن تكون البُعُولَةُ مصدر بَعَلَتِ المرأَةُ : أى صارت ذات بَعْلٍ » .

(١) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ ب .

(٢) لسان العرب (بعل) ٦١ / ١٣

(٣) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) تفسير القرطبي ٣ / ١١٩ ، ١٢٠

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ١٤١

وشاهد الجلالة جمعاً في الكتاب العزيز قوله تعالى^(١): ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ . كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ﴾ . قالوا^(٢): جِمَالَةٌ: جمع جَمَلٍ ، نحو: حَجَرٍ وَحِجَارَةٍ ، وَذَكَرَ وَذِكْرًا . وفي الحديث: « هَمَّ النَّاسُ بِنَحْرِ بَعْضِ جِمَائِلِهِمْ » . قال ابن الأثير^(٣): « هِيَ جَمْعُ جَمَلٍ ، وَقِيلَ : جَمْعُ جِمَالَةٍ . وَجِمَالَةٌ جَمْعُ جَمَلٍ ، كَرِسَالَةٍ وَرَسَائِلَ ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ » .

هذا وقد نسب الشيخ يس العليمي إلى ابن معطى شيئاً في جمع التكسير لم يقله . قال^(٤): يُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى فِعْلَانٍ ، بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ ، كَذَيْبٍ وَذَيْبَانٍ ، وَزَيْقٍ وَزَيْقَانٍ ، قَالَ ابْنُ مَعْطَى :

* وَجَاءَ كَالذُّبَانِ وَالزُّقَانِ *

والذي ذكره ابن معطى غير هذا ، قال في الألفية^(٥):

* وَجَاءَ كَالذُّؤْبَانِ وَالزُّؤْبَانِ *

وكذا جاء «الذُّؤْبَانِ» بضم الذال، جمعاً لذئب، في لسان العرب^(٦) والقاموس، نعم حكى شارحه^(٧) عن المصباح أنه يقال في جمع ذئب أيضاً: ذئبان، بالكسر، ولم أجد في المصباح الطبوع، وهذه عبارة الفتيومي^(٨): «الذئب يهمز ولا يهمز،

(١) الآيتان ٣٢ ، ٣٣ من سورة المرسلات .

(٢) تفسير القرطبي ١٩ / ١٦٥ ، ولسان العرب (جمل) ١٣ / ١٣١

(٣) النهاية ١ / ٢٩٨ (٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ٣١٢

(٥) الألفية ص ٥١

(٦) اللسان ، ترجمة (ذأب) ١ / ٣٦٣ ، وينظر أيضاً النهاية (ذوب) ٢ / ١٧١

(٧) تاج العروس شرح القاموس (ذأب) ١ / ٢٤٨

(٨) المصباح النير (ذى ب) ١ / ٣٢٧

ويقع على الذكر والأنثى، وربما دخلت الماء في الأنثى ففعل: ذُبَّة . وجمع القليل: أذُوب ، مثل أفلس ، وجمع الكثير: ذِئاب وذُوبان، ويجوز التخفيف ، فيقال: ذِياب ، بالياء ، لوجود الكسرة .»

والزُّقَان : نَصُّوا على أنه بضم الزاي ، جمع زِقٍ ، قال في اللسان ^(١) : مثل ذِئب وذُوبان .

وبعد . . فهذه آراء ابن معطى التي كان له فيها مذهبٌ خاصٌّ انفرد به عن سائر النحاة ، كما ظهرت لى من خلال كتابيه « الألفية والفصول الخمسين » وشروحهما ، ثم من خلال أمهات كتب النحو . ومن يدرى ، لعل له آراء أخرى في بطن آثاره الضائعة ، كالعقود والقوانين ، وشرح فصول ابن الدهان ، وشرح المقدمة الجزئية ، فقد نقل السيوطي رأيا انفراديا لابن معطى في مسألة التنازع ، لم أجده في كتابيه الألفية والفصول ، ثم وجدت السيوطي والشيخ يس بنصان على أنه في كتابه « شروح الجزئية » ^(٢) .

يبقى السؤال التقليدي : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصريّة وكوفيّة وبغدادية ؟ .

الحق أن بصريّة ابن معطى تبدو جليّة على امتداد كتابيه « الألفية والفصول » وسأجتزئ من شواهدا بما يأتي :

(١) في أول باب من الألفية يقول ابن معطى ^(٣) :

واشتقَّ الاسمَ من سَمَا البصريُّونَ واشتقَّه من وَسَمِ الكوفيُّونَ

(١) لسان العرب (ز ق ق) ١٢ / ٨ (٢) انظر الفقرة (١٢) .

(٣) الألفية ص ٣ ، ويقارن أيضا بما ذكره في الفصول ورقة ١ ب .

والمذهبُ المُتَدَمُّ الجَلِيُّ دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ والسُّعْيُ
واشتقَّ كوفِيونَ أيضاً^(١) المَصْدَرَا من فِعْلِهِ نَحْوُ نَظَرْتَ نَظْرًا
واشتق منه الفِعْلُ أَهْلُ البَصْرَةِ وذا الذي به تَلِيْقُ النُّصْرَةُ
إِذْ كُلُّ فِرْعٍ فِيهِ مَا فِي الأَصْلِ وِلَيْسَ فِي المَصْدَرِ مَا فِي الفِعْلِ
(٢) ذَكَرَ ابنُ مَعْطَى فِي بَابِ العَطْفِ^(٢) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المَضْمَرِ
المَجْرُورِ إِلاَّ بِإِعَادَةِ الجَارِّ ، وَقَالَ فِي الأَلْفِيَةِ^(٣) :

والمُضْمَرِ المَجْرُورِ إِنْ عَطَفْتَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا
نَحْوُ مَضَى بِهِ وَبِالْغُلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ
قَالَ أَبُو القَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ^(٤) : « وَاعْلَمْ أَنَّ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا
إِلاَّ المُضْمَرَ المَخْفُوضَ ، فَإِنَّ العَطْفَ عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، إِلاَّ بِإِعَادَةِ المَخْفُوضِ ، كَقَوْلِكَ
مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ ، وَدَخَلْتُ إِلَيْهِ وَإِلَى عَمْرٍو ، وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِ وَبِزَيْدٍ ،
كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ أَلْبَتَّةَ إِلاَّ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ ، وَقَدْ قَبَّحَهُ الكُوفِيُّونَ ،
وَأَجَازُوهُ مَعَ قُبْحِهِ ، قَرَأَ حمزة^(٥) : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
بِالمَخْفُوضِ ، عَطَفًا عَلَى المُضْمَرِ المَخْفُوضِ ، وَالمَقْرَأُ غَيْرُهُ قَرِءُوا بِالنَّصْبِ عَطَفْنَا عَلَى
﴿ اللَّهُ ﴾ عَزَّ وَجَلَّ^(٦) .

(١) تقرأ الضاد بفتحة خفيفة من غير تنوين ليستقيم الوزن .

(٢) الفصول ورقة ٤٨ ب .

(٣) الألفية ص ٣١

(٤) مجالس العلماء ص ٣٢٠ ، ٣٢١

(٥) الآية الأولى من سورة النساء .

(٦) ينظر أيضا تفسير القرطبي ٥ / ٢ - ٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥ ، ومع

(٣) قال ابن معطى^(١): « ومن خصائص النداء الترخيم ، وهو : حذف آخر الاسم العلم الزائد على ثلاثة أحرف » .

ويعقب ابن إياز^(٢) فيقول : « وقوله : « الزائد على ثلاثة أحرف » هذا معتبر عند البصري ، وذلك لأن أقل أصول الأسماء العربية الثلاثية ، وهو الخفيف ، فلو رُخِمَ لنتص عن أقل الأصول ولأجحف به ، وأجاز الفراء ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط ، كحسن ، نظراً إلى أن تحركه أوسطه قائم مقام حرف رابع ، كما في سَمَر ، وجمزى . وهو جيد إن ساعده سماع » .

(٤) ذكر ابن معطى في باب النداء^(٣) أنه قد يُعوّض عن حرف النداء الميم في اسم الله تعالى ، فتقول : اللهم » .

وعلق ابن إياز فقال^(٤) : « الميم عِوَضٌ من « يا » عند البصريين ، بدليل أنه لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة » .

(٥) اشترط ابن معطى لحيء « لكن » عاطفة^(٥) أن تكون للاستدراك بعد الجحد .

قال ابن إياز^(٦) : « وقوله : « ولكن للاستدراك بعد الجحد » هذا مذهب البصري ، كتولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وإنما اشترط فيها ذلك ، لأن

(١) الفصول ورقة ٣٣ أ .

(٢) المحصول ورقة ١٤٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٣٣ ب .

(٤) المحصول ورقة ١٥٠ أ .

(٥) الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٦) المحصول ورقة ١٩٢ أ .

معناها الاستدراك ، فلا بُدَّ مِنْ مُخَالَفَةٍ مابعدھا ما قبلھا ، ولهذا قُدِّرَتْ « إِلَّا »
في الاستثناء المنقطع بها ، وأجاز الكوفي العطفَ بها في الإيجاب ، قياساً
على « بَلْ » .

ثم تبدو بَصْرِيَّةُ ابن معطى كثيراً^(١) في إثاره لمصطلحات البصريين ، مثل
استعماله « الْجُرِّ » الذي يُسمِّيهِ الكوفيون الخفض^(٢) ، واستعماله « التَّمْيِيزُ »
الذي يسمِّيهِ الكوفيون « التفسير » . وغير ذلك .

على أن ابن معطى قد يستعمل أحياناً المصطلح الكوفي ، فقد سبق في الفقرة
السابقة قوله : « الْجَحْدُ » وهو استعمال كوفي^(٣) للنفي ، ومثل تسميته الصفة
بالتعنت^(٤) . وهذا مدخلٌ صالحٌ للحديث عن تكوُّفِ ابن معطى :

١ - ذهب ابن معطى إلى أن العلة المانعة من صرف نحو « سَكَرَانَ » هي
الوصف مع الألف والنون^(٥) .

وقد ذكر ابن إياز^(٦) أن العلة المانعة من الصرف هنا هي المشابهة عند
البصريين ، قال : « وأما الكوفيون فإنهم يذهبون إلى أن العلة هي الوصف
والألف والنون ، وقد وافقهم المصنِّفُ في ذلك ، وهو غريبٌ ، وليس سهواً منه ،
بل الظاهر أنه اتبع الجزؤلى في ذلك » .

(١) ينظر أيضاً لمتابعة ابن معطى للبصريين الفقرة (١٣) الآتية في متابعته لغيره .

في « الفصول » . (٢) ينظر معاني القرآن للفراء الكوفي ١ / ١٩٨ .

(٣) المدارس النحوية ص ٣٣٣ ، وقد أحال مؤلفه على معاني القرآن للفراء الكوفي

١ / ٥٢ ، وقد رأيتُه .

(٤) المرجع السابق وفيه إحالة على مواضع من معاني القرآن ١ / ١١٢ ، ١٩٨ ،

٢٧٧ ، ٢ / ١٤٥ ، وقد رأيتها .

(٥) الفصول ورقة ع أ . (٦) المحصول ورقة ٢٩ أ .

وقد شرح ابن إياز هذه المشابهة المانعة عند البصريين ، فقال ^(١) : « الألف والنون في غضبان وسكران مشابهان للألف والهمزة في حمراء وصفراء ، من وجوه : الأول : أنهما زائدتان ، زيدا معاً ، والسابقُ منهما ألف ، كما أن الزائدين في « حمراء » كذلك . والثاني : أنهما يتساويان حروفاً وحركاتٍ وسُكُوناً ، ألا ترى أن أول « سكران » مفتوح ، وثانيه ساكن ، وثالثه مفتوح ، ورابعه ألف ، وخامسه حرفٌ متحرِّكٌ ، كما أن « حمراء » كذلك . والثالث : أن صيغتي المذكر والمؤنث فيهما مختلفتان ، فإنهم كما لم يقولوا : أحمر وأحمره ، بل قالوا : أحمر وحمراء ، كذلك لم يقولوا : سكران وسكرانة ، بل قالوا : سكران وسكرى . والرابع : امتناع دخول التاء في سكران ، كما امتناع دخولها في حمراء . فهذا وجه الشبه بينهما في التحقيق » ^(٢) .

٢ - أجاز ابن معطى أن يقال ^(٣) : « كذا درهمٍ » بالإضافة ، وفي هذا متابعةٌ صريحةٌ للكوفيِّين . قال : « فإذا قال : كذا درهمٍ ، فتفسيره بعددٍ يُضاف إلى المفرد ، وهو المائة والألف » .

ويعقب ابن إياز فيقول ^(٤) : « هذا ظاهرٌ ، وكلامُ المصنِّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ، نعم ذكر الغزالي في الوسيط

(١) المحصول ورقة ٢٩ أ

(٢) المحصول ورقة ٢٥ ب . وينظر أيضاً مع الهوامع ١ / ٣٠ ، والتصریح على

التوضیح ٢ / ٢١٣ ، والأشْمونى على ابن مالك ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤

(٣) الفصول ورقة ٥٢ ب .

(٤) المحصول ورقة ٢٠٣ ب .

ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة : وهو أنه إذا قال : له على كذا فكأنه قال : له على شيء ، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك ، وإذا قال : كذا كذا ، فهو تكرار ، وإذا قال : كذا وكذا ، فهو كقوله : شيء وشيء ، فقد جمع بين مبهمين ، وإذا قال : كذا درهم ، يلزمه درهم واحد ، وكذلك إذا كرر فقال : كذا كذا درهم ، وإذا عطف فقيه قولان : أحدهما أنه يلزمه درهم واحد ، وكأنه بين المبهمين بشيء واحد ، والآخر أنه يلزمه درهمان ؛ لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم : إذا قال : كذا وكذا درهماً ، بالنصب ، يلزمه درهمان ، وبالرفع درهم واحد . وفيه نظر . انتهى كلام ابن إياز .

وقول ابن معطى : « كذا درهم » بالإضافة ، فيه متابعة صريحة للكوفيين ، قال ابن هشام في المغنى^(١) : « الثاني (من مخالفة كذا لأى) : أن تميزها واجب النصب ، فلا يجوز جرّه بين اتفاقاً ولا بالإضافة ، خلافاً للكوفيين ، أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب وكذا أثواب ، قياساً على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل : « له عندي كذا درهم » مئة ، وبقوله : « كذا دراهم » ثلاثة ، وبقوله : « كذا كذا درهماً » أحد عشر ، وبقوله : « كذا درهماً » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهماً » أحد وعشرون ، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي بالإضافة - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور . ووثم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازته المبرد ومن ذكر معه . »

(١) المغنى ١ / ٢٠٥ ، مبحث « كذا » .

هذا وقد ذكر السيوطي^(١) قول الكوفيين في هذه المسألة ، ونصّ على أن ابن معطي تابعهم على ذلك في فصوله .

٣ - ذهب ابن معطي إلى أن من علامة التأنيث^(٢) « الياء في هذِي » .

قال ابن إياز^(٣) : « وقوله : « والياء في هذِي » وقد سبقه إليه الزّحشريّ في مُفَصَّلِه ، وليس الأمرُ على ما ظنَّنا ، بل الياء عَيْنُ الكلمة ، والتأنيث معلومٌ من الصيغة ، وأما الكوفيّ فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسمَ عنده الذال ، والألف زائدة لتكبير الكلمة ، فكذلك تكون الياء في « هذِي » زائدة ، فأعْرِفه « انتهى كلام ابن إياز . وليس في هذا مُتَابَعَةٌ صريحة للكوفيين ، لكنه تكوَّفٌ على نحوِّ ما .

٤ - ذكر ابن معطي أن هاء التأنيث تُمالُ بعدَ عدَّة حروف ، ذكرها في ألفيته . قال^(٤) :

والهاء للتأنيث قد أُمِلتْ بعدَ حُرُوفٍ بَعْدُ قد أُبَيِّنَتْ
في ذَوْدِ كَلْبٍ نَهَزَ شَمْسٌ جَثَّتْ كخِيفَةٍ وَقَفًا وقد تَبَيَّنَتْ

قال ابن إياز^(٥) : « قد شُبِّهتْ هاءُ التأنيثُ بألفه ، فأُمِلتْ الفتحَةُ التي قبلها في الوقف ، وذلك في قراءة الكسائي . . وجمعها (يعني ابن معطي) في قوله : « في ذود كلب نهز شمس جثت » لكن زاد الهاء ، ولم يحك إِمَالَتَهَا غيرُ الكسائي ،

(١) الأشباه والنظائر ٤ / ١١٨ (٢) الفصول ورقة ٥٣ ب .

(٣) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .

(٤) الألفية ص ٦١ ، والفصول ورقة ٥٧ ب ، ٥٨ أ .

(٥) المحصول ورقة ٢١٧ ب .

وليس ببعيدٍ في القياس، ومثاله : نَدِيهه . انتهى كلام ابن إياز . وغير خافٍ أن الكسائيَّ هو إمامُ المدرسة الكوفية^(١) .

٥ - ذكر ابن معطى من حروف الزيادة^(٢) : « ألف التانيث وهاؤه » . ويعقب ابن إياز فيقول^(٣) : « وقوله : « وهاؤه » أى هاء التانيث، والأجود أن يقول : « وتاؤه » لأن التاء الأصل ، لثبوتها في الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم الكوفي يرى أن الأصل الهاء » . انتهى كلام ابن إياز . ويلاحظ أن الخواري^(٤) يذكر الكلمة عن ابن معطى : « وتاؤه » على ما يستجيد ابن إياز ، ويلاحظ أيضاً أن ابن معطى قد استعمل عبارة : « هاء التانيث » من قبل ، فقد ذكر من موانع الصرف^(٥) : « كل بناء فيه ألف ونون زائدتان مجرّداً من هاء التانيث يكون علماً » . وعلق ابن إياز على ذلك فقال^(٦) : « وقوله « مجرّداً من هاء التانيث » : يعنى به امتناعه من دخول تاء التانيث عليه . . لكن قوله : « هاء التانيث » تسامحٌ ، إذ التاء هى الأصل ، والهاء بدلٌ منها في الوقف ، بدليل أن ما يثبت في الوصل يكون الأصل ، لجرى الأشياء فيه على أصولها ، والوقف يتغير فيه عن ذلك ، أو لا ترى أنه فيه - أعنى الوقف -

(١) مراتب النحويين ص ٧٤ ، ويقول أبو الطيب : « وكان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم أبو الحسن على بن حمزة الكسائي ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعولون في روايتهم » . وينظر أيضاً لانفراد الكسائي بإمالة الهاء : النشر في القراءات العشر ٢ / ٨٢

(٢) الفصول ورقة ١٦٢ أ . (٣) المحصول ورقة ٢٣١ أ .

(٤) شرح الفصول ورقة ٢١٣ ب .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ .

(٦) المحصول ورقة ٣٦ ب .

النقلُ والتضعيف والإبدال، وغيرُ ذلك مما إذا وصلتَ أزلته، وأيضاً فإن من العرب من يقف بالتاء ولا يُبدلها هاءً. وأنا أستبعد أن يكون وافق الكوفيين، فإنهم يذهبون إلى أن الهاء هي الأصل، والتاء بدلٌ منها .

وقد ذكر ابن معطي عبارة « هاء التانيث » كذلك في الكلام على جمعي المذكر والمؤنث^(١).

٦ - أجاز ابن معطي صَرَفَ^(٢) ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، كقول العجاج:

* أوالفأ مَكَّةَ مِن وُرُقِ الحِمَى *

وهذا من مذهب الكوفيين، كما ذكر صاحب المدارس النحوية^(٣)، لكنني وجدته عند سيبويه^(٤) أيضاً.

٧ - وهذه مسألة إعرابية تابع فيها ابن معطي رأى الكوفيين، ولم ينبه عليها أحدٌ من شراحه:

قال في فصل الأسماء العاملة عمل الفعل^(٥): « والمنصوب بعد « أفعل » تمييزٌ أو مُشَبَّهٌ بالفعل، وكذلك ما هو بمعناه، وذلك خيرٌ وشرٌّ، قال الله تعالى^(٦): ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ . وأما قوله تعالى^(٧): ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ فنصوب على الحال لا على التمييز .

(١) الفصول ورقة ٦ ب .

(٢) الفصول ورقة ١٦٧ .

(٣) المدارس النحوية ص ٢٨١

(٤) الفصول ورقة ٣٩ أ .

(٥) الكتاب ١ / ٢٦

(٦) سورة يوسف ٦٤

(٧) سورة الكهف ٤٦

وهذه القراءة قرأ بها جمهور الكوفيين. جاء في تفسير القرطبي^(١): ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حِفْظًا﴾ نصب على البيان (أى التمييز)، وهذه قراءة أهل المدينة وأبى عمرو وعاصم، وقرأ سائر الكوفيين: ﴿حَافِظًا﴾ على الحال، وقال الزجاج: «على البيان». وقال الدمامي^(٢): «قرأ حفص وحمة والكسائي وخلف، «حَافِظًا» بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء، تمييزاً وحالاً، وافقه ابن محيصن بخلفه، والشنوبزي، والباقون: «حِفْظًا» بكسر الحاء وسكون الفاء والنصب على التمييز فقط».

ولئن تابع ابن معطى آراء الكوفيين، فإن هذا لم يمنعه من مناقشتهم^(٣) في بعض ما ذهبوا إليه، مما يكشف عن ولائه للبصريين، أو بالأحرى عن حرّيته في الأخذ والاختيار.

أما بغدادية ابن معطى فتبدو في متابعاته الكثيرة لأعلام هذه المدرسة: أبو القاسم الزجاجي، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني. ومكان هذا في دراسة «الفصول» إن شاء الله.

* * *

(١) ٢٢٤ / ٩

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٦، وينظر أيضا: إعراب القرآن للعكبري ٢/٥٥،

وقد أجاز الفراء الكوفي القراءتين. معاني القرآن ٢/٤٩

(٣) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب، في الكلام على التنازع.

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس
الباب الثالث
الفصول الخمسون

لا أعلم كتاباً نحوياً حمل هذا الاسم قبل كتاب ابن معطي ، إلا كتاب « الفصول » لسعيد بن المبارك بن علي ، المعروف بابن الدهان النحوي ، المتوفى سنة (٥٦٩)^(١) . وكتاب « الفصول » لمحمد بن علي بن شهر آشوب ، المتوفى سنة (٥٨٨)^(٢) . وهذان من معاصري ابن معطي^(٣) .
نعم قسم الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨) كتابه إلى فصول ، لكنه سماه : « المُفَصَّل » .

وكتابنا « الفصول » كتاب تعليمي ، سلك فيه ابن معطي مسلكاً ، لعله أول من استحدثه ، إذ قسم رموس المسائل إلى أبواب ، وتحت كل باب عدّة فصول . قال في مقدّمة الفصول : « أمّا بعد ، فإن غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرتُه في خمسين فصلاً ، يشتمل عليها خمسة أبواب » . فليس ابن مالك إذن هو مبتدع هذا اللون من التأليف^(٤) .

(١) إنباه الرواة ٢ / ٤٧ ، بنية الوعاة ١ / ٥٨٧

(٢) بنية الوعاة ١ / ١٨١

(٣) ذكر السيوطي في البنية ١ / ٤٩ لابن هشام اللخمي محمد بن أحمد بن هشام المتوفى سنة (٥٦٠) كتاباً اسمه « الفصول » ويبدو أنه ليس خالصاً للنحو ، فقد جاء اسمه في الأعلام للزركلي ٦ / ٢١٢ : « الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل » .

(٤) ينظر مقدمة تحقيق « التسهيل » ص ٤٤ ، ٦٦ ، ويرى محققه أن ابن مالك هو أول من جعل رموس المسائل في أبواب وفروعها في فصول .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شريعةً ومنهاجا . فجاء إمامها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضها مسائلَ بعينها يدعو إليها الاستطرادُ ويحكمها التّداعى ، وخلص بعضها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شغل الناسُ من قبلُ ومن بعدُ بالخلاف بين البصريين والكوفيين ، وظلت مسائلُ النحو مُبعثرةً بعيدةً الجَنَى عسيرةً المُتناول .

وحين أظَلَّ القرنُ السادس - الذى عاش فيه ابن معطى - كانت مسائلُ النحو قد أُشيعت دَرَسًا وتمثلاً وتعليلاً ، ولم يبقَ إلا المصنّف البارِع الذى يُجيد صياغةَ هذا الموروثِ الضخم ليقيدَ منه المبتدئ والمُنتمى على السواء .

ولقد شهدت نهايةُ القرن السادس وأوائل القرن السابع ظهورَ ثلاثةٍ من الرّجال حلّوا هذه الأمانة ، وقاموا بهذا الواجب ، حين بسَطوا قواعدَ النحو وبوّبوا مسائله ، وفصّلوا فروعه : ابن معط ، وابن الحاجب ، وابن مالك . وعلى شروح هؤلاء الرّجال استوى النحو العربى على سُوقه .

وقد كان لصاحبنا ابنِ معط فضلُ الرّيادة فى هذا اللون الميسر المنظّم من التّأليف ، حين صنع كتابيه : الألفية والفصول ، وعلى وَقَع خُطواته سار ابن الحاجب وابن مالك ، لكنّ هذين أخلا ذِكرَ الرجل ، كما أخل من قبلُ أبو علىّ الفارسيّ وتلميذه ابن جِنّى ذِكرَ أبى القاسم الزّجاجى^(١) .

ومهما يكن من شىء فقد سلك ابن معطى فى تصانيفه مسلكَ التيسير والتذليل وقد كان لاشتغاله بالأدب ؛ دَرَسًا وتصنيفًا ، أثرٌ فى سهولة عباراته ، وصِحّة

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى علل النحو ص ٢ ،

وكلاهما للزجاجى .

تقسيماته ، ثم كانت عنايتهُ بنظم العلوم سبيلاً إلى التركيز ، وخُلُو تعريفاته من الحشو^(١) والإطالة .

وعن « الفصول » يقول ابن إياز في مقدّمة كتابه : « المحصول شرح الفصول » : « وبعدُ فإنّ كتاب الفصول في النحو ، للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقّق زين الدين أبي زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ، وإن كان شديد الاختصار ، عَرَبِيًّا من التطويل والإكثار ، لكنه كثيرُ المسائل عسيرٌ على المُتناول ، مشتملٌ على المباحث الغريبة ، والنُّكآت العجيبة ، والاحترازات اللطيفة ، والمقاصد الحسنة الشريفة ، ثم إن بعض المشغوفين بحفظه والأشتغال به ، يَمَن استوجب قضاء حقه والمُسايرة له على مُلتَمسه ، سألتني غير مرّة أن أشرحه ، وأنبئني عن غوامضه وحقائقه ، وأقرّ به على طالب نُكته ودقائقه . »

وقد ذكر ابن معطى في مقدّمة « الفصول » أنه عمّله تلبيةً لحاجة المبتدئ ، فهل « الفصول » كتابٌ للمبتدئين ؟ الحقّ أن الكتاب بما حوى من مسائل ، وما تضمّن من قواعد ، إنما يُلبّي حاجة المبتدئ والمنتهى على السواء ، بل هو أقرب إلى من سار في درّس النحو خُطُواتٍ وخُطُواتٍ ، وأين المبتدئ من هذه الشواهد والأمثلة التي ملأ بها ابن معطى كتابه ؟ بل أين المبتدئ من هذه التعليقات والإشارات الخاطفة لمسائل كثيرةٍ كان للشراح فيها كلام ، وأظنُّ ظناً أن ابن معطى إنما قال هذا في صدر كتابه إيماً لليسر والسهولة اللذين أخذ بهما نفسه فيما يعرض له من تصنيف ، فإنّ الظنّ بكتّاب المبتدئين أن تكون قريبة

(١) يرجع إلى ما ذكرته في الكلام على الألفية ص ٣٧ ، ٤٤ .

الجَنَى دَانِيَةُ القُطُوف ، يدلُّ لذلك أنه قال مثل هذا في ختام ألفيَّته - ومكانها في التصنيف معروف - قال :

نظَّمها يحيى بن معطى المَغْرِبِي تذكِرةً وجِيزةً للمُعْرَبِ
وَفوقَ مُرادِ المُنتَهَى والنَّشْأَةِ في الخَمْسِ والتَّسْعِينَ والخَمْسِ مائةً
أو أنه إنما قال ما قال من باب إِيثار التَّواضُعِ وهَضْمِ النَّفْسِ .

* * *

كيف رَتَّبَ ابنُ معطى مسائل النحو في « الفصول » :

سبق القولُ أن ابن معطى قَسَمَ رءوس مسائل النحو إلى أبواب، وفُرِوعَها إلى فصول، ولَمَّا كانت الطريفةُ التي ابتدَعها ابنُ مالك في مسائل النحو قد شاعت في كتب النحو إلى يومنا هذا، كان لا بُدَّ أن أقدمَ فهِرسةً تفصيليَّةً لمسائل النحو، كما جاءت في « الفصول » حتى تَسْتَبِينَ سبيلَ الرَّجُلِ :

الباب الأول

جعل عنوانه : في مقدِّمة هذا الفنَّ من الأصول .

الفصل الأول : في بيان الكلام والكَلِمِ والكلمة والقول .

الفصل الثاني : فيما يأتلف منه الكلام وهو : الاسم والفعل والحرف .

الفصل الثالث : في حدِّ الاسم وعلاماته .

الفصل الرابع : في حدِّ الفعل وعلاماته .

الفصل الخامس : في حدِّ الحرف وعلاماته .

الفصل السادس : في بيان الإعراب والبناء .

الفصل السابع : فى إعراب الاسم المتمكّن، وقسمه إلى ثلاثة أنواع : مفرد ومثنى ومجموع . والنوع الأول - وهو المفرد - قسمه إلى قسمين : الصحيح . وفى الكلام عليه خلّص ابن معطى إلى الحديث عن موانع الصرف . والقسم الثانى : المعتلّ . وتكلم فيه على المقصور - وألحق به كلاً وکلتاً - والمنقوص ، والأسماء الستة ، ثم تكلم على المثنى والمجموع بأقسامه الثلاثة : جمع التکسير - وبدأ به - وجمعى التذكير والتأنيث .

الفصل الثامن : فى إعراب الفعل المضارع وبنائه . وفى أثناء هذا الفصل تكلم على نونى التوكيد .

الفصل التاسع : فى العِلل الموجبة بناء الاسم .

الفصل العاشر : فىما تبئى عليه الكلمة .

الباب الثانى

جعل عنوانه : أقسام الأفعال .

الفصل الأول : فى أقسام الأفعال عملاً إلى الأزمنة . وفى أثناء هذا الفصل

تكلم على إعراب الأفعال وبنائها .

الفصل الثانى : فى بيان حالة الفعل مع الفاعل . وفى هذا الفصل تحدّث عن

الفعل اللازم والتعدى .

الفصل الثالث : فىما يتعدى إلى مفعول واحد . وفى هذا الفصل تكلم

على الفاعل .

الفصل الرابع : فىما يتعدى إلى مفعولين . وفيه تكلم على ظنّ وأخواتها .

الفصل الخامس : فىما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

الفصل السادس : في الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله .
الفصل السابع : في الأفعال غير المتصرفة . وجعل هذا الفصل ثلاثة أقسام :
الأول : نِعَم و بئس . والثاني : حَمْدًا . والثالث : فِعْلا التعجُّب .
الفصل الثامن : في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر - كان
وأخواتها .

الفصل التاسع : فيما يتعدَّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدِّي وغير المتعدِّي .
وفي هذا الفصل تكلم على المصدر ، والظرف من الزمان والظرف من
المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمشبَّه بالمفعول ، والمفعول معه ،
والمفعول له .

الفصل العاشر : فيما يرتفع بفعلٍ مُضْمَرٍ أو ينتصب به . وفي هذا الفصل
تكلم على شيء من الفاعل ، والتحذير والإغراء .

الباب الثالث

جعل عنوانه : ما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال .
الفصل الأول : في العامل في المبتدأ والخبر ، ثم تحدَّث عنهما .
الفصل الثاني : الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر : إنَّ وأخواتها ، و«لا»
العامة عمل « إنَّ » .

الفصل الثالث : الحروف الناصبة للمضارع .

الفصل الرابع : في الجوازم .

الفصل الخامس : في حرفين مُتردِّدين بين الأسماء والأفعال : ما الحِجَازِيَّةُ

ولا العاملة عمل ليس .

الفصل السادس : حروف النداء ، وتحتته ذكر النَّدْبَة والاستِغَاثَة .

الفصل السابع : حروف الجرّ .

الفصل الثامن : في الأسماء العاملة عملَ الفعل . وفيه تكلم على اسم الفاعل ، والصفة المُشَبَّهَة ، والمصدر المؤول بأنّ والفعل ، وأفعال التفضيل .

الفصل التاسع : في أسماء الأفعال ، ثم تعرّض لشيء من الظروف العاملة عملَ الأفعال ، نحو : مكانك ووراءك وإليك .

الفصل العاشر : في الإضافة . وفيه تكلم على اسم الفاعل ، والصفة المُشَبَّهَة ، وأفعال التفضيل - وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة في الفصل الثامن .

الباب الرابع

جعل عنوانه : النكرة والمعرفة ، وذِكر التّوابع .

الفصل الأول : في الفرق بين المعرفة والنكرة .

الفصل الثاني : في ذكر العلم .

الفصل الثالث : في المُضمر . وفيه تكلم على التنازع .

الفصل الرابع : في المُبهمات - الإشارات والموصولات .

الفصل الخامس : في المعرّف باللام .

الفصل السادس : في الإضافة - وقد سبق عليها كلام في الفصل العاشر من

الباب الثالث .

الفصل السابع : في التّوابع . وبدأ بالنعته .

الفصل الثامن : في التوكيد .

الفصل التاسع : في العطف .

الفصل العاشر : في البدل .

الباب الخامس

جعل عنوانه : فصول متفرقة .

الفصل الأول : في العدد وما يلتحق به - وهو الكناية : كذا وكم .

الفصل الثاني : في المذكر والمؤنث .

الفصل الثالث : في التصغير .

الفصل الرابع : في النسب .

الفصل الخامس : في المقصور والمدود .

الفصل السادس : في الإمالة والهجاء .

الفصل السابع : في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر .

الفصل الثامن : في التصريف، ويشتمل على الزيادة والقلب والبدل والنقل

والحذف والإدغام .

الفصل التاسع : في الوقف والحكاية .

الفصل العاشر : في الإدغام وضرائر الأشعار . وقد سبق كلام موجز عن

الإدغام في الفصل الثامن .

هذه سبيل ابن معطى في ترتيب مسائل النحو وتلك عنواناته . ولا يخفى

أنها تخالف في بعضها مألّفه الطلبة والدارسون ، بعد مساعدت طريقة ابن مالك
وشرّاحه

وإذا ما تركنا الأبواب التي لا تتغيّر عنواناتها في كتب النحو جميعا ،

مثل « الكلمة والكلام والكلم ، والمعرب والمبني والممنوع من الصرف ،

والتوابع . . وما إلى ذلك » اعترضنا سؤال : لماذا لم يجعل ابن معطى عنوانات

مستقلةً لأبواب المبتدأ والخبر ، والفاعل والنائب عنه ، والحال والتمييز ، والاستثناء والمفاعيل والظروف ، ومثل هذه الأبواب البارزة التي تأتي في كتب النحو - المدرسية بخاصة - تحت عناوين مستقلة ، والتي رأيناها عند ابن معطي في ثنايا عناوين أخرى ؟

بدا لي جوابٌ أرجو أن يكون صواباً إن شاء الله :

إنَّ ابنَ معطى يُعوّل كثيراً على العامل^(١) ، ويؤليه مكانةً كبيرةً ، وقد أدار عليه جمهورَ مسائل النحو التي عالَجها في كتابه «الفصول» لحين يتحدث ابن معطى عن «الفاعل» يعالجه تحت عنوان^(٢) : «الفصل الثالث فيما يتعدى إلى مفعول واحد» . وكذا النائب عن الفاعل ، يتحدث عنه تحت عنوان : «الفصل السادس في الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله» . وتحت عنوان^(٣) : «ما يتعدى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدى وغير المتعدى» تكلم على المصدر وظرفي الزمان والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمشبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له . ثم عالَج بابَ التحذير والإغراء تحت عنوان^(٤) : «ما يرتفع بفعل مُضمر أو ينتصب به» . وباب «نعم وبئس وحبداً وفعلى التعجب» تحت عنوان^(٥) : «الأفعال غير المتصرفة» . والمبتدأ والخبر يُعالجه ابن معطى تحت عنوان : «العامل في المبتدأ والخبر» ويجعله الفصل الأول من الباب الثالث : «فما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال» . وجاء كلام ابن معطى عن اسم الفاعل والصفة المشبَّه والمصدر المؤوَّل بأن والفعل ، وأفعال التفضيل ، تحت عنوان^(٦) : «الأسماء العاملة عملَ الفعل» .

(١) ينظر للكلام على العامل وموقف النحويين منه ، وبخاصة ابن مضاء : المدارس

النحوية ص ٣٠٥ (٢) ينظر فهرس الباب الثاني في الفصول .

(٣) الفصل التاسع من الباب الثاني . (٤) الفصل العاشر من الباب الثاني .

(٥) الفصل السابع من الباب الثاني . (٦) الفصل الثامن من الباب الثالث .

وقد اضطر هذا المنهجُ ابنَ معطى إلى أن يتكلم على المسألة الواحدة في عدّة فصول ، فقد تكلم على الفاعل في الفصل الثالث من الباب الثانى ، تحت عنوان : « ما يتعدّى إلى مفعول واحد » ثم أعاد شيئاً من بابه في الفصل العاشر عند الكلام على ما يرتفع بفعل مُضمر أو ينتصب به .

واسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعال التفضيل ، عالجتها في الفصل الثامن من الباب الثالث ، تحت عنوان : « الأسماء العاملة عمل الفعل » ثم عرض لها مرّةً أخرى في الفصل العاشر تحت عنوان : « الإضافة الاسميّة » . وهذه الإضافة ذكرها هنا كما ترى ، ثم أعاد كلاماً مقتضباً عنها في الفصل السادس من الباب الرابع ، في أثناء الكلام على أقسام المعرفة ^(١) . ويلاحظ أن هذا كان سبيلَ ابن معطى في ألفيته أيضاً .

والجاء : ذكره ابن معطى تحت عنوان : « ما يتعدّى إليه جميعُ الأفعال المتعدّى وغير المتعدّى » ثم أعاد كلاماً عنه في الفصل العاشر من الباب الثانى تحت عنوان : « ما يرتفع بفعل مُضمر أو ينتصب به » . وأيضاً في آخر المبتدأ والخبر .

على أن طريقة ابن معطى هذه في مُعالجة المسألة الواحدة في عدّة فصول ، تحملُ آثاراً من تصنيف النحاة الأوائل ، وبخاصة إمامهم سيويه ^(٢) .

* * *

(١) الكلام على الإضافة مرتين نراه أيضاً عند ابن مالك وشرح ألفيته .

(٢) ينظر مقدمة شيخى عبد السلام هارون للكتاب ص ٥٩

كيف عالَج ابن معطى مسائلَ النحوى فى « الفصول » :

لم يقف ابنُ معطى عند حدِّ إيرادِ القواعدِ وسردِها ، بل هو كثيراً ما يعرِّض الآراءَ ويناقدُها^(١) ، ويرجِّح ما بينها ، على الرغم من أنه صرَّح أن كتابه تعليمى للمبتدئين ، وقد يُعلَّل لما يذكره من قواعد ، فحين ذكر ما تُبنى عليه الكلمة ، قال^(٢) : « وهو إمَّا سكون ، وهو الأصل ، ولا يُعلَّل ، وإمَّا حركة ، فيقال : لِمَ حُرِّك؟ والجواب : إمَّا لأنَّ الكلمةَ لها أصلٌ فى التمكُّن ، نحو : أول ، أو لالتقاء الساكنين ، نحو : أمس ، أو لأنها على حرفٍ واحد ، نحو : الباء واللام ، فى : بزيدٍ ولزيدٍ ، أو للتشبيه بالمُعرب ، نحو : ضرب ، ولا يخلو من أن تكون الحركة ضمةً أو فتحةً أو كسرةً ، فيقال : لِمَ خُصَّ بأحدِها ؟ فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالباً ، لأنها حركةٌ لا تُوهمُ إعراباً ، والضمُّ إمَّا لا نقطع الكلمة عن الإضافة ، أو للتشبيه بما قُطِع عن الإضافة ، أو للإتباع ، والفتحة طلباً للتخفيف غالباً ، أو للفرق بين مُشْتَبِهين ، كلامَ الابتداء والإضافة » .

على أن ابن معطى أحياناً يتركُ تعليل ما يُعلَّل ، كما جاء فى صدر النص السابق ، وقد نقلت فى حواشى تحقيق « الفصول » تعليل ابن إياز لهذا الذى ترك تعليله ابنُ معطى .

ولقد غلب على أسلوب ابن معطى طابعُ التركيز الشديد ، فقد جاءت بعض

(١) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب فى الكلام على التنازع .

(٢) الفصول ورقة ٨ ب .

مسائل « الفصول » في غاية الإيجاز ، كما نرى في معالجته للمصدر وظرفي الزمان والمكان^(١) ، وكما نرى في تعريفه للمفعول له ، فقد جمع خمسة شروط للمفعول له في سطر واحد ، قال^(٢) : « وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارناً له في الوجود ، أعمّ منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟ » وقد أدّت هذه الوجازة الشديدة إلى اختلاف الشراح في تفسير عبارته : « أعمّ منه » على ما أسلفت^(٣) . وإلى جانب هذا التركيز الشديد نرى أثر المنطق واضحاً في عبارات ابن معطى ، كما بدا في تعريفه للكلام والكلمة والقول ، واستخدامه للحدّ وغيره من الاصطلاحات العقلية ، ويبدو أن ابن معطى في هاتين النقطتين - التركيز والمنطق - متأثرٌ أستاذه عيسى الجزولي ، فقد قالوا في مقدمته المشهورة : « ليس فيها نحو ، وإنما هي منطق ؛ لحدودها وصناعتها العقلية^(٤) » . وغير خافٍ أن الجزولي متأثرٌ أبا القاسم الزجاجي الذي ملأ كتابه « الإيضاح في علل النحو » بالفلسفة^(٥) والمنطق وعلم الكلام ، وقد قالوا : « إنّ المقدّمة الجزولية » حواشٍ على « الجمل » للزجاجي .

* * *

-
- (١) الفصول ورقة ١٨ أ ب . وقد نقلت في حواشٍ على التحقيق كثيراً من شروح ابن إياز ليستضاء بها في فهم عبارات ابن معطى :
- (٢) الفصول ورقة ٢٢ أ .
- (٣) يرجع إلى الفقرة الخامسة من « آرائه النحوية » ص ٦٢ .
- (٤) بنية الوعاء ٢ / ٢٣٦
- (٥) انظر المدارس النحوية ص ٢٥٢

الصَّرف في « الفصول » :

خَلَطَ ابن معطى مسائل النحو بالصرف ، كما هو الشأنُ في جمهور المصنَّفات النحوية ، لكنه عالَجَ مسائل الصرف في آخر كتابه ، وهو منهج نراه سائداً في كتب المتأخرين ، ثم رأيناه يُفرد فصلاً في آخر « الفصول » عن ضرائر الأشعار ، عَرَضَ فيه لصرف ما لا ينصرف ، ومسألةٍ من الإبدال والحذف والزيادة ، وقطع ألف الوصل ، وفكَّ المُدغم ، وقصَّرَ الممدود ، والاجتزاء بالضمَّة عن الواو ، وتحريك ما يجب تسكينه ، وتسكين ما يجب تحريكه ، والتقديم والتأخير ، والإدغام الشاذ .

ولا يخفى أن هذه المسائل إنما تُعالَجُ في أبوابها من كتب النحو ، لكن ابن معطى هنا متأثرٌ بأبا النحو العربي سيوييه ، فقد جمع أبو بشرٍ معظم هذه الضرورات الشعرية في « الكتاب^(١) » وصنَّع لها عنواناً ، قال : « هذا باب ما يحتمل الشعر » ثم رأينا السيوطيَّ ينحو هذا المنحى أيضاً في الهمع^(٢) .

ويلاحظُ أن بعض هذه المُثُل التي أوردها ابن معطى ، إنما تُعالَجُ في مصنَّفات البلاغيين ، وهو ما ذكره من التقديم والتأخير في البيتين السائرين :
وما مثله في الناس إلا مُملَكاً أبو أمه حتى أبوه يُقاربه
فأصبحت بعدَ خطِّ بهجتها كأنَّ قفراً رُسومها قلماً
فإنَّ البلاغيين يوردون هذين البيتين شاهداً على التعقيد اللفظي ، وقد دللت على مكانهما من كتب البلاغة في حواشي تحقيق « الفصول » .

* * *

(٢) همع الحوامع ٢ / ١٥٥

(١) الكتاب ١ / ٢٦ - ٣٢

التعابير والمصطلحات في « الفصول » :

كان لابن معطى في « الفصول » تعبيراتٌ استحسناها الشُّراح ، كما كان له بعضُ تعريفاتٍ عدّها الشُّراح ناقصةً غيرَ وافيةٍ بالمراد ، وقد نقلت في حواشِي تحقيق « الفصول » أشياء من هذا وذاك ، أذكر منها هنا ما يجلو شخصية ابن معطى ، فيما اختاره من تعبيرات ، وما سلكه من طرائقِ التعبير في التقديم والتأخير :

١ - فمّا استحسناه الشُّراح ما ذكره ابن معطى في حدِّ الاسم من أنه^(١) « كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها ، دلالةً مجردةً من زمان ذلك المعنى ، كرجُلٍ وعَلَمٍ » .

قال ابن إياز^(٢) : « واستعماله هنا لفظة « كلمة » أحسن من استعمال الزنخسرى وابن الحاجب لفظة « ما » حين قالوا : « الاسمُ ما دلَّ على معنى » وذلك لأن « ما » عامٌّ يشتمل على الدالِّ ، سواء كان لفظاً أو غيرَ لفظ ، كالكتابة والإشارة وعقدِ الأصابع » .

٢ - ومن علامات الاسم ذكر ابن معطى^(٣) : « التعريف » . ويقول الخويّ^(٤) : « اعلم أن هذه العبارة أحسنُ من عبارة من يقول : « من علامات الاسم حرفُ التعريف ، أو الألف واللام » لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذى » فإنه يدخل في الفعل المضارع ، قال الشاعر^(٥) :

- (١) الفصول ورقة ٢ أ .
(٢) المحصول شرح الفصول ورقة ٦ ب .
(٣) الفصول ورقة ٢ أ .
(٤) شرح الفصول ورقة ١٠ أ .
(٥) الفرزدق .

ما أنت بالحكم الترضى حكومتَهُ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل
ولو قال: « الألف واللام للتعريف » لكان مخالفاً لسبويه ، فإنه يرى أن
أداة التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف فى الوصل مع بقاء التعريف بحاله ،
ولو قال: « اللام للتعريف » لكان مخالفاً للخليل ، فإن أداة التعريف عنده
الألف واللام معاً ، وأيضاً فإن أداة التعريف قد تكون ميماً ، كما فى قوله
صلى الله عليه وسلم: « ليس من امير امصيام فى امسقر » أى ليس من البر الصيام
فى السفر ، فأبدلت اللامات ميمات ، ولو قال: « أداة التعريف » لخلص من
هذه المحذورات ، لكن قوله: « التعريف » أعم وأكثر فائدة ، فإنه يكون
بغير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكلها أسماء ، فظهر أن قوله:
« التعريف » أعم وأحسن وأوجز .

٣ - ذكر ابن معطى من علامات الفعل^(١): « التصرف إلى الماضى

والمستقبل .

ويقول ابن إياز^(٢): « إنما ذكر الماضى والمستقبل ولم يذكر الحال ، لأن
صيغة « يفعل » عنده مبهمة بين الحال والاستقبال ، والزمن المستقبل متفق
عليه ، يدرك بغير مشقة ، وزمن الحال فيه خلاف ، وإدراكه متعسف ،
فالما لم يكن له صيغة تخصصة ، وكانت صيغة « يفعل » مبهمة بينهما ، ذكر الأسهل
تناولاً والمتفق عليه ، فاعرفه . »

(١) الفصول ورقة ٢ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٣ أ .

٤ - ومن ذلك ما ذكره ابن معطى فى المنسوع من الصرف ، قال ^(١) :
« وإذا أضيف أو دخله لامُ التعريف دخله الجُرُّ فى موضع الجُرِّ ، نحو :
بالأحسنِ ، وأحسنِكم . »

ويقول ابن إياز تعقيباً على هذا ^(٢) : « وهاهنا تنبيه ، وهو أن تمثيل المصنّف
بالأحسنِ وأحسنِكم ، أحسنُ من تمثيل أبى الفتح فى « اللّمع » : مررتُ
بأحمدِكم وعُمريكم ، وذلك لأنّ أحمدَ وعمرَ لا يصحّ إضافةُ واحدٍ منهما إلّا بعد
تنكيره ، إذ العلمُ لا يُضاف ما دامت علميته باقيةً عليه ، وإذا تنكّر دخله
الجُرُّ والتنوين ، لزوال أحدِ سببيه ، وإن كان غيرَ معرفٍ باللام ولا مُضاف ،
وأما فى الأحسنِ وأحسنِكم ، فإنه لا يزول باللام ولا بالإضافة أحدُ سببيه ،
فلولا أحدهما لم يدخل الجُرُّ ، وهذا حسنٌ ، نبّه عليه أبو محمد بن الخشاب .
فاعرفه . »

٥ - حين تكلم ابن معطى على المنقوص والمقصور ، قدّم ^(٣) المنقوصَ
فى الذّكر . ويعتّب ابن إياز فىقول ^(٤) : « والمصنّف بدأ بما آخره ألف ، وهو
المقصور ، والمشهور فى كتب النحاة البداءةُ بما آخره ياء قبلها كسرة ، وهو
المنقوص ، وعُدّره أن المقصورَ أذهبُ فى الاعتلال ، وأقعدُ فيه من المنقوص ،
ألا ترى أن المنقوصَ تُحرّك ياءه فى النصب ، وقد تُضمّ ياءه فى الرفع ، وتُكسر
فى الجرِّ فى الشعر ، والمقصور يستحيل ذلك فيه ، فلماذا قدّمه . » انتهى كلام
ابن إياز .

(١) الفصول ورقة ٤ ب ، ٥ أ .

(٢) المحصول ورقة ٣٣ أ .

(٣) الفصول ورقة ٥ أ .

(٤) المحصول ورقة ٣٣ ب .

وأقول : إن صحَّ ما ذكره من أن النُّحَاةَ قَبَلَ ابنُ معطى كانوا يقدِّمون في كتبهم « المنقوص » فيكون ابنُ معطى قد أُثِرَ في كلِّ الذين جاءوا بعده ، ممَّن صنَّفوا في النخو ، فقد رأينا « المقصور » مقدِّماً على المنقوص في مصنَّفات ابن مالك ، وبخاصَّة الألفية والتسهيل^(١) ، وشُرح الألفية ، ثم في كتابي ابن هشام : قَطَّرَ الندى وشدُّور الذهب .

ثم يلاحظُ أن ابن معطى قدَّم « المقصور » أيضاً في ألفيته ، قال^(٢) :

وإن يكن آخره مُعتلاً	بألفٍ نحو الفتى وحبلى
سُمِّيَ مقصوراً به يُقدَّرُ	الحركاتُ كلها لا تظهرُ
وإن يكن فاءً وكسراً قَبْلَهُ	سُمِّيَ منقوصاً لنقصِ حَلِّهِ
نحو الشَّجِي والنَّصْبِ فيه يظهرُ	والرَّفْعِ كالجُرِّ به يُقدَّرُ

ويقول ابن مالك^(٣) :

وسمَّ مُعتلاً من الأسماء ما	كالمُصْطَفَى والمُرْتَقَى مَسْكَرِما
فالأوَّلُ الإعرابُ فيه قُدِّرا	جميعه وهو الذي قد قُصِّرا
والثاني منقوصٌ ونصبه ظمَّرُ	ورفعه ينوَى كذا أيضاً يُجْرُ

٦ - عبَّر ابن معطى عن الأسماء الستة فقال^(٤) : « وهى أخوك وأبوه وحموها

وهنوك وفوه وذو مال » .

ويقول ابن إياز^(٥) : « قوله : « وحموها » فأضافه إلى ضمير المؤنث ،

ولم يقل كما قال غيره : « وحموه » بالإضافة إلى ضمير المذكر ، لأن الأسماء أقاربُ

(٢) الألفية ص ٤

(١) التسهيل ص ١٦

(٤) الفصول ورقة ٥ ب .

(٣) الألفية (باب المعرب والبنى) .

(٥) المحصول ورقة ٣٨ ب .

الزَّوْجِ ، وَالْحَمَاءُ أُمَّ الزَّوْجِ ، وَأَهْلُ الْمَرْأَةِ : الْأَخْتَانُ ، وَالصَّهْرُ يَجْمَعُ الْجِهَتَيْنِ .
انتهى كلام ابن إياز . وهذه التفرقة بين الأعماء والأختان ، من كلام الأصمعيّ .
جاء في التهذيب^(١) : « وَأَمَّا الْخَتْنُ ، بفتح التاء ، فإنَّ أحمدَ بنَ يحيى روى عن
ابن الأعرابيِّ ، وعن أبي نصر ، عن الأصمعيِّ ، أنهما قالا : الأعماء من قبَلِ
الزَّوْجِ ، والأختان من قبَلِ المرأة ، وَالصَّهْرُ يَجْمَعُهُمَا . » وأحمد بن يحيى
في هذا النص هو الإمام ثعلب . وقد حكى هذه التفرقة في مجالسه^(٢) .

٧ - ذكر ابن معطى أن علامة الفعل الذى لم يُسمِّ فاعله^(٣) : « أن يُضمَّ
أولُه ويُكسر ما قبلَ آخره » .

ويستحسن ابن إياز هذه الضابطة ، فيقول^(٤) : « وقوله : وَيُكْسَرُ
ما قبلَ آخره » أحسن من قول كثيرٍ من النحاة : « وَيُكْسَرُ ثانيه » ألا ترى
أن قولك : دُحْرِجَ - لم يكسر ثانيه ، وإنما كسر ما قبلَ آخره » .

٨ - عالج ابن معطى في فصلٍ واحد على الترتيب^(٥) : المصدر وظرف الزمان
والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمُشَبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له .
ويعلق الخوَّيِّ على هذا الترتيب فيقول^(٦) : « اعلم أنَّ عادةَ المصنِّفين من
النحاة أن يذكروا المفاعيل الخمسة متواليَّة ، ثم ينتقلوا إلى ذكر الحال والتمييز

(١) تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠ (ختن) وأيضاً (حمو) ٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٣

(٢) مجالس ثعلب ص ١٤٣ ط ثانية .

(٣) الفصول ورقة ١٣ أ .

(٤) المحصول ورقة ١٨٠ .

(٥) الفصول ورقة ١٧ ب .

(٦) شرح الفصول ورقة ١٦٢ أ .

والاستثناء ، لأنها مُشَبَّهة بالمفعول ، والمُشَبَّه به أولى بالتقدُّم من المُشَبَّه ، والمصنَّفُ خالف ذلك ، وفصل بين المفعول فيه (يعنى ظرفى الزمان والمكان) والمفعول له ، بالحال والتمييز والاستثناء ، فقدَّمها على المفعول له والمفعول معه ، لأنَّ هذه الأشياء تقع موقعَ الفاعل فى المعنى ، إنك تقول : جاء زيدٌ راكباً ، فزيدٌ فاعلُ جاء ، وراكباً : صفة له فى المعنى ، فهو الفاعل فى الحقيقة ، وإذا قلت فى التمييز : طاب زيدٌ نفساً ، فالمعنى : طابت نفسُ زيدٍ ، فهو فاعلٌ فى المعنى ، وإذا قلت : ما قام إلا زيدٌ ، فزيدٌ فاعلٌ حَقِيقَةٌ ، وإذا قلت : ما قام القومُ إلا زيدٌ ، فزيدٌ بدل من القوم ، والبدل واقِعٌ موقعُ البدلِ منه . ووجهُ ثانٍ : وهو أن الحالَ يشارك الظرفَ فى التقديرِ بِنِى ، ويُشابهه فى التنقل ، فذُكر بعده .

٩ - عبَّر ابن معطى عن البدل الذى يُسمِّيه بعضُ النحويين : « بدل البعض من الكلِّ » بقوله^(١) : « وبدلُ الشئ من الشئ وهو بعضُه » . وجاء بإزاء هذا فى المحصول^(٢) : « إنما قال : « بدلُ الشئ من الشئ وهو بعضُه » ولم يقل كما قال غيره : « وبدلُ البعض من الكلِّ » لوجهين : أحدهما أن بدلَ البعض من الكلِّ ينقسم قسمين : أحدهما من بدل الغلط ، والثانى من بدل البيان ، فأما الذى من بدلِ الغلط : فأن يكون الثانى ليس جزءاً ممَّا قبله ، كقولك : ضربت زيدا ، فإذا قال : ويبدلُ البعضُ من الكلِّ ، على الإطلاق أو هم هذا الإطلاقُ أن البعضَ يجوزُ إبداله من الكلِّ ، سواء كان جزءاً منه أو لم يكن ،

(١) الفصول ورقة ٤٨ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٩٤ ب . وقد لاحظت أن هذا الكلام الذى أتقله جاء بحاشية المحصول بقلم وحبر مختلفين ، ولم أجد إليه تحويلة فى صلب المحصول ، ولذا لم أجزم بأنه من قول ابن إياز صاحب المحصول .

فإذا قال : ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ، زال هذا التوهّم . الثاني : أن بعضاً وكلاً ، تقدّران بتقدير المضاف ، لأنهما مضافان في المعنى ، وإن لم يضافا في اللفظ ، ألا ترى أن سيبويه قال : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ، وذلك قولك : مررت بكل قائماً ، ومررت ببعض قائماً وبعض جالسا ، ألا تراه كيف جعلهما معرفتين وإن كانا بلفظ النكرة ، وإنما لزم ذلك لأن هذا إنما يتكلم به إذا جرى ذكر قوم فيستغنى بما جرى من ذكرهم عن أن يضافا إلى الضمير ، ولذلك لم يوصفا لأنهما قد أغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفى بذكرها عن ذكره . ولذلك لم يوصف بهما كما لا يوصف بالضمير ، ويمكن أن يكون امتناع وصفهما والوصف بهما أنهما لم ينفكا عن الإضافة معنًى ، صارا كـ بعض اسم ، وبعض الاسم لا يجرى فيه ذلك ، ولما كانا في تقدير التعريف بالإضافة معنًى . فبُح دخول الألف واللام عليهما ، فلذلك لم يحسن أن يقال : بدل البعض من الكل .

١٠ - عدّ ابن معطى من علامات التأنيث التاء المكسورة ، قال (١) :

« والتاء المكسورة ، نحو : أنت » .

ويقول ابن إياز (٢) : « وقوله : « والتاء المكسورة » الذي وجدته هو أن

بعضهم قال : الكسرة تكون علامة للتأنيث ، نحو : أنت ، والمصنّف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به » .

* * *

(١) الفصول ورقة ٥٣ ب . (٢) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .

هذا وقد انتقد ابن إياز والخووي في شرحهما للفصول أشياء على ابن معطى،
وضعها في أما كتبها من حواشي التحقيق، لكنني ذكرت هنا بعضها تكميلاً
لجلاء شخصية ابن معطى النحوية :

١ - ذكر ابن معطى من علامات الاسم^(١) : « الإخبار عنه » .
وينقد ابن إياز فيقول^(٢) : « ولو وضع مكان الإخبار عنه : الإسناد إليه ،
كما فعل الزمخشري ، لكان أحسن ، وذلك أن الإسناد أعمُّ من الإخبار ،
الأتري أن الإخبار لا ينطلق إلا على ما يحتمل الصدق والكذب ، والإسناد
ينطلق على هذا ، وعلى ما ليس كذلك » .

٢ - أخذ ابن إياز على ابن معطى أنه أخلَّ في ذكر الأسماء الستة بشرطٍ
آخر ، وهو أن تكون مكبرةً أو غير مصغرة^(٣) .

٣ - عالج ابن معطى على الترتيب^(٤) : التثنية فجمع التكسير فالجمع السالم ،
مذكراً ومؤنثاً .

ويقول ابن إياز^(٥) : « هذا الترتيب غيرٌ موافقٍ لترتيب أئمة العربية ،
فإنهم يذكرون الجمع السالم عقيب التثنية ، ثم يأتون بعده بجمع التكسير ،
وهذا المصنّف فصل بين التثنية والجمع السالم بجمع التكسير ، وهو غير حسن » .

٤ - ذكر ابن معطى في العِلل الموجبة بناء الاسم^(٦) : « شبهه بما وقع موقع
الفعل ، كحذامٍ وقطام ، وسكابٍ » .

(١) الفصول ورقة ٣ أ . (٢) المحصول ورقة ٨ أ .

(٣) الفصول ورقة ٥ ب ، والمحصول ٣٨ ب .

(٤) الفصول ورقة ٥ ب ، ٦ أ . (٥) المحصول ورقة ٤٥ أ .

(٦) الفصول ورقة ٨ أ .

قال ابن إياز^(١) : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنّف ذكر أن هذه العِللَ موجبةٌ لبناء الاسم ، ومعلوم أن هذا القسم فيه خلاف ، فأهل الحجاز بينونه على الكسر ، وبنو تميم يُعربونه ويمنعونه الصرف ، فيقولون : هذه قَطَامٌ ، ورأيت قَطَامَ ، ومررت بقَطَامَ ، فليس البناء فيه واجباً عند الجميع ، فإن كان يريد اللغة الحجازية^(٢) خاصةً ، فالواجب عليه أن يقيّد كلامه ولا يُرسله . فاعرفه » .

٥- ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال المتعدية « حَيْهَلٌ » . قال^(٣) :
« وحيهل ، ومعناه : احضُر ، ومنه قول المؤذن : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ » .
ويعلّق ابن إياز على هذه العبارة الأخيرة فيقول^(٤) : « قوله : ومنه قول المؤذن : « حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ » فيه نظر ، إذ « حَيَّ » غير متعدية وهى فى الكلام عليه ، وما غرّه إلا أنه فى سياق حَيَّ هَلْ » .

ولا يَسَلِّمْ هذا الكلام لابن إياز . فقد جاءت « حَيَّ » متعدية فى قول ابن أحرر :

أَنشأتُ أسأله ما بالُ رُفقتِهِ حَيَّ الحُمُولِ فَإِنَّ الرَّكْبَ قد ذَهَبَا
أى عليك بالحمول فقد ذهبوا^(٥) .

وبلاحظ أن ابن معطى ذكر فى ألفيته : « حيهل » ولم يذكر « حَيَّ » وحدها ، قال :

(١) المحصول ورقة ٥٨ ب .

(٢) لتابعة ابن معطى للغة الحجازية ينظر الفقرة (٢٤) الآتية فى « متابعات ابن معطى » .

(٣) الفصول ورقة ٣٩ أ . (٤) المحصول ورقة ١٧٠ ب .

(٥) راجع اللسان (ح ي ي) ١٨ / ٢٤٣ ، وديوان ابن أحرر ص ٤٣

وَيَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نَحْوَ رُوَيْدَ وَهَلُمَّ سُعْدَى
وَهَا وَحَيْهَلُ وَبَلَهَ الشُّعْرَا وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَكَ عَمْرًا^(١)

٦- قسم ابن معطى العلم^(٢) إلى جنسي وشخصي ، ثم تكلم عليهما على هذا الترتيب .

قال ابن إياز^(٣) : « وانقسام العلم إلى جنسي وشخصي ظاهر ، لكن المصنف أساء الترتيب ، فبدأ بالجنسي ، والمشهور في الكتب خلافه » .

ويلاحظ أن ابن معطى راعى هذا الترتيب أيضاً في ألفيته . قال^(٤) :

فَالْعِلْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَنَاسِي^(٥) يَكُونُ مِثْلَهُ لغيرِ النَّاسِ
تَمَّا يُبَلِّسُونَهُ كَالنَّعَمِ كَأَعْوَجٍ وَلا حِقِّ وَشَدَقَمِ
ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجَلٌ مِثَالُهُ مُحَمَّدٌ

هذه مثل لما انتقده ابن إياز على ابن معطى في « الفصول » . وقد لاحظت أن بعض ما أخذه ابن إياز والخويجي جاء من سقم النسخ التي وقعت لهما من « الفصول » وقد نبهت على ذلك في حواشي التحقيق ، ولا أريد أن أعيد ذلك هروباً من التكرار ، وفراراً من التكرار ، لكنني ذاكرتها هنا نموذجاً واحداً يدل على سواه :

ذكر ابن معطى أن الإعراب هو^(٦) : « تغير أواخر الكلم لاختلاف

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) الفصول ورقة ٤١ أ .

(٣) المحصول ورقة ١٧٠ ب . (٤) الألفية ص ٢٣

(٥) في نسخة بهامش الألفية : « للأجناس » . . وهو الموافق لما في الفصول

ويوجه إليه نقد ابن إياز .

(٦) الفصول ورقة ٣ أ .

العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركات ظاهرة أو مقدّرة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف» .

وقد سقط من نسخة ابن إياز والخوئي من «الفصول» قول ابن معطي: «الداخلة عليها عند التركيب» فبنى الخوئي على هذا السقط نقداً، قال^(١): «واعلم أن هذا الحدّ عبارة الجمهور، ويردّ عليه قولهم في الحكاية لمن قال: جاء زيدٌ منو؟ أي من زيد؟ ولمن قال: رأيت زيدا مناً، ولمن قال: مررت بزيدٍ مني، فإن «من» ها هنا قد تغيّر آخره لتغيّر العوامل حسب ما رأيت وليس معرباً، بل هو مبني، واحترز شيخ المصنّف أبو موسى الجزولي عن هذا السؤال، فقال: الإعراب اختلاف أو آخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فلم يردّ عليه «من» في الحكاية، لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه، بل الداخلة على غيره، فكان ينبغي للمصنّف أن يوافق في هذه العبارة، كما وافقه في عبارته في حدّ الحروف التي خالف بها الجمهور، فراراً من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور، وكما وافقه في مواضع كثيرة انفرد بها عن الجمهور» .

* * *

وبعد .. فإذا كان ابن إياز والخوئي قد أخذوا على ابن معطي أشياء وأشياء، فقد فاتهما أن يتنبّها إلى خطأ وقع فيه ابن معطي، وقد أمكنني بحمد الله أن أعرفه وأدّل على الصواب فيه :

ذكر ابن معطي فيما يُصغّر من الناقص عن الثلاثي، قال^(٢): «وإن كان ناقصاً عن ثلاثة أحرف ردّدت ما حذف منه إن كان في أوله، تقول في عدّة:

(١) شرح الخوئي على الفصول ورقة ١٤ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٤ ب .

وَعِيدَةٌ وَأَعِيدَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَسْطِهِ رَدَدَتَهُ ، فَتَقُولُ فِي سَنَةٍ : سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ .
وَفِي مُدٍّ : مُنِيذٌ » .

قال ابن إياز^(١) : « وتمثيل المصنّف بسنة فيما حذف وسطه غلطٌ ، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها واو ، وتصغيرها : سُنِّيَّةٌ ، ومن قال سنّيات ، فلامها هاء ، وتصغيرها سُنِّيَّةٌ » .

وقال الخويّ^(٢) : « ولم يمتثل المصنّف لمحذوف العين ، بل ذكر هنا ما حذف وسطه ، كسنة ، ولم يرد بالوسط العين ، بل الحشوّ ، لأن المحذوف من « سنة » لامها ، وجعلها وسطاً لوقوعها قبل هاء التانيث حشواً » .

وأقول : هذا خطأ وقع فيه ابن معطى وابن إياز والخويّ . أمّا خطأ ابن معطى فلا أنه مثّل لما حذف وسطه بسنة ، والصواب في هذا المثال : « سه » بالسين والهاء ، كما في همع الهوامع ، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك^(٣) . ويقال في تصغير « سه » : سَمِيهٌ ، بردّ العين ، وهي التاء . والسّه : الاست . وفي الحديث : « العين وكاء السّه » قال ابن الأثير^(٤) : « السّه : حلقة اللدبر ، وهو من الاست ، وأصلها : ستّه ، بوزن فرّس ، وجمعها : أستاه ، كأفراس ، فحذفت الهاء ، وعوّض منها المهمزة ، فقليل : است ، فإذا رددت إليها الهاء ، وهي لامها وحذفت العين التي هي التاء ، انحدفت المهمزة التي جيء بها عوّض الهاء ، فيقول : سه ، بفتح السين ، ويروى في الحديث : « وكاء السّت » بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول » .

وقد كنت جوّزتُ أن يكون ما في « الفصول » من قوله : « سنّة » من

(٢) شرح الفصول ١٨٠ أ .

(٤) النهاية ٢ / ٤٢٩

(١) الحصول ورقة ٢٠٨ ب .

(٣) الجمع ٢ / ١٨٧ ، والأشمونيّ ٤ / ١٦٧

تصحيفات النَّسَّاح، لكن رَدَّني عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله في التصغير: « سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ » فهذا مما ينصرف إلى « سَنَّةٍ » لا محالة . ومن عجب أن المصنِّف ذكر هذا المثال على الصواب في ألفيته ، قال (١) :

وكلُّ محذوفٍ إذا ما صغرا برُدُّ للأصل فقلُّ مصغرا
وعيدةٌ يديَّةٌ شويبه ثبديَّةٌ عضيةٌ ستيه

أما خطأ ابن إياز والخويّ فلا نهما لم يتنبها إلى ما في تمثيل المصنّف من تصحيف ، وأما قول الخويّ : « ولم يمثّل المصنّف محذوف العين » ، فهو مدفوع بقول المصنّف بعد : « وفي مذ : منيد » فهذا هو مثال محذوف العين ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخويّ من « الفصول » كما سقط من « محصول » ابن إياز ، واعتذار الخويّ بقوله : « ولم يرد بالوسط العين بل الحشو » واضح التكلّف .

هذا ولا بن معطى سهو آخر : فقد ذكر في فصل (٢) « الإمالة » أن هاء التأنيث تُمالُ بعد حروفٍ يجمعها : « ستشحتك خصفة » . وتمثيله هذا ليس مما هو بسبيله ، هذا تمثيل الحروف المهموسة ، كما في لسان العرب (٣) عن المحكم . وقال ابن إياز (٤) : « وهنا تنبيه ، وهو أن الذي ذكره المصنّف يجمع الحروف المهموسة فاشتبه عليه ، فأتى به في هذا الموضع ، أو أنه من غلط النَّسَّاح ، وجمعها في قوله : « في ذود كلب نهز شمس جثت » . والذي ذكره ابن إياز حق ، وقد ذكره المصنّف في ألفيته ، قال (٥) :

والهاء للتأنيث قد أميلت بعدَ حروفٍ بعدُ قد أبيت
في ذودِ كلبِ نهزِ شمسِ جثت كخيفةٍ وقفاً وقد تبينت

(١) الألفية ص ٥٤ (٢) الفصول ورقة ٥٧ ب .

(٣) مادة (هـ) ١٣٧ / ٨ ، وزدته بيانا في حواشي تحقيق « الفصول » .

(٤) المحصول ورقة ٢١٧ ب . (٥) الألفية ص ٦١ .

المتابعات والاختيارات في « الفصول » :

تابع ابن معطى أعلام النحاة قبله في كثير من آرائه وتعريفاته . وعلى رأس هؤلاء جميعا أستاذه أبو موسى الجزولي ، وقد أسلفت من قبل أن ابن معطى تأثر شيخه في طرائق التعبير، من شدة التركيز وغلبة المنطق . وسأذكر متابعات ابن معطى واختياراته بترتيب ورودها في « الفصول » ليسهل الرجوع إليها :

- ١ - عرّف ابن معطى الكلام بأنه^(١) : « اللفظ المركب المفيد بالوضع » . قال ابن إياز^(٢) : « قوله : « بالوضع » وكذا قال الجزولي في حواشيه » . وقال الخوي^(٣) : « وقد سبّته إليه شيخه أبو موسى الجزولي رحمه الله » .
- ٢ - ذهب ابن معطى في حدّ الحرف إلى أنه^(٤) « كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها » ، وقد وافق بذلك شيخه الجزولي ، كما ذكر الخوي^(٥) .
- ٣ - ذكر ابن معطى أنّ علامات الحرف^(٦) : « ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » . وهو قول ابن جني في « اللّمع » على ما ذكر ابن إياز^(٧) .
- ٤ - قال ابن معطى في موانع الصرف^(٨) : « وإنما يُمنع الاسمُ الصّرفَ لوجود علتين فرعيتين فيه من فروع تسعة » .

ويقول ابن إياز^(٩) : « عدّ المصنّف الفروعَ تسعةً تابع فيه ابن السراج

- | | |
|----------------------------|------------------------|
| (١) الفصول ورقة ١ أ . | (٢) المحصول ورقة ١ ب . |
| (٣) شرح الفصول ورقة ١ أ . | (٤) الفصول ورقة ٢ ب . |
| (٥) شرح الفصول ورقة ١٤ ب . | (٦) الفصول ورقة ٢ ب . |
| (٧) المحصول ورقة ١٣ أ . | (٨) الفصول ورقة ٣ ب . |
| (٩) المحصول ورقة ٢١ أ . | |

وأبا عليّ وابن جنيّ والزخشرى ، وقال أبو سعيد السيرافيّ : هي عشرة ، وزاد على ذلك شبه ألف التانيث ، وقال عبد القاهر الجرجانيّ : والحق أنها ثمانية ، وحذف الألف والنون الزائدتين .

٥ - تكلم ابن معطى على موانع الصرف مبتدئاً بالتعريف^(١) . وقد استحسن ابن إياز هذا ، قال^(٢) : « بدأ المصنّف الموانع بالتعريف ، كما فعل الزخشرى ، وهو حسن ، إذ له قوة ومزية على غيره من الأسباب ، ألا ترى أن أذربيجان فيه خمسة أسباب ، وهى التعريف والألف والنون والتركيب والعجمة والتانيث ، ومع ذلك إذا نُكِّرَ صُرِفَ ، وإن كان بعد ذلك فيه أربعة أسباب . »

٦ - قال ابن معطى^(٣) : « وكلّ ما لم ينصرف معرفةً إذا نكّرتَه صُرِفَ . » ويشرح ابن إياز هذه القاعدة فيقول^(٤) : « يشير إلى نحو أحمد وإبراهيم ، فإنهما لا ينصرفان معرفةً ، فأحمد سبباه التعريف ووزن الفعل ، وإبراهيم العجمة والتعريف ، فإذا نكّرا انصرفا ؛ لبقائهما على سبب واحد ، لكن فى كلامه تسامح ، وذلك لأننا قد قدّمنا أنك لو سميت رجلا بأحمر ، لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فإن نكّرتَه فسيبويه لا يصرفه ، فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، ولا يبعد أن يكون وافق الأخفش^(٥) فى صرف أحمر ، اسم رجل بعد التنكير ، وكذلك لو سمينا رجلا بمساجد ، لم ينصرف ، فإن نكّرتَه لم ينصرف أيضا . »

(١) الفصول ورقة ع أ . (٢) المحصول ورقة ٢٣ ب .

(٣) الفصول ورقة ع ب . (٤) المحصول ورقة ٣١ أ .

(٥) على ذكر موافقة ابن معطى للأخفش هنا أقول : ذكر الشيخ يس فى حاشيته =

٧ - ذكر ابن معطى أن وجه مضارعة الفعل المضارع للاسم^(١) : « أنه يكون مُبهماً كما يكون الاسم مبهماً » .
قال ابن إياز^(٢) : « وقد اقتدى في هذا بالجزولي ، فإنه أتى بذلك في حواشيه » .

٨ - ذكر ابن معطى أن الحرف يُبنى على الكسر ، قال^(٣) : « نحو يزيد وجير » .

ويعقب ابن إياز فيقول^(٤) : « اعتبار المصنف « جير » حرفاً تابع فيه ابن جني ، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها اسم من أسماء الأفعال » .

٩ - في تقسيم الأفعال إلى الأزمنة الثلاثة قال ابن معطى^(٥) : « والمبهم بوضعه معرب مرفوع حتى يدخل عليه ناصب أو جازم » .

يقول ابن إياز^(٦) : « تقييده المبهم بالوضع ركيب ، إذ لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضي والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارةً

= على التصريح ٣/٣٠٢ ، ما يقضى بمتابعة ابن معطى للأخفش . قال : « قال الأخفش : من جموع التكسير فعيل جمعاً لفعل ، كعبد وعبيد ، وفعل ، بكسر وسكون ، كضرس وضريس ، وهو اسم جمع عند سيبويه ، كالجمال والباقر ، ومشى ابن معطى على أنه جمع تكسير فقال :

ثم فعيل كالعبيد قيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس
وهذان البيتان في الألفية ص ٥٠

- | | |
|------------------------|--------------------------------|
| (١) الفصول ورقة ٧ أ . | (٢) المحصول ورقة ٥١ أ . |
| (٣) الفصول ورقة ٩ ب . | (٤) المحصول ورقة ٦٤ ب ، ٦٥ أ . |
| (٥) الفصول ورقة ١٠ أ . | (٦) المحصول ورقة ٦٨ ب . |

وبالقريفة أخرى ، وقد سلك مسلك الجزولي في حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ، وهو لا يكون بغيره .

١٠ - يقول ابن معطي^(١) : « وكلّ فعل لا يتعدى فإنه يجوز تعديته بحرف الجرّ » .

ويقول ابن إياز^(٢) : « أسباب التعدّي وآلاته ثلاثة : حرف الجر ، كما ذكر ، والهمزة : نحو : أذهبتُ زيدا ، وتضعيف العين نحو : فرّحتُ زيدا ، وإنما اقتصر المصنّف على حرف الجرّ ؛ لأنه هو الوصلة والحقيقة ، ألا تراه واقعاً بينهما ، ولأنه أيضاً أكثرهما استعمالاً وأوسعها مجالاً ، وقد اقتدى في ذلك بالجزولي » .

١١ - في أثناء الكلام على « نعم وبئس » قال ابن معطي^(٣) : « وفاعلهما إما ظاهر وإما مضمّر » .

وقد جاء كلام ابن معطي عند ابن إياز^(٤) : « وفاعلهما إما مضمّر أو ظاهر » .
وبنى على هذه الرواية ابن إياز فقال : « إذا كانا فعلين فلا بُدَّ لهما من فاعل ، وقد اقتدى بأبي عليّ في تقديمه الكلام على الفاعل المضمّر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى في ذلك بالجزوليّ حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » .

ويلاحظ أن كلام ابن معطي جاء في شرح الخويّ^(٥) مطابقاً لروايتنا من
الفصول .

(١) الفصول ورقة ١٠ ب .

(٢) الفصول ورقة ١٤ أ .

(٣) الفصول ورقة ٨٣ ب .

(٤) شرح الخويّ ورقة ٤٩ أ .

(٥) الفصول ورقة ٧٠ أ .

١٢ - أعرب ابن معطى « حَبَّذا^(١) » فِعْلاً رُكِّبَ مع فاعله واقتربنا معا ،
فصارا اسماً واحداً يُرْفَعُ بالابتداء .

قال ابن إياز^(٢) : « وكأنك قلت : المحبوبُ زيدٌ ، وهذا اختيار المصنّف
وهو رأى أبى سعيد السِّيرافى » .

١٣ - أعرب ابن معطى : « ما أحسنَ زيداً^(٣) » ما : اسم مبتدأ نكرة
غير موصوفة ولا موصولة ، و « أحسنَ » : فعل ماضٍ ، وفاعلُه مضمَرٌ فيه ،
وزيداً : مفعولٌ به .

ويقول ابن إياز عن إعراب^(٤) « ما » اسماً مبتدأ نكرة : « وهو مذهب
سيبويه ، وهو اختيار الجميع » .

ويقول عن إعراب « أحسن » فعلاً ماضياً : « وهذا رأى البصريين » .

١٤ - ذهب ابن معطى إلى أنه^(٥) « لا يُفصَلُ بين فعلي التعجب وبين
معموليهما » .

ويقول ابن إياز^(٦) : « اختيار المصنّف هذا هو رأى الأخفش والمبرد^(٧) .
واحتجوا بأشياء ، منها : جريها بجرى الأمثال ، وقد عُلِمَ أن الأمثال لا تُغَيَّرُ
عن وضعها ، ومنها : أن هذه الصيغة لما جُعِلت لإنشاءٍ للتعجب التزم فيها طريقة
واحدة ، لأنَّ كُلَّ لفظ صار علماً لمعنى من المعانى ، فالقياس ألا يُتصرّف فيه
احتياطاً على تحصيل الفهم ، ومنها قياس امتناع الفعل على التقديم والتأخير » .

(١) الفصول ورقة ١٤ ب . (٢) المحصول ورقة ٨٥ ب .

(٣) الفصول ورقة ١٥ أ . (٤) المحصول ورقة ٨٧ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٥ أ . (٦) المحصول ورقة ٨٧ أ .

(٧) رأى البرد هذا تجده فى كتابه المقتضب ٤ / ١٧٨ .

١٥ - سَمَّى ابنُ معطى كَادَ وَأَخْوَاتَهَا^(١) : أفعالُ المُتقارِبةِ .

ويعقَّب ابنُ إِيَّازٍ فيقول^(٢) : « سَمَّى هذه الأفعالَ أفعالَ المقارِبةِ ، وكذلك سماها الزَّجَّاجِيُّ والزَّخَشْرِيُّ ، وفيه نظرٌ ، لأنَّ معنى المُتقارِبةِ مقارِبةُ الفعلِ ، وليست بأسْرِها للمتقارِبةِ ، وبيان ذلك أنَّها تنقسمُ أربعةَ أقسامٍ : قسمٌ للرجاءِ المحضِ ، وهو : عسى ، وقال الجوهريُّ : يكونُ يقيناً^(٣) ، وقسمٌ لمقارِبةِ الدخولِ في الفعلِ ، وهو : كَادَ وَكَرَّبَ ، وقسمٌ للدخولِ فيه ، وهو : جعلٌ وأخذٌ وطَفِقَ وأنشأ ، وقسمٌ يستعملُ تارةً استعمالَ كَادَ ، وتارةً استعمالَ عسى ، وهو : أوشك » . انتهى كلامُ ابنِ إِيَّازٍ .

وأقولُ : إنَّ تسميةَ ابنِ معطى ومَنْ سبَّته أفعالَ هذا البابِ أفعالَ المقارِبةِ ، لا مأخِذَ عليه ، فهو من بابِ إطلاقِ اسمِ الجزءِ على الكلِّ ، وهو شيءٌ معروفٌ في كلامهم ، وشواهدُه كثيرةٌ^(٤) .

١٦ - في انقسامِ ظرفِ المكانِ إلى مُبهمٍ ومعدودٍ ومختصٍّ ، يقولُ ابنُ معطى^(٥) : « فالْمُبهمُ من الأمكنةِ ما لا يستحقُّ ذلكَ الاسمَ إلاَّ بالإضافةِ إلى غيره ، وهى الجهاتُ الستُ وما فى معناها » .

(١) الفصول ورقة ١٦ أ . (٢) الحصول ورقة ٩٠ ب .

(٣) انظر كلامَ الجوهريِّ أبسطَ من هذا فى الصحاح (عسى) ص ٢٤٢٦

(٤) بعد أن فهمت هذا الفهم وجدت ما يعضده فى شرح التصريح على التوضيح ٢٠٣ / ١ ، قال الشيخ خالد : « هذا باب أفعال المقارِبةِ ، وهذا مجاز مرسل ، من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلامَ كلمةً ، وكتسميتهم ربيثةَ القومِ عينا » ثم حقق الشيخ يس فى حاشيته على التصريح أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقارِبةِ من التغليب ، لا من تسمية الكل باسم الجزء - فى كلام طويل .

(٥) الفصول ورقة ١٨ ب .

قال ابن إياز^(١): « وهو لفظ الجزوليّ في حواشيه، ويعنى به أنه لا يصدق عليه هذا الاسم، نحو: فوق وتحت، إلا بالقياس إلى غيره، فلا يقال: فوق، إلا بالنسبة إلى تحت... وكذلك باقيها، وقال الشاوييني^(٢): يمكن أن يريد بذلك أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره، فأمام لا بدّ له ممّا يكون له أماماً، وكذا سائر الجهات الست، ولذلك سُمّي إماماً، لأن ذلك الذي له أمام قومه ». .

١٧ - عرّف ابن معطى الحال، فقال^(٣): « هو بيان هيئة الفاعل أو المنعول بنكرة مشتقة بعد معرفة قد تمّ الكلام دونها، متنقلة ». .

ويعقب ابن إياز فيقول^(٤): « وهنا تنبيه، وهو أن ما ذكره - وإن كان قد سبقه إليه أبو بكر بن السراج في « أصوله » - يبطل بالوصف في قولك: جاءني زيدُ الراكب^(٥)، وضربت زيدا المكتوف. قال الأندلسي: والجيد أن يقال: الحال هو اللفظ الدالّ على بيان كيفية الموصوف في حال وجود الصفة به، والصفة في حال وجودها بالموصوف ». .

١٨ - عرّف ابن معطى التمييز بأنه^(٦): « تفسير مبهمٍ بجنس نكرة منصوبة مندرة بمن، وينتصب عن تمام الكلام، وعن تمام الاسم ». .

(١) الحصول ورقة ٩٩ أ .

(٢) كلام الشاوييني متجه إلى الجزولي، فإن له شرحين على الجزولية، كما في بنية الوعاة ٢ / ٢٢٥، ولم يثبت أنه شرح ابن معطى .

(٣) الفصول ورقة ١٩ أ . (٤) الحصول ورقة ١٠١ ب .

(٥) ينصب الراكب . ويعنى وقوع الحال معرفة، وهو ما أجازه يونس والبنداديون

انظر الأشموني ٢ / ١٧٢ (٦) الفصول ورقة ١٩ ب .

وقال ابن إيباز^(١) : « بدأ المصنّف بالتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، اقتداءً بالزخشرى ، وهو جيّد ، لقوّة عامله ، إذ العاملُ فيه فعلٌ ، وهذا خلاف مذهب أبي الفتح ، فإنه بدأ بالمنتصب عن تمام الاسم ، وعُدّره كثرةُ هذا الضرب في الكلام وقلةُ الأول . »

١٩ - في الحديث عن ورود الخبر جملةً ، قسم ابن معطى الجملةَ أربعةَ أقسام^(٢) : « مبتدأ وخبر ، فعل وفاعل ، شرط وجزاء ، ظرف أو جارٌّ ومجرور . »
ويقول ابن إيباز^(٣) : « اعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام ، وقد تبع في ذلك أبا عليّ والزخشرى ، وأما ابن جنيّ فإنه قسمها إلى قسمين : مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، وهذا هو الرضى عند الحدّاق ، لأنّ كلّ جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تقدّر . »

٢٠ - قال ابن معطى^(٤) : « وشبّهوا بإنّ حرف النفي ، وهو « لا » إذا أريد به المبالغة في النفي ، كقولك : لا رجل في الدار ، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم معها مبنيٌّ إذا كان مفرداً ، فإذا كان مضافاً أو مشبّهاً بالمضاف وجب نصبه ، نحو قولك : لا ذا نجدةٍ غيرُ بطلٍ . »

ويعقب ابن إيباز^(٥) فيقول : « قوله : « فهي تنصب الاسم وترفع الخبر » هذا هو رأى الأخفش والمبرد والزخشرى ، وحجّتهم أن « لا » عاملة في المبتدأ ، فوجب أن تعملَ في الخبر ، بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر . »

-
- | | |
|-------------------------|------------------------|
| (١) الحصول ورقة ١٠٤ ب . | (٢) الفصول ورقة ٢٥ أ . |
| (٣) الحصول ورقة ١٢٦ أ . | (٤) الفصول ورقة ٢٦ ب . |
| (٥) الحصول ورقة ١٣٣ ب . | |

٢١ - وعن قول ابن معطى في النص السابق : « وجب نصبه » يقول ابن إياز^(١) : « وهنا تنبيهه ، وهو قوله : « وجب نصبه » وقد سبته إليه الجزولي ، وقال الشلوبيني^(٢) المغربي : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز الرفع على إعمالها عمل « ليس » وأرى أن مراد الجزولي والمصنف بتولهما : « وجب النصب » أي وجب الإعراب ، لأنه في مقابلة بناء المفرد ، ولا يعنيان بالنصب هذا النوع المخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشلوبيني ، والله تعالى أعلم .

٢٢ - قسم ابن معطى الجوازم إلى قسمين^(٣) : ما يجزم فعلا واحدا ، وما يجزم فعلين .

وقد تبع في ذلك شيخه الجزولي ، كما أفاد ابن إياز^(٤) .

٢٣ - ذكر ابن معطى في الكلام على « ما » الحجازية أنه^(٥) قد تدخل الباء في خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرًا ، كما قال ذلك في « ليس » .

ويقول ابن إياز^(٦) : « وهنا تنبيهه ، وهو أنه خص دخول الباء بما الحجازية ، وهو اختيار الزمخشري ، قال في « منصله » : إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق . وابن برهان وأبو البقاء ذهبا إلى جواز ذلك في اللغتين جميعا ، لوجوه ، منها : أن القرآن المجيد ورد بذلك ، كقوله تعالى^(٧) :

(١) الحصول ورقة ١٣٤ أ .

(٢) كلام الشلوبيني متجه إلى الجزولي . وانظر تعليقي على الفقرة (١٦) .

(٣) الفصول ورقة ٢٩ ب . (٤) الحصول ورقة ١٣٩ أ .

(٥) الفصول ورقة ٣١ أ . (٦) الحصول ورقة ١٤٣ أ .

(٧) سورة البقرة ، الآية الثامنة .

﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾^(١) ولا نظنّ في تميمي مسلم أنه يحذف الباء وهو ضعيف ، لأن ذلك يقوله التميمي وإن خالف لفته ، امتثالاً واتباعاً وصوناً لكلام الله سبحانه عن التغيير . ومنها أنها زيدت في خبر «أن» حيث كان في سياق النفي ، قال الله تعالى^(٢) : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ والنفي عند التميميين موجود وإن لم يكن لها عمل .

٢٤ - في الكلام على « لا » العاملة عمل « ما » يقول ابن معطي^(٣) :
« وأكثر ما يستعمل الخبر في باب « لا » محذوفاً .

قال ابن إياز^(٤) : « وبنو تميم لا يُجيزون ظهور خبر « لا » البتة ، وهو عندهم من الأصول المرفوضة ، ويُحتمل المرفوع على أنه وصف لاسمها على الموضع ، دون أن يكون خبراً ، فكلام المصنّف إذاً إما هو على اللغة الحجازية^(٥) فقط .

٢٥ - ذكر ابن معطي « الباء » في حروف الجرّ . قال^(٦) : « والبناء للإصاق ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية بدلاً من الهمزة .

يقول ابن إياز^(٧) : « وأما التعدية فقد سبقه إلى جعلها قسماً الجزولي . وقال الأندلسي : وليست التعدية قسماً آخر ، بل تنخرط في تلك المعاني ، لأن الإصاق تعدية في المعنى . وقال ابن الخباز : « وقوله : « وتكون للتعدية

(١) سورة يوسف ، آية ١٧ (٢) سورة الأحقاف ، آية ٣٣

(٣) الفصول ورقة ٣١ ب

(٤) المحصول ورقة ١٤٤ ب . وصادر كلام ابن إياز هذا أورده السيوطي في الأشباه

والنظائر ١ / ٧٠ ، عن ابن يعيش .

(٥) لتابعة ابن معطي للغة الحجازية يرجع إلى الفقرة الرابعة مما انتقده الشراح عليه .

(٦) الفصول ورقة ٣٤ أ . (٧) المحصول ورقة ١٥١ ب .

فيه خللٌ، لأنه يُؤذَنُ أن ما تقدّمه ليس للتعديّة « ، وصوّبه شيخنا أبو جعفر ، بأن قال : الإلصاق قد ينفك عن التعديّة لكونه أعمّ منها ، ألا ترى إلى قول أبي الفتح : إذا قلت : أمسكت زيدا ، احتمل أن تكون باشرته بيدك ، وأن تكون مفعّته عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت : أمسكت بزيدا ، دلّ على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء ملصقة غير متعدية ، فالإلصاق والتعديّة إذن متغايران . »

٢٦ - في كلام ابن معطى عن « رَبِّ » قال ^(١) : « وإن كُفّت بما جاز أن يليها الأسماء والأفعال . »

ويعقب ابن إياز ^(٢) فيقول : « المصنّف تبع شيخه الجزوليّ في جواز إيقاع الجملتين بعد « رَبِّما » ، وهو الظاهر من كلام المتأخّرين ، والشلوّ بيني ذكر أن مذهب سيّوبه اختصاصها بالفعلية ، والبيت ^(٣) محمول على الضرورة ، وإيقاع الجملة الاسمية موقع الجملة الفعلية ، كقول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

٢٧ - في حديث ابن معطى عن « منذ و منذ » قال ^(٤) : « وهما في ابتداء الغاية في الزمان بمنزلة « من » في غاية المكان ، فإن كانا ظرفين ارتفع ما بعدهما على الابتداء ، وهما الخبر ، فتقول : ما رأيتك منذ يوم الجمعة . »

(١) الفصول ورقة ٣٥ ب . (٢) المحصول ورقة ١٥٦ أ .

(٣) يعنى بيت أبي دؤاد الإيادي :

ربما الجامل المثوبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

وهو في ديوانه ص ٣١٦

(٤) الفصول ورقة ٣٦ أ .

ويعلق ابن إياز على قول المصنف : « ارتفع ما بعدهما على الابتداء »
فيقول^(١) : « ذهب إلى ارتفاع ما بعدهما بالابتداء ، وهما الخبر ، وهو اختيار
أبي الفتح والزجاجي ، والتقدير : بينى وبين لقائه يومان » ومثل هذا ذكر
الخوي^(٢) .

٢٨ - ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال غير المتعدية^(٣) : « مَهْ » .
ويقول ابن إياز^(٤) : « مَهْ بمعنى اكْفُفْ ، ذكره في اللزوم عبد القاهر
والزنجشري ، وتبعهما المصنف ، وأنكره بعضهم ، لأن « اكْفُفْ » متعدّ ،
كقولك : اكْفُفْ زيداً . قلت : وإنما ذكره في هذا النوع ، لأنه لم يُستعمل
المفعول معه ، فأولئك نظروا إلى الاستعمال ، والمُنْكَرِ نظر إلى نيابته عن فعل
مُتَعَدٍّ » .

٢٩ - قسم ابن معطى الإشارات^(٥) إلى : « دنيا ووُسطى وقُصوى » .
قال ابن إياز^(٦) : « واستعماله دنيا وأختاها بغير ألف ولام ولا إضافة
ولا مِنْ ، خطأ وافق فيه شيخه الجزولي ، فقد وقع ذلك في حواشيه » .

٣٠ - تكلم ابن معطى في الفصل الخامس من الباب الرابع عن^(٧)
« المعرّف باللام » واعتباره المعرّف اللام فقط تابع فيه سينويه ، ولم يذكر هذه
المتابعة أحد من شراحه ، والمسألة خلافية ، وفيها أربعة مذاهب : أحدها أن
المعرّف « أل » والألف أصل ، والثاني : أن المعرّف « أل » والألف زائدة ،

-
- | | |
|--------------------------|-----------------------------|
| (١) المحصول ورقة ١٥٧ أ . | (٢) شرح الفصول ورقة ١١٠ ب . |
| (٣) الفصول ورقة ٣٩ ب . | (٤) المحصول ورقة ١٦٥ ب . |
| (٥) الفصول ورقة ٤٤ أ . | (٦) المحصول ورقة ١٧٩ أ . |
| (٧) الفصول ورقة ٤٥ أ . | |

والثالث : أن المعرّف « اللام » وحدها ، والرابع : أن المعرّف « الهمزة » وحدها واللام زائدة للترق بينها وبين همزة الاستفهام . ذكر ذلك الشيخ خالد^(١) .
واعتبار « اللام » هي المعرّفة وحدها ، ذهب إليه ابن معطي في ألفيته أيضا ، قال :

أما المعارف فخمس تُذكرُ أولها الأعلام ثم المضمرة
والمبهم المخصوص والمعرّف باللام والمُضاف لاسم يُعرّف^(٢)

٣١ - ذهب ابن معطي إلى أن الألف واللام بدل من الهمزة في^(٣) « الله »
وفي هذا متابعة لأبي عليّ الفارسي ، لم يذكرها أحد من شراح^(٤) « الفصول » .
وقول أبي عليّ هذا حكاه الجوهري^(٥) . قال : « وسمعت أبا عليّ النحويّ يقول :
إن الألف واللام عوض منها » ، واستدلّ لذلك بكلام كثير حكاه الجوهري .
٣٢ - في كلام ابن معطي عن التواضع قدّم « النعت » وذكر أنه أسبق
التواضع^(٦) .

ويقول ابن إياز^(٧) : « بدأ بالنعت وزعم أنه أسبق التواضع ، وفيه نظر ،
فإن ابن السراج وأبا عليّ والزحشريّ قدّموا التوكيد وشفعوه بالنعت ، وهو
حسن ، لأن التأكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمّن

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٨

(٢) الألفية ص ٢٣ (٣) الفصول ورقة ٥٩ أ .

(٤) قولي هنا وفيما سبق أعني به ابن إياز والحوي ، فليس لدى من شروح
« الفصول » غيرهما .

(٥) الصحاح (أه) ص ٢٢٣٣ ، ونقله صاحب اللسان أيضا في (أه) ١٧ / ٣٦١

(٦) الفصول ورقة ٤٦ أ . (٢) المحصول ورقة ١٨٥ ب .

حقيقة الأول وحالاً من أحواله ، والتأكيد يتضمن حقيقة الأول فقط ،
والنعت قد يكون بالجملة والظرف وما جرى مجراه ، ولا كذلك التأكيد ،
وعذره موافقة أبي الفتح ، فإنه قدّم النعت ، وكذلك الزجاجة والجزء ولي .
انتهى . ومثل هذا ذكر الخويّ (١) .

٣٣ - ذكر ابن معطى أن النعت المشتق إما (٢) « حلية أو نسب أو فعل
أو صناعة » .

وتعبير ابن معطى بالحلية ، تابع فيه أبا الفتح بن جني . قال ابن إياز (٣) :
« الحلية : الأمر الظاهر على الموصوف ، كالطول والقصر والسواد والبياض
والعمى والعمور ، والتحلية منها ، وقد أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ
يتبع الاسم الموصوف تحلية » .

٣٤ - قسم ابن معطى التوكيد إلى (٤) « توكيد تكرار وتوكيد إحاطة ،
وتوكيد التكرار قسمه إلى تكرار اللفظ وتكرار المعنى ، وهو إعادة الشيء
بالنفس والعين ، وتوكيد الإحاطة هو التوكيد بكلّ وأجمع .

قال ابن إياز (٥) : « وقوله : ينقسم إلى توكيد تكرار وتوكيد إحاطة »
فيه نظر ، وقد سبقه إليه شيخه الجزولي ، وذلك لأنه توهم أن الإحاطة ليست
بتكرار ، وهو باطل ، فإنك إذا قلت : قام القوم كلهم ، فإن « كلهم »
بمعنى كل القوم ، وهم القوم بأعيانهم ، فالتكرار لازم في القسمين ،

(١) شرح الفصول ورقة ١٤٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٤٦ ب

(٣) المحصول ورقة ١٨٦ ب .

(٤) الفصول ورقة ٤٧ أ ، ب .

(٥) المحصول ورقة ١٨٨ ب .

وحيثُ تُتكوّن القسمة متداخلة ، وعذرهما أن يريدَا أن التوكيد تارة يكون بتكرارٍ من دون إحاطة ، وتارة بتكرار وإحاطة .

٣٥ - ذكر ابنُ معطى أن للإمالة موجباتٍ وموانع^(١) .

ويعقب ابنُ إياز فيقول^(٢) : « وقول المصنّف إنها موجبات ، تسمّح ، سبته إليه أبو عليّ الفارسيّ » .

٣٦ - عدّ ابنُ معطى حروف الإبدال أحدَ عشرَ حرفاً ، وجمعها في قوله^(٣) :
« أجهدتم طاوين » .

قال ابنُ إياز^(٤) : « وأمّا عدّه حروفها ، ففيها ثلاثة أقوال : الأول : قول سيبويه وابن السّراج وابن جنيّ ، واختاره المصنّف ، وهي أحد عشر حرفاً ، ثمانية من حروف الزيادة ، وهي ما عدا السين واللام ، وثلاثة من غيرها ، وهي الطاء والذال المهملتان والجيم ، ويجمعها : أجهدتم طاوين ، والثاني قاله بعضهم ، وهو أنه أضاف اللام إليها فصارت اثنتي عشرة ، وذلك لإبدالها من الضاد ، قالوا : الطّجّع ، في : اضطجع ، ومن النون في أصيّل ، وأصله : أصيّلان ، والثالث : قاله الرّمانيّ ، وهو أنه أضاف إلى ذلك الزاي والصاد ، حيث أبدلتا من السين ، قرىء : « السّراط والزّراط » فصارت أربعة عشر . وإلى الأول أذهب ، لأن المراد ما كثر إبداله واشتهر ، ولولا ذلك لعدّت الباء والسين والعين فيها ، لأنهم قالوا : بعكوكّة ، والأصل : معكوكّة ، لأنها من المَعك ، وقالوا : بأسمك ؟ يريدون : ما اسمك ... ونزّل : عن زيدا قائم ، قال الشاعر^(٥) :
أَعَنُ تَرَسَمَتَ مِنْ خِرْقَاءَ مَنَزِلَةً ماء الصّبابة من عينيك مَسْجُومٌ

(١) الفصول ورقة ٥٧ ب .

(٢) الفصول ورقة ٦٢ أ .

(٣) الفصول ورقة ٢٣١ ب .

(٤) ذو الرمة ، ديوانه ص ٥٦٧

٣٧ - في الكلام على ضرائر الأشعار، ذكر ابن معطى أنه يجوز حذف الفاء من « كيف » قال^(١) : ويجوز الحذف من الحروف والظروف ، وهو نوع من الترخيم ، قال :

أَوْ رَاعِيَانِ لُبَيْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَى لَا يُحْسَانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَمْثَرَا
ولما كانت « كيف » اسماً ، وابن معطى يقول : « ويجوز الحذف من الحروف » فقد قال ابن إياز^(٢) : « وأطلق المصنّف عليها الحرفيّة ، وهي اسمٌ لشبهها بالحروف ، على قاعدة سيبويه ، فإنه ربما سمى الفعل حرفاً ، والاسم كذلك » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : من فصيح الكلام أن يطلق الحرف على الكلمة أيّاً كان نوعها ، وما أكثر ما نجد في المعاجم كلمة : « هذا حرفٌ غريب » . ويريدون غير هذا المعنى النحويّ المحدّد ، ويستعمل القراء « الحرف » لكل كلمة تُقرأ على وجه من القراءات ، فيقولون : هذا في حرف ابن مسعود ، ويعنون : في قراءة ابن مسعود^(٣) .

٣٨ - ذكر ابن معطى في الضرائر أيضاً من الإدغام الشاذّ قولهم في بني الحارث وبني العنبر : بَلْحَارِثٍ وَبَلْعَنْبَرٍ^(٤) .

وقد أفاد الخواري^(٥) أن هذا ليس من الضرورات ، بل هو جائزٌ في سعة الكلام ، وفي القرآن الكريم^(٦) : ﴿ فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونًا ﴾ . ثم ذكر أن المصنّف تابع الزجاجي في ذلك ، حيث ذكره في شواذّ الإدغام .

* * *

-
- (١) الفصول ورقة ٦٦ ب .
(٢) الحصول ورقة ٢٤٧ أ .
(٣) انظر اللسان (حرف) ١٠ / ٣٨٥
(٤) الفصول ورقة ٦٨ أ .
(٥) شرح الفصول ورقة ٢٣٩ أ .
(٦) سورة الواقعة آية ٦٥

وبعدُ : فهذه مُتابعات ابن معطى واختياراته ، طَوَّفَ فيها ، وأفاد مِن كلِّ مَنْ سبقوه ، على أننا رأينا يَدور كثيراً في فَلَكَ شيخه الجزُولى وأبى القاسم الزَّجَّاجيَّ ، والصَّلَّة بين الثلاثة^(١) وثيقة ، فابن معطى تَلَمَّذ للجزُولى ، والجزُولى وَضَعَ مقدِّمته المشهورة على جُمَل الزَّجَّاجيَّ ، كما سبق .

(١) تذكرنا هذه الصلّة الثلاثية بأبى عمر الزاهد وثعلب وابن الأعرابي ، في الأسانيد اللغوية .

الشواهد في « الفصول » :

على الرَّغْم من أن ابن معطى صرَّح بأن كتابه للمبتدئين ، وعلى الرَّغْم من صِغَر حجم الكتاب ، نجد أنه امتلأ بالشواهد ، من قرآنٍ وحديثٍ وشعرٍ ، وقد بلغت شواهد من الكتاب العزيز مائةً وواحداً وعشرين شاهداً ، وقد استشهد ابن معطى بالحديث الشريف مرَّةً واحدةً ، في الكلام على أفعال التفضيل^(١) ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصَّوم منه في عشر ذى الحِجَّة » ، ثم استشهد بالأثر ، في كلمةٍ لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عند الحديث على المقصور^(٢) ، وهو قوله : « لولا الخليلي لأذنتُ » .

والاستشهاد بالحديث واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج أمرٌ كثيرٌ الجدلُ حوله بين مؤيِّد ومعارضٍ ، وقد أشبع العلامة البغداديّ الكلامَ فيه^(٣) .
ولئن قلَّ استشهاد ابن معطى بالحديث الشريف في « الفصول » إلا أنه باستشهاده قد أقرَّ المبدأ ، ومهَّد السَّبيل^(٤) لابن مالك الذي تكثَّر منه .

ثم نرى ابن معطى يُكثر من الاستشهاد بالشعر ، لكن ليس في كثرة استشهاده بالكتاب العزيز ، فقد بلغت شواهده اثنين وستين شاهداً ، بين شعرٍ ورجزٍ ، ولم يَنسُب من هذا العدد إلا أربعة شواهد :

(١) الفصول ورقة ٣٨ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٧ أ .

(٣) خزانة الأدب ، ١ / ٩ - ١٥ ، وينظر أيضاً البحث الذي كتبه الأستاذ

الشيخ محمد الخضر حسين عن الاستشهاد بالحديث في مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ١٩٩ .

(٤) ذكروا أن ابن خروف - وهو من معاصري ابن معطى - قد أكثر من

الاستشهاد بالحديث .

الأول قول النابغة^(١) :

على حين عاتبت المشيبَ على الصِّبا فقلت ألمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
والثاني قول الفرزدق^(٢) :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ

والثالث قول جرير^(٣) :

فإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَيَّ مِنَ صَبِّهِ اللهُ عَلَقَمُ

والرابع قول ذى الرُّمَّة^(٤) :

فأصبحت بعدَ خطِّ بهجتها كأنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

وبلاحظ أن البيتين الأخيرين لىسا فى ديوانى جرير وذى الرُّمَّة المطبوعين ،
وقد أنشد كثير من النحويين واللغويين البيت الأول - الذى ينسبهُ المؤلف
لجرير - من غير نسبة ، كما بيئت فى حواشى التحقيق .

* * *

(١) الفصول ورقة ٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٣٠ ب .

(٣) الفصول ورقة ٦٧ أ .

(٤) الفصول ورقة ٦٧ ب .

هل أفاد ابن معطى في كتابه « الفصول » من الألفية؟

لم يُشير ابن معطى إلى « ألفيته » صراحةً في « الفصول » لكنه حين
عالج مخارج الحروف وصفاتها أخذ نظمه من الألفية ، قال :

حَلْقِيَّةٌ لَهَوِيَّةٌ شَجْرِيَّةٌ وَأَسَلِيَّةٌ مَعَ النَّطْعِيَّةِ
وَلِثْوِيَّةٌ مَعَ الذَّقِيَّةِ وَشَفْهِيَّةٌ مَعَ اللَّيْنِيَّةِ
صَفَاتُهَا مَهْمُوسَةٌ مُسْتَرْخِيَةٌ شَدِيدَةٌ مُطَبَّاتَةٌ مُسْتَعْلِيَةٌ
مَجْهُورَةٌ مُنْحَرِفَةٌ مُكَرَّرَةٌ هَاوٍ أَغْنَانٍ طَوِيلٌ صُفْرٌ

وهذا نظم المصنّف نفسه في ألفيته (١) .

* * *

(١) الفصول ورقة ٦٥ ب ، ٦٦ أ ، والألفية ص ٦٨

متى ألف ابن معطى الفصول؟

لم يذكر ابن معطى ولا أحدٌ من شُرَّاحه متى ألف « الفصول » على حين
نجده في ختام ألفيته يذكر أنه فرغ منها سنة (٥٩٥) قال :

هذا تمام الدرّة الألفية

نظّمها يحيى بن معطى المغربي تذكراً وجيزةً للمُعَرَّبِ
وَفَوْقَ مرادٍ المنهبي والشَّاهِ في المجلس والتسعين والخمسة

فيكون قد فرغ من الألفية وهو في الواحد والثلاثين^(١) من عمره، ويكون
قد صنع « الفصول » بعد هذا السنّ في أكبر الظنّ ، لأخذه من الألفية
في « الفصول » كما أسلفت ، والله أعلم .

* * *

(١) فإنه ولد سنة (٥٦٤) كما سبق .

شُراحُ الفصول :

- عرفت من شرح الفصول خمسة شروح ، أذكرها بترتيب وفيات مؤلفيها:
- ١ - شرح العلامة جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، المتوفى سنة (٦٨١) . واسم شرحه : المخصوص^(١) ، وسأتكلم عليه بعدُ .
 - ٢ - شرح أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد الأندلسي ، المتوفى سنة (٦٨٩)^(٢) . وقد نقل السيوطي^(٣) ، والشيخ يس العليمي عن هذا الشرح^(٤) .
 - ٣ - شرح محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى ، شهاب الدين ألخويّ المتوفى سنة (٦٩٣)^(٥) ، وسأحدث عنه بعدُ .
 - ٤ - شرح الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري . المعروف بابن أمّ قاسم ، المتوفى سنة (٧٤٩) . ولم أجد أحداً صرح بهذا الشرح إلا ابن حجر العسقلاني^(٦) .
 - ٥ - شرح إبراهيم بن موسى بن بلال السكركي الشافعيّ المتوفى سنة (٨٥٣) . وقد شرح النصف الأول فقط ، كما ذكر السنخاوي^(٧) .

* * *

-
- (١) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون .
 - (٢) بغية الوعاة ١ / ٣٦٧ ، وكشف الظنون .
 - (٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٤ ، وحاشية يس على التصريح ١ / ٢٧ .
 - (٤) بغية الوعاة ١ / ٢٣ ، ٢٤ ، وكشف الظنون .
 - (٥) الدرر الكامنة ٢ / ١١٧ .
 - (٦) الضوء اللامع ١ / ١٧٧ ، ونقله صاحب كشف الظنون .

هذه هي جملة الشروح التي عرفتها ، وقد رأيت شرحين من هاته الشروح ، وراجعت عليهما عملي في تحقيق « الفصول » .
أولهما : شرح ابن إياز ، ويسمى : « المحصول » ، ومنه نسخة بدارالكتب المصرية تحت رقم ٢٩١ نحو ، والنسخة في جزأين ضمهما مجلد واحد ، فرغ من نسخ الجزء الأول يوم السبت ١٣ من ذى الحجة سنة (٦٧٧) وفرغ من نسخ الثاني يوم السبت ٢١ من شهر الحرم سنة (٦٧٨) والجزآن في ٢٤٨ ورقة ومسطرتهما ٢٥ سطرا ، بقلم معتاد ، وعلى النسخة بعض تعليقات للشيخ بهاء الدين ابن النحاس .

وقد كشف ابن إياز عن علم جمٍّ واطلاع واسع في شرحه هذا ، وقد أفدت كثيرا من علمه واطلاعه في حواشٍ على تحقيق الفصول . وقد أفاد النحويون المتأخرون من شرح ابن إياز على « الفصول » كثيرا ، وتمن رأيته نقل عنه كثيرا السيوطي^(١) ، وكذلك نقل عنه الأشموني^(٢) والبغدادى^(٣) .

الشرح الثاني : شرح الخوي ، ووجدت منه نسخة بدارالكتب المصرية تحت رقم ١٢٥٣ نحو ، والنسخة بقلم معتاد ، وتقع في ٢٣٩ ورقة ، ومسطرتها ١٩ سطرا

(١) في الأشباه والنظائر ١ / ١٢ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣ / ٢ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٣ / ٤ ، ٧ ، ٥ ، ٤ / ٤ ، ١١٧ ، ١١٩

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٤ / ٢٢٤

(٣) خزائن الأدب ١ / ٤٥٢ ، نشرة شيخى عبد السلام هارون ، وينظر أيضا

٤ / ٨ من الطبعة القديمة .

فرغ من نسخها يوم الثلاثاء حادى عشر ذى الحجة سنة (٧٤١) . والشارح
يغلب عليه أثر المنطق ، وقد أكثر من الشواهد وشرحها وفسر غريبها ، وأورد
أثناء شرحه كثيرا من الأسئلة وأجاب عليها ، وقد أفدت أيضا من شرح الخوئي
هذا فى تحقيق الفصول .

* * *

نُسخ النُصول :

ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان^(١) أن من « الفصول » نُسخاً في برلين برقم ٦٥٣٦ ، وفي البـردليانا بأكسفورد ، كما في فهرسها ٢٤٧/٢ (الكتاب الثالث) وفي المكتبة الظاهرية بدمشق برقم $\frac{٧٦}{١٤١}$.

* * *

وقد اعتمدت في تحقيق « النُصول الحُسين » على نسختين : الأولى محفوظة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٥٣ نحو (٩٥٢٨) . ومنها نسخة مصورة على ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٢٣ نحو . وهذه النسخة تقع في ٦٨ ورقة ، ومسطرتها ١٣ سطرا ، متاس ٢١ × ١٤ سم وهي بقلم نُسخي كبير مضبوط بالشكل ، كتبها حسن بن علي البعلبكي ، في مدينة الخليل بالقدس ، و فرغ منها لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى ، سنة ثلاث عشرة وسبعائة للهجرة (٧١٣) . وعلى الورقة الأخيرة ما يفيد أن النسخة قوبلت على نسخة أخرى ، وتاريخ هذه المقابلة إحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة من السنة المذكورة . وعلى الورقة أيضا مطالعة لأبي المسكارم محمد بن محمد الشافعي الشاذلي بتاريخ خامس عشر صفر سنة (١٠٣٩) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

كتاب الفصول النُحوية . تصنيف الشيخ الإمام العلامة حُجَّة العرب ونُحَّة الأدب ، زين الدين يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ورضى عنه وعن جميع المسلمين آمين يارب العالمين .

وقد أخذت هذه النسخة أصلاً .

والنسخة الثانية : محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، ضمن مجموع برقم (١٧٤٣ عام) ، (الكتاب الأول في المجموع) وتقع في ٢٢ ورقة ، ومسطرتها ١٨ سطرا ، مقاس ٢٤ × ١٧ سم ، وهي بقلم نسخي مضبوط بالشكل ، من خطوط القرن السابع ظناً ، كتبها جنيد بن عبد الله النحوي^(١) .

والنسخة مقابلة ، وبجواشيها شروح وتعليقات كثيرة ، وفي وسطها حَرَم ، يبدأ من أثناء الفصل التاسع من الباب الثاني ، إلى أثناء الفصل الثالث من الباب الرابع .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

الفصول العربية . تأليف الإمام الأوحى شيخ الأدب لسان العرب
زين الدين ابن معطى النحوى ، رحمه الله ورضى عنه .

وعلى الصفحة وقفية باسم الحاج محمد باشا والى الشام ، على مدرسته بدمشق الشام ، وتملك باسم : مصطفى بن عبد السلام الإمام .
وقد رمزت لهذه النسخة في تعليقاتى بالرمز (ظ) إشارة إلى المكتبة الظاهرية ، لا زالت محروسةً مأنوسةً إن شاء الله^(٢) .

والفضل لأخى الأستاذ الجليل الدكتور شاكر الفحام ، وزير التربية

(١) هكذا ذكر فهرسو المكتبة الظاهرية ، وفيه نظر ، لغاية الخط الذى كتبه جنيد هذا بأخر النسخة لخط النسخة مقابلة بينة . النظر (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية (النحو) ص ٣٩١) .

(٢) بالمكتبة الظاهرية نسخة ثانية من الفصول برقم (٤٧٨٦ عام) وهي مخرومة من أولها وآخرها ، بنحو ورقتين . راجع فهرس الظاهرية المذكور .

والتعليم بالجمهورية العربية السورية ، الذي تـكـرّم فأهـر بتصوير هذه النسخة وإرسالها إليّ ، فشـكـر الله له ، وجزاه خيراً الجزاء عمّا يبذله للعلم وأهله . وهذا الرجل ما زال حَفِيًّا بِالْعِلْمِ ، مستزيداً منه ، حافظاً له ، على الرغم من شواغل المنصب وصواريف الأيام . حفظه الله ورعاه ، وأسبغ عليه نِعَمَهُ ظاهراً وباطنة .

ثم إنى رأيت نسخة أخرى من « الفصول » في مكتبة فيض الله أفندى بمدينة استنبول بتركيا^(١) ، تحت رقم (٢١٢٩) ، والنسخة ضمن مجموعة ، من ورقة ٢٠٠ إلى ٢٣٠ ، ومسطرتها ١٥ سطرا ، وهى بقلم معتاد ، ولم يذكر تاريخ نسخها ، ولكنى أرجح أنها من خطوط القرن الثامن أو التاسع ، وبهذه النسخة أخطاء في الضبط وسهوا عن بعض الكلمات .

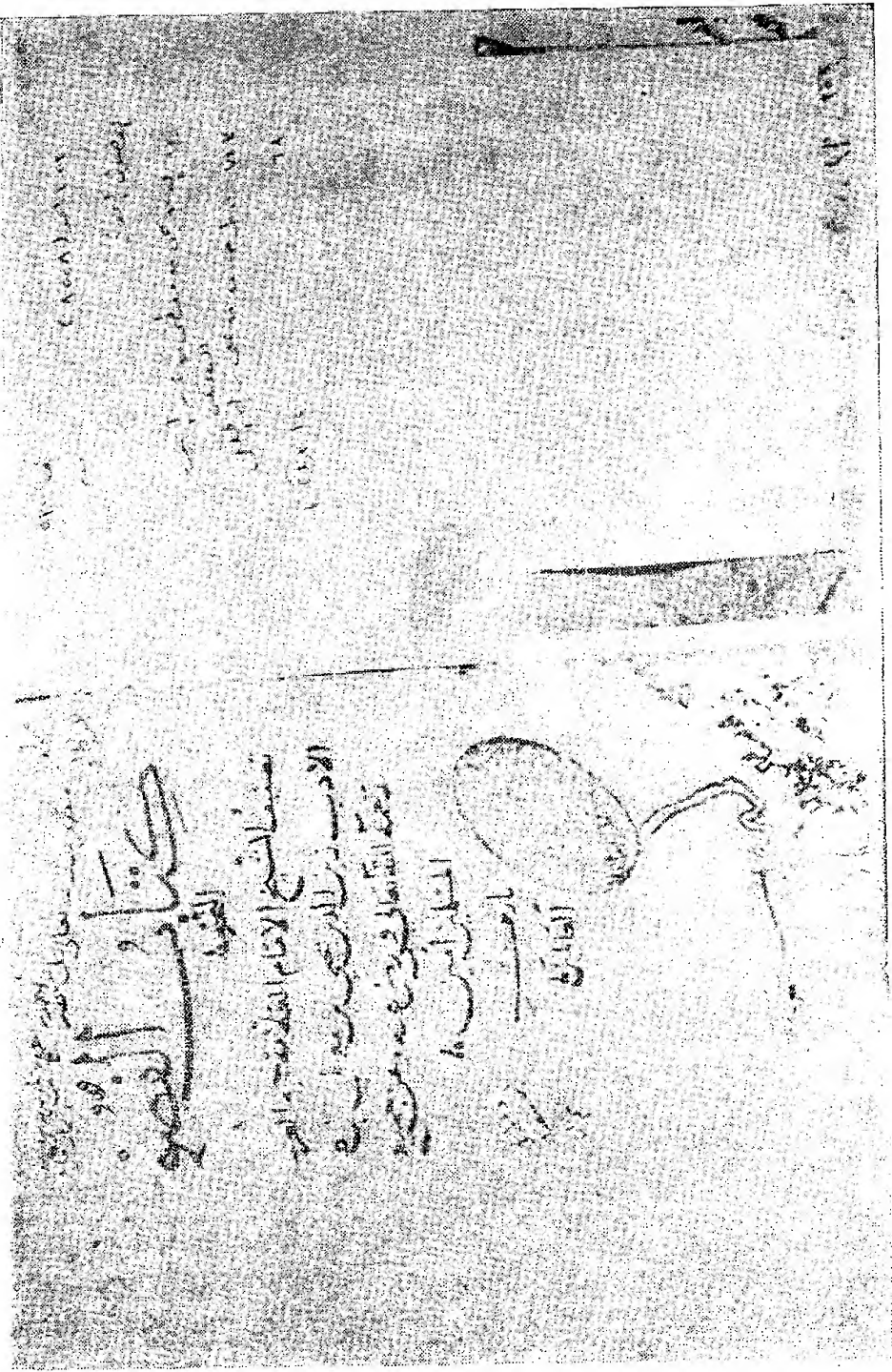
وهذه النسخة لم يذكرها المستشرق الألماني كارل بروكلمان فى موسوعته الكبرى « تاريخ الأدب العربى » لأنها فى فهرس مخطوط .

وقد اعتبرت شرحى ابن إياز والخُوَيِّ للفصول نسختين منها ، وأثبت فى حواشى تحميتى فُرُوقَهُمَا ، وقد ظهر لى أن ابن إياز والخُوَيِّ كان معهما عِدَّةُ نُسخ من الفصول ، وقد أشرت إلى هذا كثيرا فى تعليقاتى .

* * *

(١) رأيت هذه النسخة فى رحلتى إلى تركيا ، فى شهر يناير سنة ١٩٧١ م .

الورقة الأولى من نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية



صفحة العنوان من نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية

استعمل في المفرد

الفصل الثاني

فيما كانت منه الكلام وتوكلت الكلم الظن الا سم
والفعل واخرت فالاشم مع الاسم كلام
والفعل مع الاسم كلام وما عدا ذلك من الذي
غير مستعمل الا في موضعين في باب التذكير
بجور ياء وواو في غيرهما التثنية والجمع
ان يدل على معنى بعض الاجزاء منه ويو وهو
الاسم ويشي بذلك في موضعين على سبيل المثال
ان يفتح الاجزاء لا يفتح الفعل ويشي
بأنه اسماء وتقول المصنف في المصنف في المصنف
مختلفة وانما ان يفتح الاجزاء فيكون له وهو
الحرف ويشي ذلك في موضعين في المصنف

في قوله الرضوان وما تودون الا التو

كلمة وفستاد على غير ملاحظة جملة الو

لم يفتدوا في قوله اشعرت فالياسه

في قوله اشعرت فالياسه

في قوله اشعرت فالياسه

في قوله اشعرت فالياسه

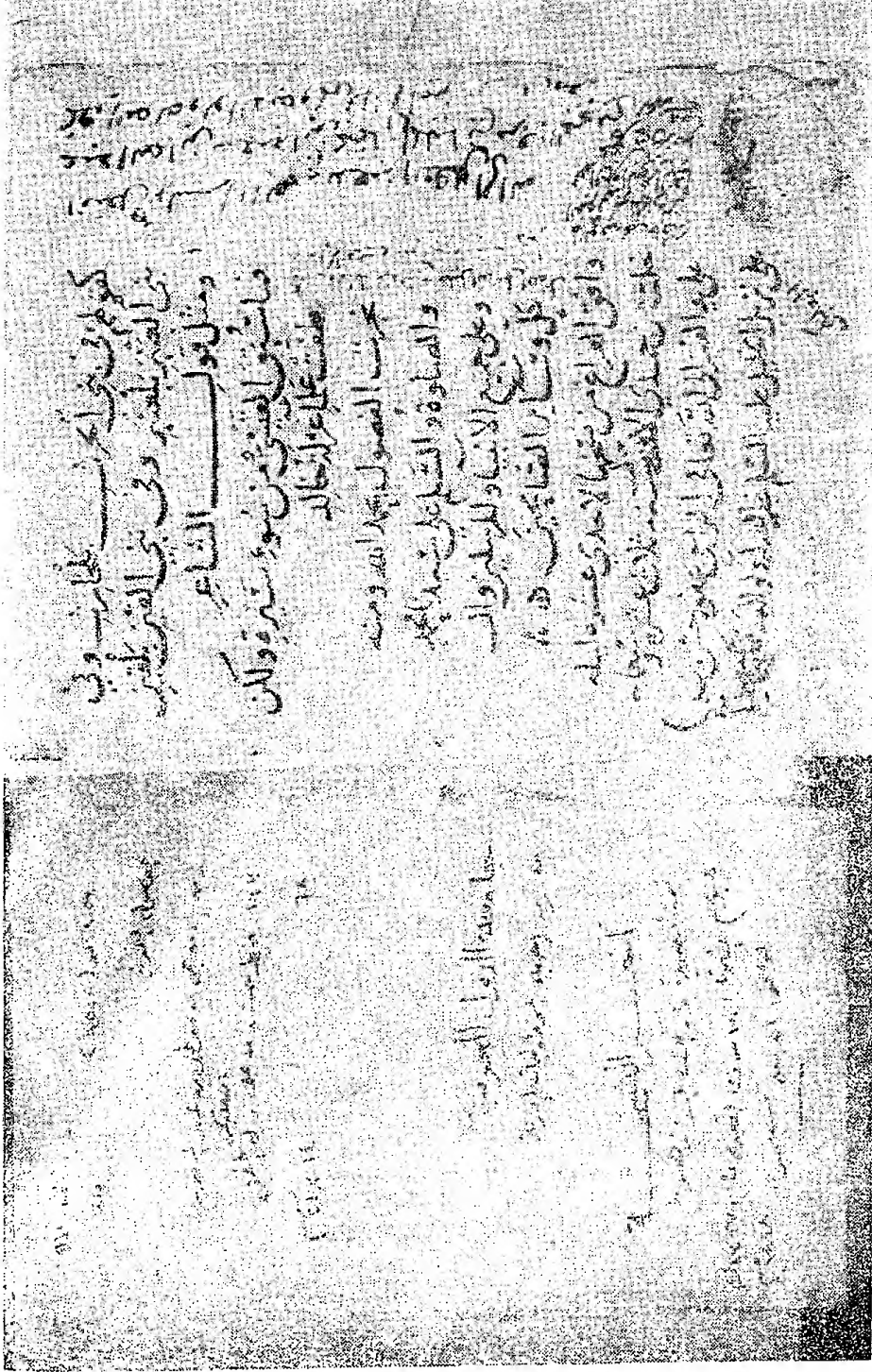
في قوله اشعرت فالياسه

في قوله اشعرت فالياسه

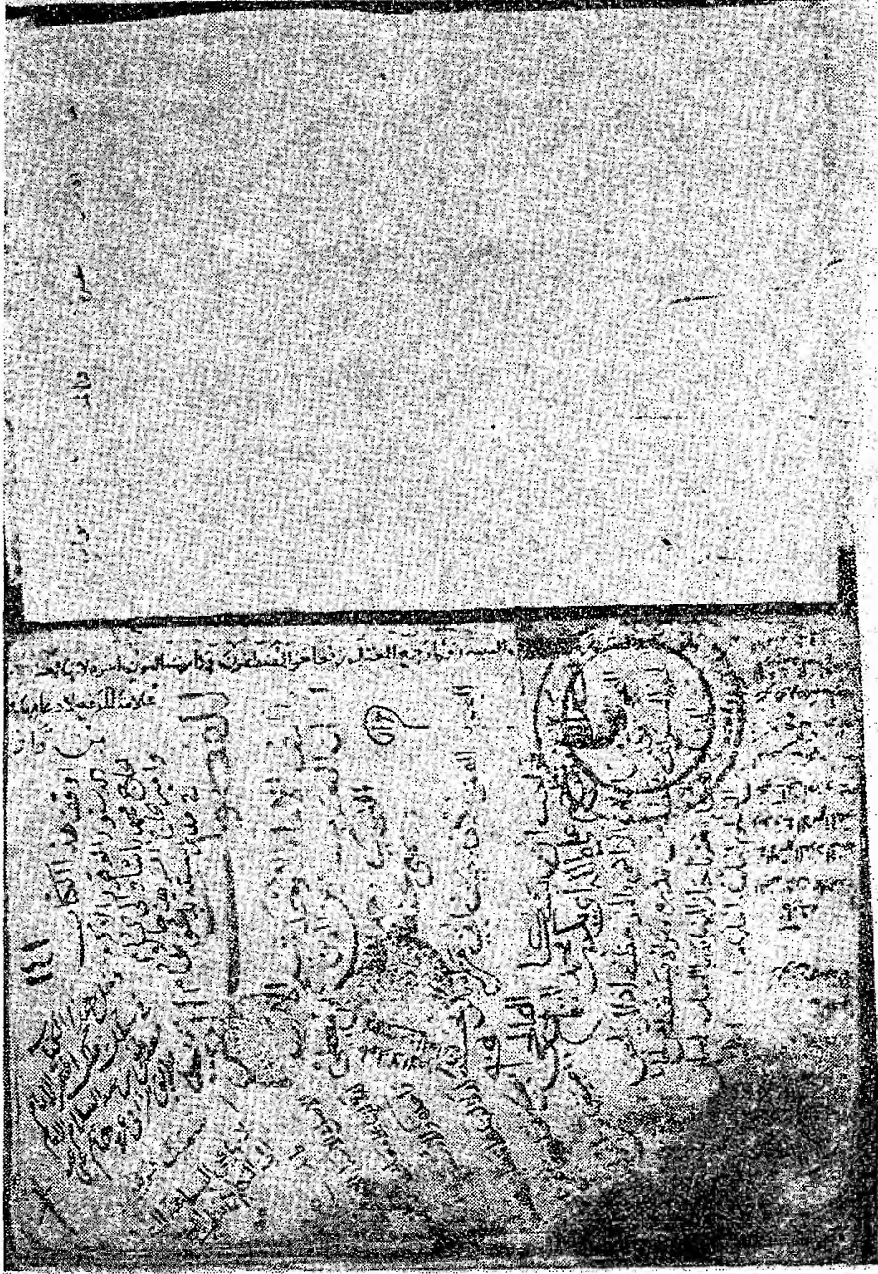
في قوله اشعرت فالياسه

في قوله اشعرت فالياسه

في قوله اشعرت فالياسه



الورقة الأخيرة من نسخة الأصل المحفوظة بالمسكنية الأزهرية



صفحة العنوان من النسخة المخطوطة بالكتبة الظاهرية بدمشق

الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية

الحمد لله رب العالمين والصلوات والتسابيح والتهليلات والتكبيرات والرسالات
 والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
الأبواب
 الفصل الأول في بيان الصلوات والتسابيح والتهليلات والتكبيرات والرسالات
 الفصل الثاني في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل الثالث في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل الرابع في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل الخامس في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل السادس في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل السابع في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل الثامن في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل التاسع في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الفصل العاشر في بيان التهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات

الحمد لله رب العالمين والصلوات والتسابيح والتهليلات والتكبيرات والرسالات
 والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الحمد لله رب العالمين والصلوات والتسابيح والتهليلات والتكبيرات والرسالات
 والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات
 الحمد لله رب العالمين والصلوات والتسابيح والتهليلات والتكبيرات والرسالات
 والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات والرسالات والتهليلات والتكبيرات

الورقة الأولى من نسخة الظاهرية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصول الخمسون

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أَسْنَمُ اللَّيْمُ الْفَرْدُوسُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ

الحمد لله منتهى^(١) حمده ، وصلواته على [خير خلقه]^(٢) محمد وآله المقتفين

هديه من بعده .

أما بعد ، فإنَّ غرضَ المبتدئِ الراغبِ في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلاً ، يشتمل عليها خمسة أبواب .

البَابُ الْأَوَّلُ

في مقدّمة هذا الفن من الأصول ، وفيه عشرة فصول .

الفصل الأول

في بيان الكلام والكلمة والقول .

فالكلام هو اللفظ المركب المفيد^(٣) بالوضع ، كقولك : زيد أخوك ، وقام

زيد .

والكلمة جنس ، واحدة : كلمة ، ينطلق على المركب ، مفيداً كان أو غير

مفيد .

والكلمة هي اللفظ^(٤) المفرد الدالُّ على معنى مفرد .

والقول يعمُّ الجميع . والأصل [١ ب] استعماله في المفرد .

الفصل الثاني

فيما يتألف منه الكلام . وهو الكلمة الثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف .

(١) في ظ : على حمده . (٢) ساقط من ظ .

(٣) في ظ : فالكلام لفظ مركب مفيد بالوضع .

(٤) في ظ : اللفظة المفردة الدالة على معنى بالوضع مفرد .

فالاسم مع الاسم كلام ، والفعل مع الاسم كلام ، وما عدا ذلك من التركيب غير مفيد ، إلا الحرف مع الاسم في باب النداء^(١) ، نحو : يا زيد .
ودليل حصرها أن المنطوق^(٢) به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم ، وسمى بذلك لسموه على قسيميه .
وإما أن يصح الإخبار به لآعنه ، وهو الفعل ، وسمى باسم أصله ، وهو المصدر ، والمصدر فعل حقيقة .

وإما ألا يصح الإخبار [لا]^(٣) عنه ولا به ، وهو الحرف ، وسمى بذلك لوقوعه طرفاً^(٤) وفضلة ، ييم^٥ [أ] الكلام بدونه .

(١) قال ابن إياز في شرح الفصول ، وهو المسمى بالمحصول ورقة ع أ : وإنما أفاد الحرف مع الاسم في باب النداء خاصة ، لأنه ناب عن الفعل ، ألا ترى أنه قد أميل ، فقيل : يا زيد ، والإمالة بعيدة من الحروف ، وتعلق به الجار والمجرور في قولك : يا زيد لعمر ، وعمل في الحال كقوله :

* يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام *

وما ذلك إلا لما ذكرته من النيابة عن الفعل .

(٢) تراجع الأشباه والنظائر ٣ / ٢ (٣) زيادة من ظ .

(٤) قال في المحصول ، ورقة ٦ أ : يعني أنه إنما سمي حرفاً لأنه ليس من أجزاء الجملة المفيدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ لا تتوقف فائدة الجملة على « هل » إذ لو حذفها لبقى الكلام صحيحاً ، والحرف في اللنة هو الطرف ، يقال : هو حرف الجبل ، لطرفه ، فكأنه لما لم يكن أحد الأجزاء ، طرف ، ولهذا سموه فضلة ، لاستقلال الكلام بدونه ، ولا يريد بذلك أنه وقع في اللفظ طرفاً ، كيف وأنت إذا قلت : زيد هل أبوه قائم ؟ ومررت بزيد ، فإن « هل » والباء وقعا في حشو الكلام ووسطه ، وإنما المراد ما ذكرت .

الفصل الثالث

في حدِّ الاسمِ وعلاماته . فحدُّه : كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها ، دلالةً مجردةً من ^(١) زمان ذلك المعنى ، كرجُل ، وعلم .

وعلاماته : التعريف ^(٢) والإخبارُ عنه ، والجَرُّ ، والتنوين [والإضافة] ^(٣)

(١) في ظ : عن .

(١) ما المراد بالتعريف هنا ؟ قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٧ ب : يحتمل أن يريد حرف التعريف ، فحذف المضاف ، وهو الأشبه ، لأن النجاة كثيرا ما يبدأون بهذه العلامة ... ويحتمل أن يريد بالتعريف تعريف الإضمار فإنه لا يكون إلا في الأسماء ، إذ لا يضمّر الفعل ولا الحرف ، ويحتمل أن يريد مطلق التعريف فإنه لا يصح إلا في الأسماء . انتهى كلام ابن إياز .

وقال الخوي في شرح الفصول ، ورقة ١٠ أ : اعلم أن هذه العبارة أحسن من عبارة من يقول : من علامات الاسم حرف التعريف ، أو الألف واللام ، لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذي » فإنه يدخل في الفعل المضارع . قال الشاعر [الفرزدق] :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ولو قال : الألف واللام للتعريف ، لكان مخالفا لسيبويه ، فإنه يرى أن أداة التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف في الوصل مع بقاء التعريف بحاله ، ولو قال : اللام للتعريف ، لكان مخالفا للخليل ، فإن أداة التعريف عنده الألف واللام معا ، وأيضا فإن أداة التعريف قد تكون ميبا كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبر امصيام في امسفر » ، أى ليس من البر العيام في السفر ، فأبدلت اللامات ميات ، ولو قال : أداة التعريف لخلص من هذه المحذورات ، لكان قوله : « التعريف » أعم وأكثر فائدة ، فإنه يكون بغير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكلها أسماء ، فظهر أن قوله : « التعريف » أعم وأحسن وأوجز .

(٣) زيادة من ظ .

والثنائية ، والجمع ، والنعت ، والتصغير ، والنداء ، والإضمار^(١) .
ومعنى الإخبارِ عنه كونه فاعلاً أو مفعولاً ، أو مبتدأ .

الفصل الرابع

في حَدِّ الفعلِ وعلاماته . فحدُّه : كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسها دِلالةً
مقترنةً بزمان ذلك المعنى ، كضرب يضرب ، واضربُ .
وعلاماته : قد ، والسين ، وسوف ، والأمر^(٢) ، والنهى ، والجزم ،
والتصرف [٢ ب] إلى الماضي والمستقبل ، واتصال الضمائر^(٣) البارزة به ، وتاء
التأنيث الساكنة ، ونون^(٤) التوكيد ، خفيفةٌ كانت أو شديدة .

(١) سقطت هذه السكامة من ظ ، ومن المحصول ، ويدل على سقوطها قول ابن إياز :
« وذكر للاسم تسع علامات » وأنت ترى أن ما ذكره المصنف إحدى عشرة لاتسع .
وقد سقطت السكامة أيضاً من شرح الفصول للخوي .

(٢) الأمر قد يتأني بالحرف ، وقد يقع الاسم أمراً ، فما المراد بقول المصنف :
« والأمر » ؟

يقول ابن إياز في المحصول ، ورقة ١٢ أ : فإن كان المصنف يريد حرف الأمر ،
وهو « اللام » في قولك : ليضرب ، وحرف النهى ، وهو « لا » في قولك : لا تضرب ،
صح كلامه ، فإنهما أعني لام الأمر ، و « لا » في النهى مختصان بالأفعال اختصاص
بأبى الجوازيم بها ، وإن كان يريد أن ما كان أمراً أو نهياً فهو فعل ، كما ذكره أبو الفتح
ابن جنى في « اللمع » لم يصح ، ألا ترى أن « صه ومه » اسمان ، ويدلان على الأمر ،
فمعنى « صه » : اسكت ، ومعنى « مه » : اكفف ، ودليل اسميتهما تنوينهما في قولك :
صه ، ومه .

(٣) في ظ : به بارزة . (٤) في ظ : ونونى .

الفصل الخامس

في حدِّ الحرف وعلاماته^(١) وفائدته . فخذُه : كلمة لا تدلُّ على معنى إلا في غيرها .

وعلاماته : ألا يقبلَ علاماتِ الأسماءِ ولا علاماتِ الأفعالِ ، وإنما يُؤنَّى به رابطاً بين اسمين أو فعلين ، أو بين جملتين ، أو بين اسمٍ وفِعْلٍ ، أو مُخَصَّصاً^(٢) للاسم أو الفعل ، أو قَالِباً^(٣) لمعنى الجملة ، أو مؤكِّداً لها^(٤) ، عاملاً أو زائداً .

(١) في ظ : « وعلامته » في هذا الموضع ، والذي يليه .

(٢) يريد لام التعريف ، فإن « رجلاً » شائع ، فإذا قلت : الرجل ، اختص بواحد وتعين له .

وقوله : « أو للفعل » : يريد نحو السين وسوف ، فإنهما يخصان الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحاً للحال أفاد ذلك ابن إياز في المحصول ورقة ١٣ أ .

(٣) يريد نحو حرف النفي وحرف الاستفهام ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد قائم ، فهذا خبر ، فإذا قلت : ما زيد قائم ، نقلت « ما » الكلام عن كونه إيجاباً إلى أن صيرته نفيًا . قال ذلك ابن إياز .

(٤) الحروف المؤكدة تنقسم إلى قسمين : فمنها ما يؤكد المعنى ويقويه ، كلام الابتداء في « لزيد قائم » وإن في قولك : « إن زيدا قائم » ومنها ما يقوى اللفظ ويمتته ويزيل قاعه ، وذلك نحو « ما » في قوله تعالى : « فما نقضهم ميثاقهم » و « فما رحمة من الله لنت لهم » .

ثم إنه قسم المؤكدة إلى قسمين : عامل وغير عامل ، فالعامل نحو قولك : إن زيدا قائم . وغير العامل نحو قوله :

أبي جوده لا البخل واستمجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله
والتقدير : أبي جوده البخل . قال ذلك ابن إياز في المحصول . وانظر الكلام على هذا البيت في المغنى ١ / ٢٧٥ ، واللسان (لا) ٢٠ / ٣٥٥ ، والخصائص ٢ / ٣٥ وحواشيه .

الفصل السادس

في بيان ما لا يخلو أو آخرُ الكَلِمِ منه ، وهو [٣ أ] أحد أمرين : الإعراب والبناء . فالإعراب تغَيَّرُ أو آخرُ الكَلِمِ لاختلاف العوامل ^(١) [الداخلة عليها عند التركيب] بحركاتٍ ظاهرة أو مقدَّرة أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف .

والبناء ضدُّه ، وهو لزوم أو آخرُ الكَلِمِ حركةً ^(٢) أو سكونا ، من غير عامل ولا اعتلال .

وألقاب الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وألقاب البناء أربعة : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف .

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ١٤ أ ، وشرح الخوي ١٤ ب . وقد بنى الخوي على هذا السقط كلاما فقال : « واعلم أن هذا الحد عبارة الجمهور ، ويرد عليه قولهم في الحكاية لمن قال : جاء زيد : منو ؟ أى : من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدا : منا ؟ ولمن قال : مررت بزيد : منى ؟ فإن « من » هاهنا قد تغير آخره لتغير العوامل حسب ما رأيت ، وليس معربا ، بل هو مبني ، واحترز شيخ المصنف أبو موسى الجزولي عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أو آخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، فلم يرد عليه « من » في الحكاية لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغي للمصنف أن يوافقه في هذه العبارة كما وافقه في عبارته في حد الحروف التي خالف بها الجمهور ، فرارا من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور . . . وكما وافقه في مواضع كثيرة انفرد بها عن الجمهور » .
وقوله : « عند التركيب » سقط من ظ .

(٢) كذا في الفصول ، ومثله في شرح الخوي ورقة ١٥ أ . والذي في المحصول ،

ورقة ١٥ ب : حركة ما .

والعرب : هو الاسم المتمكن^(١)، والفعل المضارع ، وما عداه^(٢) مبنى .

الفصل السابع

في إعراب الاسم المتمكن .

وهو ثلاثة [٣ ب] أنواع : مفرد ، ومثنى ، ومجموع .

النوع الأول : المفرد . وينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصحيح ، وهو ما ليس آخره ياء قبلها كسرة^(٣) ، ولا واو قبلها ضمة ، ولا ألف^(٤) قبلها فتحة .

فإعراب المنصرف منه بالضمة رفعاً ، وبالفتحة نصباً ، وبالكسرة جراً ،

(١) في ظ : « هو المتمكن من الأسماء ، والمضارع من الأفعال » .

والمتمكن مأخوذ من المكنة ، وهي اثبتوت ، ومعناه أن العرب هو الاسم الذي لم يخرج إلى شبه الحرف ، فإنه متى ما أشبه الحرف بنى ، وإذا كان كذلك فقد ثبت في مكانه الأصلي . أفاد ذلك ابن إياز .

(٢) في الحصول : « وما عداهما » . وكذلك في ظ ، وفيها : فمبنى .

(٣) في ظ : « ما ليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » وقال ابن إياز في الحصول ،

ورقة ١٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أن في بعض النسخ : « ما ليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » على أن يكون « آخره » منصوباً على الظرف ، وهو الخبر ، و« ياء » مرفوع على أنه اسم ليس ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، وفي بعض النسخ : « ما ليس آخره ياء » برفع « آخره » لأنه اسمها ، ونصب « ياء » لأنه خبرها ، وهذا أجود من الأول ، لأن الشيء لا يكون ظرفاً لنفسه ، فاعرفه .

(٤) ما بين القوسين مكتوب بهامش الأصل بخط مغاير . وأظن ظناً أنه من فعل أحد

القراء ، ويقوى هذا الظن عدم وجوده في الحصول . وقال ابن إياز عقبه : « وأطلق القول على الألف ، إذ محال أن ينطق بالألف ولا فتحة قبلها ، فلهذا قيد في الياء ، وأطلق في الألف » انتهى كلام ابن إياز . وهو شاهد قوى على ما ذهب إليه ظني .

نحو زيد . وغير المنصرف^(١) [يكون في موضع الجر مفتوحاً^(٢) ، و] يدخله الرفع والنصب . [ويفتح في موضع الجر^(٣)] . ولا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، نحو أحمد .

وأصل الاسمِ الصَّرف^(٤) ، وعلامته التنوين .

وإنما يُمنَعُ الاسمُ الصَّرفَ لوجودِ عِلَّتَيْنِ^(٥) فرعيتين فيه من فروع تسعة . وكيفية اجتماعها^(٦) ما تراه .

وما عداه غير مُعتَبَرٍ في منع الصَّرف .

فترتيب موانع الصَّرف [أ ، ع] التعريفُ :

[وهو العلمية^(٧)] مع التأنيث ، نحو فاطمة ، وحزرة ، وسقَر ، وزينب ، [وحلب]^(٨) .

ومع العجبة ، نحو إبراهيم ، وكل^(٩) متعلق علمياً زائداً على ثلاثة أحرف .

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ١٨ ب ، ولسكنه في شرح الخوي ورقة ١٧ أ .

(٢) في ظ : مفتوح الآخر .

(٣) ليس في ظ .

(٤) في ظ : والأصل في الاسم الصَّرف .

(٥) في ظ والمحصول ورقة ٢٠ ب : « لوجود فرعين فيه » . وكذلك في شرح الخوي

ورقة ١٧ ب . ثم قال الخوي : « وفي بعض النسخ : « فرعيتين » أي علتين فرعيتين » .

(٦) كذا في الأصل ، وظ ، ومثله في شرح الخوي . وفي المحصول : اجتماعهما .

(٧) ما بين القوسين سقط من ظ والمحصول . وهو في شرح الفصول ، ورقة ١٨ أ .

(٨) ليس في ظ .

(٩) في ظ والمحصول ورقة ٢٣ ب : « وكل أعجمي علم متعلق زائداً على ثلاثة أحرف » =

ومع التركيب ، نحو حَضَرَ مَوْتَ ، ومعدى كَرَبَ [وكلَّ اسمين جُعلا
اسماً واحداً]^(١) .

ومع الألف والنون ، نحو عثمانَ وَعَفَّانَ ،^(٢) [وعِمْرانَ ، وَغَطَّانَ] ،
وكلَّ بناءً فيه ألفٌ ونون زائدتان ، مُجَرَّدًا من هاء التانيث يكون علمًا .

ومع وزن الفعل [الغالب عليه والمختص به]^(٣) ، نحو : بَدَّرَ^(٤) ، وأحَدَ ،
وَتَغَلَّبَ ، وَيَزِيدَ [وكلَّ ما^(٥) ما أوله حرف المضارعة] .

ومع العَدْلُ [غير^(٦) مَبْنِيٍّ] نحو عَمَّرَ ، وَزُفَرَ ، وكلَّ مَنْوِيٍّ فيه العَدْلُ

حال التعريف .

= ثم قال في شرحه : يريد أن العجمة إنما تمنع الصرف إذا كان الاسم الأعجمي علما
ثم نقل وبقى على تعريفه ، فاحترز بذلك عن الأسماء الأعجمية التي هي نكرات لكن
نقلتها العرب وغيرتها بوجه من الوجوه ، فمن ذلك : ديباج ، عربوه وصيروه على مثال
ديماس ، وهو السرب . والديباج : الإبريسم اللين . (١) ليس في ظ .

(٢) ما بين القوسين سقط من المحصول . وهو في شرح الحوي ، ورقة ١٩ ب .

(٣) سقط من ظ .

(٤) سقطت كلمة « بذر » من ظ ، وقال ابن إياز في المحصول ورقة ٢٧ ب : وقوله :
« نحو بذر » الظاهر أنه جملة مختصا بالفعل ليكون قد اشتمل تمثيلا على المختص والغالب ،
إذ ما بعده من الأمثلة كلها غالبية ، وهو رأى بعضهم . وذهب بعضهم إلى أنه من الضرب الغالب ،
إذ قد جاءت أسماء على هذا المثال صالحة العدة نحو : شلم ، وهو اسم بيت المقدس ،
وخضم ، وهو لقب العنبر بن عمرو بن تميم ، وعثر ، وهو اسم ماء (ذكر ياقوت في
معجم البلدان ٣ / ٦١٥ أنه بلد باليمن) وبذر ، وهو اسم موضع (في معجم البلدان
١ / ٥٣٠ أنه اسم بئر بمكة) ويقم (وهو اسم للخشب الذي يصبغ به) ويقال : إنه
أعجمي . وقال الأندلسي : الأولى جعله من الغالب ، لأن الزيادة فيه للتكثير فجري مجرى
للمضارع الذي الزيادة فيه لمعنى .

(٥) ما بين القوسين سقط من ظ ، والمحصول . وهو في شرح الحوي ، ورقة ٢٠ أ .

(٦) وهذا أيضا سقط من ظ ، والمحصول . وهو في الشرح ورقة ٢٠ ب .

والوصفُ مع الألف والنون، نحو سكران، وكلُّ بِنَاءٍ [٤ ب] علي فَعْلَانِ
يكون مؤنثه فَعْلَى .

ومع وزن الفعل نحو : أحمر ، وأصفر ، وكلُّ أَفْعَلٍ في مُقَابَلَتِهِ من المؤنث
فَعْلَاءُ ، أو فَعْلَى .

ومع العدلُ نحو : مَثْنِي وثُلَاثَ ورُبَاعَ ، وكلُّ بِنَاءٍ على مَفْعَلٍ أو فُعَالٍ
معدول عن الفاظ العدد إلى العشرة .

والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الأحاد^(١) ، نحو : دَوَابٌّ^(٢) ، ودَرَاهِمٌ ، ودَنَانِيرٌ ،
يُعَدُّ فُرْعَيْنِ .

وكذلك ما آخرُهُ^(٣) ألف التانيث ممدودةً ، نحو : حمراء ، وأنبياء^(٤) .
أو مقصورة نحو : سَكْرَى ، وجَرَحَى .

والمؤنثُ الثَلَاثِيُّ الساكنُ الوَسْطِ ، نحو : هِنْدِي ، للعرب فيه مذهبان :
الصرف وتركه .

وكلُّ ما لم ينصرف معرفةً إذا نكَّرتَه صُرِفَ^(٥) .

(١) والجمع الذي له نظير في الأحاد ، مثل : رجال ، فإن نظيره من الأحاد : كتاب .
ويلاحظ أن هذا الضابط الذي ذكره المصنف هو الذي يعرفه النحويون بقولهم : صيغة
منتهى الجموع ، وهي كل جمع بعد ألف تكسيبه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن .

(٢) أفاد ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٠ أ أن أصلها : دواب ، فحصل فيها الإدغام ،
ثم قال : وكان يجب على المصنف أن لا يبتدىء في التمثيل بدواب ، بل بدراهم ، لأن
ذلك قد دخله التغيير ، وتغير عن الصيغة المعبرة ، فالبداءة بما جاء على أصله أولى ، فأعرفه .
(٣) في ظ : ما كان آخره .

(٤) مثل بحمراء وأنبياء ، ليشير إلى أن ما فيه ألف التانيث قد يكون مفرداً ،
وقد يكون جمعا ، وكذلك في مثالي ألتى التانيث المقصورة .

(٥) في ظ : إذا نكر انصرف .

وإذا أضيف ، أو دخله لامُ التعريف دخله ^(١) الجَرُّ [ه أ] في موضع الجر ،
نحو : بالأحسن ، وأحسنينكم .

قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

القسم الثاني : الْمُعْتَلُّ . وهو ثلاثة أَضْرُب :

فالضرب الأول : المقصور ، وهو ما آخره ألفٌ مفردة ، نحو : عصاً ،

ورحى ^(٣) وحبلى .

فإعرابه بحركاتٍ مَقْدَرَةٍ في الألفِ تعذُّراً .

ومنه اسمان يُعْرَبَانِ كالمثنى ، وهما : كِلا وكِلْتا ، إذا أُضِيفَا إلى مُضْمَرٍ ،

نحو : كِلَيْهِمَا ، وكِلْتَيْهِمَا .

الضرب الثاني : المنقوص . وهو ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، نحو : القاضى .

فإعرابه : نصباً بفتحة ظاعرة ، وفي رفعه وجره تُقَدَّرُ الضمَّةُ والكسرةُ

استئثالا .

الضرب الثالث : ستة أسماء . رفعها بالواو ، ونصبها بالألف [ه ب] وجرُّها

بالياء ، إذا أُضِيفَتْ إلى غير ياء التثنية ^(٤) .

وهي : أخوك ، وأبوه ، وجموها ^(٥) ، وهنوك ، وفوه ، وذو مال .

(١) في الحصول ورقة ٣١ ب : « انجر في موضع الجر » . وما في الفصول مثله

في شرح الحوى ، ورقة ٢٣ أ .

(٢) سورة النحل ، آية ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) سقطت هذه الكلمة من الحصول وشرح البخوي .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٣٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أنه أدخل بشرط

آخر ، وهو أن تكون مكبرة أو غير مصغرة .

(٥) قال ابن إياز : قوله : « وجموها » فأضافه إلى ضمير المؤنث ، ولم يقل كما قال

وإن أفردت أُعْرِبَت بالحركات^(١)، وكُلُّهَا تُفْرَدُ إِلَّا ذُو، وإن أفرد^(٢)
فوك، أُبْدِلَ من واوه ميمٌ.

النوع الثاني

المتنى : وهو ما ألحقته ألفا^(٣)، رفعا، وباء مفتوحا ما قبلها، نصبا وجرا،
ونونا في الأحوال الثلاثة، مكسورة بدلا من التنوين، فتُحذف للإضافة كحذفه.
ولا يخلو المتنى من أن يكون صحيحا أو معتلا متصورا .
فِيْرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا نَحْوُ : رَحَى ، يُرَدُّ إِلَى الْيَاءِ ، وَعَصَا ، يُرَدُّ
إِلَى الْوَاوِ .

=غيره : « وحموه » بالإضافة إلى ضمير المذكر، لأن الأسماء أقارب الزوج ، والحماء:
أم الزوج ، وأهل المرأة : الأختان ، والصهر يجمع الجهتين . انتهى كلام ابن إياز .
وهذا الفرق بين الأسماء والأختان يذكر في كتب اللغاة عن الأصمعي . انظر تهذيب اللغاة
٧ / ٣٠٠ ، واللسان (ختن - حمو) .

(١) بعد هذا في ظ : في الأحوال الثلاثة .

(٢) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٣٩ أ : وفي كلامه نظر ، فإنه يقتضى بظاهره
أنه لا تبدل الميم من واوه إلا في حال إفراده، وليس كذلك، إذ قد يكون في حال الإضافة،
كقولك : هذا قم زبد .

(وجاء في هامش الحصول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لحنوف قم الصائم
أطيب عند الله من ريح المسك) قال الشاعر :

* يصبح عطشان وفي البحر فمه *

وقد تشدد ميمه ، قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه *

وقد يمكن أن يكون أراد بقوله : « أبدل » الوجوب ، فلا يرد عليه شيء ، إذ
في حال الإفراد يجب البدل، فأما في الإضافة فأنت مخير ، والأحسن ألا يبدل، وهذا بين .
(٣) في ظ : لحفته ألف .

وما زاد على الثلاثي فكله يُردُّ إلى الياء .
والمنقوص ، نحو : عم ، تثنيته بالرد^(١) نحو قولك : [٦ أ] عميان .
والمخدوف ، نحو : أخ ، وأب ، تثنيته برَد^(٢) الأصل ، فتقول : أخوان ،
وأبوان .

وفي : دم ، ويد ، وباهما^(٣) وجهان .
وما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، نحو : حمراء ، تبدلها واوا ، فتقول :
حمراوان . والأصلية تثبتها همزة ، نحو : قرأء . ولك الخيار في المبدلة ، نحو :
كسائين وكساوين .

النوع الثالث

المجموع . وينقسم إلى جمع تكسير ، وهو ما تعيّر فيه بناء الواحد ، إما
بزيادة ، نحو : رجال ، أو بِنُقْصان نحو : كُتُب ، أو بتغيّر الحركات ،
نحو : أسد .

(١) في ظ : تثنيته ترد إلى الياء . (٢) في ظ : يرده إلى الأصل .
(٣) قال الحوي في شرح الفصول ، ورقة ٢٧ أ : أراد بيابها كل ما حذف لامه من
غير الأسماء ، وهو واو أو ياء ، فتقول في أحد الوجهين : دميان ويديان ، لأن أصله :
دمى ويدي . قال الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وقال الآخر :

* يديان بيضاوان عند محلم *

وتقول في الوجه الآخر : يدان ودمان ، وقد جاء في لغة قليلة : دمان ، على أن
الأصل فيه : دمو .

وإلى جمع سلامة . وهو إما مذكر ، أو ^(١) مؤنث .
فجمع السلامة في المذكر : ما ألحقته واوا مضموما ما قبلها رفعا ، أو ياء
مكسورا ما قبلها نصبا وجرا ، [٦ ب] ونونا في الأحوال الثلاثة مفتوحة
تحذف للإضافة .

وَيُقْتَح ما قبل الواو والياء في ^(٢) [اُعْتَلَّ] . انقصور ، نحو قوله تعالى :
﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ ﴾ ^(٤) .
وشرط هذا الجمع ، إن كان هذا الاسم جامدا : أن يكون مذكرا عالما عاقلا
^(٥) [خاليا من هاء التانيث] وإن كان صفة فشرطان : الذكورية والعمل .
وجمع المؤنث السالم : ما ألحقته ألفا وتاء مضمومة ، رفعا ، ومكسورة ،
نصبا وجرا .

(١) في ظ : وإما مؤنث .
(٢) سقطت هذه الكلمة من ظ ، والمحصل ، وشرح الخوي .
(٣) سورة آل عمران ، آية ١٣٩ ، وسورة محمد آية ٣٥ .
(٤) الآية ٤٧ من سورة ص . وجاءت الآية الكريمة في الأصل ، وظ محرفة « ومن
المصطفين » فرددتها إلى الصواب .

(٥) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ٤٧ ب . وقد بنى عليه ابن إياز كلاما
فقال : وهنا تنبيه وهو أنه قد أخل بشرط ذكره الجزولي وغيره ، وهو أن يكون خاليا
من تاء التانيث ، فلا يقال : طلحون ولا حمزون ، وإن كانا عامين لمذكريين ، احتراما
لوجود أمانة التانيث ، ولذا لم ينصرف ، وإنما يقال : طلحات وحمزات ، قال الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأجاز الكوفيون : طلحون وطلحين . انتهى كلام ابن إياز .

ويبدو أن النسخة التي وقعت له من الفصول كانت سقيمة . فما يدعى أن المصنف
أخل به موجود في الفصول ، ثم إنه موجود أيضا في شرح الفصول للخوي ، ورقة ٣٨ ب .

وما كان مفردة بهاء^(١) التأنيث حذفتها جمعا ، نحو : مسلمات .
وما كان تأنيث مفردة بالألف المقصورة أبدلتها ياءً ، نحو : حُبَلِيَّاتٍ .
والممدودة تُبدَلُ واوا ، نحو : صحراوات .
وربَّما يُجْمَعُ بالألف [أ ٧] والتاء مذكر غير عاقل ، نحو : سَحَّامَاتٍ ،
كما يُجْمَعُ بالواو والنون مؤنَّثٌ ، جَبْرًا^(٢) له ، نحو قَوْلِكَ : سِنُونٌ ،
وَأَرْضُونٌ .

الفصل الثامن

في إعراب الفعل المضارع .

ووجه مضارعة الاسم أنه^(٣) يكون مُبَهَمًا^(٤) كما يكون الاسمُ مبهمًا ،
ويختصُّ كما يختصُّ ، وتدخل عليه لامُ الابتداء ، كما تدخل على الاسم .

(١) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٩٤ ب : قوله : «بهاء التأنيث» ليس بحسن ،
وإن كان قد سبقه غيره إليه ، وذلك لأن الأصل التاء ، وإنما تقلب هاء عند الوقف ،
وبعضهم يجعلها تاء وصلًا ووقفًا ، فإن قيل : إنما سماها هاء اعتبارًا بحال الوقف ونظرًا
إليه ، قيل : كان يجب على هذا أن يقول : ألف الصرف ، لأن التنوين يقلب ألفًا في
الوقف .

(٢) يريد أن أصل : سنه : سنوه ، أو سنهية . نبه عليه في الحصول ورقة ٥٥ أ .

(٣) في ظ : أن .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ، ورقة ٥١ أ : ألا ترى أنك إذا قلت : أفعل ، فإنه
صالح لزمانى الحال والاستقبال ، وكذلك رجل ، هو صالح لكل فرد من أمته ، وأنه
يختصُّ إما بالحال ، كقولك أفعل الآن ، أو بالاستقبال ، كقولك : أفعل غدا ، وكذلك
إذا قلت : الرجل ، يختصُّ بواحد ، ويقتصر عليه بعد الشياخ .

ولا يخلو من أن يكون مجرداً^(١) أو غير مجرد، فإن كان مجرداً صحيح الآخر، كان رفعه بضمّة، ونصبه بفتحة، ولا يدخله جرٌّ، فعوض عنه الجزم.

وعلامته^(٢) سكون آخره، إذا كان صحيحاً، نحو: يضرب، ولن يضرب ولم يضرب.

وإن كان معتلاً الآخر بالألف فُدّرت الحركات [فيه]^(٣) تعذراً، نحو: يسعى. وإن^(٤) كان آخره واوا مضموماً [ب ٧] ما قبلها، أو ياء مكسوراً ما قبلها، فُدّرت الضمة استتملاً، وظهرت الفتحة خلفها، [نحو: لن يدعوا، وان يرّمى]^(٥).

وفي الجزم تُحذف حروف العلة، نحو: لم يرّم، ولم يَغز، ولم يخش. وإن اتصل بالمضارع ضميرُ المثني، نحو: يفعلان، أو ضمير جمع المذكر، نحو: يفعلون، أو ضمير الخطابية، نحو: تفعلين، فإثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم، نحو قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾^(٦).

وكل مضارع لحقته نون التوكيد، خفيفة نحو: ﴿لنسفعا﴾^(٧) [بني على

(١) يعني مجرداً من ضمير الاثنين وضمير الجماعة وضمير المؤنثة الواحدة، نحو:

يفعلان ويقملون وتفعلين. أفاده ابن إياز في الحصول ورقة ٥١ ب.

(٢) في ظ: وعلامته. (٣) زيادة من ظ.

(٤) في ظ: وما كان.

(٥) مكان هذا في الحصول ورقة ٥٣ أ، وشرح الحوي، ورقة ٣١ أ: نحو

يغزو ويرمي.

(٦) الآية ٢٤ من سورة البقرة. (٧) من الآية ١٥ من سورة العلق.

الفتح^(١) [أو شديدة^(٢)] مفتوحا ما قبلها ، [نحو : ﴿ اِيْمَبْدَنَّ ﴾^(٣) بُنِيَ عَلَى
الفتح^(٤) .

وتحذف الواو في الجمع ، والياء في مخاطبة المؤنث الواحد . [وإن كان [٨ أ]
فيه واو الجمع ، أو ياء المؤنث حذفت^(٥)] ، وتبقى^(٦) الضمة والكسرة دليلا عليهما ،
نحو : لِيَقُولَنَّ^(٧) ، و ﴿ اِيْمَا تَرَيْنَنَّ ﴾^(٨) وإن لحقته نون جمع المؤنث بُنِيَ عَلَى

(١) ما بين القوسين ليس في الحصول ٥٥ أ ، ولا في شرح الخوي ، ورقة ٣١ ب .

(٢) وهذا أيضا ليس في الحصول ، ولا في شرح الخوي .

(٣) من الآية الرابعة من سورة الهمزة .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ورقة ٥٥ ب : « وقول المصنف : « بني على الفتح »

يوهم أن ذلك واجب فيهما في كل موضع ، وليس الأمر كذا ، فكان الأحوط أن
يقيد فيقول : إذا كان للواحد فأعرفه » . انتهى كلام ابن إياز وأقول : إن تمحيبه على
المصنف لا محل له ، ذلك أن القيد الذي يريد ابن إياز فهم من قول المصنف « مفتوحا
ما قبلها » فإن نون التوكيد لا يفتح ما قبلها إلا إذا كان الفعل للواحد . لكن عذر ابن إياز
أن قول المصنف « مفتوحا ما قبلها » قد سقط من نسخته من « الفصول » كما نهت عليه
في التعليق رقم (٢) فقال ما قال .

(٥) ما بين القوسين ليس في ظ ، والحصول ، لكنه في الشرح للخوي ورقة ٣٣ أ ،

والأولى حذفه كما في ظ ، والحصول فإنه تسكير لما سبق في قوله : « وتحذف الواو في الجمع
والياء في مخاطبة المؤنث الواحد » .

(٦) في الحصول : « فتبقى » وما في الفصول مثله في شرح الخوي .

(٧) في ظ : نحو : ليقولن ، أو مكسورا ما قبلها نحو : إيا ترين .

(٨) من الآية ٢٦ من سورة مريم . والآية الكريمة : « إيا ترين » ولكن

هكذا جاء في الفصول بحذف الفاء ، وهو وجه جائز في الاستشهاد حيث يصح ترك الواو
والفاء ونحوهما في أول الاستشهاد . ذكر ذلك أستاذي الجليل عبد السلام هارون في
حواشي الحيوان ٤ / ٥٧ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٥٥ ، وحكي عن المحدث الكبير الشيخ
أحمد محمد شاكر أن الإمام الشافعي - ولغته حجة - جرى على هذا النحو في ثلاثة مواضع
من « الرسالة » .

السكون ، نحو : يَضْرِبَنَّ ، و ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ﴾^(١) و ﴿إِلَّا أَنْ يَعُودَنَّ﴾^(٢) .

الفصل التاسع

في العِللِ المُوجِبَةِ بِنَاءِ الاسمِ

وهي : إمَّا شَبَّهَهُ بالحرف ، كالمضمرات والإشارات^(٣) [والموصلات] .
أو تَضَمَّنَهُ معنى الحرف ، كأسماء الاستفهام والشرط .
أو وقوعه مَوْقِعَ الفعل ، كَرُؤَيْدَ ،^(٤) [وتَيْدَ] ، وَصَهْ ، وَنَزَالِ .
أو شَبَّهَهُ بِمَا وَقَعَ مَوْقِعَ الفعل ، كحَدَامِ ، وَقَطَامِ ، وَسَكَابِ^(٥) .
أو إِضَافَتَهُ إِلَى غيرِ مَتَمَكِّنٍ ، كَيَوْمَئِذٍ ، [٨ ب] وَحِينَئِذٍ ، وَقَوْلِ النَّابِغَةِ
الذُّبْيَانِي^(٦) :

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

(١) سورة النساء ، آية ١٩ ، والآية الأولى من سورة الطلاق .

(٢) سورة البقرة ، آية ٣٣٧ .

(٣) سقط من المحصول ، ورقة ٥٨ ب ، وهو في شرح الخوي ورقة ٣٢ ب .

ويراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤

(٤) سقط من ظ .

(٥) اسم فرس لثيمى ، أولكبي ، أو لعبيدة بن ربيعة بن قحطان . القاموس

(سكب) .

(٦) ديوانه ص ٤٤

الفصل العاشر

فيما تُبنى عليه الكلمة

وهو إما سُكُونٌ ، وهو الأصل ، ولا (١) يُعَلَّلُ (٢) .

وإما حركة، فيقال: لِمَ حُرِّكَ؟ والجواب: إما لأن الكلمة لها أصل في التمكن (٣) نحو: أوَّلُ، أو لالتقاء الساكنين، نحو: أَمْسٍ، أو لأنها على حرفٍ واحد، نحو: الباء واللام، في زَيْدٍ ، و زَيْدٍ ، أو للتشبيه (٤) بالمعرب، نحو ضَرَبَ .

(١) في ظ ، و شرح الخويي ورقة ٣٣ ب : « فلا » ، وكذا في الحصول ، ورقة ٥٩ أ .

(٢) علل ابن إياز في الحصول للسكون في البناء ، فقال : والأصل في البناء السكون لوجوه ثلاثة : الأول : أن المبنى مستقل للزومه طريقة واحدة والسكون أخف فاختر له ، والثاني : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركة ، فوجب أن يكون ضده بالسكون ، والثالث : أن الأصل عدم الحركة ، ولهذا قال التصريفيون إن أصل شاه : شوهة ، بسكون ائواو دون حركتها .

(٣) يعني المصنف أن البناء في مثل هذا عارض . ويوضح هذا ابن إياز في الحصول ، فيقول : إذا كان السكون هو الأصل في البناء ، فالواجب أن يستصحب إلى أن يعرض ما يصد عنه ، وذلك أحد أسباب : منها أن يكون الاسم متمكنا في بعض استعمالاته ويكون البناء له عارضا ، وهو خمسة أنواع : اسم لا ، نحو قولك : لا رجل أفضل منك ، والنادى المضموم نحو : يا زيد ، والقائيات نحو : قبل وبعد ، والمضاف إلى ياء التوكيم عند من يذهب إلى بنائه نحو : غلامى ، والركب ، نحو : خمسة عشر . فهذه بأسرها بنيت على الحركة ، لأن بناءها عارض ، وقصد بذلك الفرق بين ما كان بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه لازما .

(٤) يقصد مشابهة الفعل الماضى الفعل المضارع المعرب ، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعا في الشرط الذى هو المضارع بحق الأصل . أفاد ذلك ابن إياز في الحصول ورقة ٦٠ أ . وجاء في ظ : أو لشبهها .

ولا يخلو من أن تكون الحركة ضمة أو فتحة ، أو كسرة، فيقال : لِمَ حُصَّ
بأحدها؟

فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالباً ، لأنها حركة^(١) لا تُوهِمُ [٩ ب]
إعراباً .

والضمّ إما لانتطاع الكلمة عن^(٢) الإضافة ، أو للتشبه بما قُطِعَ^(٣) عن
الإضافة ، أو للإتباع^(٤) .

والفتحة طلباً للتخفيف غالباً ، أو للفرق بين مشتبهين [كلام الابتداء
والإضافة]^(٥) .

(١) قال ابن إياز في المحصول : ومعنى قوله : « لأنها حركة لا تُوهِمُ إعراباً » أنه قد
تقرر أن الفعل لا يعرب بالجر ، فإذا وجدت فيه الكسرة لم يقع التردد في أنها حركة
بنائية لا إعرابية ، أما الضم والفتح الإعرابيان فيدخلانه .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٦٠ ب : أقول : قد ذكر للبناء على الضمة ثلاثة
أسباب : الأول ألا تكون الضمة إعراباً للكامة في تلك الحال ، أعنى حال الإعراب
كالغايات ، نحو : قبل وبعد ، وشبههما ، فإنها لو أعربت لكانت منصوبة على الظرف ،
أو مجرورة ، كقولك : جئت قبل زيد ، ومن قبل زيد . وهنا تنبيه ، وهو أن قوله :
« والضمّ إما لانتطاع الكلمة عن الإضافة » يعطى أن علة البناء على الضم هو ما ذكر ،
وليس كذا ، وإنما ما ذكره علة للبناء ، وما ذكرناه علة تخصيص الضمة .

(٣) يريد المنادى اللبني ، نحو : يا زيد ، وذلك لأنه مشبه بقبل وبعد ، في أن كلا
منهما يكون متمكناً في حالة أخرى ، وفي أنه صار غاية الصوت ، أي صار آخر الكلام
بعد أن كان وسطاً في حالة الإضافة . وقال أبو سعيد السيرافي : شبه المنادى بقبل وبعد ،
أن كل واحد منهما إذا نكر وأضيف أعرب . قاله ابن إياز .

(٤) نحو : منذ ، فإن حركته لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة إتباعاً لضمة الميم ، ومثله
رد ، وشد ، فيمن ضم ، أفاد ذلك ابن إياز في المحصول .

(٥) سقط من ظ .

وبناء الاسم على السكون ، نحو : مَنْ ، وَكَمْ .

والفعل : ^(١) [جميع] أمثلة الأمر .

والحرف ، نحو ^(٢) : مِنْ ، وَهَلْ ، وَقَدْ .

وبناء الاسم على الضم ، نحو : حَيْثُ ، وَقَبْلُ وَبَعْدُ ، إِذَا لم يضافا ، ويزيدُ ،

وَجِئْتَهُ أَوَّلُ ، وَمِنْ عَلُّ .

والحرف : مُنْذُ الجارَّةُ .

وبناء الاسم على الفتح ، نحو : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَحَيْثُ ، في لغة ، ^(٣) [وَحَيْضَ

بَيْضَ] ، ^(٤) [وَحَيْثَ بَيْتَ] ، وَحَاثَ بَاثَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ .

وبناء الفعل على الفتح ، أمثلة الماضي المجرَّد .

[٩ ب] والحرف ، نحو : إِنَّ ، وَتُمْ .

وبناء الاسم على الكسر ، نحو : أَمْسِ ، وَهُؤْلَاءُ .

والحرف ، نحو : يَزِيدِ ، وَجَبْرِ .

وَلَا كَسَرَ وَلَا ضَمَّ ^(٥) في الفعل بناءً ، إِلَّا قولهم : مُدَّ ^(٦) ، وَشُدَّ ، فَيُضَمُّ

إِتْبَاعًا ، وَبُكْسَرُ لالتقاء الساكنين ، ويفتح تخفيفًا .

(١) سقط من ظ ، والمحصل .

(٢) في ظ : « نحو هل وقد » . وفي المحصول : « نحو من وقد » .

(٣) سقط من المحصول ، ولكنه في شرح الحوي ، ورقة ٣٥ ب .

(٤) سقط من ظ .

(٥) يقول ابن إياز في المحصول ورقة ٦٥ أ : « وفيه نظر ، لأن قولك : قوموا

وقومى ، الفعلان مبنيان على الضم والكسر ، وكذلك : إن القوم ليضربن ، الفعل مبني

على الضم ، وإنك يا هند لتضربن ، الفعل مبني على الكسر ، وإلى هذا ذهب الربعي ،

ورد عليه بأن الضمة والكسرة عارضتان فلم يعتد بهما » وهكذا أورد ابن إياز الاعتراض

ورده . (٦) في المحصول : رد وشد ، والأصل فيهما : اردد واشدد .

البَابُ الثَّانِي

في أقسام الأفعال

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

(في أقسام^(١) الأفعال عَقْلًا إلى الأزمنة . وهي ثلاثة : ماضٍ ، ومستقبل ، وحال .

ودليل الحصر^(٢) : أن المُخْبِرَ يَفْعَلُ : إما أن يكونَ إخبارُهُ مُوَافِقًا للوجودِ ، وهو الحالُ ، أو يتقدّم الوجودُ على الإخبارِ ، وهو الماضي ، أو [١٠ أ] يتقدّم الإخبارُ على الوجودِ ، وهو المستقبل .

وتنقسم وَضْعًا إلى : ماضٍ بوضعه ، كفَعَلَ ، ومستقبلٌ بوضعه ، كَأَفْعَلُ ، ومبهم بين الحال والاستقبال ، وهو ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، يجمعها :
أَنْيَتٌ^(٣) .

فالماضي بوضعه^(٤) مبنيٌّ على الفتح ، حتى يتصل به ضميرُ المتكلمِ ، أو المخاطبِ ، أو نونُ جمعِ المؤنَّثِ ، فَيُسَكَّنُ ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ ، وضَرَبِينَ .

(١) في ظ ، انقسام .

(٢) في ظ : ودليل انحصار القسمة : أن المنطوق به إما أن يكون الإخبار موافقًا للوجود وهو الحال ، أو يتأخر الإخبار عن الوجود ، وهو الماضي

(٣) في ظ : نأيت .

(٤) احترز بذلك من الماضي بالقرينة ، كقولك : لم يقم زيد . أفاد ذلك ابن إياز

في المحصول ورقة ٦٧ ب .

والمبهم^(١) بوضعه معرب مرفوع ، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم ، نحو :
يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب .
والمستقبل بوضعه مبنى على السكون ، وهو أمثلة الأمر : نحو : قُمْ ، واقعد .

الفصل الثاني

في بيان حالة الفعل مع الفاعل

الفعل إذا ذَكَرَتْهُ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ بَعْدَهُ ، ظَاهِرًا كَانَ أَوْ مَضْمُرًا ،
أَوْ مَحذُوفًا مَنُوبًا عَنْهُ .

وتارةً يقتصر الفعل على الفاعل ، وهو غير المتعدّي ، وهو اللازم .

ويُعرف غير المتعدّي من جهة المعنى بأمر ثلاثة :

أن يكون خِلْقَةً ، كَأَحْمَرَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ .

وأن يكون من أفعال النَّفْسِ ، غير مَلَابِسٍ^(٢) ، نحو : شَرُفَ ، وَكَرُمَ ،
وَظَرُفَ .

وأن يكون حَرَكَةً جِسْمٍ ، غير مَمَاسَةٍ^(٣) ، نحو : مَشَى ، وَأَنْطَلَقَ .

(١) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٦٨ ب : تقييده المبهم بالوضع ركيك ، إذ
لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضي والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارة
وبالقريئة أخرى ، وقد سلك مسلك الجزولي في حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ،
وهو لا يكون بغيره .

(٢) في ظ والمحصول : « غير ملبسة » . ثم قال ابن إياز : وتقييده له بأن يكون
غير ملبسة يحترز به من نحو : كرمي فكرمته أكرمه ، وظارفي فظرفته أظرفه : أي
غلبته في الكرم والظرافة . وجاء بحاشية ظ : « لغيرها » بعد « ملبسة » وقال في المحصول
ورقة ٧٠ أ : وتقييده له بأن يكون حركة جسم غير مماسة يحترز به من نحو : ماشيت
زيدا فمشى . (٣) بحاشية ظ : « لغيرها » بعد « مماسة » .

ومن جهة اللفظ: ما كان على وزن كَفْعَلٍ، وَاَنْفَعَلٍ، وَاَفْعَلٍ، فإنه لا يتعدى .
وكلُّ فعلٍ لا يتعدى فإنه يجوز تعديته بحرف الجرِّ، فتارةً يلزم الحرفُ،
نحو: [١١ أ] مررتُ بزَيْدٍ، وتارةً يَحذفُ، فينتصبُ^(١) المفعولُ به بإسقاط
الجارِّ، نحو: نَصَحْتُ زَيْدًا، وشكَّرْتُهُ، وأصل ذلك تعديته بحرف الجرِّ .

الفصل الثالث

فما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: ضربَ زَيْدٌ عَمْرًا .
فتارةً يلزم تقدُّمُ الفاعلِ على المفعولِ، وتارةً يلزم تقدُّمُ المفعولِ على الفاعلِ،
وتارةً يجوز التقديمُ والتأخيرُ .
فاللزم التقديمُ: إذا خِيفَ اللبْسُ، نحو: ضَرَبَ موسى عيسى، أو كان
الفاعلُ ضميرًا متصلًا نحو: ضربتُ زَيْدًا .
واللزام التأخيرُ: [١١ ب] إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعولِ،
نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ و ﴿ لَا يَنْفَعُ
نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ وكذلك إذا اقترن بالفاعل إلا، نحو: ما ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا .
وما عدا ذلك يجوز^(٢) [فيه] التقديمُ والتأخيرُ .
وعلاوةً تَأْنِيثُ الفاعلِ تظهر في الفعلِ .
ولا يخلو من أن يكون الفاعلُ مؤنثًا حَقِيقِيًّا، أو غيرَ حَقِيقِيٍّ .

(١) في ظ: فينتصب الاسم على المفعول به .

(٢) سورة البقرة، آية ١٢٤

(٣) سورة الأنعام، آية ١٥٨

(٤) تكملة من المحصول ورقة ٧٢ أ .

فإن كان حقيقياً لَزِمَتِ العلامةُ في فعله ، ما لم تَفْصِلْ ، فإن فصلتَ فلكَ
الوجهان ، وكذلك إذا كان غيرَ حقيقيٍّ ، نحو : طَلَعَتِ الشَّمْسُ .
وحُكِمَ جمع التَكْسِيرِ حُكْمِ^(١) [جمع] المَوْنَتِ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ ، نحو :
﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾^(٢) [١٢ أ] ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾^(٣) هذا إذا أُسْنِدَ إلى الظاهر ،
فإن أُسْنِدَ إلى المضمَرِ لَزِمَتِ العلامةُ .

الفصل الرابع

فما يتعدى إلى مفعولين

وهو ضربان : ضرب يتعدى إلى أحدهما بإسقاط الجارِّ ، نحو قوله عزَّ وجلَّ :
﴿ وَاخْتَارَ^(٤) مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ التقدِير : مِنْ قَوْمِهِ . وكذلك :
أمرتك الخَيْرَ^(٥) ، والتقدِير : بالخيرِ .
وضربٌ يتعدى إليهما بنفسه ، وهو قسمان :
أحدهما يجوز الاقتصارُ فيه على أحد المفعولين ، لأن الأول غير الثاني ،
نحو : أعطيتُ زبداً درهماً ، وكسوتُ عمراً جبَّةً .

(١) سقطت هذه الكلمة من الحصول ، وشرح الخوي ورقة ٤٢ أ .

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٥٥ .

(٥) هذا جزء من بيت ، وتامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذاملاً وذا نيب

وفي تسمية قائله خلاف كبير . انظره في تفسير الطبري ١٣ / ١٤٥ ، والكتاب

والثاني لا يجوز الاقتصار فيه على أحدِ المفعولين ، لأنها أفعالٌ داخلَةٌ
[١٢ ب] على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما جميعا ، وهى : ظننت ، إذا لم يكن
شُبهةً^(١) .

وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، مطلقا .

وَزَعَمْتُ ، إذا لم يكن قولاً^(٢) ولا كفاً^(٣) .

وَوَجَدْتُ ، إذا لم يكن حُزْناً ، ولا غِنًى ، ولا وَجْدَانِ ضالَّةً .

وَعَلِمْتُ ، إذا لم يكن عِرْفَاناً .

وَرَأَيْتُ ، إذا لم يكن إبصاراً ولا مَشُورَةً^(٤) .

وَجَعَلْتُ ، إذا لم يكن خَلْقاً^(٥) ، ولا إلقاءً ، ولا أَخْذاً فى الفِعل .

(١) أى بمعنى : اتهمت . ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس :
« وما هو على الغيب بظنين » أى بمتهم ، فعيل بمعنى مفعول . إتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٤ .
(٢) فى الحصول ورقة ٧٥ ب : وقوله « إذا لم يكن قولاً » يعنى أن زعمت تكون
بمعنى القول ، كقول عنتره :

علقتها عرضاً وأقتل قومها زعماً لعمر أبيك ليس بزعم .

قال ابن إياز : وذلك أنه ينكر على نفسه ادعاء مثل هذا ، وهو الجمع بين الحالين :
حبها وقتل قومها ، وإن كان الأمر عليه ، ولكنه إنكار لاستطراف ، ومعنى : « زعماً
لعمر أبيك ليس بزعم » : أقول قولاً لا يقال مثله .

(٣) قال ابن إياز : يحتز به من نحو قولهم : الزعيم غارم : أى الكفيل ، وأنا به
زعيم : أى كفيل .

(٤) يريد بالمشورة معنى الاجتماع والنظر ، كقولك : هو يرى رأى أبى حنيفة .
ذكر ذلك ابن إياز فى الحصول ورقة ٧٦ أ .

(١) يريد بالخالق نحو قوله تعالى : « وجعل الظلمات والنور » الآية الأولى من سورة
الأنعام . ويريد بالإلقاء نحو قولهم : جمعت متاعك بعضه فوق بعض . ويريد بالأخذ فى
الفعل نحو قولك : جعل زيد يفعل كذا . وهى فى هذه الصورة الأخيرة من أفعال
المقارنة . أفاد كل ذلك ابن إياز فى الحصول ، ورقة ٧٦ ب .

ولا يخلو من أن يتقدم على المفعولين ، فتعمل^(١) ، أو يتوسط بينهما ،
فيجوز الإعمال والإلغاء ، والإعمال أحسن ، أو يتأخّر ، فيكون الإلغاء
أحسن ، نحو : زيدٌ منطلقٌ طَنَنْتُ ، إذا أُلغيت .

ويبطل عملها في اللفظ إذا علمت بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاقْدُرْ
عَلَيْمُوا لِمَنْ اشْتَرَاهُ ﴾^(٢) .

أو حرفٍ نفْيٍ ، نحو قوله تعالى : [١٣ أ] ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾^(٣) .
أو حرفٍ استفهامٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾^(٤) ، أو مضمّنٍ معناه ،
نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْبِ بَيْنَ ﴾^(٥) .

الفصل الخامس

فيما يتعدّى إلى ثلاثة مناعيل

وهي أفعالٌ نُقلت من التعدّي إلى اثنين ، بالهمزة ، أو التضعيف ، وذلك
نحو : أَعْلَمْتُ وَعَلَّمْتُ ، وَأَنْبَأْتُ^(٦) ، وَنَبَأْتُ ، وَأَخْبَرْتُ ، وَخَبَرْتُ ، تقول :
أَعْلَمَ اللهُ زيداَ عمراًَ فاضلاً .

(١) كذا جاء في الأصل ، وظ ، بالتاء الفوقية المضمومة . والذي في المحصول ورقة ٧٦
ب ، وشرح الخوي ورقة ٤٤ ب : « فيعمل » بالياء التحتية .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٠٣ (٣) سورة فصلت ، آية ٤٨

(٤) لم يرد هذا الاستشهاد في ظ ، ومكانه في المحصول ، ورقة ٧٧ ب : نحو قوله
تعالى : « وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون » وهي الآية ١٠٩ من سورة الانبياء .
والجزء المستشهد به عندنا من الآية ٧٧ من سورة مريم ، وهو في مواضع كثيرة في
الكتاب العزيز .

(٥) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٦) قال ابن إياز في المحصول ورقة ٧٨ ب ، بعد أن تسكّم على « أعلمت وعلمت » : =

الفصل السادس

في الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله

وعلامته : أن يُضَمَّ أوَّلُهُ وَيُكْسَرُ^(١) ما قبلَ آخِرِهِ ، إن كان ماضياً ،
مالم يكن مُعْتَلَّ الوَسَطِ ، نحو : قال وباع ، فيكسَرُ أوْلَهُ ، [١٣ ب] فتنقلب
الواو^(٢) ياءً ، نحو : قيلَ ، وبيعَ^(٣) ، وقد يُشَمُّ الضَّمُّ فيه ، وقد يجوز^(٤) ضَمُّ
أولِهِ ، فتنقلب الياءُ واواً ، نحو قولهم : كُؤِلَ الطَّعَامُ .
وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوَّلُهُ ، وفُتِحَ ما قبلَ آخِرِهِ ، نحو قولهم : يَباعُ
الغُلامُ .

= والثاني أفعال متعدية إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجر ، وهي : أنبأت
ونبأت ، وأخبرت وأخبرت ، وحدثت . وقد أخل به المصنف ، قال الله تعالى : « قد نبأنا الله
من أخباركم » (سورة التوبة ، آية ٩٤) وقال سبحانه : « نبأني العليم الخبير » (الآية
الثالثة من سورة التحريم) لكن شبهت بأعلمت فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل ، وذلك لأن
النبأ الخبر ، والإخبار إعلام ، وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « نقلت بالهمزة أو
التضعيف » يقتضى أن الأصل : نبأت ، وأخبرت ، محققين ، نقلاً بالهمزة والتضعيف ،
ولم ينطق بهما كذلك ، فعلم أنه تسامح وإرسال ، والنصواب ما ذكرته .

(١) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٠ أ : وقوله : « يكسر ما قبل آخره »
أحسن من قول كثير من النحاة : ويكسر ثانيه ، ألا ترى أن قولك : دحرج
وكسر [بتشديد السين المكسورة] لم يكسر ثانيهما ، وإنما كسر ما قبل آخرهما .
(٢) في ظ : « الألف » وهو الأظهر .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ورقة ٨٠ ب : « وهاهنا تنبيه ، وهو أن قوله : فتنقلب
ياءً ، نحو قيل وبيع ، يوهم ظاهره أن « بيع » قد حصل فيه القلب وليس كذلك ،
لأن ياءه أصل عين ، ألا ترى إلى البيع وبيع » .

(٤) في ظ : وقد يضم .

والاسم الذي يُقام^(١) مُتَمَامَ الفاعل ، إما أن يكون مفعولاً به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقام غيره^(٢) [مُتَمَامُهُ] ، وإن فُقد أقيم الجارُّ والمجرور مُقام^(٣) الفاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(٤) ، ويقام المصدرُ مُقامَ الفاعل في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٥) . وقد يُقام^(٦) الظرفُ من الزمان [١٤ أ] أو المكان ، إذا كان مختصاً مُقامَ الفاعل .

الفصل السابع في الأفعال غير المتصرفة

وهي ثلاثة أقسام :

الأول : فعلان ماضيان ، أحدهما للمدح ، وهو : نِعِمَ ، والآخر للذمِّ ، وهو : بِيْسَ . وأصلهما : نَعِمَ ، وَبَيْسَ ، وما كان على فَعِلَ ، ووسطه حرف حَلَقِيّ ، فزيه أربع لغات :

الأصلية : ففتح الأول وكسر الثاني ، وكسر الأول وكسر الثاني إتباعاً ، وفتح الأول وإسكان الثاني ، وكسر الأول وإسكان الثاني .

(١) في ظ : يقوم .

(٢) تكلمة من المحصول ، ورقة ٨١ أ ، وشرح الخوي ، ورقة ٤٧ أ .

(٣) في ظ : مقامه .

(٤) الآية الأخيرة من فاتحة الكتاب .

(٥) الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٦) في المحصول ورقة ٨٢ ب : وقد تقام الظروف .

وفاعلهما إما^(١) ظاهر^٢ ، وإما مضمَر .

فالمضمَر يلزم تفسيرُهُ بِمُفْرَدٍ^(٢) نكرة منصوبة على التمييز ، نحو : نِعَمَ رَجُلًا [ب ١٤] زَيْدٌ ، قال الله تعالى : ﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾^(٣) . ويجرى هذا الجرى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾^(٤) و : ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾^(٥) ، فإن كان فاعلهما ظاهرًا لزمته الألف واللام ، أو إضافته إلى ما فيه الألف واللام .

والممدوح والمذموم بعد الفاعل مرفوعٌ بالابتداء ، وخبرُهُ ما تقدّم ، أو خبر مبتدأ محذوف ، نحو قولهم : بئسَ الرجلُ زيدٌ ، ونِعَمَ فتى العَشيرةِ عمروٌ .

القسم الثاني : حَبْدًا .

فَحَبْدًا : فِعْلٌ رُكْبٌ مع فاعِلِهِ واقترنا معا ، فصارا اسمًا واحدًا ، يُرْفَعُ بالابتداء^(٦) ، والممدوح بعد حَبْدًا مرفوعٌ على أنه خبر المبتدأ ، ويقع بعده

(١) جاءت عبارة المصنف في المحصول ، ورقة ٨٣ ب : « وفاعلهما إما مضمَر أو ظاهر » . وقد رتب ابن إياز على ذلك كلامًا فقال : « وقد اقتدى بأبي على في تقديمه الكلام على الفاعل المضمَر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى في ذلك بالجزولي حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » . انتهى كلام ابن إياز ، وأنت ترى أن المصنف بدأ بالظاهر ، وكأن ابن إياز وقعت في يده نسخة من « الفصول » غير هذه التي بين يدي ، ويلاحظ أن العبارة وردت في شرح الخوئي ، ورقة ٤٩ أ موافقة لما في الفصول .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٤ أ : وقول المصنف : « والمضمَر يسلم تفسيره بمفرد نكرة » يعطى ظاهره أن المفسر لا يكون إلا مفردا ، وليس كذلك ، بل يثنى ويجمع ، وكأنه أراد مفسر المضمَر المفرد ، وفي ذلك ما فيه .

(٣) الآية الخمسون من سورة الكهف .

(٤) الآية الخامسة من سورة الكهف .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٧٧

(٦) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٥ ب : وكأنك قلت : المحبوب زيد ، وهذا اختيار المصنف ، وهو رأى أبي سعيد السيرافي .

النكرة^(١) منصوبة على التمييز ، كقولك : حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا محمدٌ رسولاً .

[١٥ أ] القسم الثالث : فِعْلُ التَّعَجُّبِ . وله لنظان : ما أَفْعَلَهُ^(٢) ، وَأَفْعِلْ به ، كقولك : ما أَحْسَنَ زيداً ، وَأَحْسِنْ بزيدٍ .

وكلاهما لا يكون^(٣) إلا من فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ غَيْرِ خَلْقَةٍ^(٤) [ولا لَوْنٍ] .

وإعراب ما أَحْسَنَ زيداً : ما : اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة ، وَأَحْسِنَ : فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مضمَّرٌ فيه ، وزيداً : مفعولٌ به .

ولا يتصرفُ فِعْلاً^(٥) التعجُّبُ ، ولا يُفْصَلُ بينهما وبين معموليهما^(٦) ، ولا يتقدَّم معمولهما عليهما .

وإن أردت التعجُّبَ من اللون أو الخَلْقَةِ أو الزائِدِ على ثلاثة أحرف ، أتيت بأشَدَّ ، أو أكثرَ ، وأعملته فيما تريد التعجُّبَ منه ، فتقول : ما أشَدَّ [١٥ ب] بياضَ الثوبِ ، ولا تَقُولُ : ما أبيضه ، ولا ما أسودَه ، ولكن : ما أشَدَّ سوادَه ، فإن قلت : ما أسودَ زيداً ، من السيادة ، جاز .

(١) في ظ : نكرة .

(٢) في الأصل ، وظ : « ما أفعل » وأثبتته زيادة الهاء من المحصول ، ورقة ٨٦ ، وشرح الفصول للنخوي ورقة ٥١ ب .

(٣) في المحصول : « لا يكونان » لكنه في شرحه أعاده على الأفراد ، كما في الفصول . وفي شرح الخوي ورقة ٥١ ب : « ولا يكون إلا من فعل ثلاثي » .

(٤) ليس في ظ .

(٥) في الأصل ، والمحصول ورقة ٨٧ ب : « فعل » . وأثبت ما في ظ ، ومثله في شرح النخوي ، ورقة ٥٣ ب .

(٦) في ظ : معمولهما .

الفصل الثامن

في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع ما كان مبتدأ ، على أنه اسمها ، تشبيهاً له بالفاعل ، وتنصب ما كان خبراً ، على أنه خبرها ، تشبيهاً له بالمفعول .
وتلك الأفعال أقسام :

الأول : سبعة ، وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وصار وظلّ وبات .
وأربعة معها ما النافية ، ^(١) [أو غيرُها ^(٢) من حروف النفي] وهي :
ما زال وما انفكّ وما فتيّ وما برح .
وواحد معه ما المصدرية ، [١٦ أ] وهو : ما دام .
وواحد لا يتصرف ، وهو : ليس .
وأفعال آخر ، تُسمّى أفعال المقاربة ^(٣) ، ومنها فعلان للتراخي ، وهما :

(١) سقط من ظ .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٨٩ ب : « وقوله : « أو غيرها من حروف النفي » قد يوهم ظاهره دخول باقي حروفه على « زال » وأخواته ، وهي بلفظ الماضي ، وذلك غير جائز ، والأجود أن يقال : إذا كانت ماضية فإنها تنفي بما ، كقولك : ما زال زيد مقبلاً ، وبلا في الدعاء ، كقولك : لا زال جنابك محروساً ، ولا برح ربك ما نوسا . وإذا كانت مضارعة نفيت بما ولم ولن ولا ، تقول : ما أزال ، ولن أزال ، ولم أزل ، ولا أزال .
(٣) يقول ابن إياز في المحصول ورقة ٩٠ ب : « سمي هذه الأفعال أفعال المقاربة ، وكذلك سماها الزجاجي والزمخشري ، وفيه نظر ، لأن معنى المقاربة مقارنة الفعل ، وليست بأسرها للمقاربة ، وبيان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء المحض ، وهو : عسى ؛ وقال الجوهري : يكون يقينا . . . وقسم لمقاربة الدخول في الفعل ، وهو : كاد وكرّب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جعل وأخذ وطفق وأنشأ . وقسم يستعمل تارة استعمال كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو أو شك . »

عسى ، وأوشك : وستة لمقاربة الفعل من غير تراخٍ ، وهي : كاد وكرّب وأخذ وجعل وأنشأ وطَفِقَ .

وتُفَارِقُ أفعالُ المقاربة أخواتِها بأنها لا يكون خبرُها إلا فِعْلاً مقروناً بأنْ في : عسى وأوشك ، وغيرَ مقرونٍ بها في باقيها ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ ﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَأً ﴾^(٢) . والسبعة الأولُ يجوز تقديمُ خبرِها على اسمِها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) ويجوز [١٦ب] تقديمُ خبرِها عليها ، نحو قولك : قائماً كان زيدٌ .

والأربعة التي في أولها ما النافية يجوز تقديمُ خبرِها على اسمِها ، ولا يجوز تقدُّمُها عليها .

وأما ليس فيجوز تقدُّمُ خبرِها على اسمِها ، وعليها في الأشهر .
وأما ما دام ، فلا يجوز تقدُّمُ^(٤) خبرِها عليها^(٥) [ولا على اسمِها] .
ولا تنفصل عنها ما ، بخلاف أخواتِها .

= انتهى كلام ابن إياز . وأقول : إن تسمية المصنف أفعال هذا الباب باسم «أفعال المقاربة» لا مأخذ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . وهذا شيء معروف في كلامهم ، وشواهد كثيرة . وانظر حواشي ص ١١٨

(١) سورة المائدة ، آية ٥٢

(٢) سورة الجن ، آية ١٩

(٣) سورة الروم ، آية ٤٧

(٤) هذه أشهر مسألة خالف فيها ابن معطي النحاة . وقد عرضت لها بتفصيل في

الدراسة . انظر الفقرة الأولى من باب آراء ابن معطي النحوية ص ٥٥

(٥) سقط من ظ .

وكان تدلُّ على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزمانِ الماضي ، وقد يدخلها معنى حَدَثَ ، وَوَقَعَ ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾^(١) فترفع الفاعل^(٢) لا غَيْرُ .

وقد تكون زائدةً ، نحو قول الشاعر^(٣) [١٧ أ] :

* عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ *

وقد يدخلها معنى صار ، كتوله^(٤) :

* قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضِهَا *

وظلَّ بمعنى صار ، وهو التنقلُ من حالٍ إلى حالٍ ، كتوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾^(٥) .

وإن كان ظلَّ بمعنى الإقامةِ بالنهار ، أو^(٦) بات بمعنى الإقامة بالليل ، خرَّجا من هذا الباب ، فصارا تامِّينِ ، بفاعلٍ لا غَيْرُ .

وكذلك إن كان أصبح وأمسى للدخول في الأوقات ، صارا تامِّينِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ﴾^(٧) .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٠

(٢) وهي التي يقال عليها : كان التامة .

(٣) غير معروف . وصدر البيت :

* سراة بني أبي بكر تسامى *

ولم يعرف هذا إلا من قبل الفراء . انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥١/١ ،

وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٤٦ ، واللسان (كون) ١٧ / ٢٥٣

(٤) هو ابن أحمَر ، وصدر البيت في ديوانه ص ١١٩

* بتياء قفر والمطى كأنها *

(٥) سورة النحل ، آية ٥٨ ، والزخرف ، آية ١٧

(٦) في ظ : وبات . (٧) سورة الصافات ، آية ١٣٧ ، ١٣٨

وعلى الجملة إنما سُمِّيت هذه الأفعال ناقصة^(١)، لأنها سُلِّبت الدلالة [١٧ب] على المصدر^(٢) [عند عدمه، فإذا وُجِدَتْ^(٣) دَلَّتْ عاِيه، ومنه قوله^(٤)]: وكونه عبارةً عن شخصٍ [.

الفصل التاسع

فيما يتعدى إليه جميعُ الأفعال، المتعدّي^(٥) وغير المتعدّي

وهو: المصدر^(٦)، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمُشَبَّه بالمفعول [به^(٧)]، والمفعول معه، والمفعول له .
الضرب الأول: وهو المصدر^(٨) .

(١) قال ابن إياز في الحصول، ورقة ٨٨ ب: «إنما سماها النحاة بذلك لوجهين: الأول: أنها لا تستغنى بالرفوع وتحتاج إلى المنصوب، والثاني: أنه لا مصادر لها، إلا أنهم أجروها مجرى الحروف، والخبر عوض عن المصدر، وهذا لا يكون في الفعل الحقيقي» .
(٢) ما بين القوسين ليس في الحصول، وشرح الخوي .

(٣) في ظ: وجد . (٤) في ظ: قول سيبويه .

(٥) في ظ: التعدية وغير التعدية .

(٦) جمع ابن إياز في الحصول، ورقة ٩٥ أ هذه الأقسام في مثال واحد، فقال «هذه المنصوبات التي ذكرها يعمل فيها التعدى والالزام، فالتعدى كقولك: ضرب زيد ضاحكا القوم وبشرا إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراماً له ضرباً شديداً. والالزام كقولك: قام القوم وزيدا ضاحكين إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراماً له قياماً حسناً» .
(٧) زيادة من ظ .

(٨) بعد هذا في الحصول، ورقة ٩٥ ب: «لهذا المفعول أسماء كثيرة . منها المفعول المطلق والمصدر والحدث . وإنما خص بـ اسميته المصدر من بينها، لأنه أشهر، لاسيما عند التأخرين، فإنهم لا يكادون يستعملون غيره، وأيضاً فإن فيه تنبيهاً على أن الفعل مشتق من المصدر، وسمى بذلك لصدور الفعل عنه، وهذا رأى البصريين، ورأى الكوفيين بالعكس» .

وينقسم إلى : مُبْهِمٌ ، ومعدود ، ومُخْتَصِّصٌ .

فالمبهم^(١) : أُتِيَ به لتأكيد الفعل ، نحو : ضربت ضرباً .

والمعدود : أُتِيَ به لعدد مرّاته^(٢) ، كقوله : ضربت ضربة وضربتين ،

ويعبرُ عنه [١٨ أ] بالمحدود .

والمُخْتَصِّصُ : أُتِيَ به لبيان النوع ، وهو إمّا نكرة موصوفة ، أو معرف^(٣)

باللام ، كقولك : ضربته ضرباً شديداً ، وضربته ضرباً زليداً ، وضربته
الضرب .

ومن بيان النوع قولهم : عاد القهترى ، واشتمل الصماء ، وهو يعدو

الجمزى .

الضرب الثانى : وهو الظرف من الزمان

وينقسم إلى : مُبْهِمٌ ، نحو : حين ، ودَهْرٌ ، وزمان .

ومعدود : وهو ما صلح فى جواب كم ؟

ومُخْتَصِّصٌ : وهو ما صلح فى جواب متى ؟ كقولك^(٤) : سرت شهرين ،

والعام .

(١) قال فى الحصول ، ورقة ٩٦ ب : « يريد بالمبهم : ما كان نكرة غير محدود

بهاء التانيث ، ولا موصوف ولا مضاف ، كقولك : أعطيت إعطاء . »

(٢) فى الحصول ، ٩٦ ب ، وشرح الخوى ٥٩ ب : لعدد المرات .

(٣) قال فى الحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أنه لو قال : أو معرف ، من غير أن

يتبعه باللام ، لكان أحسن ، إذ كان حينئذ يشمل المعرف باللام ، والمعرف بالإضافة .

وهذا واضح . »

(٤) فى ظ : كقولك : الشهران والعام .

وينقسم إلى منصرف مُتَصَرِّفٍ ^(١) [نحو: يوم وليلة] ، ومعنى كونه متصرفاً: أنه يُنْقَلُ عن الظرفية ، ويُخْبَرُ ^(٢) عنه وبه ، ^(٣) [وإلى منصرف غير متصرف ، نحو [١٨ ب] مساءً وعشاءً] .
وإلى متصرف غير مُنْصَرَفٍ ، نحو: غُدُوَّةٌ وَبُكْرَةٌ ، إذا أُرْدَتْهُمَا لِيَوْمٍ ^(٤)

بعينه .

^(٥) [وإلى ما لا ينصرف ولا يتصرف ، نحو: سَحَرٌ ^(٦) ، إذا أُرْدَتْهُ مِنْ يَوْمٍ بعينه] .

الضرب الثالث : ظرف المسكان .

وينقسم إلى مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمُبْهِمُ مِنَ الْأَمْكِنَةِ : ما لا يستحقُّ ذلك الاسم ^(٧) إلا بالإضافة ^(٨) إلى

(١) تسكئة من ظ .

(٢) يعنى يجعل مبتدأ وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بحرف جر وبالإضافة .

(٣) ، (٥) سقط هذان القسمان من المحصول . وقد نبه ابن إياز إلى أن المنصف أدخل بهما ، وكان نسخته التي وقعت له من الفصول ناقصة .

(٤) ويكون المانع لهما من الصرف التعريف والتأنيث . كما في المحصول ٩٨ أ .

(٦) قال ابن إياز في المحصول ٩٨ ب : وإنما لم ينصرف لأنه معرفة معدول عن

الألف واللام ، كأنهم عدلوا « سحر » عن « السحر » .

(٧) من هذا الموضع يبدأ سقط كبير في النسخة ظ ، ينتهى أثناء الفصل الثالث من

الباب الرابع .

(٨) قال في المحصول ٩٩ أ : « وهو لفظ الجزولى في حواشيه ، ويعنى به أنه لا يصدق

عليه هذا الاسم نحو « فوق » و « تحت » إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : « فوق »

إلا بالنسبة إلى « تحت » . . . وكذلك باقيها . وقال الشلوبيني : يمكن أن يريد بذلك

أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام : لا بدله مما يكون له أماماً ، وكذا

سائر الجهات الست ، ولذلك سمي إماماً لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

غيره ، وهي الجهات الستّ ، وما في^(١) معناها ، نحو : خَلْفَ ، وَقُدَّامَ ، وَأَمَامَ ،
وفوقَ ، وتحتَ ، ويمينَ ، وشمالَ ، وذاتَ اليمينِ ، وذاتَ الشمالِ ، وشرقيّ الدارِ ،
ودُونِ ، وَعِنْدَ .

وأما المُخْتَصُّ مِنَ الْأَمْكِنَةِ : فَمَا [١٩ أ] اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْأِسْمَ بِخِلْقَةٍ^(٢)
فيه ، نحو : القدار ، والمسجد .

والمعدود^(٣) : مَا صَاحَّ فِي جَوَابِ كَمْ؟ ، نَحْوُ : مِيلٍ ، وَفَرَسَخٍ ، وَبَرِيدٍ^(٤) .
الضرب الرابع : الحال .

وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول ، بنكرةٍ مشتقةٍ بعد معرفةٍ قد تمّ
الكلامُ^(٥) دُونَهَا ، مَتَنَقِّلَةً ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا .

وقد يحىءُ الحالُ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِكَ : لَقِيتُ زَيْدًا مُضْعِدًا
مُنْحَدِرًا .

(١) يريد به ذات اليمين ، وذات الشمال ، وشرقي الدار . أفاده ابن إياز في المحصول
٩٩ أ وسيد كره المصنف .

(٢) يعني له بنية مخصوصة ولها نهاية تحضرها وأقطار تحيط بها .

(٣) كتب فوقه في المحصول ٩٩ ب بخط مغاير : صوابه : والمحدود .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف لم يقسم ظرف
المسكان إلى متصرف وغير متصرف ، كما قسم ظرف الزمان إلى ذلك ، فربما أوهم أن
ذلك مختص بظرف الزمان دون ظرف المسكان ، وليس الأمر كذلك ، بل هما فيهما سيان . فالمتصرف
تكلف وأمام ووراء وقدام ... وغير المتصرف كعند وحيث ولدن وسواء ، فلا يجوز أن يرفع
«عند» فإن دخل عليها حرف الجر لم يكن ذلك إلا « من » ؛ قال الله تعالى : « فإن آتمت
عشرا فمن عندك » ولا يجوز : « جئت إلى عندك » .

(٥) هذا ما يعمرون عنه بقولهم : « فضلة » .

وقد يجيء الحال معرفةً في تقدير النكرة ، كقولك : جاء زيدٌ وحدهُ ،
وافعلٌ ذلك جهداً ، وطاقتك ، وأرسلها العراك .

وقد يجيء [ذو]^(١) الحال من النكرة ، لكن في تقدير المعرفة ، وذلك
إذا كانت النكرة موصوفةً ، [١٩ ب] وتقدمت الصفةُ عليها ، كقولك^(٢) :

لَمَيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

وقد تجيء غير مشتقةٍ لكن في تقدير المشتق ، كقوله تعالى : ﴿ لِسَانًا
عَرَبِيًّا ﴾^(٣) .

وقد تجيء لازمةً غير متنتلة ، تُسمى المؤكدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ
الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾^(٥) .

(١) سقطت « ذو » من الحصول ١٠١ ب . وقد بنى ابن إياز على سقوطها عنده
فقال : قوله : « وقد يجيء الحال نكرةً ولكن في تقدير المعرفة » قد رأيت في عدة
نسخ بكتابه ، وهو تخليط كما ترى ، لكن معناه واضح ، وهو أنه قد شرط أن صاحب
الحال يكون معرفة ، وقد جاء نكرة .

(٢) كذا ، والأولى أن يقول : كقوله ، والبيت لكثير عزة ، وهو في ديوانه
ص ٥٣٦ ، ٥٠٦

(٣) سورة الأحقاف ، آية ١٣ . وأول الآية الكريمة : « ومن قبله كتاب موسى
إماماً ورحمةً وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً » . والحال هنا هو « لساناً » وتقدير
اشتقاقه : منطوقاً . كما قالوا في « قرآنا عربياً » إن تأويله : مقروءاً . وهو حال من
الضمير في « مصدق » أو حال من « كتاب » لأنه قد وصف . ويجوز أن يكون مفعولاً
لمصدق : أي هذا الكتاب يصدق لسان محمد صلى الله عليه وسلم . إعراب القرآن المسمى :
إملاء ما من به الرحمن للمكبري ٢ / ٢٣٤

وذهب بعض النحويين إلى أن « عربياً » هو الحال . و « لساناً » توطئة للحال ،
أي تمهيداً ، وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة . البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي
البركات الأنباري ٢ / ٣٦٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٩

(٤) سورة البقرة ، آية ٩١ (٥) سورة المؤمنون ، آية ٥٢

وقد تجىء بعد كلام غير تام ، ولكن في حكم التام ، كقولك : ضربني زيدا قائماً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً .

الضرب الخامس : التمييز .

وهو تفسير مبهم بجنس تنكرة منصوبة مُقدَّرة بمن .

وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم .

فالمنتصب عن تمام الكلام : إما فاعل في المعنى ، إذا [٢٠ أ] اشتغل

الفعل عنه بما لا يسه ، فانتصب على التمييز ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ

شَيْباً ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ فَإِنَّ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ ^(٢) . أصله اشتعل

شيب الرأس ، وطابت أنفسهن .

وإما أن يكون مفعولاً في الأصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ

عَيْنًا ﴾ ^(٣) .

وأما المنتصب عن تمام ^(٤) الاسم ، فيقع في المكييل والموزون والمعدود ،

(١) سورة مريم ، آية ٤

(٢) سورة النساء ، آية ٤

(٣) سورة القمر ، آية ١٣

(٤) قال ابن إياز في المحصول ١٠٥ أ : « يميز الفرد لا ينتصب إلا عن تمامه ، ومعنى

تمامه : امتناعه عن الإضافة ، كذا قال عبد القاهر الجرجاني : والذي يتم به ثلاثة أشياء :

أولها : التنوين ، وله قسمان ظاهر ومقدر ، فالظاهر كقولك : هذا رطل زيتا ، والمقدر

كقولك : أحد عشر درهما ، إذ الأصل : أحد وعشرة . وثانيها : النون ، وله ثلاثة

أقسام : نون ثنية ، ونون جمع حقيقي ، ونون عدد مشبه بنون الجمع ، فنون الثنية ،

كقولك : عندي قفيزان برا ، ونون الجمع الحقيقي ، كقولك : هؤلاء حسنون وجها .

ونون العدد ، كقولك : لى عشرون كتابا . وثالثها : الإضافة ، كقولك : لى ملء

الإناء عسلا . »

وما في معناه^(١) نحو: قَفِيزَيْنِ بُرًّا، وَمَنْوَيْنِ سَمْنًا، وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَأَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا. قال الشاعر^(٢):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَا تُتَيْنِ عَامًّا فَقَدَّ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ^(٣)
[٣٠ ب] وَمِنَ الْمُقَدَّرِ: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٤).

وحاصل انتصابه على التشبيه بالمفعول به: إمَّا مُضَافًا، أو فيه تنوين، ويكون التنوين ظاهرًا، نحو قولك: رَاقُودٌ خَلَا.

ومقدَّرًا نحو قوله تعالى: ﴿أَمِنَّا عَشْرَةَ عَمِينَ﴾^(٥).

أو فيه تنوين، أو فيه نون ثنوية، أو نون جمع، كما مُثَّلَ.

الضرب السادس: المستثنى.

وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، بإلَّا، أو ما كان في معناها.

والمستثنى إما لازمِ النصب، أو لازمِ الجرِّ، أو متردِّدٌ بينَ الرفعِ والجرِّ، أو متردِّدٌ بينَ الجرِّ والنصب، أو متردِّدٌ بينَ النصبِ والبَدَلِ مما قبله، فيتبعه رفعًا، أو نصبًا، أو جرًّا.

(١) في المحصول ١٠٥ ب: « وقوله: « وما في معناه » يحتمل أن يريد به المقاييس، وهي أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يتعامل بها، ولكنها أشياء قولت بها أشياء آخر، كقولك: راقود خلا، والراقود: الدن، فهوثل به من الخل ما يملؤه. ويحاذى حجمه، وكذلك: على التمرة مثلها زيدا، فالتمررة قد موثلت من الزبد بما يحيط بحجمها ويحاذيه. وقوله: « ومن المقدر: ملء الأرض ذهبًا » كأنه يقوى ذلك، وعلى هذا التقدير فقد أخل بالمسوح، كقولك: لى جريب نخلا. فاعرفه ».

(٢) هو الربيع بن ضبع الفزاري. كما في سيبويه ١ / ٣٠٨

(٣) يروى: فقد أودى المسرة والفتاء. (٤) سورة آل عمران، آية ٩١

(٥) سورة البقرة، آية ٦٠

[٢١ أ] فاللازم النصب : هو المستثنى من الواجب ، كقوله تعالى :
﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^(١) ، والمستثنى المُنْقَطِعُ ، كقوله تعالى :
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنِيسَ ﴾^(٢) . والمستثنى بالأفعال ،
وهي : ليس ، وما خلا ، وما عدا ، ولا يكون ، وإلا أن يكون . والمستثنى المُكْرَرُ ،
كقولك : ما جاءني أحدٌ^(٣) إلا إخوتك إلا زيدا . والمستثنى المُقَدَّمُ ، كقول
الشاعر^(٤) :

فإلى إلا آل^(٥) أحمدَ شِيعَةَ ومالي إلا مَشَبَّ الحَقِّ مَشَبُّ
واللازم الجرّ : هو المستثنى بالأسماء ، وهو : غير ، وسوى ، وسواء .

والمُتَرَدِّدُ بين الرفع والجر : هو المستثنى بلا سِيَمَا ، كقول الشاعر^(٦) :

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤٩ (٢) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، و ص ، آية ٧٣ .
(٣) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ١٠٨ ب : « الذي يذكره أئمة العربية في
نصوصهم وشروحهم في هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه ،
كقولك : ما جاءني إلا زيد إلا عمراً ، وما جاءني إلا زيدا إلا عمرو ، بنصب أحدهما
ورفع الآخر ، ولا يجوز رفعهما معا ولا نصبهما » .

وقال في ورقة ١٠٩ أ : وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف أظهر المستثنى منه ، فقال :
« ما جاءني أحد إلا أخوك إلا زيدا » ومراده ما يجب نصبه ، وغير خفي أنه يجوز
إبدالهما من « أحد » أو إبدال أحدهما ونصب الآخر ، فلا يحصل ما أراد . وهذا واضح .

(٤) هو الكميّ بن يزيد الأسدي . والبيت من بائنه الشهيرة ، انظرها في

المهشميات ص ٣٩

(٥) قال في المحصول : « إنما وجب النصب مع التقديم ، لأنه لما كان مؤخرًا جاز
نصبه وإبداله على ما يذكر . . . وإذا تقدم بطل البديل فتمين النصب ، كحال صفة النكرة » .

(٦) هو امرؤ القيس ، وصدر البيت :

* أأرب يوم لك منهن صالح *

وهو من معلقته المعروفة ، ديوانه ص ١٠

* ولا سِيِّمًا يَوْمَ بُدَارَةَ جُلُجُلٍ *

[٢١ ب] والمتردّدُ بين النصب والجر: هو المستثنى بحاشي ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا ، غير مقرونين بما ، كقولك : قام القوم حاشي زيدا ؛ وعند سيبويه : حاشي زيد ، بالجر لا غير .

والمترددُ بين النصب على الاستثناء ، والبدل : هو المستثنى من المنفى أو المنفى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾^(١) ، ﴿ وَلَا يَأْتَفَتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ ﴾^(٢) .

وحكم « غير » في الاستثناء حكم الاسم الواقع بعد إلا ، تقول : له عندي دينارٌ غيرَ قيراطٍ ، فبالنصب يلزمه ثلاثة وعشرون قيراطا ، وبالرفع يلزمه الدينار كاملا ، لأن « غيرا » وصف ، وفي الأول استثناء .

وقد [٢٢ أ] تكون « إلا » بمعنى « غير » كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) .

الضرب السابع : وهو المشبه بالمفعول .

وهو التمييز إذا وقع معرفة^(٤) ، كقولك : الحسنُ الوجهُ ، والكريمُ

(١) سورة النساء ، آية ٦٦ . ورفع « قليل » على البدل هو قراءة كل القراء ، وقرأ

ابن عامر وحده بالنصب ، كما في إتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢

(٢) سورة هود ، آية ٨١ . ورفع « امرأتك » قراءة ابن كثير وأبي عمرو ،

ووافقهما ابن محيصن واليزيدي والحسن ، وباقي القراء بالنصب . على ما في الإتحاف ص

٢٥٩ . وانظر المنفى ، صفحات ٤٧٧ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٢٢

(٤) ذلك أن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين ، فلما كان الأمر كذلك

قيل : هو مشبه بالمفعول ، وأما السكوفيون فهو عندهم تمييز ، لأنهم لا يشترطون فيه

التنكير . أفاد ذلك ابن إياز ، في المحصول ، ورقة ١١٣ أ .

الأب ، قال الشاعر^(١) :

والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

الضرب الثامن : المفعول له .

وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارناً له^(٢) في الوجود ، أعم^(٣)

منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟

ويكون نكرةً ، كقوله تعالى : ﴿ حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٤) ، ومعرفةً

كقوله تعالى : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾^(٥) . قال الشاعر^(٦) :

(١) البيت لخرنق بنت هفان ، من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابة . وهو في ديوانها

ص ١٢ ، وفي سيبويه ١ / ٢٠٢ .

(٢) كقولك : قصدت زيدا رغبة في عطائه ، فالقصد وطىء عقب الرغبة ، وذلك

لأنه علة فلا يتأخر عنها ما كان معللاً بها . قال ذلك ابن إياز في المحصول ١١٤ ب .

(٣) قال ابن إياز في المحصول : « أى يكون المفعول أعم من الفعل ، ألا ترى أن

الرغبة في مثالنا يجوز أن تكون علة للقصد ولغيره » . وقال الخوي في شرح الفصول ،

٧٣ أ : وقوله : « أعم منه » لم أجد من تعرض له من النحاة غيره ، ولعله أراد أن يكون الفعل

أعم من المفعول ، لأنك إنما عللت المحيىء في نحو : جئتكم إكراماً لك ، لأن المحيىء قد

يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعم من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف

التعرض الذى لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازماً للفعل ومفهوماً

منه قبل ذكره ، وإلا لكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون

المفعول له لازماً للفعل وجب أن يكون الفعل أعم منه » . انتهى كلام الخوي ، ويبدو

مناقضاً لكلام ابن إياز ، فهذا يرى أن يكون المفعول أعم من الفعل ، ويرى الخوي أن

يكون الفعل أعم من المفعول . وقد رجعت إلى الهمع وغيره من أمهات كتب النحوق فلم

أجد أحداً ذكر هذا الشرط الذى ذكره المصنف .

(٤) سورة البقرة آية ١٠٩ . (٥) سورة البقرة ، آية ٣٠٧ . وغير ذلك كثير .

(٦) هو جاتم الطائى . والبيت في ديوانه ص ٢٣٨ ، برواية :

وأغفر عوراء الكريم اصطناعه وأصفح عن شتم اللئيم تكريماً

[٢٢ب] وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكِرِيمِ اذْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَسْكُرُهُمَا

الضرب التاسع : المفعول معه .

وهو اسم يصل الفعل إليه بواسطة واو تنوب عن مع ، في المعنى لا في العمل^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(٢) أى مع الطير ، وقال تعالى : ﴿ تَجَمُّعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾^(٣) أى مع شركائكم .

وتارة يلزم النصب ، كقولك : سِرْتُ وَاللَّيْلُ^(٤) ، ومالك وزيدا ؟

وتارة يجوز العطف على ما قبله ، كقولك : ما زيدا وعمرو ؟ وإن شئت :

وعمرأ ، وتما جاء في الشعر :

[٢٣ أ] فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْبِكُمْ مَكَانَ السُّكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ^(٥)

(١) لأن « مع » تجر بالإضافة ، وهذه الواو لا تجر ، قاله ابن إياز في المحصول .

(٢) سورة سبأ ، الآية العاشرة .

(٣) سورة يونس ، آية ٧١

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ١١٦ أ : إذ الليل لا يجوز عطفه على الفاعل ، لأنه مضمَر

مرفوع متصل غير مؤكد ، وإنما يجوز العطف على هذا وشبهه بعد تأكيده ، وأيضا

قلو عطف عليه ، لأوهمت أن الليل يسير ، وإنما هو يجرى ، اللهم إلا أن يجعل الجريان

سيرا ، وكذلك مالك وزيدا ، لا يجوز فيه العطف ، لامتناع عطف المظهر على المضمَر

المجروح إلا بإعادة الجار ، قال الشاعر :

فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال
وقال آخر :

إذا كانت الهيجا وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

والناصب لهذا فعل مقدر ، تقديره : مائضع وزيدا .

(٥) البيت في سيبويه ١ / ٢٩٨ من غير نسبة . وانظر حواشيه .

الفصل العاشر

فيما يرتفع بفعل مُضْمَرٍ أو ينتصب به

والفاعل يرتفع بفعل مضمر بعد حرف الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(١) ، وكذلك : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(٢) ، وهذا^(٣) تفسير لذلك ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾^(٤) ، أى يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ .

ويُضْمَرُ للمفعول^(٥) الذى لم يُسَمَّ فاعله ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾^(٦) .

وأما المنصوب بفعل مُضْمَرٍ ، فيكون مفعولا ، كقولك : إِيَّاكَ^(٧) والشرَّ .

(١) سورة التوبة ، آية ٦

(٢) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٣) أى أن « انشقت » تفسير للمحذوف بعد « إذا » ، وكذلك « استجارك » فى آية التوبة .

(٤) سورة النور ، آية ٣٦ ، ٣٧ ، و « يسبح » فى الاستشهاد هنا بفتح الباء الموحدة مبنيا للمفعول ، وهى قراءة ابن عامر ، وأبى بكر شعبة بن عياش . و « رجال » على هذه القراءة مرفوع بمضمر ، وكأنه جواب سؤال ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل : رجال ، إتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٥ .

(٥) فى الفصول : « المفعول » ، وأثبت الصواب من الحصول ١١٧ ب .

(٦) الآية الأولى من سورة التكوير .

(٧) قال فى الحصول : « إياك منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، تقديره : إياك نبح ،

وإياك باعد ، والشر : معطوف عليه . . . والفعل المضمر مقدر بعد « إياك » لا قبله ، لأنك لو قدرته قبله لا تصل بعد انفصاله » .

إِيَّايَ^(١) وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ [٢٣ ب] الْأَرَنْبَ، وَمَازٍ^(٢) رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ ،
وَشَأْنَكَ^(٣) وَالْحَجَّ ، وَعَذِيرَكَ^(٤) مِنْ فُلَانٍ ، وَهَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ^(٥) ، وَأَمْرَاءَ^(٦)
وَنَفْسَهُ ، كِلَيْهِمَا^(٧) وَتَمْرًا ، وَأَهْلَكَ^(٨) وَاللَّيْلَ ، أَنْتَهَ خَيْرًا لَكَ ، وَوَرَاءَكَ

(١) في الفصول : « إياك » ، وهو خطأ أثبت صوابه من المحصول ١١٧ ب ، وشرح
الفصول ٧٦ أ ، وهو أثر معروف عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . يقول : « لتذك
لكم الأسل والرماح والسهام ، وإيأى وأن يحذف أحدكم الأرنب » ، انظر شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك ٣ / ١٩١ .

(٢) قال في المحصول ١١٨ أ : « الأصل في « ماز » : يامازنى . فرخم يحذف ياء
النسب ، ثم رخم ثانياً يحذف النون » . و « رأسك » منصوب بإضمار الفعل « ق »
من الوقاية ، و « السيف » منصوب أيضاً بإضمار « احذر » .
(٣) تقديره : خذ شأنك مع الحج ، وقيل التقدير : عليك شأنك والحج ، قاله
ابن إياز .

(٤) منصوب بإضمار فعل ، أى : أحضر عذيرك ، أو اسم فعل ، أى : هات
عذيرك .

(٥) منصوب بفعل محذوف . والتقدير : هذا الحق ولا أتوهم زعماتك . يقال
ذلك لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف قوله ، ولمن أشار بمشورة ردية ثم أشار بأخرى
حسنة . قاله ابن إياز في المحصول ١١٨ ب .

(٦) منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : دع امرءاً ونفسه ، قال ابن إياز : والواو
إن شئت جعلتها عاطفة وإن شئت جعلتها بمعنى « مع » .

(٧) قال ابن إياز : منصوب بفعل مقدر ، والتقدير : أعطنى كليهما ، و « تمرا »
منصوب بفعل آخر ، أى : وزدنى تمرا . وهو مثل جرى في كلامهم ، كأن إنسانا خير
صاحبه بين شيئين ، فقال له الخير : كليهما وتمرا ، كأنه طلب زيادة عليهما .

(٨) تقديره : بادر أهلك وأسبق الليل ، وقيل : إن « أهلك » منصوب بإدار ،
و « الليل » معطوف عليه ، وكأنه جعلهما مبادرين ، أى متابعين متسابقين إلى الأهل ،
فقدّر أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليكون عندهم قبله ، قال ذلك ابن إياز .

أَوْسَعَ^(١) لَكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^(٢) وَ : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٣) .

وَيُضْمَرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا يَلِيقُ بِالْمَعْنَى .

ويكون المنصوب بفعل مضمر مصدرا ، كقولهم : مَوَاعِيدَ^(٤) عُرْقُوبٍ ، وَغَضَبَ^(٥) الْخَيْلِ عَلَى اللَّجْمِ ، وَخَيْرَ مَقْدَمٍ . وَمِنْهُ فِي الدُّعَاءِ : سَقِيَا لَكَ ، وَرَعِيَا . وَفِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ : سُحْتًا ، وَبُعْدًا ، وَتَعَسًا ، وَنَكْسًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا^(٦) ، وَجَنْدَلًا^(٧) ، وَبَهْرًا . وَقَوْلُهُمْ : وَيَلَهُ ، [٢٤ أ] وَوَيْحَهُ ، وَوَيْسَهُ ، وَوَيْبَهُ .

(١) تقديره : اذهب وأت مكاننا أوسع لك ، كما في الحصول ١١٩ أ .

(٢) سورة الشمس ، آية ١٣ ، والتقدير : أكرموا ناقة الله واحترموها ، ونحو ذلك .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٣٥ . وهذه الآية الكريمة في مواضع أخرى من الكتاب العزيز ، ولكن ما ينطبق عليه الشاهد هو آية البقرة هذه لعدم ظهور العامل في « ملة » . (٤) وتقديره : وعدتني أو تعدني مواعيد مثل مواعيد عرقوب .

(٥) التقدير : غضبت غضب الخيل على اللجم ، وهو مثل يضرب في الغضب الذي لا ينفع ، ذكر ذلك ابن إياز في الحصول ، والمثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٥٦ .

(٦) في الفصول : « وبوعا » بالياء الموحدة ، وأثبتته بالنون ، وهو الصواب ، من الحصول . والنوع ، بضم النون : هو الجوع ، وقيل : هو العطش ، كما في اللسان (نوع) ١٠ / ٢٤٣ .

(٧) قال ابن إياز في الحصول ١٢٠ أ : « وأما « جندلا » فاسم صريح ليس بمصدر . ولهذا قال الزمخشري : وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك الجرى . والرواية تجرى على بيانه للمفعول ، نص عليه الخوارزمي في شرحه . وذكر المصنف له مع هذه الأسماء فيه إرسال ، وفي انتصابه وجهان : أحدهما أنه واقع موقع : ذلا وإهانة وحزنا ، ونحو ذلك ، وهذه مصادر ، فلما وقع موقعها نصب نصبها ، والثاني أنه منصوب بفعل محذوف . أى : أولاه الله وألزمه وأطعمه ذلك ، فحذف الفعل ، وجعل بدلا منه . وقال الخوارزمي : الأصل : رميت رميا بجندل ، ثم رميا بجندل ثم جندلا » . انتهى . والجندل : الحجارة .

وكقولك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَرِيحَانَهُ ^(١) ، وَقَعْدَكَ ^(٢) اللَّهُ ، وَعَمْرَكَ اللَّهُ ، وَلَبَّيْكَ ،
وَسَعْدَيْكَ ، وَحَنَانَيْكَ . ومنه قوله تعالى : ﴿صَبِغَةَ اللَّهِ﴾ ^(٣) و﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ ^(٤)
و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ ^(٥) .

وَتُنْصَبُ الْحَالُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ ، كَقَوْلِهِمْ : أَقَاتِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ؟ وَأَقَاعِدًا
وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ ؟ ، وَقَوْلِهِمْ ^(٦) :

* أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ ؟ *

أَنْمِيمِيًّا مَرَّةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ^(٧) ؟

(١) قال ابن إياز في الحصول ١٢١ أ : وريحانه : فيه معنى الاسترزاق ، وقد جاء
رفعه في شعر النمر بن تولب :

* سلام الإله وريحانه *

(٢) قال ابن إياز : « وقعدك الله ، بفتح القاف ، وذلك أني وجدت في نسخة
بالمسائل الشيرازية ، عليها خط مؤلفها أبي علي ، ما هذه صورته : كنت شاكا في
« قعدك الله » أهو مفتوح أم مكسور ، حتى رأيت أبا عثمان المازني قال : قعدك الله ،
بفتح القاف ، وسمعت الكسري ممن لا أثق به ، والمعنى : أسألك بقعدك الله ، أي بوصفك
الله بالثبات والدوام ، وهو مأخوذ من قواعد البيت ، وهي أصوله ، والأصل في ذلك
القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة » .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٣٨

(٤) سورة النمل ، آية ٨٨

(٥) سورة النساء ، آية ١٢٢ ، وغير ذلك في الكتاب العزيز .

(٦) هذا بيت من أرجوزة للمعجاج في ديوانه ص ٦٦ ، وهو في المغني ١ / ١٢
(مبحث الألف المفردة) . وقول المصنف : « وقولهم » فيه تسامح . وتقدير الكلام :
أنطرب وأنت شيخ كبير ؟

(٧) تقديره : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ راجع الكتاب لسبويه ١ / ٣٤٣

البَابُ الثَّالِثُ

فَمَا يَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ الْأَفْعَالِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

وفيه عشرة فصول : [٢٤ ب]

الفصل الأول

في العامل في المبتدأ والخبر

وهو عامل معنويّ ، وحقيقته : تجرُّدُ الاسمِ من العامل اللفظيِّ ، وإسناد الخبرِ إليه ، نحو قولك : اللهُ أكبرُ .

وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفةً ، والخبر نكرةً ، وقد يجوز تنكيرهما معا إذا اعتمد المبتدأ على ماله صدرُ (١) الكلامِ ، أو وُصِفَ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (٢) ، أو كانت النكرة عامّةً ، نحو قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (٣) ، أو فيها معنى النفي ، كقولهم : شرُّ (٤) أهرَّ ذا نابٍ .

(١) قال في المحصول ١٢٣ ب : يريد ما كان معتمدا على حرف استفهام أو حرف نفي ، نحو قولك : أقام أخواك ؟ فقائم : مبتدأ ، وأخواك : فاعله ، وهو ساد مسد الخبر مغم عنده .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢١

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٨٥ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٤) قال في المحصول ١٢٤ أ : معناه : ما أهر ذا نابٍ ، والإشْر ، وكذا : شيء جاء بك ، أي : ما جاء بك إلا شيء . فهذا لفظه لفظ الإيجاب ، وهو في معنى النفي المنقوض بإلا .

وخبر المبتدأ تارةً يكون مفرداً ، وهو ^(١) المبتدأ ، [٢٥ أ] كقولك : الله ربُّنا ، أو مُنزلٌ ^(٢) منزلته ^(٣) ، كقولك : زيدُ الأسدُ ، أبو يوسفَ أبو حنيفة . ويلزم الضميرُ إذا كان مشتقاً ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ غَنُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٤) . وتارةً يكون الخبر جملةً ، فيلزم فيها الضمير .

وذلك : إما مبتدأ وخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٥) . وإما جملة من فعل وفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ ^(٦) .

وإما شرط ^(٧) وجزاء ، وظرف وما اتصل ^(٨) به ، أو جارٌّ ومجرور .

(١) في المحصول ١٢٥ أ ، وشرح الخوي ٨١ أ : « هو المبتدأ » بطرح الواو . وقال ابن إياز : قوله : « يكون مفرداً هو المبتدأ » بمعنى أنك إذا قلت : زيد المنطلق ، فالذات التي عبر عنها زيد هي التي عبر عنها بمنطلق ، ألا تراك لو سئلت عن زيد لقلت : المنطلق ، وعن المنطلق لقلت : زيد ، فلما فسر كل واحد منهما بصاحبه دل ذلك على أنه هو ، وكذلك مثاله : « الله ربنا » إذ الله هو الرب ، والرب هو الله .

(٢) كذا في الفصول ، وشرح الخوي ، وفي المحصول : « منزلاً » وهو الأولى لمطفه على الخبر المنصوب .

(٣) قال في المحصول : يريد أنه جار مجراه وساد مسده ، ألا ترى أن زيدا لشجاعته وبسالته يقوم مقام الأسد في ذلك ويعنى غناءه ، وكذلك أبو يوسف في علمه وزهده كأبي حنيفة رضي الله عنهما .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢١٨ ، ومواضع كثيرة من الكتاب العزيز .

(٥) سورة البقرة ، آية ٥ ، وغير ذلك من الكتاب الحكيم .

(٦) سورة النور ، آية ٤٥ (٧) نحو : زيد إن تكرمه يكرمك .

(٨) قال ابن إياز في المحصول ١٢٧ ب : وقوله : « وإما ظرف وما اتصل به » يعني أنك إذا قلت : زيد خلفك في الدار ، فإن « في الدار » معمول الظرف ومتصل به ، فالخبر هو المجموع ، وفيه ما فيه ، وقوله : « وإما جار ومجرور » يعطى ظاهره أنه قسم الجمل خمسة أقسام ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن الجار والمجرور داخل في حكم الظرف ، ويمكن أن يكون تفصيلاً للجملة الرابعة الظرفية ، وهذا واضح .

والظرف إن كان زمانياً أُخبر به عن الحَدَث ، وإن كان مكانياً أُخبر به عن الجُئَةِ والحَدَث .

وقد يحذف المبتدأ ويبقى خبره ، [٢٥ ب] كقوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ (١) .

وقد يُحذف الخبر ، كقولك : لولا زيدٌ لأكرمتهك .

وقد يسدُّ الحالُ مسدَّ الخبر ، كقولهم : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا .

وقد يتقدم خبر المبتدأ ، كقولك : كيف زيدٌ؟ وأين عمرو؟ و ﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (٢) ، وعلى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا .

الفصل الثاني

في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب ما كان مبتدأ على أنه اسمها ، تشبيهاً بالمفعول ، وترفع ما كان خبراً على أنه خبرها ، تشبيهاً بالفاعل .

وتلك الحروف : إن ، وأن ، ولكن ، ولعل ، وكأن ، وليت ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٣) .

(١) سورة محمد ، آية ٢١ ، قال ابن إياز في المحصول ١٢٧ ب : « أي أمرنا طاعة وقول معروف ، وجائز أن يكون الخبر هو المحذوف ، فيكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، والذي حسن الابتداء به وهو نكرة أنه عطف عليه نكرة موصوفة ، وكان الأحسن أن يمثل بما لا يحتمل غير مراده » هذا اعتراض ابن إياز على المؤلف ، وكان ينبغي عليه أن يمثل هو لما يستحسنه .

(٢) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٣) سورة البقرة آية ١٧٣ ، وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم .

وإنَّ قد [٢٦ أ] تُخَفَّفُ ، فتعمل ، كقوله [تعالى] : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا
لِيُؤْفِكِيَهُمْ ﴾ (١) وَتُلغَى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا
مُخَضَّرُونَ ﴾ (٢) .
فإنَّ خُفِّتْ إِنْ وَأُلغِيتْ ، فلا بُدَّ من اللام في جملتها (٣) ، وإن كانت مشددة
كنت مخيراً (٤) .

وموضع اللام إنما هو الخبر ، وقد تدخل على الاسم ، إذا تقدم الخبر ،
ولا يجوز تقديمه إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ
عَلَيْنَا لِلْمُهِدَى ﴾ (٥) .

وَأَنَّ قد تُخَفَّفُ ، ولا تكون مُلغاةً ، كقول الشاعر (٦) :

* أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ *

(١) سورة هود ، آية ١١١ ، وينظر لهذه القراءة تفسير القرطبي ٩ / ١٠٤

(٢) سورة يس ، آية ٣٢

(٣) في المحصول ١٣١ أ ، وشرح الخوي ٨٣ ب : « في خبرها » .

(٤) قال ابن إياز في المحصول : « في لفظ المصنف إرسال ، وذلك لأنه أوجب مع
التخفيف دخول اللام ، وليس كذلك ، بل إن أعملت جاز طرح اللام وإثباتها ، إذ
بمعناها يحصل الفرق بينها وبين « إن النافية » ، وما أحسن قول الجزولي : إن المكسورة
متى خففت وأعملت فحكمها حكم الثقيلة . قال الشاوييني : أي لا يجب إثبات اللام في
الخبر ، كما لا يجب في الثقيلة ، بل لك إثباتها وحذفها ، فتقول : إن زيدا قائم ولقائم ،
مع التخفيف ، كما كنت تقول كذلك مع الثقل ، انتهى كلامه . وإن أعملت فلا بد من
لللام ، ويسمى الزمخشري اللام الفارقة ، لفرقها بين النافية والمخففة » .

(٥) سورة الليل ، آية ١٢

(٦) هو الأعشى ، والبيت بتمامه في ديوانه ص ٥٩ :

من فتية من سيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الخيلة الخيل
ورواية المعجز عندنا هي رواية النحويين ، انظر حواشي سيبويه ٢ / ١٣٧

التقدير : أنه هالك .

وقد تليها الأفعال مقترنةً بسوف أو بالسين ، أو حرف [٢٦ ب] النفي ،
أو قد مع الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾^(١)
التقدير : أنه ، فحذف ضمير الشأن والقصة .

وفي « لعل » لغات : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَعَنَّ ، وَلَعَنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَآنَ .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) . وحكى
الخليل : إيتِ الشوقَ أَنَّكَ تشتري لنا منه شيئاً ، أى لعلك .

وشبهوا بأن حرف النفي ، وهو : لا ، إذا أريد به المبالغة في النفي ،
كقولك : لا رجلَ في الدار ، فهى تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم
معها مبنى ، إذا كان مفرداً ، فإن كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وجب [٢٧ أ]
نصبه^(٣) ، نحو قولك : لا ذا نجدةٍ غيرُ بطلٍ .
والمشبه ، كقولك : لا راكباً فرساً عندك .

ولكنها لا تدخل إلا على نكرة ، فإن دخلت على معرفة ، أو تقدم خبرها
على اسمها ، وجب إلغاؤها وتكريرها ، كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ
عَمَّهَا يُنْزَفُونَ ﴾^(٤) .

(١) سورة الزمل ، الآية الأخيرة . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٠٩

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٣٤ أ : « وهنا تنبيه ، وهو قوله : « وجب نصبه »
وقد سبقه إليه الجزولى . وقال الشلوبيني الغربى : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز
الرفع على إعمالها عمل ليس » وأرى أن مراد الجزولى والمصنف بقولهما : « وجب
النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه فى مقابلة بناء المفرد ، ولا يعينان بالنصب هذا النوع
الخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشلوبيني ، والله تعالى أعلم .

(٤) سورة الصافات ، آية ٤٧

الفصل الثالث

في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة

وهي قسمان : أصل ، وهو : أن ، ولن ، وكى^(١) ، وإِذَنْ .
وفرع ، وهو ناصب^(٢) [ما ينتصب] بإضمار أن ، فأن لها ثلاثة مواضع :
موضع تظهر فيه ولا تُضَمَّر ، وموضع تُضَمَّر فيه ولا تُظْهَر ، وموضع يجوز فيه الإضمار
[٢٧ ب] والإظهار .

فالموضع الذي تُضَمَّر فيه ولا تُظْهَر : بعد حَتَّى ، وكى ، ولام الجُود ،
وبعد الفاء ، والواو ، وأو ، في الجواب .

أما إضمارها بعد الثلاثة الأول ، فلأنها حروف جر ، وحروف الجر لا تدخل
على الأفعال ، فلا بُدَّ من إضمار شيء يصير به الفعل في تأويل الاسم ، و « أن »
تُقَدَّر مع الفعل بالمصدر ، فكانت المضمرة .

وأما إضمارها بعد الثلاثة الآخر ، فلأنها عاطفة مصدر^(٣) في المعنى على
مصدر ، فكانت « أن » المضمرة .

وأما الموضع الذي يجوز فيه الإظهار والإضمار : فبعد لام كى^(٤) ، إذا لم
يكن معها [٢٨ أ] لا ، كقولك : جئتكَ لتكرِ منى ، ولأن تكرِ منى .

(١) سقطت « كى » من الحصول ١٣٤ ب ، ومن شرح الخوي ٨٦ أ . وبنى على ذلك ابن إياز في الحصول فقال : « وهنا تنبيه ، وهو أنه ترك من الأصول « كى » فإما أن يكون ذلك سهوا منه ، وإما أن يكون تبع الأخفش في مذهبه فيها ، إذ كان يرى أنها حرف جر دائما ، فيفتحتم حينئذ تقدير الناصب بعدها » .

(٢) سقط هذا من الحصول ، وشرح الخوي .

(٣) فإذا قلت : زرنى فأكرمك ، فتقديره : ليكن منك زيارة فأكرام منى .

(٤) يعنى لام التعليل .

وفي عطف الفعل على المصدر ، كقول الشاعر^(١) :

* لِلْبَسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي *

وتقول : يعجبني خروجك وتذهب ، أى : وأن تذهب .

وما عدا ذلك يلزم فيه إظهار أن .

و « إذن » لها ثلاث حالات : مقدّمة ، ومتوسّطة ، ومؤخّرة .

فالمقدّمة يلزمها الإعمال ، ما لم يكن الفعل للحال .

والمتوسّطة إن كانت كلاماً يفتقرُ بعضه إلى بعض ، لم تعمل ، كقولك :

إذن أكرمك .

وإن تأخرتُ وجب إلغاؤها ، كقولك : أكرمك إذن .

والفاء تكون جوابَ الأمر والنهى والنفى والعرض والتمنى [٢٨ ب]

والدعاء والتخصييض والاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا

حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾^(٢) و : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ﴾^(٣) و : ﴿ لَا تَفْتَرُوا

عَلَى اللَّهِ كَذِبًا يُسْحِتَكُمْ ﴾^(٤) .

وقد يرتفع الفعل بعدها في جواب النفي^(٥) ، كقولك : ماتأينا فتحدُّثنا ،

(١) هى ميسون بنت بحدل ، امرأة معاوية ، وأم ابنه يزيد ، وعجز البيت :

* أحب إلى من لبس الشفوف *

ويروى : « ولبس » ، والبيت من الشواهد التى استفاضت بها كتب النحو .

(٢) سورة الحديد ، آية ١١

(٣) سورة فاطر ، آية ٣٦

(٤) سورة طه ، آية ٦١

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٨ أ : « وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « وقد

يرتفع (الفعل) بعدها فى جواب النفى » فيه إرسال ، لأن رفع الفعل بعدها لا يختص

بجواب النفى فقط ، بل هو جائز فى الجميع ، وقد خصصه بالنفى كما ترى . »

إن أردت النفي فيهما معاً ، على معنى : ما تأتينا وما تُحدِّثنا ، رفعت ، وإن أردت أن تنفي الثاني معللاً بنفي الأول على معنى : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ نصبت ، ومن الرفع قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾^(١) .

وأما الواو فتنصب في جواب الأمر^(٢) والنهي [٢٩ أ] والتمنى والاستفهام ، كقول الشاعر^(٣) :

أَتَبَيْتُ رِيَّانَ الْجُهُونِ مِنَ الْكُرَى وَأَبَيْتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَسُوعِ
وقال الشاعر^(٤) :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) سورة الرسائل ، آية ٣٦

(٢) قال ابن إياز في المحصول ١٣٨ ب : لو قال المصنف : ينصب الفعل بعد الواو في الأماكن التي انتصب فيها بعد الفاء ، لكان أخصر من عبارته وأعم منها ، أما أنها أخصر فظاهر ، وأما أنها أعم فلا أنه ذكر أربعة وأخل بثلاثها ، ثم مثل ابن إياز للنفي بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ آل عمران آية ١٤٢ وللدعاء بقوله : اللهم ارزقني بعيراً وأحج عليه ، وللعرض : ألا تبيع وتقبض ، وللتحضيض : لولا تصوم وتصلى .

(٣) أنشده السيوطي في الهمع ٢ / ١٣ ، ونقل عن أبي حيان قوله عن البيت : « ولا أدري أهو مسوع أم مصنوع » ، وقال أحمد بن الأمين الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٠ / ٢ : ولم أعر على قائله . ونسبه ابن معشام في المغني ص ٧٤٤ للشريف المرتضى ، وليس في ديوانه ، ونسبه الشيخ يس في حاشيته على التصريح ١ / ١٨٤ ، للشريف الرضي ، والذي وجدته في شعر الشريف الرضي :

أهون عليك إذا امتلأت من الكري أنى أبيت بليلة المسوع

ديوانه ١ / ٦٥٢ ، والبيت بهذه الرواية في الهمع ٢ / ٩٠ ، ونسبه السيوطي لبعض اللولدين ، وفيه « على » مكان « عليك » .

(٤) هو الخطيئة ، والبيت في ديوانه ص ٩٨ ، ورواية المصراع الأول فيه :

ألم أك مسلماً ويكون بيني *

وفي جواب الأمر : رُزِنِي وَأَزُورِكَ .

وفي جواب التمني ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَدِّبُ ﴾ (١)

في قراءة النصب (٢) .

وفي النهي ، كقول الشاعر (٣) :

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
إِذَا نَهَاهُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا نَصَبٌ ، كَقَوْلِكَ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ
اللَّبَنَ ، فَإِنَّ نَهَاهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا جَزَمَ .

ومثال أو : لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي دِينِي ، معناه : إلى أن ، أو : إلا

أَنْ [٢٩ ب] .

الفصل الرابع

في الجـوازم

وتنقسم إلى قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وما يجزم فعلين .

فالذي يجزم فعلا واحدا : لَمْ وَلَمَّا ، وما زيد عليهما : نَحْوُ : أَلَمْ ، وَالْمَا ،
و : أَفَلَمْ وَأَفَلَمَّا ، ولام الأمر ، ولا في النهي .

وأما ما يجزم فعلين ، فهو : إِنْ ، وما يتضمَّن معناها ، والذي يتضمن
معناها : أَسْمَاءُ ، وظروف زمان ، وظروف مكان .

= وروايتنا جاءت في الديوان ، في هذا البيت :

أَلَمْ أَكْ جَارِكُمْ فَتَرَكْتُمُونِي لِسْكَى فِي دِيَارِكُمْ عَوَاءً

(١) سورة الأنعام ، آية ٢٧ .

(٢) هي قراءة حفص وحمزة ويعقوب ، ووافقهم الأعمش ، على ما في الإتحاف ص ٢٠٦ .

(٣) هو أبو الأسورد الدؤلي ، والبيت في ديوانه ص ١٣٠ ، وفي نسبته إليه خلاف ،

انظره في حوائج الديوان ، ص ١٢٩ ، وانظر أيضا ديوان المتوكل الليثي ص ٢٨٤ .

فظروف الزمان : إذْ ما ، ومتى ، وأىَّ حينٍ ، وأَيَّانَ .

وظروف المكان : حيث ما ، وأين ، وأىَّ ، وأَيَّ .

والأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، ومَهْمَا ، وأىَّ ، كقوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾^(١) ، وقوله [٣٠ أ] تعالى : ﴿ مَا يَفْتَحِ

اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ مِنْ رَحْمَةِ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ

مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا

تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^(٤) .

فهذه تجزيم فعلين مضارعين ، وقد تدخل على ماضيين ، فيصيران مستقبليين

في المعنى ، وتنوب^(٥) الفاء عن الفعل الثاني .

وكل ما ذكرنا أن الفاء تنصب في جوابه المضارع ، فهو بغير الفاء تجزيم

فيه ، إلا في النفي ، كقولك : لا تَشْتِمُ زيداَ تَسَلِّمَ ، ولا تَقُلْ : تَغَضَّبَ ، لأن

النهي مقدرٌ بشرطٍ منفيٍّ ، وفي العرض : ألا [٣٠ ب] تَنْزِلُ عِنْدَنَا نَتَحَدَّثُ ،

وإنما الجزم في ذلك كله بإضمار « إن » .

(١) الآية الثانية من سورة الطلاق .

(٢) الآية الثانية من سورة فاطر .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٣٢

(٤) سورة الإسراء ، آية ١١٠

(٥) قال ابن إياز في المحصول ١٤١ أ : يعني أن الفاء تكون جوابا كقولك : إن

تأتني فأنت مكرم . وضابط ذلك أن كل كلام لا يصح أن يكون بعد « إن » الشرطية

ووقع جوابا لم يكن له بد من الفاء .

الفصل الخامس

في حرفين مُتَرَدِّدَيْنِ بَيْنِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

فَكَانَ حَقَّهُمَا فِي ذَلِكَ أَلَّا يَعْمَلَا ، وَهَمَا : لَا ، وَمَا .

أَمَّا : مَا ، فَأَعْمَلَهَا أَهْلُ الْحِجَازِ بَشْرَطَيْنِ : أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا ،
وَأَلَّا يَنْتَقِضَ النَّفْيُ مِنْهَا بِإِلَّا ، مِثَالُ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ (١) :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ

وَلَا كَنَّ الْفَرَزْدَقُ تَمِيمِيًّا فَاسْتَعْمَلَ لُغَةَ حِجَازِيَّةً ، فَظَنَّ أَنَّهَا يَعْمَلُونَهَا عَلَى

كُلِّ حَالٍ ، فَغَلَطَ ، وَالصَّحِيحُ [٣١ أ] أَنَّهُ قَدَّمَ نَعْتَ النَّكْرَةِ عَلَيْهَا فَنَصَبَ عَلَى

الْحَالِ .

وَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا بَطَلَ عَمَلُهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ

مِثْلُكُمْ ﴾ (٢) ، وَقَالَ فِي إِعْمَالِهَا : ﴿ مَا هَذَا بَشْرًا ﴾ (٣) وَ : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (٤) .

وَقَدْ تَدَخَّلَ اللَّبَاءُ فِي خَبَرِهَا ، فَتَعَطَّفَ عَلَى مَوْضِعِهِ نَصْبًا ، وَعَلَى لَفْظِهِ جِرًا ،

كَمَا قَالَ ذَلِكَ فِي لَيْسَ ، وَأَنْشُدْ (٥) :

مُعَاوِيَ إِنْنَا بَشْرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

فَإِنْ قَلتَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ أَبَوْهُ ، جَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ : النَّصْبُ (٦) ،

(١) ديوانه ص ٢٢٣ (٢) سورة المؤمنون ، آية ٢٤ ، ٣٣

(٣) سورة يوسف ، آية ٣١ (٤) سورة المجادلة ، الآية الثانية .

(٥) لعقيبة بن هبيرة الأسدي ، كما في سيبويه ١ / ٦٧ ، والخزانة ٢ / ٢٦٠ ؛

وغير ذلك كثير .

(٦) في المحصول ١٤٣ أ : « النصب والجر والرفع على الاستثناف » وكذا جاء في

شرح الخوي ٩٦ ب ، وقال : بالعطف على الموضع أو اللفظ ، وجاز الرفع على الاستثناف .

والرفع على الاستثناف، كأنك قلت: ولا أبوه قاعدٌ، فإن قلت: ولا قاعدٌ عمرو، وجب [٣١ ب] الرفع، لا غيرٌ.

وأما «لا» فتعمل عمل ما، إذا لم تكن لنفى الجنس، وتعتبر ذلك بأن تجعلها جواباً لمستفهم، فإن كان كلامه^(١) مقروناً بين، نصبت بها، وإن كان غير مقرون بين، رفعت بها، فإذا قال: هل من رجلٍ في الدار؟ فجوابه: لا رجلٌ في الدار، بالفتح، وإن قال: هل رجلٌ في الدار؟ فجوابه: لا رجلٌ في الدار، بالرفع، قال الشاعر^(٢):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ
وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ النَّخْبِيُّ فِي «بَابِ لَا» مَحذُوفًا.

ولا تدخل إلا على نسكرة، فإن دخلت على معرفة الغيت.

[٣٢ أ] وقد تدخل عليها التاء للتأنيث، كما تدخل على: رَبٌّ، وَثَمٌّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣)، التقدير: لَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ مَنَاصٍ فَاسْمُهَا مُسْتَتِرٌ^(٤) مَحذُوفٌ، وَقَدْ قُرِئَ بِالرَّفْعِ^(٥) وَحَذَفِ النَّخْبِيُّ، وَذَلِكَ شَاذٌ.

(١) في الفصول: «كلامك»، وأثبت ما في الحصول ١٤٣ ب، وهو الصواب الذي يقتضيه السياق. وجاء في شرح الخوي ٩٧ أ: «كلاما».

(٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي، كما في سيبويه ١ / ٥٨ وحواشيه، وأما ابن السجري ١ / ٢٣٩، ٢٨٢، ٣٢٣، ٢ / ٢٢٤، والأشباه والنظائر ٤ / ١٦٠، وهو بيت كثير الدوران، والرواية عند سيبويه:

* من فر عن نيرانها *

(٣) سورة ص، الآية الثالثة.

(٤) قال ابن إياز في الحصول ١٤٥ أ: «وقول المصنف: «مستتر محذوف» فيه اضطراب، إذ النحاة يقولون في «زيد قام»: فاعل «قام» مستتر، ولا يقولون: محذوف، فهو عندهم أمر آخر، ومراده أنه ليس مذكورا.

(٥) عرض أبو حيان في تفسيره ٧ / ٣٨٤، لهذه القراءة ولنفيها.

الفصل السادس

في حروف النداء

وهي : يا ، وهياً ، وأياً ، وأى ، والهمزة ، ووا ، في النُدْبَة .

فيا ، وهياً ، وأياً ، للبعيد ، وأى ، والهمزة ، للقريب ^(١) .

ثم المنادى على ثلاثة أقسام : مفرد ، ومضاف ، ومُشَبَّه بالمضاف .

فالمفرد ينقسم إلى قسمين : مقصود ، وغير مقصود .

فالمفرد المقصود مبنىٌّ على الضم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾ ^(٢) ،

والنكرة المقصودة ، نحو : يَا رَجُلُ .

[٣٢ ب] وأما المضاف ، والمُشَبَّه به ، والنكرة غير المقصودة ، فإنها منصوبة ،

تقول في المضاف : يَا عَبْدَ اللَّهِ .

وفي المُشَبَّه بالمضاف : يَا طَالِعاً جَبَّلاً ، والنكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى :

يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي .

ومن خصائص النداء حرفُ الاستغاثة ، وهي لام مفتوحة تدخل على المنادى

فتجرُّه ، تقول : يَا زَيْدُ لِعِمْرٍ و ، ولام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث منه

مكسورة ، لأن المنادى حَلَّ محلِّ الضمير ، فاللام معه مفتوحة ، كما تفتح مع

الضمير ، تقول : الْمَالُ لَكَ .

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٤٦ أ : « والمصنف جعل للمنادى مرتبتين : البعد

والقرب ، فيا وأيا وهيا ، للأول ، وأي والهمزة ، للثاني . وابن برهان جعل له ثلاث

مراتب : بعدا وقربا وتوسطا بينهما ، فالأول : أيا وهيا ، وللثاني الهمزة ، وللثالث

أى ، وجعل « يا » مستعملة في الجميع » ، انتهى كلام ابن إياز ، وقد نقله السيوطي في

الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤

(٢) سورة الأعراف ، آية ٧٧

ومن خصائص النداء الترخيم ، وهو : حذف آخر الاسم ^(١) [العلم] الزائد على ثلاثة [٣٣] أحرف ، إذا لم يكن مضافا ^(٢) [ولا مُرَكَّبًا] ولا جملة ، سواء حُذِفَ حرف النداء أو لم يُحذف ، تقول في حارثٍ : يا حار ، وفي مالكٍ : يا مال ، وفي فاطمة : يا فاطمَ ، وقد قرئ شاذًا : ﴿ يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ^(٣) .
والحذوف في الترخيم إما حرف واحد ، وهو ما فيه هاء التأنيث ، أو ألفه المقصورة ^(٤) ، وإما الحذوف منه حرفان ، وهو ما آخره ألف التأنيث ممدودة ، أو ما قبل آخره حرف مدٍّ ولين زائدٌ ، وإذا حُذِفَ حرف المدِّ وما بعده بقي على ثلاثة أحرف أو أكثر ، كعَنْتَرِيسٍ ، ومنصور ، وعمَّارٍ ، تقول في منصور : يا مَنْصُرٌ ، ولك بعد الحذف [٣٣ ب] وجهان : إما أن تبقى الاسم على حاله كأنك لم تحذف منه شيئًا ، ولك أن تبنيّه على الضم فتجعله كأنه اسم على حاله . وعلى هذه اللغة يلزمه ما لزم آخر الأسماء من الحذف ^(٥) والإبدال .

(١) سقط هذا من الحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوي ٩٩ ب ، وبني على ذلك ابن إياز ، فقال في الحصول ١٤٨ أ : وهنا تنبيه ، وهو أنه لم يذكر في جملة الشروط : العلمية هنا ، لأنه يذكر ذلك فيما بعد ، والنحويون يذكرونها ، ولهذا يقولون : يا صاح ، شاذ ، والمراد : يا صاحب ، وكذلك المثل : « أطرق كرى » وهو ترخيم « كروان » اسم طائر ، فإن قيل : إنما لم يذكرها لأنها ليست شرطًا معينًا ، فإنه متى وجدت التاء جاز ترخيمه وإن لم يكن علمًا ، قيل : لو كان قصده ذلك لما ذكر الزيادة على الثلاث ، فإنها مع التاء أيضا غير مشروطة .

(٢) سقط من الحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوي أيضا ٩٩ ب .

(٣) سورة الزخرف ، آية ٧٧ وهذه القراءة قرأ بها علي وابن مسعود ، رضى الله عنهما ، ويحيى والأعمش ، وانظر تفسير القرطبي ١٦/١١٦ ، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ٢/٢٥٧ .

(٤) زاد هنا ابن إياز من كلام ابن معطى : « والرباعى العلم مطلقا » ، ولم أجده في شرح الخوي .

(٥) الذى فى الحصول ١٤٩ أ : « ما لزم آخر الأسماء من الحذف والقلب والإبدال » .

ومن خواصّ النداء : النَّدْبَةُ، ويختصّ^(١) بها من الحروف الواو^(٢)، في أولها،
فتقول : وازيدُ ، واعمرو^(٣)، وإن شئت ألحقت في آخره ألنا ووقفت بهاء السكت.
ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أيُّ شئ، قال الله تعالى : ﴿يُوسُفُ
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٤)، وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٥).

وقد يعوّض عن حرف النداء اللميم في اسم الله تعالى، فتقول : اللهمَّ ،
ولا يدخل حرف النداء على اسمٍ فيه الألف واللام إلا هذا الاسم ، ولكن
يتوصّل إلى نداء ما فيه الألف [٣٤ أ] واللام بأيّ فتقول : يا أيُّها الرَّجُلُ
وإن شئت : يا أيُّهَذَا الرَّجُلُ .

ولا تحذف حرف الاستغاثة ولا النَّدْبَةَ .

الفصل السابع

في حروف الجر

وهي أقسام : لازم الحرفية والجرّ ، ولازم الحرفية غير لازم الجرّ ، ومتردّد
بين الحرفية والاسمية ، ومتردّد بين الحرفية والفعلية .

(١) زدت الواو من الحصول ، ولم ترد في شرح الحويّ .

(٢) هكذا جاء في الفصول، لكن ابن إياز يذكر في الحصول ١٤٦ ب كلام ابن معطى
هكذا : « ويختص بها من الحروف : وا ، ويا » ، وأورد على ذلك اعتراضا قال فيه :
« وقوله : « ويختص بها من الحروف وا ، ويا » فيه تجوز، إذ المختص بها « وا » ، وأما
« يا » فهي للنداء، وتستعمل فيها دون أخواتها، فتقول : وازيد ، ويا زيد . انتهى اعتراض
ابن إياز على المصنف ، وقد بناه على وجود « يا » في كلامه ، وليس « يا » في الفصول،
كما ترى .

(٣) في الحصول : « وياعمرو » ، وانظر التعليق السابق .

(٤) سورة يوسف ، آية ٢٩ (٥) الآية الأخيرة من سورة البقرة .

فاللازم الحرفية والجري: من، وهي لا ابتداء الغاية، وقد تكون للتبويض،
ولتبيين الجنس، وزائدة مع^(١) الفاعل والمفعول والمبتدأ.
والباء للإصاق^(٢)، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية^(٣) بدلا من
الهمزة، وبمعنى مع^(٤)، وزائدة [٣٤ ب] كمن.
و « في » معناها: الوعاء، وقد يدخلها معنى: على^(٥).
وإلى، ومعناها: انتهاء الغاية، وقد تكون بمعنى مع^(٦).

(١) أمثلتها على الترتيب: ماجاء في من أحد، وما ضربت من أحد، وما عندنا
من أحد.

(٢) مثال الإصاق: به داء، و مثال الاستعانة: كتبت بالقلم.

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٥٢ ب: « وأما التعدية فقد سبقه إلى جعلها قسما
الجزولى، وقال الأندلسي: وليست التعدية قسما آخر، بل تنخرط في تلك المعاني، لأن
الإصاق تعدية في المعنى، وقال ابن الجباز: قوله: «وتكون للتعدية: فيه خال، لأنه يؤذن
أن ماتقدمه ليس للتعدية» وصوبه شيخنا أبو جعفر بأن قال: الإصاق قد ينفك عن
التعدية لكونه أعم منها، ألا ترى إلى قول أبي الفتح: إذا قلت: أمسكت زيدا، احتمل
أن تكون باشرته بيدك، وأن تكون منعمته عن التصرف من غير مباشرة، فإذا قلت
أمسكت زيدا، دل على أن مباشرتك له بيدك، فالباء ملصقة غير معدية، فالإصاق والتعدية
إذن متغايران ».

(٤) مثلها حينئذ: خرج زيد بسلاحه، وموضعه نصب على الحال، كما أفاده
في المحصول.

(٥) مثاله قوله تعالى: ﴿ ولأصلبكم في جذوع النخل ﴾ - سورة طه ٧١ - وقوله
تعالى: ﴿ أم لهم سلم يستمعون فيه ﴾ سورة الطور ٣٨، أفاد ذلك ابن إياز في المحصول،
وهو أيضا في المغنى ١ / ١٨٣، والبرهان ٤ / ٣٠٣، والإتقان ٢ / ٢١١

(٦) مثلها قوله تعالى: ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ سورة آل عمران آية ٥٢، كما في
المغنى ١ / ٧٨، والبرهان ٤ / ٢٣٣، والإتقان ٢ / ١٦٢

وواو القسم ، وهى فرع عن الباء ، بدليل ظهور^(١) الفعل مع الباء ،
ودخولها على الظاهر^(٢) والمضمر ، قال الشاعر^(٣) :

* فَلَإِ بِكَ مَا أَسْأَلُ وَمَا أَغَامَا^(٤) *

وقد يُحذف حرف القسم ، فيبقى المُقسَمُ به ، فتقول : اللهُ لِأَفْعَانٍ ، إن
شئت جررت ، وإن شئت نصبت^(٥) .

والتاء فرع الواو ، وهى فرع الفرع ، فلذلك أُلزمت اسماً واحداً ، فتقول :
تالله لِأَفْعَانٍ .

ولولا مع المضمر : الكاف والهاء والياء ، كقولك : لولاك [أ ٣٥]
ولولاي ولولاه ، فلولا حرف جر عند سبويه ، مع هذه الضمائر الثلاثة .
واللام مقتضاها الملك^(٦) والاستحقاق ، وتجاز الملك ، والتخصيص معنى
يلزمها ، وهى مكسورة مع الظاهر ، مفتوحة مع المضمر ، تقول : المائل لزيدٍ ،
ولك .

(١) فتقول : أقسمت بالله لأقومن ، ولا يجوز : أقسمت والله لأقومن ، قاله فى
المحصل ١٥٣ أ .

(٢) وتختص الواو بدخولها على الظاهر ، كما ذكر ابن إياز .

(٣) هو عمرو بن يربوع بن حنظلة ، كما فى نوادر أبى زيد ص ١٤٦ ، وصدر البيت :
« رأى برقاً فأوضع فوق بكر . » ، وانظر الحيوان ١ / ١٨٦ ، والخصائص ٢ / ١٩ .

(٤) فى الفصول : « وما غاما » ، وأثبت الصواب من المراجع السابقة . ويروى :
ولا أغاما .

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٣ ب : « الاصل : أحلف بالله ، لكن لما كثر استعمال
هذه اللفظة ، تعالى مسماها ، حذفوا الباء ، فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه ، ثم حذف
الفعل فقيل : الله لأفعلن ، ومنهم من يجر فيقول : الله لأفعلن ، وذلك مخصوص بهذا
الاسم عند البصرى ، وأما الكوفى فيجزى الجر مطلقاً ، وكلام المصنف يتقيد بالتمثيل .
(٦) مثل لها ابن إياز على الترتيب : الغلام لزيد ، الجل للدابة ، كن لى أكن لك .

(١) ورُبّ: وهي للتثليل، نظيرة كم في التكثير، ولها صدرُ الكلام، ولا يعمل فيها إلا ما بعدها (٢)، ظاهراً أو مقدراً محذوفاً، فالظاهر نحو: رُبّ رجلٍ كريمٍ لَقِيْتُ، والعامل في رُبّ: لَقِيْتُ. وتدخل على الظاهر إذا كانت نكرةً موصوفة، وعلى الضمير، فيفسّر بنكرة (٣) منصوبة.

وربما أضمرت إذا نابت عنها الواو (٤)، كقول الشاعر (٥):

* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ *

[٣٥ ب] ورُبّما نابت عنها بَلْ، كقوله (٦):

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ *

وإن كُفِّت بما جاز أن يلبّيها الأسماء والأفعال، كما كان (٧) ذلك في إنّما

(١) زدت الواو من المحصول.

(٢) في الفصول: «إلا بعدها»، وأثبت ما في المحصول ١٥٥ أ، وشرح الخوي

١٠٨ أ.

(٣) نحو: ربه رجلاً.

(٤) ذكر ابن إياز في المحصول ١٥٥ أ: أن «رب» تحذف وينوب عنها أحد ثلاثة

أحرف: الأول، وهو الكثير: الواو، وقد مثل له المصنف، والثاني وهو المتوسط:

الفاء، ولم يمثّل له المصنف، وشاهده قول امرئ القيس:

فمثلك حبلٍ قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمامٍ مغيل

والثالث، وهو القليل: بل، وقد ذكره المصنف.

(٥) هو رؤبة، والبيت في ديوانه ص ١٠٤

(٦) هو رؤبة أيضاً، والبيت في ديوانه ص ١٥٠

(٧) كذا في الفصول، ولعلّ صحتها: «كما جاز ذلك»، ولكنها وردت كما في

الفصول، في المحصول ١٥٦ أ، وشرح الخوي ١٠٩ أ.

وكأَنَّمَا وليتَما وطالما ، قال الله تعالى : ﴿رُبَّمَا بَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١) .
واللازم الحرفية غير لازم الجر : حَتَّى ، فإنها تارة تكون جارةً للاسم ،
نحو : ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (٢) وناصبية (٣) للفعل ، بمعنى كى ، أو إلى ،
على تقدير أن مضمرة ، نحو : سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ .
وتارة تكون عاطفة ، فيكون ما بعدها جزءاً مما قبلها على معنى الفاء ،
كقولك : قام القومُ حَتَّى زيدٌ .

وتارة تكون غايةً لأعمل لها ، فتستأنف ما بعدها ، كسائر [٣٦ أ]
حروف الابتداء ، قال الشاعر (٤) :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

(١) الآية الثانية من سورة الحجر . وقد ضبطت بـ « ربما » في الفصول بالتحديد .
وهي قراءة غير نافع وعاصم وأبي جعفر ، من القراء ، كما في الإتحاف ص ٢٧٤
ويلاحظ أن المصنف إنما مثل فقط لدخول « رب » على الأفعال . وقد مثل ابن إياز
لدخولها على الأسماء بقول الشاعر - وهو أبو دؤاد الإيادي :
ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار
قال ابن إياز : المصنف تبع شيخه الجزولي في جواز إيقاع الجملتين بعد ربما ، وهو
الظاهر من كلام المتأخرين ، والشلوبيني ذكر أن مذهب سيديوه اختصاصها بالفعالية .
والبيت محمول على الضرورة .

(٢) الآية الأخيرة من سورة القدر .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٥٦ ب : « التي ينتصب بعدها الفعل هي الجارة
أيضاً عند البصرى ، فلا تتوهم أنها قسم آخر ، والمصنف جعل هذه قسماً ، وأهمل العاطفة
وليس بجيد » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : قوله : « هي الجارة » يعني أنها تجر
المصدر المؤول بعدها . أما قوله : « وأهمل العاطفة » فإن المصنف لم يهملها ، فقد ذكرها
في السطر التالي .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت في ديوانه ص ٩٣ ، برواية : مطوت بهم .

والمتردد بين الحرفية والاسمية : فهو مُنْدُ ، والغالب عليها الحرفية . ومُنْدُ ،
والغالب عليها الاسمية ، لأنها محذوفٌ منها .
فإذا كانا حرفين انجرتا ما بعدهما ، فالماضي في تقدير : مِنْ ، وما أنت فيه
مِنْ ^(١) تقدير : في .

وهما في ابتداء الغاية في الزمان بمنزلة مِنْ ، في غاية المكان . فإن كانا
طرفين ارتفع ما بعدهما على الابتداء وهما الخبر ، فتقول : ما رأيتُهُ مُنْدُ يَوْمُ
الجمعة ، فما صَلَّحْ في جواب كَمْ مقدرٌ بأمَدٍ ، وما صَلَّحْ في جواب متى متدّر
بأوّل .

[٣٦ ب] وَمِنْ الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْحَرْفِ : عَن ، وَعَلَى ، وكاف التشبيه
وذلك إذا دخلت مِنْ عَلَى عَن . قال الشاعر ^(٢) :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحُبَيْبِ أَنْظَرَةٌ قَبْلُ
وقال الشاعر ^(٣) :

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهُمَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِيَدَاءِ مَجْهَلِ
والكاف تكون اسماً ، في قول الشاعر ^(٤) :

* فَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطْنَا *

-
- (١) في المحصول ١٥٧ أ ، وشرح النحوي ١١٠ أ : « في تقدير في » .
(٢) هو القطامي . والبيت في ديوانه ص ٢٨
(٣) هو مزاحم بن الحارث العقيلي . والبيت في ديوانه ص ١١ ، وانظر المعنى
١٥٦ ، مبحث « على » ، ٥٨٧ « الباب الخامس » .
(٤) هو امرؤ القيس . والبيت في ديوانه ص ١٧٦ . وروايته فيه :
ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العين طورا وترتقى
وكذا في الصحاح (كوف) ص ١٤٢٥ . والشاعر يصف فرسا . وابن الماء : طائر ،
وكل طائر يألف الماء . كما في ثمار القلوب ص ٢٦٣

وقول الشاعر^(١) :

* وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ *

والكاف الأولى حرف ، والثانية اسم .

[٣٧ أ] والكاف اللزوم الحرفية قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٢) .

والمتردّد بين الحرفية والنملية : حاشا ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا .

الفصل الثامن

في الأسماء العاملة عمَلَ الفعل

وهي أنواع :

الأول : اسم الفاعل ، للحال أو الاستقبال ، أما الذى للماضى فغير عامل ،

إلا أن يدخله الألف واللام ، فيتساوى جميعه فى العمل ، نحو قوله تعالى :

﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٣) . ويموز حذف النون والنصب

معرفاً ، نحو قول الشاعر^(٤) : [٣٧ ب]

(١) هو خطام المجاشعى . والبيت فى سيبويه ١ / ٣٢ ، ٢٠٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ،

والخزانة ٢ / ٣١٣ ، وغير ذلك كثير .

(٢) سورة الشورى ، آية ١١ . وقال ابن إياز فى الحصول ١٥٨ ب : الكاف فى

هذه الآية الشريفة زائدة ، والتقدير : ليس مثله شيء ، إذ لو لم تكن كذلك لاستحال

المعنى ، لأنه يفضى إلى إثبات مثل لله سبحانه ، ونفى المثلية عن ذلك المثل ، وإذا كانت

زائدة فهى حرف ، لأن الاسم لا يزداد . (٣) سورة النساء ، آية ١٦٢ .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . كما فى الخزانة ٤ / ٢٧٥ . وانظر حواشى

سيبويه ١ / ١٨٥ . والبيت بتمامه فى رواية سيبويه :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف

وانظر الاقتضاب ص ٣٧٣

* الحافظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ *

ويجوز حذفُ النونِ والنخضُ ، كقول الشاعر^(١) :

* الفارِجُ بابِ الأميرِ المبهِمِ^(٢) *

وإذا كان مفرداً أثبتَّ التنوينَ ونصبت ، ويجوز حذفه والإضافة ،
وتكون إضافته غيرَ محضة ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطِرُنَا ﴾^(٣) .

النوع الثاني : الصفةُ المشبَّهةُ باسمِ الفاعلِ ، ولا تعملُ إلا معتمدةً على ماله
صَدْرُ الكلامِ ، من نفي^(٤) واستنهام ، أو معتمدةً على مُخْبِرٍ عنه ، أو موصوفٍ
أو موصولٍ ، كاسمِ الفاعلِ^(٥) ، وتعملُ في السببيِّ^(٦) دونَ الأجنبيِّ ، نحو قولك :
مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ ، ويجوز نصبه على التشبيهِ [٣٨ أ] بالمفعولِ به ، وإن
شئتَ عرَّفْتَ الوجهَ بالألفِ واللامِ ، فأضفتَ ، وإن شئتَ نصبت ، وإن

(١) هو رجل من بني ضبة ، كما في سيبويه ١ / ١٨٥ . والرواية عنده : الفارجي .

(٢) المبهم : صفة للباب ، كما في حواشي سيبويه . والباب المبهم : التعلق .

(٣) سورة الأحقاف ، آية ٢٤

(٤) مثل لها ابن إياز في المحصول ١٥٩ ب على الترتيب : ما حسن وجهه . أحسن

وجهه ؟ - زيد حسن وجهه . مررت برجل حسن وجهه . جاءني الحسن وجهه .

(٥) زاد ابن إياز فقال : أو حالا ، كقولك : جاءني زيد حسناً وجهه .

(٦) في الفصول وشرح الخوي ١١٤ ب : « السبب » وأثبت ما في المحصول ١٦٠ .

وقال ابن إياز : المراد بالسببي المضاف لفظاً ، كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، أو
تقديرًا كقولك : مررت برجل حسن وجهها ؛ إذ الوجه لصاحب الحسن ، ولا يعمل
في غير ذلك ، كقولك : مررت برجل حسن وجه امرأة ، إذا كانت أجنبية منه ، فإن
كانت له جاز ذلك .

نَسَكَرْتُ^(١) فَلَكَ الْوَجْهَانِ ، نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :
* الْحَزْنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا *
وقال الشاعر^(٣) :

* لَاحِقُ بَطْنٍ بِقَرَى سَمِينِ *
والإضافة في هذا الباب غير محضة ، كاسم الفاعل ، ولذلك^(٤) تقول : الْحَسَنُ
الْوَجْهَ .

النوع الثالث : المصدر المقدّر بأن والفعل .

ويعمل عمل الفعل ، إِمَامِنُونَا ، وإِمَامِضَاغَا ، أو مَعْرِفَا بِاللَّامِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ :
أَعَجِبْنِي ضَرْبُ^(٥) زَيْدٍ عَمْرًا .

وقد يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ ، [٣٨ ب] كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَوَلَّوْا دَفْعُ اللَّهِ
النَّاسَ ﴾^(٦) ، وَيُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَى
نِعَاجِهِ ﴾^(٧) .

(١) قال في المحصول ١٦٠ ب : وإن نسكرت ، يعني الوجه ، فلك الوجهان ، والوجهان
هما النصب والجر .

(٢) هو رؤبة ، والبيت في ديوانه ص ١٥

(٣) هو حميد الأرقط ، كما في سيبويه ١ / ١٩٧

(٤) في الفصول : « وكذلك » . وأثبتته باللام من المحصول .

(٥) قال الحوي في شرح الفصول ١١٨ ب : فضرب : مرفوع على الفاعلية بأعجبتني ،
وزيد : مرفوع على الفاعلية بضر ، المصدر ، وعمرا : منصوب على المفعولية ، لأنك
لو صرحت بالفعل مع أن ، فقلت : أعجبتني أن ضرب زيد عمرا ، لرفعت زيدا ونصبت
عمرا ، فكذلك إذا أتيت بالمصدر المقدر بالفعل مع أن .

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٥١ ، والحج ، آية ٤٠

(٧) سورة ص ، آية ٢٤

والمُعَرَّف باللام ، كقول الشاعر^(١) :

* كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا *

النوع الرابع : أفعل ، في التفضيل . ولا يُشْتَى ولا يُجْمَع ولا يُؤنَّث إذا كان معه مِنْ ، ظاهرة أو مقدره ، كقولك : زيدٌ أحسنُ عملاً ، وقوله تعالى : ﴿ وَ مَنْ أٰصْدَقُ مِنَ اللّٰهِ قِيْلًا ﴾^(٢) .

ولا يعمل^(٣) رفعا إلا في المضمَر دون المظهر^(٤) ، إلا ما شدَّ من ذلك الأثر ،

(١) هو المرار الأسدي ، ويقال : مالك بن زغبة الباهلي ، انظر سيبويه ١٩٢/١

وحواشيه . وصدر البيت :

* لقد علمت أولى للغيرة أنفى *

ويروى : « لحقت » مكان « كرت » .

(٢) سورة النساء ، آية ١٢٢

(٣) في المحصول ١٦٢ ب : « ولا تعمل إلا في المضمَر » .

(٤) قال ابن ياز في المحصول : « ما ذكره هو الشائع ، وبعض العرب يرفع بها

الظاهر ، فيقول : مررت برجل خير منك عمه ، بجر خير ، وارتفاع العم به ، وهو نادر ، وإنما كان كذا ، لأنه ما دام متصلا بمن أتحد لفظه ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنَّث ، فزالت وجوه مضارعه لاسم الفاعل ، فنقص عن درجة « حسن وكرم » . فتقول : مررت برجل أفضل منك أبوه ، يرفع « أفضل » على أنه خبر « أبوه » مقدم ، والجملة صفة للنكرة . وقيل « أفضل » مبتدأ لاختصاصه بمنك ، وأبوه الخبر . وأما الأثر على صاحبه الصلاة والسلام ، فليس بشاذ كما ذكر المصنف ، بل ذلك قياس يطرد ، والفرق بينه وبين ماتقدم من وجهين : لفظي ومعنوي ، فالأول : أنه لو رفع « أحب » لكان على أحد الوجهين المذكورين ، ويحصل حينئذ الفصل بين « أحب » وبين « منه » المتعلق به ، وذلك غير جائز ، ولو أخرج « الصوم » لم يجوز ، لأن الضمير في « منه » يعود إليه ، والثاني أن الفاضل هناك غير المفضول ، والفاضل في الأثر هو المفضول بعينه ، والمعنى تفضيل الصوم في عشر ذي الحجة عليه إذا كان في غيرها ، ومثله : ما رأيت امرأة أحسن عليها الخلى منه على فاطمة » .

وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من (١) أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » .

وإن دخلت الألف واللام مُنْتَى وَجُمِعَ [٣٩ أ] وأنت ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ (٢) .

والمنصوب بعد « أفعل » تمييز ، (٣) [أو مُشَبَّهٌ بِالْمَنْعُولِ] ، وكذلك ما هو بمعناه ، (٤) وذلك : خيرٌ وشرٌّ ، قال الله تعالى : ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ (٥) وأما قوله تعالى : ﴿ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ (٦) فمنصوبٌ على الحال لا على التمييز .

(١) هذه الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه في باب صيام العشر ، من كتاب الصيام ١ / ٥٥٠ ، ٥٥١ برواية مختلفة . وذكر السيوطي في الجامع الصغير ٢ / ١٤٩ أن الترمذي أخرجه أيضا .

(٢) سورة الكهف ، آية ١٠٣

(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ١٦٣ أ ، وشرح الخوي ١٢١ ب .

(٤) في الفصول : « أو » وأثبت ما في المحصول ، وشرح الخوي . وقال الخوي : أى لا يشترط فيما ذكر من الأحكام لأفعل التفضيل ، أن يكون على صيغة « فعل » ، بل يجرى فيما هو بمعناه ، وإن لم يكن على صيغته ، وذلك : خيرٌ وشرٌّ ، فإنهما للتفضيل ، وإن لم يكونا على صيغة : أفعل .

(٥) سورة الكهف ، آية ٤٦ ، وقد جاءت الآية الكريمة في الفصول هكذا : « خيرٌ عند ربك ثوابًا وخيرٌ عقبا » ، وهذا خلط بين الآية التي أثبتتها ، والآية ٤٤ من سورة الكهف أيضا ، وهى : « هنالك الولاية لله الحق ، هو خيرٌ ثوابًا وخيرٌ عقبا » . وانظر أيضا آية ٧٦ من سورة مريم .

(٦) سورة يوسف ، آية ٦٤

الفصل التاسع

في الأسماء التي سُمِّيتَ بها الأفعال

وتنقسم إلى متعدية وغير متعدية .

فالتعدية : رُوِيَ ، وتَيْدَ ، ومعناها : أَمِهَلَ . وَحَيَّهَلَ ، ومعناه : احْضُرْ ،
ومنه قول المؤذن : حَى (١) على الصلاة . وَهَلُمَّ ، ومعناها : احْضُرْ . وَهِيَ ، بمعنى
خُذْ . وَبَلَّهْ زَيْدًا : أى دَعَّ .

ومنه من الظروف : دُونَكَ ، وَعَلَيْكَ ، وَعِنْدَكَ ، قال الله تعالى :
﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (٢) .

ومما [٣٩ ب] جاء على فَعَالٍ ، نحو : دَرَاكَ ، وَنَزَالَ ، وَمَنَاعَ ، وَحَذَارِ .
وغير المتعدى ، نحو : مَهْ ، أى اَكْفُفْ ، وَصَهْ : أى اسْكُتْ ، وَإِيهِ :
حَدَّثْ ، وَهَيْتَ : أَسْرِعْ ، وَلَعَاً : أَسْلَمْ ، وَآمِينَ : اسْتَجِبْ .
ومنه من الظروف قوله تعالى : ﴿ مَكَانَكُمْ أَلْتُمْ وَشَرَكَاؤُكُمْ ﴾ (٣) ،
وراءك (٤) أَوْسَعَ لَكَ ، ويقال : إِلَيْكَ ، بمعنى : تَنَحَّ .

(١) قال ابن إياز في الحصول ١٦٤ ب : « قوله : « ومنه قول المؤذن : حَى على الصلاة » فيه نظر ، إذ « حَى » غير متعدية ، وهى فى الكلام عليه ، وما غره إلا أنه فى سياق : حَى هل . . وراجع تعقيبي ، هل ابن إياز فى رأيه هذا ، فيما تقدم (الفقرة الخامسة مما انتقد على ابن معطى) ص ١٠٨

(٢) سورة المائدة ، آية ١٠٥ (٣) سورة يونس ، آية ٢٨

(٤) هذا مثل ، ومعناه : تأخر تجد مكانا أوسع لك . هكذا فسرهُ اللميدانى فى مجمع الأمثال ٣ / ٣٧٠ ، لكن ابن إياز يذهب به إلى معنى آخر ، يقول فى الحصول ١٦٦ أ : « وراءك : أى بمعنى اثبت مكانك واثت مكاناً أوسع لك ، وليس بمناقض ، كأنه أمره بالإقامة فى مستقره ، والانتقال عن جزء فيه » .

ومن المعدول على فعال، نحو: نزال، وخراج^(١)، وتراكي، وهو مقبس عند سيديويه في الثلاثي. وأما حدام، وقطام، وسيار، وفجار، مما ليس باسم فعل، فمُشبه بنزال.

الفصل العاشر

في الإضافة الاسمية

وهي ضربان: [٤٠ أ] محضة، وغير محضة.

فالمحضة إما مقدرّة باللام، نحو: غلام زيد، وتفيد الملك والاستحقاق والتخصيص.

والمقدرّة بمن، نحو: خاتم فضة، إذا كان الأول جزءاً من الثاني، بشرط أن يستحق الأول اسم الثاني.

وغير المحضة: هي التي يراد بها الانفصال.

وهي خمسة أقسام: الأول: اسم الفاعل، إذا أريد به الحال أو الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾^(٢).

الثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل، كقولك: الحسن الوجه، والكريم الأب. والثالث: أفعال في التفضيل، كقولك: مررت برجل أكرم الناس.

الرابع: الاسم المضاف [٤٠ ب] إلى صفته، كقولك: مسجد الجامع، وصلاة الأولى.

الخامس: أسماء لا ترفع إضافتها إبهاماً^(٣)، وهي: غير، ومثل، وشبه.

* * *

(١) هي لعبة للصبيان، يقولون فيها: خراج خراج: أي أخرجوا، وتسمى اللعبة: خريج. ذكر ذلك الخوي في شرح الفصول ١٢٤ ب، وذكره صاحب اللسان في (خرج) ٧٨/٣ (٢) سورة الأحقاف، آية ٢٤ (٣) ومن ثم فهي تضاف إلى المعرفة ولا تعرف بهذه الإضافة، وذلك لشدة إبهامها وعمومها، كما ذكر ابن إياز في المحصول ١٦٨ ب.

الباب الرابع

في النكرة والمعرفة وذكر التوابع

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

في الفرق ما بين المعرفة والنكرة

فالنكرة : اسمٌ شائعٌ في جنسه ، لا يختصُّ به واحدٌ دون الآخر .
وعلامته : أن يقبلَ رُبَّ ، أو الألفَ واللامَ ، أو مِن (١) للاستغراق ،
أو كَلًّا (٢) للاستغراق ، أو يكونَ حالا أو تمييزا ، أو اسمَ لا ، أو خبرها ،
أو مضافا (٣) إضافةً لاترفعُ إبهاما .

والمعرفة : ماخصَّ واحدا [٤١ أ] دون الآخر .

وهي خمسة أقسام : العلم ، والمضمر ، والإشارة ، وما عُرِّفَ بالألف واللام ،
وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذه الأسماء .

الفصل الثاني

في ذكر العلم

وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينه ، غيرَ مُتناولٍ ما أشبهه .
وهو : إما موضوعٌ للأجناس ، كقولك للأسد : أسامةٌ ، وأبو الأشبال ،

(١) نحو : ماجاءني من رجل .

(٢) نحو : بكل رجل يأتيني فله درهم .

(٣) مثاله في آخر الفصل السابق .

والتَّعْلَبُ : تُعَالَةٌ ، وَأَبُو الْحَصِينِ ، وَللضَّبَعِ : حَضَاجِرٌ ، وَأُمٌّ عَامِرٌ .
وإِذَا مَوْضُوعٌ لِلأَشْخَاصِ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى (١) مُرَكَّبٍ وَمُفْرَدٍ وَمُضَافٍ .
فَالْمُفْرَدُ : إِذَا مَنقُولٌ أَوْ مُرْتَجِلٌ ، فَاَلْمَنقُولُ عَن اسْمِ عَيْنِ (٢) ، كَأَسَدٌ ، وَثَوْرٌ .
وَالْمَنقُولُ عَن مَعْنَى أَوْ صِفَةٍ ، كَفَضْلٌ وَحَارِثٌ . [٤١ ب] وَالْمَنقُولُ عَن فِعْلٍ ،
كَأَحْمَدٌ ، وَتَغْلِبَ ، وَيَزِيدَ .

وَالْمُرْتَجِلُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : قِيَاسٌ وَشَاذٌ .

فَالْقِيَاسُ (٣) ، نَحْوُ : غَطَفَانَ وَحَمْدَانَ .

وَالشَّاذُّ ، نَحْوُ : مَحَبِّبٍ (٤) ، وَمَوْهَبٍ (٥) .

وَالْمُرَكَّبُ ، كَحَضَرَ مَوْتَ ، وَبَعَلْبِكَ .

وَالْمُضَافُ ، كَعَبَدِ اللهُ ، وَامْرِئِ الْقَيْسِ .

وَالْمُكْتَبِيُّ .

(١) فِي الْمَحْصُولِ ١٧١ أ : « مُفْرَدٌ وَمُرَكَّبٌ » ، وَمَا فِي الْفُصُولِ مِثْلُهُ فِي شَرْحِ

النَّخْوِيِّ ١٢٩ ب .

(٢) سَقَطَتْ كَلِمَةُ « عَيْنٌ » مِنَ الْمَحْصُولِ ١٧١ أ ، وَشَرَحَ النَّخْوِيُّ ١٣٠ أ .

(٣) وَهُوَ مَا وَافَقَ حُكْمَ نَظِيرِهِ مِنَ النَّسْكَرَاتِ ، كَنَظْفَانَ وَعَمْرَانَ ، فَإِنَّ نَظِيرَهُمَا

فِي النَّسْكَرَاتِ : نَزْوَانَ وَسِرْحَانَ . ذَكَرَهُ ابْنُ إِبَازٍ فِي الْمَحْصُولِ ١٧٢ أ ، وَالسِّيَوطِيُّ

فِي الْمَعْمَرِ ١ / ٧٢ .

(٤) قِيَاسُهُ : مَحَبٌّ ، بِالْإِدْغَامِ ، فَإِنَّهُ مَفْعَلٌ ، مِنَ الْحَبِّ ، كَمَا فِي الْمَعْمَرِ ، الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(٥) يَفْتَحُ الْهَاءَ ، وَقِيَاسُهُ الْكُسْرُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ مَفْعَلٍ ، مِمَّا فَآؤُهُ وَآوُ ، وَعَيْنُهُ

صَحِيحَةٌ ، كَمَا فِي الْمَعْمَرِ ، الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

الفضل الثالث

في المضمَر

وينقسم بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسام:
مُضمَرٌ يفسَّرُه ما قبلَه لفظًا أو معنى^(١) ، أو معنى دون لفظ^(٢) ، أو لفظًا
دون معنى^(٣) .

وإلى مضمَرٍ يفسَّرُه ما بعده .

ومضمَرٍ يفسَّرُه سياقُ الكلام .

ومضمَرٍ يفسَّرُه المشاهدةُ .

ومضمَرٍ يفسَّرُه [٤٣ أ] ما استتر^(٤) في النَّفس .

والذي يفسَّرُه ما بعده : إمَّا جملة أو مفرد .

فالذي تفسَّرُه الجملة هو ضمير الشأن^(٥) والقِصَّة .

والذي يفسَّرُه المفرد : إمَّا منصوب ، يقع في رَبِّ^(٦) ، ونِعَمَ ، وِرَيْسَ .

(١) نحو : ضرب زيد غلامه .

(٢) نحو : ضرب غلامه زيد ، لأن « زيد » مقدم على غلامه في التقدير .

(٣) نحو قوله تعالى : « وإذا ابتلى إبراهيم ربه » آية ١٢٤ من سورة البقرة . قال ابن إياز في المحصول ١٧٣ أ : لأن « إبراهيم » مفعول ، وموضعه بعد الفاعل ، و « ربه » فاعل ، وموضعه قبل المفعول .

(٤) في المحصول : « ما استقر » . وسيأتي نظيره في كلام المصنف .

(٥) مثاله قوله تعالى : « قل هو الله أحد » .

(٦) نحو : ربه رجلا ، ذكره ابن إياز في المحصول ١٧٣ ب ، قال : وفيه نظر ، وذلك لأن « رب » لا يدخل إلا على النكرات ، وإنما ساغ دخولها على المضمَر هنا ، لأنه مبهم مفسر بنكرة ، ويجب فيه التفسير ، لأنه لم يتقدم ما يعود الضمير إليه ، ولأنه مجرى مجرى الوصف ، فيكون أبلغ في التقليل .

وإما مفرد يجرى بوجوه الإعراب ، ويقع في عطف الفعل على الفعل .
وحقيقة هذا الباب : أن يتنازع فعلان^(١) كلاهما اسماً واحداً ، على جهة الاتفاق^(٢) ، أو على جهة الاختلاف ، فالذي يطلبه على جهة الاتفاق : أن يطلباه جميعاً مرفوعاً ، أو يطلباه جميعاً منصوباً ، أو يطلباه مجروراً ، مثال المرفوع : قام وقعد زيدٌ ، ومثال المنصوب : ضربتُ وأكرمتُ زيداً ، ومثال المجرور : جئت وذهبت إلى زيدٍ . [٤٢ ب]

فذهب البصريين في هذا الباب : أن يُعطوا الظاهرَ للثاني ، والضميرَ للأول ، ولا يُحذف إن كان مرفوعاً ، ويُحذف إن كان منصوباً أو مجروراً ، ومما جاء في كتاب الله تعالى قوله تعالى في المنصوب : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾^(٣) و : ﴿ آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^(٤) ، ومثال المجرور قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(٥) .

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٧٤ ب : « ولو أنه قال عوض « فعلان » عاملان ، لكان أجود ، لأن العامل قد يكون فعلاً وغير فعل ، وهذا الباب غير مختص بالفعل ، بل قد يكون في الاسمين ، كقول كثير :

* وعزة مطول معنى غريمها *

وفي اسم فعل وفعل ، كقوله سبحانه : « هاؤم اقرءوا كتابيه » .

(٢) يعني بالاتفاق : أن يريدوا فاعلين ، أو مفعولين أو جارين أو مجرورين ، وقد مثله المصنف ، وجهة الاختلاف أن يكون الأول رافعا ، والثاني ناصبا ، أو العكس ، كقولك : ضربني وضربت زيدا ، وضربت وضربني زيد . أفاد ذلك صاحب المحصول .

(٣) سورة الحاقة ، آية ١٩

(٤) سورة الكهف ، آية ٩٦

(٥) الآية الأخيرة من سورة النساء .

والسكوفيون بعكسهم : وهو أن يُعطوا الظاهرَ للأول ، والمضمرَ للثاني ،
فيقولون ^(١) : ضربني وضربت زيدا ^(٢) ، ولو كان على ما قالوا الموجب الضميرُ
في الثاني فلا يُحذف ، فيقولون : ضربني وضربتُه زيدا ، وهذا من المُختلَفِ [٤٣أ]
العملِ .

والذي يفسره سياق الكلام : كقولك : مَنْ كذب كان ^(٣) شرًّا له .
والذي يفسره ما استقرَّ في النفس ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
الْقَدْرِ ﴾ ^(٤) .

والذي يفسره المشاهدة : ضمير المتكلم أو المخاطب ، نحو : أكرمته ،
وضربتني وأكرمتني ^(٥) .

وينقسم بالنسبة إلى الإعراب إلى مرفوع ومنصوب ومجرور .
والرُفوع ينقسم إلى منفصل ومتصل ، فالمنفصل : أنا ونحن وأنت ، إلى

(١) هنا انتهى سقط النسخة ظ الذي بدأ أثناء الفصل التاسع من الباب الثاني .
(٢) في الأصل : « زيدا » ، وهو خطأ ينقض قاعدة الكوفيين ، وقد أثبتته بالرفع
على الصواب من ظ ، والحصول .

(٣) قال في الحصول ١٧٥ أ : « فني » كان ضمير هو اسمها ، والتقدير : كان
الكذب ، ودل عليه لفظ الفعل ، ولهذا قال : سياق الكلام . وانظر أمالي ابن
الشجري ١ / ٥٣ .

(٤) الآية الأولى من سورة القدر . وقال ابن إياز في الحصول : والضمير في « أنزلناه »
عائد إلى القرآن ، ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه ، فلهذا كان مفسره ما استقر
في النفس .

(٥) في الأصل : « ضربني وأكرمتني » . وأثبت ما في ظ .

أَنْتَنَّ ، وهو إلى هُنَّ ، ويختصّ هذا المضمّر [المرفوع المنفصل] ^(١) بالفصل الذي يسميه الكوفيون العباد ، ويقع بين المبتدأ والخبر ، إذا كانا معرفتين ، أو [٤٣ب] قريبا من المعرفة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ ^(٢) .
ومما ^(٣) دخل على المبتدأ : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٤) ،
ولا مَوْضِعَ له من الإعراب .

والمُتَّصِلُ : ضَرَبْتُ ، وضربت ، وضربنا ، وضربتِ ، إلى ضربتُنَّ ، وضرب
إلى ضَرَبْنَا .

والمَنْصُوبُ ينقسم إلى منفصل ومتصل . فالمنفصل : إِيَّايَ وإِيَّانَا وإِيَّاكَ ،
إلى إِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهُ ، إلى إِيَّاهُنَّ .

والمُتَّصِلُ : نَفَعْنِي ونَفَعْنَا ونَفَعَكَ ، إلى نَفَعَكُنَّ ، ونَفَعَهُ ، إلى نَفَعْنُنَّ .

والمَجْرُورُ لا يكون إلا متصلا ، كقولك : غُلَامِي ، لي ، غُلَامُنَا ، لنا ، غُلَامِكَ ،

لك ، إلى غُلَامِكُنَّ ، لَكُنَّ ، غُلَامِهِ ، له ، إلى غُلَامِهِنَّ ، لِهِنَّ . [٤٤ أ] .

الفصل الرابع

في المبهمات

وينقسم إلى قسمين :

فالقسم الأول : الإشارات ، ولها مراتب : دُنْيَا ووُسْطَى وقُصُوبَى ، تقول :

هذا وذاك وذلك ، هذانِ ، ذانِكُ ، هؤلاءِ ، أولئكِ ، أولئكِ ، وإن شئت :

أُولَئِكَ . وفي الواحدة : هذه ، وفيه لغات : هاذِي ، وهَاتِي ، وهَاتَا ، وَذِهِ ،

(١) ليس في ظ . (٢) سورة لقمان ، آية ٢٦

(٣) في ظ : وما . (٤) سورة يوسف ، آية ٩٨

ودُنْيَا : هذه ، ووُسْطَى : تِيكَ ، وقُصْوَى : تِلْكَ ، وفي التثنية : هَاتَانِ ، تَانِكَ ، تَانُكَ ، وفي الجميع يستوى المذكر والمؤنث .

وإذا راعيت هذه المراتب الثلاث نشأ عنها في المخاطبة مائة وثمانين مسائل ، والأصل فيها : أن تجعل ذا المسئول عنه ^(١) ، والكاف للمخاطب ، فتختلف [٤٤ ب] أحوالها في الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

القسم الثاني : في الموصولات من المبهمات .

وهي : الذي ، والتي ، وتثنيتهما وجمعهما ، ومَنْ ، وما ، وهما بمعناها ، وذو ، في لغة طَيِّبٍ ، وذا ، إذا كان معها ^(٢) ما الاستفهامية ، والألَى بمعنى الذين ، وأىُّ ، والألف واللام .

وهذه الموصولات لا بُدَّ فيها ^(٣) من صِلَات ، وصلاتها لا تكون إلا جملةً خبرية تحتمل الصدق والكذب ، ولا بُدَّ فيها من ضمير يعود على الموصول ، ولا يتقدم شيء منها على الموصول ، ولا يُجَالُ بينها وبين الموصول بأجنبي .

وفي الذي لغات : الَّذِي ، وَالَّذِيُّ ، وَالَّذِي ، وَالَّذِيَّ ، [٤٥ أ] وكذلك في الأتي .

ويجوز تشديد النون في اللّذين ، واللّتين ، كما جاء في هذين ، وهاتين .

(١) في ظ : والأصل أن تجعل فيها ذا للمسئول .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ١٨١ أ : « و «ذا» المقترنة بما على وجهين : أحدهما : أن تكون « ما » استفهامية مبتدأة ، و « ذا » بمعنى الذي ، وما بعدها صلتها ، وهي خبرها ، والثاني أن تجعلها كلمة واحدة في موضع نصب بالفعل ، وجواب الأول مرفوع ، وجواب الثاني منصوب ، لأنه بدل منه ، قال تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل العفو » . قرىء برفع « العفو » ونصبه » .

(٣) في ظ : « لها » في هذا الموضع والذي يليه .

ويحوز حذف النون من اللذان والذين ، وهو أحد ما جاء^(١) في قوله تعالى:
﴿ وَخُضُّمٌ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾^(٢) .

وجمع التى : اللاتى ، واللواتى ، واللآئى^(٣) ، واللآت .

وهذه الموصولات كلها مبنية ، إلا أياً ، فإنها معربة ، إلا إذا حذف من
صلتها شيء ، فإنها تُبنى ، كقوله تعالى^(٤) : ﴿ ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ
أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا ﴾^(٥) .

الفصل الخامس

فى المَعْرِفِ بِاللَّامِ

وينقسم إلى : عهدية ، وجنسية .

والفرق بينهما أن تُضمَر [٤٥ ب] الاسم الذى فيه الألف واللام ، فإن أفاد
مضمرة ما أفاد مظهره ، فالألف واللام فيه للعهد ، وإلا فهى للجنس .

(١) فى ظ : ما قيل .

(٢) سورة التوبة ، آية ٦٩ . وقول المصنف : « وهو أحد ما جاء فى قوله تعالى »
يشير به إلى ما ذكره فى توجيه « الذى » فى الآية الكريمة . فقد ذهبوا فيها مذهبين :
الأول أنها « الذين » وحذفت منها النون . وهو ما ذكره المصنف ، والثانى : أن « الذى »
هنا مصدرية ، وتأويل الآية : وخضتم كخوضهم . وهو نادر . انظر إعراب القرآن
للمكبرى ٢ / ١٨ ، وتفسير القرطبي ١ / ٢١٢ ، ٨ / ٢٠١

(٣) رسمت فى الفصول هكذا : « اللآى » . وجاءت فى المحصول : « واللآء » وقال
ابن إياز : بالهمز فقط . والندى وجدته فى المراجع جواز الوجهين : « اللآئى ، واللآء » ،
بإثبات الياء مع الهمزة ، وبالهمزة فقط . انظر مثلاً شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك ١ / ١٢٦ (٤) سورة مريم ، آية ٦٩

(٥) ضبطت العين فى الفصول بالضم ، وهى قراءة غير حمزة والسكسائى وحفص

من القراء ، كما فى الإتخاف ص ٢٩٨

مثال العهدية قوله تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(١) ، ولو قال : فعصاه ، لَعَلِمَ .

ومثال الجنسية قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرُ : إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾^(٢) ، ولو قال : إنه لفي خسر ، لم يُعَلِمَ .

ومما يدخل في الجنسية : الألف واللام التي هي للحضور ، نحو قولك : مررت بهذا الرجل .

ومما يدخل في العهدية : الألف واللام التي هي للمَحْرِ الصفة ، نحو : الحارث والعباس .

وأما [٤٦ أ] التي^(٣) للغلبة فكالثريا والدبران ، والألف واللام التي هي بدل من الممزة ، في : الله ، والناس .

الفصل السادس

في الإضافة

وشرطها : أن تكون إضافةً مَحْضَةً^(٤) رافعةً للإبهام ، لا يُراد بها الانفصال كقولك : غلامُ زيدٍ .

وقد يكون المضاف معرفةً بالغلبة^(٥) ، كقولك : ابنُ حمَرَ ، وابنُ الزُّبَيْرِ .

(١) سورة المزمل ، آية ١٥ ، ١٦

(٢) أول سورة العصر .

(٣) في الحصول ١٨٤ ب : « وإما للغلبة كالثريا . . . » ، وفي شرح الخويجي ١٤٦

ب : « والتي للغلبة كالثريا . . . » .

(٤) سبق الكلام على هذه الإضافة في ص ٢٢٤

(٥) قال ابن إياز في الحصول ١٨٥ أ : يريد أن من الأعلام الشخصية ما لا يحتاج

في دلالته على مسماه الشخصى من حيث هو إلى أن يوضع عليه ، بل يكون في وضعه =

الفصل السابع

في أسبق التوابع ، وهو ^(١) النعت

والتوابع أربعة : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

فالنعت : تخصيص نسكرة ^(٢) [٤٦ ب] وإيضاح معرفة ، وأتى به ^(٣)

للفرق بين المشتركين في الاسم .

وشرطه : أن يكون مشتقاً ، أو في حكم المشتق ، وأن يكون تابعا للمنعوت

في إعرابه ، وإفراده ، وتثنيته وجمعه ، وتأنيثه وتذكيره ، وتنكيره وتعريفه ^(٤) .

= الأصلى دالا على عدة من الأشخاص صالحا لها ، فتتفق لأحدها شهرة فتوجب تخصيصه به وغلبته عليه ، فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليه ، وذلك ضربان : ما كان بالألف واللام كما سلف ، والثانى : ما كان مضافاً ، نحو ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، فإنه إذا أطلق لم ينصرف إلا إلى العبادلة ، فاللام والإضافة لازمتان ، فتنزعا تنسكرا الاسم .

(١) في الفصول : « وهى » ، وأثبتته بضمير المذكر من المحصول ١٨٥ أ ، وشرح

الخويى ١٤٨ ب .

(٢) في ظ : تخصيص النسكرة وإيضاح المعرفة .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ١٨٥ ب : « وقوله : « وأتى به للفرق بين المشتركين

في الاسم » هو المستفاد من قوله : « وإيضاح معرفة » كما عرفتك ، لكنه كرره من غير حاجة إليه » .

وقال الخويى في شرحه ١٤٩ أ « لكن هذه العبارة من المصنف توهم اقتصار عرض

الإتيان بالنعت على هذه الفائدة ، أعنى الفرق بين المشتركين في الاسم ، وليس كذلك ،

فإنها قد أتت لمجرد التعظيم كما فى : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الدم والتحجير ، نحو :

هذا زيد الفاسق الخبيث ، أو للتوكيد كقوله تعالى : « فإذا نفخ فى الصور نفخة

واحدة » ، وقول القائل : أمس الدابر » .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٨٦ أ : « اعلم أن الصفة تتبع الموصوف فى الإعراب

والتعريف والتنكير لفظا ومعنى ، أما فى البواقى التى ذكر المصنف ، فقد يتخاف ذلك

لفظا ، فإن الجمع قد يوصف بالواحد ، فى نحو قولهم : مررت بقوم عدوئك ، وقد =

والمشتقُّ : إما حَلِيَّةٌ^(١) ، أو نَسَبٌ ، أو فِعْلٌ ، أو صِنَاعَةٌ .
والذى فى حكم المشتقِّ : ذوبمعنى صاحب ، وأىُّ ، والألف واللام التى
للحضور .

وكلُّ الأسماء تُنَعَّتُ وُيُنَعَّتُ بها، إلا المُضمرَ ، فإنه لا يُنَعَّتُ ولا يُنَعَّتُ به .
والعلمُ يُنَعَّتُ ولا يُنَعَّتُ به .
وإذا تَكَرَّرَتِ التَّعْوُتُ ؛ فإن شئت أتبعها الأوَّلَ ، وإن شئت نصبتها بمعنى
أَعْنَى ، وإن [٤٧ أ] شئت رفعتها ، بمعنى المبتدأ ، وإن شئت عطفت بعضها
على بعض .

الفصل الثامن

فى التوكيد

وهو تحقيق المعنى فى نفس السامع .
وينقسم إلى : توكيد تكرار ، وتوكيد إحاطة .
فتوكيد التكرار : ينقسم إلى تكرار لفظ ، وتكرار معنى ، فتكرار اللفظ :
هو إعادة الشئ بعينه ، وفائدته : رفع توهم عدم سماع السامع .
وتوكيد تكرار المعنى : هو إعادة الشئ بالنفس والعين ، وفائدته : رفع
توهم المجاز .

= يوصف الواحد بالجمع فى نحو قولهم : ثوب أسمال ، ومررت برجال قائم أبأؤهم ، وقد
وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل علامة ونسابة ، ووصفوا المؤنث بالمذكر ، فقالوا :
امرأة حاسر وطالق ، فلم تكن هذه الأمور لازمة لفظاً ومعنى ، كالتى ذكرنا أولاً .
(١) الحلية : هى الأمر الظاهر على الموصوف ، كالطول والقصر والسواد واللبياض ،
والعمى والبصير ، والتحلية منها ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ١٨٦ ب ، وقال : وقد
أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ يقع الاسم الموصوف تحلية .

وتوكيد الإحاطة : هو التوكيد بكُلِّ وأَجْمَع ، [٤٧ ب] كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ لِلْمَلَائِكَةِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(١) ، وفائدته : رفع توهُم التَّجَزِّي .
ويتبع أَجْمَع ، أَكْتَع ، أَبْصَع ، أَبْتَع ، ولا يُؤكِّدُ بها إلا المَعَارِفُ ،
دُونَ النَّكْرَاتِ .

وكلها تتبع ولا تُقَطَع ، بخلاف النعت .

الفصل التاسع

في العطف

وهو قسمان : عطف بَيَانٍ ، وعطف نَسَقٍ .

فمِطْفُ البَيَانِ : هو اسمٌ يفسِّره اسم ، كما يفسِّره النعت ، إلا أنه ليس مشتقًّا ، ولا في حكم المشتقِّ ، فأشبهه البَدَل ، والفرق بينهما : أنه لا يُنَوَى فيه إِحْلَالُ الثَّانِي مَحَلَّ الْأَوَّلِ .

وأكثر ما يقع : عِلْمًا بعدَ عِلْمٍ ، أو عِلْمًا بعدَ كُنْيَةٍ ، أو كُنْيَةً بعدَ عِلْمٍ ،
كقول الشاعر^(٢) [٤٨ أ] :

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَائِلِي يَا نَصْرُ نَصْرًا

وعطف النسق بالحروف ، وهي عشرة :

الواو للجمع بلا ترتيب .

(١) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، وسورة ص آية ٧٣

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، كما في سيبويه ١ / ٣٠٤ ، وقد وجدته في ملحقات ديوانه

ص ١٧٤ ، ونسبه ابن هشام في المغني ص ٤٣٤ لرؤبة أيضا ، لسكنه في شذور الذهب

ص ٤٣٧ ينسبه لذي الرمة ، ولم أجده في ديوان ذي الرمة . وقد تكلم البغدادي في

الخرزاة ٢ / ٢٢٣ على نسبة هذا البيت ، وانظر أيضا الخصائص ١ / ٤٠٠

والفاء للترتيب والتعقيب .

وَأُمٌّ لِلْمُهَلَّةِ .

وحقّي للتعظيم ، أو للتحقير ، أو للضعف ، أو للقوّة ، وشرطها : أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها .

وأو ، وإمّا ، للشكّ والإبهام ، والتخيير . والإباحة .

ولسكنٌ للاستدراك بعد الجحدِ .

وبل للإضراب عن الأول والإيجاب للثاني .

ولا : تنفي عن الثاني ما تُثبِتُ للأول .

وأُمٌّ للمعادلةِ بين اسمين أو فعلين بعد همزة الاستفهام ، نحو : أقام زيدٌ أم عمرو؟

ولسكنٌ [٤٨ ب] تكون منفصلةً إذا كان بعدها جملة^(١) [تكون حرف

ابتداء ، وأمٌ تكون منفصلةً إذا كان ما بعدها جملة [غير معادلة للهمزة ، فتقدر

بيل والهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَكْفُرُونَ أَفْتَرَاهُ ﴾^(٢) ، تقديره : بل يقولون

افتراه .

وكلُّ الأسماء يُعْطَفُ بعضها على بعض ، وكذلك الأفعال ، إلا المضمَرَ

المجرور ، فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار . وأما المضمَرُ المرفوع المتصل فلا يُعْطَفُ

عليه إلا بتأكيده^(٣) ، أو ما يسدُّ مسدَّ التأكيده .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وظ ، وقد استكملته من المحصول ١٩٣ أ .

(٢) سورة يونس آية ٣٨ ، ومواضع أخرى من الكتاب الكريم .

(٣) في ظ : بالتأكيده .

الفصل العاشر

في البدل

وهو تفسيرُ اسمٍ باسمٍ ، يُقدَّرُ إحلالُهُ في محلِّ الأول .
وينقسم إلى أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهو ^(١) كَلَهُ .
وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه .

[٤٩ أ] وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتملٌ عليه .

وبدل الغلط ، ولا يقع في كلامٍ فصيحٍ .

وتنمى مسائل هذا الباب إلى ثمانى مسائل : ظاهرٌ من ظاهر ، ومضمر من مضمر ، وظاهر من مضمر ، ومضمر من ظاهر ^(٢) .

والظاهر : إما معرفة من معرفة ، أو نكرة من نكرة ، أو معرفة من نكرة ، أو نكرة من معرفة .

فبدل الشيء من الشيء ، وهو كَلَهُ ^(٣) : قوله تعالى : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ^(٤) ، وهذا بدل المعرفة من المعرفة .

وأما بدل النكرة من المعرفة ، فقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ ^(٥) ، فالناصية الأولى معرفة والثانية نكرة ^(٦) .

(١) في ظ ، والحصول ١٩٤ ب : وهو هو .

(٢) مثل المصنف لإبدال الظاهر ، ولم يمثل لإبدال المضمورات . وقد ذكرها ابن إياز في الحصول ١٩٦ أ ، واستوفى أقسامها . (٣) في ظ ، والحصول : وهو هو .

(٤) الآيتان الأخيرتان من سورة الفاتحة .

(٥) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٦) لم يمثل المصنف لبديل المعرفة من النكرة ، وقد ذكره ابن إياز في الحصول

١٩٦ ب ، وهو قوله تعالى : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله » الآيتان الأخيرتان من سورة الشورى .

وأما بدل النكرة من النكرة [٤٩ ب] فقول الشاعر^(١) :
 وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
 ونظيره قوله تعالى: ﴿وَعَرَّأَيْبُ سُودٌ﴾^(٢) ، وهذا بدل النكرة من النكرة.
 وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه ، قوله تعالى^(٣) : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ
 حِجٌّ الْبَيْتِ مِنْ (٤) اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ
 اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٥) .

وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتمل عليه قوله تعالى^(٦) : ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ
 إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ ، ف﴿أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ بدل من الهاء في ﴿أَنسَانِيهِ﴾ .

(١) هو كثير ، والبيت في ديوانه ١ / ٤٦

(٢) سورة فاطر الآية ٢٧ ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٥٤ في تفسير
 هذه الآية الكريمة : « مقدم ومؤخر ، لأنه يقال : أسود غريب » ، وقد وضع
 الجوهري في الصحاح (غ ر ب) مأخذ هذا التقديم والتأخير ، فقال : « وتقول : هذا
 أسود غريب ، أي شديد السواد ، وإذا قلت : غرايب سود ، تجعل السود بدلا من
 الغرايب ، لأن توا كيد الألوان لا تقدم » . (٣) سورة آل عمران ، الآية ٩٧ .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ١٩٦ ب : « من استطاع » موضعه جر أو رفع ،
 فالجر على وجهين : الأول أن يكون بدلا من « الناس » بدل بعض من كل ، إذ المستطيع
 بعض الناس لا كلهم ، والثاني قال ابن برهان : وهو أن يكون بدل كل من كل ، والمراد
 بالناس الخصوص ، فهو مطابق لعدة المستطيعين ، لأن الله تعالى لا يكلف الحج إلا من
 يستطيعه ، والرفع على أن يكون فاعل « حج » و « حج » مضاف إلى المفعول .

(٥) سورة البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، و « دفاع » بألف بعد الفاء ، وردت هكذا
 في الفصول ، والحصول ١٩٦ ب ، وشرح الخوي ١٦٠ ب ، وهي قراءة نافع وأبي
 جعفر ويعقوب ، ووافقهم الحسن ، وهو حينئذ مصدر « دفع » الثلاثي ، نحو كتب
 كتابا . ويجوز أن يكون مصدر « دافع » كقائل قتالا ، إتحاف فضلاء البشر ص ١٦١

(٦) سورة الكهف ، الآية ٦٣

(٧) البدل هنا هو المصدر المؤول من « أن والفعل » والتقدير : وما أنساني

ذكره إلا الشيطان ، تفسير القرطبي ١١ / ١٤

البَابُ الثَّامِسُ

في فصول متفرقة

وهي عشرة : العدد وما [٥٠ أ] يلتحق به ، والمذكر مع المؤنث ، والتصغير ، والنسب ، والمقصور مع الممدود ، والهجاء مع الإمالة ، وأبنيّة الأسماء مع الأفعال والمصادر ، والتصريف ، والوقف والحكاية ، والإدغام ، وضرائر الأشعار . على سبيل الاختصار . والله أعلم .

الفصل الأول

في العدد وما يلتحق به

وهي آحاد وعشرات ومئون^(١) وألوف .

فالعدد^(٢) من الثلاثة إلى العشرة بإثبات الهاء في المذكر ، وحذفها من^(٣) المؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَّ نِيَّةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾^(٤) ، فأثبت الهاء في المذكر ، وحذفها من المؤنث .

وقد يُضاف [٥٠ ب] إلى جمع القلة إن أمكن ، وجموع القلة جُمعت في قول

بعضهم :

بِأَفْعُلٍ مُّمَّ أَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ^(٥)

(١) في المحصول : ومئات .

(٢) في المحصول : فالجمع .

(٣) في ظ : « في المؤنث » ، هنا وفي الموضع التالي .

(٤) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٥) البيت في الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٦ من غير نسبة ، والرواية هناك :

بِأَفْعُلٍ وَأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ =

فإذا تجاوزت العشرة ركبّت^(١) مع النيف ، فنقول : أحد عشر رجلا ،
وإحدى عشرة امرأة ، وأما اثنا عشر : فمعرّب صدره ومبني عجزه ، فنقول :
اثنا عشر رجلا ، واثنتا عشرة امرأة [يُعرب الصّدرُ إعرابَ المثني]^(٢) .
وأما ثلاثة عشر إلى تسعة عشر : فتثبت الهاء في صدره وتحذفها من
عجزه ، والمؤنث بالعكس .

وفي عشرين يستوى المذكر والمؤنث .

وأما الأحاد التي تعطف [٥١ أ] على العنود فقد تقدّم ذكرها .

وتفسير العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب .

= وهذه الرواية أيضا في حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ / ٣٠٠ ، وخاتمة
المصباح المنير ، للفيومي ص ١٠٧٤ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز ابادي ص ١٥٠
والبيت مع بيتين آخرين ، في كليات أبي البقاء ، ص ٢٤٢ (فصل الجيم) من غير
نسبة ، قال :

جمع السلامة منكورا يراد به من الثلاث إلى عشر فلا تزد

وأفعل ثم أفعال وأفعلة وفعلة مثله في ذلك العدد

كأفلس وكأثواب وأرغفة وغملة فاحفظنها حفظ مجتهد

وقد أنشد البغدادي في الخزانة ٣ / ٤٣٠ البيت الشاهد مع بيت آخر هو :

وسالم الجمع أيضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

ونسبهما لأبي الحسن الذبّاح ، من نحاة إشبيلية .

ثم وجدت البيتين مع بيت ثالث ، هو :

سوى الثلاث التي الفراء قال بها دون النحاة ولم تحفظ لمجتهد

بآخر كتاب « التبصرة في النحو » للصيمري ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ،

برقم ٣٣٢ ق ، رأيت أثناء رحلتي الثانية إلى المغرب الأقصى ، صيف عام ١٩٧٥ م .

(١) في ظ : معها . (٢) سقط من ظ .

وأما المائة فتضاف إلى واحد، فتقول: مائة درهم، وهي مؤنثة، فتحذف الهاء من العدد المضاف إليها، فتقول: ثلاثمائة، وثلاث مئتين.

وأما الألف فذكر، فتقول: ثلاثة آلاف رجل، وثلاثة آلاف امرأة.

ومن العدد التاريخ، وهو بالليالي دون الأيام، فتقول: كتبته لغرة^(١) شهر كذا، وغرة كل شيء: أوله، ثم: كتبته لليلتين خلتا، ولثلاث خلون، إلى العشرة، ثم لإحدى عشرة ليلة خلت، إلى أربع عشرة ليلة خلت.

وفي خمس عشرة تقول: كتبته لمنتصف [٥١ ب] شهر كذا، وانتصاف شهر كذا، ثم: لأربع عشرة ليلة بقيت، إلى إحدى عشرة ليلة بقيت، ثم تقول:

كتبته لعشر بقين، ولثمان بقين، ومن الكتاب من يحتز^(٢) فيقول: إن بقين^(٣)، ثم يقول: كتبته لسرار^(٤) شهر كذا، ثم في سلخ شهر كذا.

وإذا أردت تعريف العدد، ففي الأحاد والمئين والألوف، تعرف المضاف

(١) في هذا الموضع كلام طيب وتحقيق جيد للحريري في درة الغواص ص ٧٥، ٧٦

(٢) كذا في الفصول، ومثله في شرح الخوي ١٦٧ ب، وفي المحصول ٢٠١ أ: «بتحري»، وجاء بحاشية ظ: قوله «إن بقين» احتراز، لئلا يكون الشهر ناقصا فيكون الباقي من الشهر دون ما ذكر.

(٣) قال الخوي في الشرح: لجواز أن يكون الشهر تسعا وعشرين، فلا يكون الباقي عشر ليال مثلا، فيقال: لعشر إن بقين، والفقهاء يختارون هذه العبارة تحرياً في الصدق وتحرياً من الكذب، وأهل العربية يختارون الأول اعتماداً على فهم المعنى، فإنك إذا قلت: كتبته لعشر بقين من الشهر علم أن المراد أن ذلك بتقدير أن يكون الشهر تاماً.

(٤) سرار الشهر: آخره، وهو آخر ليلة يستسر الهلال بنور الشمس.

إليه ، فنقول : ثلاثَةُ الأثوابِ ، ومائةُ الدرِّهمِ ، قال الشاعر^(١) :
 ما زال مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَمَا فَادْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
 وفي المُرْكَبِ تُعْرَفُ الْأَوَّلُ ، فنقول : الأحدَ عشرَ درهماً ، وإن شئتَ عَرَّفْتَهُمَا ،
 فنقول : [٥٢ أ] الأحدَ العَشرَ درهماً ، ولا يجوز تعريف الدرِّهمِ ، لأنَّه تَمييزُ ،
 وكذلك المعطوف في أحد وعشرين .

وإذا بَنِيَتْ اسمُ الفاعلِ مِنَ العَدَدِ وَأُتِيَ بِعَدَدِهِ بِمَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ أَضْفَتْ ،
 فنقول : ثَانِيِ اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، أَيْ^(٢) [هُوَ] أَحَدِ اثْنَيْنِ ، وَأَحَدِ ثَلَاثَةٍ .
 وَإِنْ أُتِيَ بِعَدَدِهِ بِمَا لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ نَوَّنتَ وَنَصَبْتَ ، فنقول : ثَالِثُ اثْنَيْنِ ،
 وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ، فَتُجْرِيهِ مُجْرَى اسمِ الفاعلِ .
 وفي المُرْكَبِ تَبْنِي الْجَمِيعَ عَلَى الْفَتْحِ ، فنقول : حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ ،
 وَإِنْ شِئْتَ : حَادِي^(٣) [أَحَدَ] عَشَرَ .

(١) هو الفرزدق يمدح يزيد بن المهلب ، والبيت في ديوانه ص ٣٧٨
 وقال ابن إياز في المحصول ٢٠١ ب : وعنى بقوله « مذ عقدت يده إزاره » حال
 الصغر ، وعنى بخمسة الأشبار القبر ، أى مازال أميراً مذ عقل إلى أن مات ، وانظر
 المقتضب ٢ / ١٧٦
 (٢) زيادة من المحصول ٢٠٢ أ .

(٣) تسكئة لازمة من المحصول ٢٠٢ ب ، والمقتضب ٢ / ١٨٢ . وقول المصنف : « وإن شئت
 حادى أحد عشر » عطفاً على ما سبق يقتضى أنه مبنى على الفتح ، لكن المبرد ذكر في
 المقتضب أنه يعرب ، ويحسن إن أورد سياقه كله ، قال : « فإذا جاوز العقد الأول فإن القياس
 على المذهب الأول - وهو : هذا ثالث ثلاثة ورابع أربعة ، أى أحد ثلاثة وأحد أربعة -
 أن تقول : هذا حادى عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر ، ولكن العرب تستثقل
 إضافته على التمام لطوله فيقولون : هذا حادى أحد عشر ، وخامس خمسة عشر ، ويرفعون
 الأول بما يرفعه وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه لأنه معرب ، وإنما منهم من
 يثائه أن ثلاثة أسماء لا تجعل اسماً واحداً في غير الإضافة » . انتهى كلام المبرد . =

وتما يلتحق بالعدد الكناية ، وتنقسم على مراتب العدد ، فإذا قال : كذا دراهم ، ففسره ^(١) بعدد قليل مضاف إلى جمع القلة ، وهو من الثلاثة إلى [٥٢ ب] العشرة ، والثلاثة أقلها .

فإذا قال : كذا كذا ^(٢) درهما ، فيفسر ^(٣) بمركب ، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وأحد عشر أقلها .

فإذا قال : كذا درهماً ، ففسره بالعقود ، وهو من العشرين إلى التسعين ، والعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا وكذا درهماً ، ففسره بعدد معطوف ، وهو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وأحد وعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا درهم ، ففسره بعدد يضاف ^(٤) إلى المفرد ، وهو المائة والألف ^(٥) .

= وفي سيويوه ٢ / ١٧٢ مزيد تفصيل ، ومسألة « ثالث عشر ثلاثة عشر » من المسائل الخلافية ، وقد تكلم عليها ابن الأنباري في الإنصاف ص ١٩٩ كما أشار محقق المقتضب . وقد رأيت في ص ٣٢٢ من طبعة الإنصاف التي عندي .

(١) في ظ : ففسره .

(٢) في الحصول : « كذا وكذا » . وما في الفصول مثله في المغني ١ / ٢٠٥ ، وصورة « كذا وكذا » بالعطف سيدكرها المصنف بعد . وقال ابن مالك في التسهيل ص ١٢٥ : « كذا » مفرداً أو مكرراً بلا واو . ونقل ذلك عنه السيوطي في الهمع ٢ / ٧٦

(٣) في ظ ، و الحصول : ففسره .

(٤) في الحصول : مضاف .

(٥) قال ابن إياز في الحصول ٢٠٣ ب : « هذا ظاهر ، وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ، نعم ذكر الغزالي في الوسيط ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة ، وهو أنه إذا قال : له على كذا ، فكأنه =

وهن الكناية الجارية مجرى العدد: كم، إذا كان استهماها، فيقع^(١) موقع
[٥٣ أ] العشرين، فينتصب ما بعده على التمييز، فتقول: كم غلاماً ملكت؟
وإن كان خبرياً أجرى مجرى العشرة، فتجرت ما بعده، فتقول: كم غلاماً ملكت.

= قال: له على شيء، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك، وإذا قال: كذا كذا،
فهو تكرار، وإذا قال: كذا وكذا، فهو كقوله: شيء وشيء، فقد جمع بين مبهمين،
وإذا قال: كذا درهم، يلزمه درهم واحد، وكذلك إذا كرر، فقال: كذا كذا درهم،
وإذا عطف فقيه قولان: أحدهما أنه يلزمه درهم واحد، وكأنه بين المبهمين بشيء واحد،
والآخر أنه يلزمه درهماً، لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر، وقال بعضهم:
إذا قال كذا وكذا درهماً، بالنصب، لزمه درهماً، وبالرفع درهم واحد. وفيه نظر.
انتهى كلام ابن إياز.

وقول المصنف: « كذا درهم » بالإضافة فيه متابعة صريحة للكوفيين، قال ابن
هشام في المنقح ٢٠٥/١ مبحث « كذا »: « الثاني [من مخالفة كذا لأي]: أن تمييزها
واجب النصب، فلا يجوز جره بمن اتفاقاً ولا بالإضافة، خلافاً للكوفيين، أجازوا في
غير تكرار ولا عطف أن يقال: « كذا ثوب، وكذا أثواب » قياساً على العدد الصريح،
ولهذا قال فقهاؤهم: « إنه يلزم بقول القائل: « له عندي كذا درهم » مئة، وبقوله:
« كذا درهم » ثلاثة، وبقوله: « كذا كذا درهماً » أحد عشر، وبقوله: « كذا
درهماً » عشرون، وبقوله: « كذا وكذا درهماً » أحد وعشرون، حملاً على المحقق
من نظائرهن من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتي الإضافة -
المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور، ووهب ابن السيد فنقل اتفاق
النحويين على إجازة بها أجاز المبرد ومن ذكر معه. هذا وقد ذكر السيوطي في الأشباه
والنظائر ٤ / ١١٨ قول الكوفيين في هذه المسألة، ونص على أن ابن معطي تابعهم
على هذا في فصوله.

(١) في المحصول: يقع.

وإن وقع كم على المرار^(١) رفعت ، تقول : كم غلام^(٢) ملكته ، وبنشد
هذا البيت على ثلاثة أوجه^(٣) :

كم عمه^(٤) لك يا جرير وخاله^(٥) فدعاء قد حابت على عشاري

الفصل الثاني

في المذكر والمؤنث

فالأصل في الأسماء التذكير ، وإنما التأنيث فرع عنه^(٥) .

ثم المؤنث على ضربين : مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة .

فعلامة التأنيث على أقسام : التاء التي تبدل في الوقف هاء ، والألف المقصورة ،
في نحو : [كسرى]^(٦) و [سكري]^(٧) ، وجرحى ، والألف المدودة ، نحو : حمراء ،
^(٨) [وأنباء] ، والتاء في الفعل ، نحو : قامت وقعدت ، والنون في جمع [٥٣ب]

(١) في المحصول ٢٠٤ ب : « المرار » . وما في الفصول مثله في شرح الخوي ١٧٢ ب .

(٢) قال ابن إياز في المحصول : غلام : مرفوع بالابتداء ، وملكته : جملة فعلية خبره .
ومفسر « كم » محذوف ، والتقدير : كم مرة . فكم على هذا منصوب على الظرف بالفعل
بعدها ، ويجوز أن تكون منصوبة على المصدر ، أي : كم ملكا غلام ملكته ، ويجوز
أن يكون « ملكته » صفة لغلام ، والنجر محذوف ، والتقدير : كم لك غلام مملوك .

(٣) البيت للفرزدق . وهو في ديوانه ص ٤٥١ ، والنقائض ١ / ٣٣٢

(٤) قال المبرد في المقتضب ٥٨/٣ : « فإذا قلت : كم عمه ، فعلى معنى : رب عمه ، وإذا
قلت : كم عمه ، فعلى الاستفهام ، وإن قلت : كم عمه ، أوقعت « كم » على الزمان ، فقلت
كم يوماً عمه لك وخاله قد حابت على عشاري ، وكم مرة ، ونحو ذلك » وفي معنى اللبيب
١ / ٢٠٢ ، وجمع الموامع ١ / ٢٥٤ توجهات هذه الأعراب الثلاثة .

(٥) في ظ ، والمحصل : عليه .

(٦) ليس في ظ ، والمحصل . (٧) زدت الواو ليلتئم الكلام .

(٨) ليس في ظ .

المؤنث : نحو : ضَرَبْنَ ، والتاء المكسورة^(١) ، نحو : أنتِ ، والياء في هذِي^(٢) ،
والهاء في هذه ، التي هي تُبَدَل^(٣) من الياء في هذِي .

وغير الحقيقي^(٤) : الذي ليس له خِلْقَةٌ يُعْرَفُ بها ، وإنما تثبت^(٥) [علامته]
في الفعل المسند^(٦) إليه ، وبالإخبار^(٧) عنه ، أو في صفته^(٨) ، أو في تصغيره ،
نحو قولك في عين : عَيَّنَة .

وما كان في الحيوان مُزْدَوِجاً ، فالغالب^(٩) عليه التأنيث ، إلا الحاجبين
والمُنْحَرَيْنِ ، والله أعلم .

(١) في ظ : والكسر في أنت . وقال ابن إياز في الحصول ٢٠٥ ب : وقوله :
« والتاء المكسورة » الذي وجدته هو أن بعضهم قال : الكسرة تكون علامة للتأنيث ،
نحو أنت ، والمصنف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به .

(٢) قال ابن إياز : قوله : « والياء في هذِي » ، وقد سبقه إليه الزمخشري في
مفصله ، وليس الأمر على ما ظنا ، بل الياء عين الكلمة ، والتأنيث معلوم من الصيغة ،
وأما الكوفي فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسم عنده الذال ، والألف زائدة لتكبير
الكلمة ، فكذلك تكون الياء في « هذِي » زائدة ، فاعرفه . (٣) في ظ : بدل .

(٤) قال ابن إياز في الحصول : المصنف لم يتعرض في أول هذا الفصل للحقيقي حتى
يقول : وغير الحقيقي ، والظاهر أنه يريد بغير الحقيقي المؤنث الذي ليست فيه علامة
لأنه قسم ما فيه علامة . وعنى بالخلقة : العلامة ، ألا تراه قال : وإنما تثبت في الفعل المسند
إليه . انتهى كلام ابن إياز ، وأقول : قوله : « وعنى بالخلقة : العلامة » إنما بناء على سقوط
كلمة « العلامة » من نسخته من الفصول ، كما يتضح من التعليق الآتي .

(٥) سقطت من ظ ، والحصول . وانظر التعليق السابق .

(٦) نحو : قامت هند .

(٧) في الحصول : « أو الإخبار » . وهو أولى ليناسب ما بعده . ومثال الإخبار

عنه : الشمس طالعة . (٨) نحو : هذه عين واسعة .

(٩) في الأصل : « والغالب » ، وأثبتته بالفاء من ظ ، والحصول ، وشرح الحوي ،

وهو أنسب .

الفصل الثالث

في التصغير

والتصغير : أن تأتي إلى الاسم فتضمُّ أوله وتفتح ثانيه ، وتلحق ياء التصغير ثالثة ، ساكنة ، وتكسر ما بعدها ، إلا أن يكون حرف إعراب ، أو فيه هاء [٥٤ أ] للتأنيث ، أو ألفه الممدودة أو المقصورة ، أو ألف أفعال ، أو ألف فعلان .

وأبنية التصغير ثلاثة : مُعِيلٌ ، وَفُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ، كَفُلَيْسٍ ، وَدُرَيْهِمٍ ، وَدُنَيْنِيرٍ .

فُعَيْلٌ : هو تصغير كلِّ بناءٍ ثلاثيٍّ .

وَفُعَيْعِيلٌ : هو تصغير كلِّ بناءٍ رباعيٍّ ، أو خماسيٍّ حُذِفَ منه ولم يُعَوِّضْ (١) .

وَفُعَيْعِيلٌ : هو تصغير كلِّ بناءٍ زاد على أربعة أحرف قبل آخره حرفٌ مددٌ ولينٌ ، أو حُذِفَ منه ودُوِّضَ ، تقول في تصغير سَفَرَجَلٍ : سَفَيْرِجٌ ، إذا لم تُعَوِّضْ منه ، فإنَّ عَوَّضْتُ قلت : سَفَيْرِجٌ .

وإن كان زائداً على خمسة أحرف حذفتها ، فتقول في قَبَعَثَرِيٍّ : قُبَيْعِثٌ .

وإن كان فيه زائدان حذفت أقلهما فائدةً ، فتقول في نحو : مُكْتَسِبٌ : مُكَيْسِبٌ .

وإن كان ناقصاً [٥٤ ب] عن ثلاثة أحرف رددت ما حُذِفَ منه ،

إن (٢) كان في أوله : تقول في عِدَّةٍ : وُعَيْدَةٌ ، وأُعَيْدَةٌ .

(١) في المحصول : ولم يعوض عنه .

(٢) في الأصل : « وإن » وأسقطت الواو كما في ظ ، والمحصول ، وهو أنسب لنظم

وإن كان في وسطه رددته ، فتقول في سنة^(١) : سُنِّيَّةٌ وَسُنِّيَّةٌ .

(١) قال ابن إياز في المحصول ٢٠٨ ب: وتمثيل المصنف بسنة فيما حذف وسطه غلط ، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها وار ، وتصغيرها سنية ، ومن قال : سنهات ، فلامها هاء وتصغيرها : سنية .

وقال الخوي في شرح الفصول ١٨٠ أ : ولم يمثل المصنف لمحذوف العين ، بل ذكر هنا ما حذف وسطه ، كسنة ، ولم يرد بالوسط العين بل الحشو ، لأن المحذوف من سنة لامها ، وجعلها وسطا لوقوعها قبل هاء التانيث حشوا . انتهى كلام ابن إياز والخوي . وأقول :

هذا خطأ وقع فيه ابن معطى وابن إياز والخوي ، أما خطأ ابن معطى فلأنه مثل لما حذف وسطه بسنة ، والصواب في هذا المثال : « سه » بالسين والهاء ، كما في همع الموامع ٢ / ١٨٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤ / ١٦٧ . ويقال في تصغير : « سه » : « ستيه » برد العين ، وهي التاء ، والسه : الاست ، وفي الحديث : « العين وكاء السه » ، قال ابن الأثير في النهاية ٢ / ٤٢٩ : « السه : حلقة الدبر ، وهو الاست ، وأصلها : سته ، بوزن فرس ، وجمعها أستاه ، كأفراس ، فحذفت الهاء وعوض منها الهمزة ، فقليل : است ، فإذا رددت إليها الهاء ، وهي لامها وحذفت العين التي هي التاء انحذفت الهمزة التي جيء بها عوض الهاء ، فتقول : سه ، بفتح السين ، ويروى في الحديث : « وكاء الست » بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول .

وقد كنت جوزت أن يكون ما في الفصول من قوله : « سنة » من تصحيقات النساخ وقد رددت عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله في التصغير : « سنية وسنية » فهذا مما ينصرف إلى « سنة » لا محالة ، ومن عجب أن المصنف ذكره على الصواب ، فقال في ألفيته ص ٥٤ :

وكل محذوف إذا ما صغرا برد للأصل فقل مصغرا
وعيدة يديّة شويّه ثنية عضية ستيه

أما خطأ ابن إياز والخوي فلأنهما لم يتنبها إلى ما في تمثيل المصنف من تصحيف ، وأما قول الخوي : « ولم يمثل المصنف لمحذوف العين » فهو مدفوع بقول المصنف بعد : « وفي مذ : منيد » ، فهذا هو مثال محذوف العين ، ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخوي من الفصول ، كما سقط من « محصول » ابن إياز . واعتذار الخوي بقوله : « ولم يرد بالوسط العين بل الحشو » واضح التكلف .

(١) [وفي مُذُّ : مُنِيذٌ].

وكذلك إن كان في آخره ، فتقول في أبٍ : أُبِيٌّ ، وفي فَمٍّ : فُؤِيَةٌ ،
وذُوِيٌّ مالٍ .

وكلُّ مؤنَّثٍ على ثلاثة أحرف ، ليست فيه علامة التأنيث ، فإنك تردُّ إليه
الهاء في تصغيره^(٢) ، إلا في ستة مواضع : القَوْسُ ، والناَبُ^(٣) ، والدَّرْعُ^(٤) ،
والْحَرْبُ ، والعَرَسُ .

(١) سقط من ظ ، والمحصل .

(٢) مثل : عيينة وأذينة ، في تصغير عين وأذن .

(٣) المقصود بالناَب هنا : الناقة المسنة ، كما في شرح الخوي ١٨٠ ب ، قال : « وأما
الناَب الذي هو أحد الأسنان فمذكور ، وفي كلام ابن بابشاذ ما يشعر بأنه يوهم أنه مؤنَّث
وأنه المستثنى في التصغير ، حيث قال في الاعتذار عن عدم رد الهاء في تصغير هذه المستثنيات :
فالقوس : عود ، والدرع : قميص ، والناَب : سن » ، وقال الجوهري في الصحاح
(ن ي ب) ٢٣٠/١ : الناَب : المسنة من النوق . . . والتصغير نيب ، يقال : سميت بذلك
لطول ناها : فهو كالصفة ، فلذلك لم تلحقه الهاء ، لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات .
وانظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنَّث ، لأبي البركات الأنباري ص ٧٢ ، ٨٤ .
(٤) قال الخوي في شرح الفصول : وأما الدرع فالمراد بها درع الحديد ، لأنها
مؤنثة ، قال الشاعر :

والدرع لا أبغى بها نثرة كل امرئ مستودع ماله

وقد قالوا في تصغيرها : دريع ، وأما الدرع بمعنى القميص ، فهو مذكر ، فليس هو
المراد هنا ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أن درع الحديد يذكر ويؤنث ، واستشهدوا
بقول الشاعر :

مقلصا بالدرع ذي التنضن يمشى العرضي في الحديد المتقن

فعلى هذا يكون تصغيره على لغة تكبيره ، فلا يصح استثناءه ، وانظر اللسان (درع) ،

وشدّ في هذا الباب تصغيرُ الترخيم ، تقول في أزهر : زُهَيْرٌ^(١) .
وتصغيرُ المُبهمات بفتح أولها وإلحاق ألفٍ^(٢) في آخرها ، تقول في هذا :
هاذِيَا ، وفي التي : اللَّتِيَا .

الفصل الرابع

في النسب

[٥٥ أ] وهو أن تَعزُّوَ الاسمَ إلى أب أو قبيلة أو حَيٍّ أو صناعة ، بياء
مشددة في آخر الاسم ، مكسورٍ ما قبلها ، وقد^(٣) يُعوَّض عن إحدى الياءين
ألفٌ ، فتقول في يَمَنِيٍّ : يَمَانٍ ، وكذلك في شامِيٍّ : شَامٌ ، ولا يجوز^(٤) التشديد
مع الألف ، لأنه جُمعُ بين العَوَّض والمُعَوَّض عنه .

وبين ياء النسب وهاء التأنيث شبهً ، لأنها^(٥) للفرق بين الواحد والجمع ،

(١) قال ابن إياز في الحصول ٢٠٩ ب : وفي قوله : « وشد » نظر ، لأنهم لم
ينصوا على شدوذ هذا .

وقال الخوي في شرح الفصول ١٨١ ب : وإنما شد لما يؤدي إليه من اللبس ، ألا
ترى أن تصغير أزهر وزاهر ومزهر ، صيغة واحدة ، وهي : زهير ، بخلاف التصغير
الآخر ، فإنك تقول فيه ، في أزهر : أزهر ، وفي زاهر : زوهر ، وفي مزهر : مزهير ،
وفي زهر : زهير .

وانظر الفقرة (١٤) من آراء ابن معطى ، في الدراسة ص ٧١ .

(٢) في الفصول وشرحها للخوي : « ياء » ، وأثبت الصواب من الحصول ، والمقتضب

٢ / ٢٩٠ ، وجمع الهوامع ٢ / ١٩٠

(٣) قال في الحصول : أتى بقدر للتقليل ، لأن ذلك قليل .

(٤) قال ابن إياز في الحصول ٢١١ أ : يريد على الختار ، وإلا فقد حكى الجمع بينهما

أبو الخطاب ، وأنشد المغربي في شرح الجمل :

فتصبح في أكناف مكة أمنا كأنك جار لليماني تبع

(٥) في ظ : لأنهما .

فتقول: رُومٌ، للجنس، ورُوميٌّ، للواحد، كما تقول: تمرٌّ، للجنس، وللواحدة:
تَمْرَةٌ، وتكون للمبالغة في الوصف، كأحمرى^(١)، كما تكون الهاء للمبالغة
في الصفة، نحو: علامة ونسابة .

وتلحق الياء، لا للنسب فيه، تقول: بُحْتِيٌّ وكُرْسِيٌّ، كما تلحق الهاء
بمعنى التأنيث، لا للتأنيث في نحو: [٥٥ ب] ظُلْمَةٌ وغُرْفَةٌ، فلذلك إذا ألحقت
ياء النسب لما فيه هاء التأنيث حذفت، فتقول في المنتسب إلى مكة: مَكِّيٌّ،
وإن ألحقت هاء التأنيث فتقول: مَكِّيَّةٌ، لأن الهاء وقعت بعد ياء النسبة .

(٢) [وما كان على وزن فَعَلٍ، فإنك تفتح وسطه فتقول: تَمْرِيٌّ].

وما كان على وزن فَعِيلَةٍ، أو فَعِيلَةٍ، أو فَعُولَةٍ، فإنك تحذف الهاء مع
حرف المدِّ واللين، فتقول في حَنِيفَةٍ: حَنَفِيٌّ، وفي جَهِينَةٍ، وشنوءَةٍ: جُهِنِيٌّ،
وشنئِيٌّ .

فإن لم تكن فيه الهاء أثبت الياء، فتقول في قُرَيْشٍ: قُرَيْشِيٌّ^(٣)، قال
الشاعر^(٤):

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٍ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ

(١) في الأصل، وشرح الخوي ١٨٤ ب: «كرومي» ، وهو خطأ، أثبت صوابه
من الحصول، وجاء الكلام في ظ هكذا: وتكون للمبالغة في الصفة نحو علامة ونسابة
وأحمرى ودواري .

(٢) سقط من ظ، وسيأتي قريباً .

(٣) في الفصول: «قرشي» ، وأثبتته على الصواب من الحصول ٢١٢ أ، وشرح

الخوي ١٨٥ أ .

(٤) هو يزيد بن عبد المدان، كما في اللسان (ع ي ن) ١٧ / ١٧٥، والبيت في
اللسان (ق ر ش) ٨ / ٢٢٦ من غير نسبة، والذي هداني إلى نسبته إلى يزيد أن
صاحب اللسان أنشد في مادة (ق ر ش) مع البيت محل الشاهد هذا البيت: =

وإن سُمِعَ بال حذف فذلك شاذٌّ، كتولم: [عُمَيْرِيَّ] ^(١) قُرَشِيَّ، ومُنْذَلِيَّ،
وَنُقَمِيَّ، كما أن إثبات الياء في الأول شاذٌّ، كتولم: عُمَيْرِيَّ، في عُمَيْرَةَ.
وما كان معتلاً ^(٢)، [٥٦ أ] نحو: حُوَيْرَةَ، أو مضاعفاً نحو: عَزِيرَةَ،
فإنه ثبت فيه الياء والواو.

^(٣) [وما كان على وزن فَعَلٍ، نحو: شَقِرٍ، وَنَمِرٍ، فإنه يفتح وسَطُهُ، فتقول:
شَقَرِيَّ، وَنَمَرِيَّ]، وكذلك ما كان على وزن عَلِيٍّ، وَصَبِيٍّ، تَحذف إحدى
الياءين، فيبقى على مثال: عَمٍّ ^(٤) وشَجٍّ، فتفتح، ثم تقلب الياء ألفاً، فتصير
مثل رَحَى، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: عَلَوِيَّ، وَرَحَوِيَّ، وكذلك تفعل
في المحذوف ^(٥)، نحو: أَبٍ ^(٦).

وإن كان المقصور والمنقوص على أربعة أحرف، كان لك الحذف والإبدال
واوًا، كتقولك: قاضيٍّ، وموسِيٍّ، وإن شئت: قاضَوِيٍّ وموسَوِيٍّ.

= ولكننا أَعَدُّوْا عَلَى مَفَاضَةٍ دَلَّاصَ كَأَعْيَانَ الْجِرَادِ النَّظْمِ
ثم أنشد هذا البيت مرة أخرى في (ع ي ن) ونسبه إلى يزيد بن عبد المدان،
كما أثبت.

وقد أنشد سيبويه البيت في الكتاب ٢ / ٧٠ من غير نسبة، وكذا جاء غير منسوب
في الصحاح (ق ر ش) ١٠١٦، والإنصاف ٣٥٠.
(١) تكملة من ظ.

(٢) أى عينه حرف علة، كما قال الحوي في الشرح ١٨٥ ب.
(٣) ما بين القوسين سقط من الحصول ٢١٢ ب، وقد سبق قبل سطور، وفيها هنا
زيادة تمثيل.

(٤) في الفصول: «عمى وشجى»، وأثبت الصواب من حاشية ظ، والحصول ٢١٢
ب، وشرح الحوي ١٨٦ أ، والمقتضب ٣ / ١٤٠.
(٥) أى المحذوف اللام، كما نبه عليه ابن إياز في الحصول.
(٦) فتقول: أبوى.

وإن زاد على الأربعة وجب [٥٦ ب] الحذف^(١) .

وإن نسبت إلى الجمع ردّدته إلى الواحد^(٢) .

وإن نسبت إلى المركّب ، أو المضاف حذفت الثاني ، [وقد يُنسب إلى الثاني

إذا كان أشهر ، نحو : زُبَيْرِي ، في ابن الزُبَيْرِ]^(٣) وقد يركب منهما جميعا ،

وهو شاذٌ ، كقولهم : حَضْرَمِيٌّ ، وَعَبْدَرِيٌّ ، قال الشاعر^(٤) :

* وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسِيَّةٌ *

الفصل الخامس

في المقصور والمدود

وكلاهما يُعرَف قِياساً وسَمَاعاً .

فمن أقيسة المقصور أن يكون مصدرًا لفعلٍ يَفْعَلُ ، نحو صَدِي يَصْدِي ،
والمصدر : الصَّدَى ، وهو مقصور ، وكذلك هَوِي يَهْوَى هَوًى ، وَعَمِي يَعْمَى
عَمًى ، وبأبه .

ومنها أن يكون جمعه على أفعال ، نحو : أَرْجاء ، فالواحد : رَجًا ، مقصور .

(١) نحو : مصطفي ، كما في الحصول .

(٢) هنا بحث طيب للدكتور مصطفي جواد ، في كتابه : المباحث اللغوية في العراق ،

ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) ما بين القوسين ليس في الحصول .

(٤) هو عبد بنوثة بن وقاص الحارثي . وعجز البيت في ظ :

* كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيًا *

والبيت من قصيدة طويلة في المفضليات ص ٣١٥ بشرح ابن الأنباري .

وانظر معنى اللبيب ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٦ ، والمختص ١ / ٦٩ ،

وهو بيت كثير الدوران .

ومنها المشدّد، نحو: فِعْيَلِي، كقول عمرَ رضى الله عنه: [٥٧ أ] «لولا الخَلِيفِي لَأَذَنْتُ»^(١).

ومنها أن يكون اسمَ مفعول، أو مصدرًا زاد على ثلاثة أحرف، نحو: مُشْتَرِي، ومُصْطَفِي، ومنها ما هو من أنواع المَشْي، كالتَهَرِّي، والخَوْزَلِي، والحَيْكِي، والبَشَكِي، والمرَطِي، وكذلك فَعَلِي^(٢)، كبرَدِي.

ومن أقيسة الممدود: أن يكون مصدرًا لأفْعَل، كأعْطَى إعطاءً، وكذلك مصدر جميع ما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: رامِي رِمَاءً، واستَدَعَى استدعاءً. ومنها ما كان على فُعَال، من الأصوات، كالعُوء، والدُعَاء، والبُكَاء، وقد يُقصر البكاء، على معنى الحُزْن^(٣).

(١) ذكره ابن الأثير في النهاية ٢/ ٦٩، وروايته: «لو أظقت الأذان مع الخليفة لأذنت»، قال ابن الأثير: الخليفة بالكسر والتشديد والقصر: الخلافة، وهو وأمثاله من الأبنية، كالرميا، والدليلا: مصدر يدل على معنى الكثرة، يريد به كثرة اجتهاده في ضبط أمور الخلافة وتصريف أعنتها.

(٢) في الفصول: «الفعلي»، وأثبتته بغير أل من الحصول، ومن عبارة المصنف نفسه في الألفية ص ٦٠، قال:

كثل مستدعي كذاك فعلي كأجلى وبردَى ونملى

(٣) في الحصول ٢١٥ ب: «قال الخليل: الذين قصره لم يجعلوه صوتا، وإنما جعلوه كالحزن»، قال ابن إياز: وجاء الجمع بينهما في بيت أنشده أبو زكريا [لحسان ابن ثابت، كما في المقصور والممدود ص ١٥، ١٣٣، وهو في ديوان كعب بن مالك ص ٢٥٢، وقيل لعبد الله بن رواحة، على مافي اللسان (ب ك ي)]:

بكت عيني وحق لها بكهاها وما يفتى البكاء ولا العويل

وهنا تنبيه، وهو أن قصره ضعيف من جهة أخرى، وهي أن وزنه حينئذ فعل، وذلك قليل جدا، لم يجيء منه إلا الهدى والتقى والسرى. وانظر ديوان حسان بن ثابت

ومنها جمع فعل^(١) : نحو : أَرْجاء .
ومنها ما جمع على أفعلة ، نحو : قِباء وأَقْبِيَّة ، وخِباء وأَخْبِيَّة .
ومنها ما [٥٧ ب] كان على فعلاء ، مذكَّره أفعالٌ ، نحو : حَمراءُ أَحمر ،
فإن كان المذكور على فعلان فاللؤنت مقصور ، نحو : سَكْرَى سَكْران .
وأما السماع فهو مأخوذ من اللغة ، وليس هذا موضعه .

الفصل السادس

في الإمالة والهجاء

والإمالة موجبات^(٢) وموانع ، فمن موجباتها أن تكون الألف منقلبةً
عن ياء ، نحو : رَمَى وباع ، أو واو مكسورة ، نحو : خاف ، أو تكون مجاورةً
الياء ، نحو : طُغْيَان ، أو بعدها راء مكسورة ، نحو : النار ، أو قبلها ألفٌ مُمالة ،
نحو قولك : رأيتُ عمادا .

وألف التأنيث المقصورة موجبة للإمالة ، وكذلك كل ما كان ثنيتها بالياء .
وأما الموانع فهي حروف الاستعلاء ، وهي مجموعة في قولك : ضغط قص
خط ، نحو سَقَى ، وطَغَى . وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها :
سَتَشْحُوكَ^(٣) خَصْفَةٌ ، إلا أن يكون قبلها حرفٌ من حروف الاستعلاء ، [٥٨ أ]
مثال الممال منها : رَحْمَةٌ وَجَنَّةٌ ، وغير الممال : قُدْرَةٌ ، وما أشبه ذلك .

(١) في ظ : « ومنها ما جمع على أفعال ، نحو أرجاء ، وهو جمع فعل » ، وانظر أمثلة
المقصور فيما سبق .

(٢) قال ابن إياز في المحصول ٢١٦ أ : وقول المصنف : إنها موجبات ، تسمع ،
سببه إليه أبو علي الفارسي .

(٣) تمثيل المصنف هذا ليس مما هو بسبيله ، هذا تمثيل للحروف المهموسة ، كما في
اللسان (ه م س) ١٣٧/٨ ، عن المحكم ، ويقال أيضا : حثه شخص فسكت ، كما في =

وأما الهجاء: فسكل ما كان ثلاثياً من ذوات الياء، نحو: رَمَى، والرَّحَى، فإنه يُكْتَبُ بالياء.

وما كان أصله بالواو، نحو: غزا، والعصا، فإنه يُكْتَبُ بالألف.

وإن زاد على ثلاثة أحرف: كتب بالياء كله.

وجميع ما يُكْتَبُ بالياء، يجوز أن يُكْتَبُ بالألف.

وكل ما أميل كُتِبَ بالياء، وكل ما ظهرت الياء في ثنيتها أو بنيانه ^(١) للمتكلم،

نحو: رَمَيْتُ، وفتيان، فإنه من الياء، وإن ظهرت الواو فهو من الألف ^(٢)،

نحو: عَصَوَانِ، وهذا ^(٣) اصطلاح الكُتَّاب، كما كتبوا عمراً في الرفع والجر،

= اللسان أيضاً، أو: سكت فحشه شخص، كما ذكر ابن الجزرى في النشر ٢٠٢/١، وقال ابن إياز في المحصول ٢١٧ ب: «وهنا تنبيه، وهو أن الذي ذكره المصنف يجمع الحروف المهموسة، فاشتبه عليه، فأتى به في هذا الموضع، أو أنه من غلط النسخ، وجمها في قوله: ذود كلب نهز شمس جئت. فكان زاد الهاء، ولم يحك إمالتها غير الكسائي وليس يبعد في القياس، ومثاله: نبيه».

والذي ذكره ابن إياز جق. وقد ذكره المصنف في ألفيته. قال في صفحة ٦١:

والهاء للثانث قد أميات بعد حروف بعد قد أبيت

في ذود كلب نهز شمس جئت كخيفة وقفا وقد تبيت

ويقال أيضاً في هذه الحروف: جئت زينب لذود شمس، كما ذكر ابن إياز في

المحصول، وابن الجزرى في النشر ٨٢/٢

(١) في المحصول ٢١٨ أ: «أو إسناده إلى المتكلم»، وقال ابن إياز: وهما تنبيه،

وهو أنه لامعنى لتخصيص المصنف الإسناد بأنه إلى المتكلم، إذ الخطاب كذلك.

(٢) في الأصل: «فهو من الواو»، وأثبت الصواب من ظ، والمحصول. وفي

ظ: «فإنه» مكان «فهو».

(٣) في ظ: من اصطلاح.

بزيادة الواو، وكتبوا الهمزة المفتوح ما قبلها بالألف، على التخفيف، نحو: [٥٨ ب] قرأ، والمكسور ما قبلها بالياء، كما يخففها، نحو: مئزر، والمضموم ما قبلها بالواو، نحو: جؤن، فإذا وقعت أو لا فإنها تكتب بالألف على كل حال، وإن وقعت ساكنةً اعتبرت بحركة ما قبلها نحو: بئر، ومؤمن، ورأس. وهذا موضع اختصار.

الفصل السابع

في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر

وإنما يذكر في هذا المختصر الأبنية^(١) الأصول، دون الزوائد. فللأسماء^(٢) المفردة الثلاثية عشرة أبنية: فَعَلٌ كَفَلَسٍ، فَعَلٌ كَجَمَلٍ، فَعَلٌ كَعَضِدٍ، فَعَلٌ كَكَيْفٍ^(٣)، فَعَلٌ كَقُفْلٍ، فَعَلٌ كَصِرْدٍ، فَعَلٌ كَعُنُقٍ، فَعَلٌ كَحَبْرٍ، فَعَلٌ كِبَابِلٍ، فَعَلٌ كَعَنْبٍ. وللرباعي خمسة أبنية: فَعَلَلٌ [٥٩ أ] كَجَعْفَرٍ، فَعَلَلٌ كَزَبْرَجٍ، فَعَلَلٌ كَدِرْهَمٍ، فَعَلَلٌ كَكَبْرُنٍ، فَعَلَلٌ كَسِبْطَرٍ. وللخماسي أربعة أبنية: فَعَلَلَلٌ كَسَفَرَجَلٍ، فَعَلَلَلَلٌ كَجَحْرَشٍ، فَعَلَلَلَلٌ كَقَرَطَعْبٍ، فَعَلَلَلَلٌ كَقَدْعَمَلٍ.

وتكسير هذه الأبنية يأتي على أمثلة، فما كان ثلاثياً على فَعَلٍ، فجمعه

(١) في الأصل: «أبنية» وأثبت ما في ظ، والمحصل ٢١٩ ب، وشرح الحوي

١٩٧ ب.

(٢) قال ابن إياز في المحصول: بدأ بأوزان الأسماء لأنها الأصول في الاشتقاق عند

البصري.

(٣) في ظ: ككيد.

في القلّة على أُنْعَلِ ، وفي السكثرة على فِعَالٍ وفُعُولٍ ، نحو : فَلَئْسَ وَأَفْلَسَ وفُؤُوسٍ .
وما عدا (١) تَعْمَلًا يجمعه في القلّة على أُنْعَلِ ، نحو : أُنْجَالٍ ، وكذلك إن كان
فَعْلٌ معتلّ الوسط ، نحو : نَوَّبَ وأثَوَّبَ ، وفي السكثرة على الفِعَالِ والفُعُولِ
والفِعَالَةِ والنُعُولَةِ والفِعْلَانِ ، وفُعِلَ ونُعِلَ .

وما كان على أربعة أصول يجمعه على فَعَالِلٍ (٢) ، نحو : جَعَا فَرَّ ، وسَلَا هَبَ .
وما كان خماسيًا يجمعه بحذف [٥٩ ب] آخره ، نحو : سَفَارِجَ ، جمع
سَفَرٌ جَلِيٌّ .

وأما أبنية الأفعال فمنها ثلاثية ، وهي : فَعَلَ ، وفَعُلَ ، وفَعِلَ .

وللرُّباعية : فَعَعَلَ ، وفَعَّلَ ، وأَفْعَلَ ، وفَاعَلَ .

وللخماسية : انْفَعَلَ ، وافتَعَلَ (٣) ، وافْعَلَّ ، وتَفَعَّلَ ، وتَفَاعَلَ .

وللسداسية : اسْتَفْعَلَ ، وافْعَوَعَلَ ، وافْعَوَلَّ ، وافْعَعَلَى ، وافْعَالًا ، وافْعَعَنَلَلِ .

كضَرَبَ وظَرَفَ وعَلِمَ ، وذَخَرَ جَ وبَكَرَ وأَجْهَدَ وضَارَبَ ، وأَنْطَلَقَ
واكْتَسَبَ واحْمَرَّ وتَدَخَّرَ جَ وتَكْرَّمَ وتَعَاظَمَ ، واستَخْرَجَ واغْدُوذَنَ واجْلُوذَ
واسلَنْقَى واحْمَارَّ واسْحَنَكَكَ .

وأما فَعَلَ فمضارعه إن كان غير مُتَعَدٍّ على يَفْعَلُ (٤) ومصدره فُعُولٌ ،

(١) في ظ : وما كان على فعل يجمعه

(٢) قال الحوي في شرح الفصول ٢٠١ ب : وقول المصنف : « نحو جمافر وسلاهب »

إشارة إلى أنه يستوي في ذلك الاسم كجَمْفَرٍ ، والصفة كسَلَابٍ ، وهو الطويل من الخيل
على وجه الأرض .

(٣) لم يرد هذا الوزن في ظ ، وجاء مكانه : « تفعل » ، والوزنان واردان في

تمثيله الآتي .

(٤) ضبطت العين في الفصول بالضم والكسر ، ضبط قلم ، وقال ابن إياز في الحصول =

نحو: قَعَدَ يَقْعُدُ يُعْوَدًا، وقد يأتي على غير [٦٠ أ] ذلك^(١)، نحو: مَكَثَ
يَمْكُثُ مَكْمَثًا، وَفَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقًا، وَكَذَبَ يَكْذِبُ كِذْبًا.

وما كان على وزن فَعَلَ فمضارعه مفتوح العين، والمصدر^(٢) [مفتوح العين]

نحو: نَدِمَ يَنْدِمُ نَدَمًا، وقد جاء على فِعَالٍ، نحو: سَفِهَ يَسْفَهُ سِفَاهًا.

وقد يجيء على يَفْعَلٍ بالكسر، نحو: وَرِمَ يَرِمُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَلِيَ يَلِي، وَوَرِثَ
يَرِثُ، وقالوا: حَسِبَ^(٣) يَحْسُبُ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ، بالضم لا غير.

وما كان على وزن فَعَلَ متعديا فالمضارع منه^(٤) [غالبا] على يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ

بالضم^(٥) [والكسر]، والمصدر فَعَلٌ بالإسكان، كقولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ
ضَرْبًا، وَقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا^(٦) [ويأتي على فُعْلَانٍ، نحو: شُكْرَانٍ]، ويأتي على

= ٢٢٣ ب: « ومضارعه يأتي على يفعل، بالكسر، نحو: يضرب ويجلس، وعلى يفعل،
بالضم، كيقتل ويقعد »، ثم قال في ١٢٣٤: المصنف اقتصر على يفعل، بالضم في مضارع
فعل، فربما توهم القارئ أن الكسر لا يأتي فيه، وقد عرفتك أنه يأتي عليه، ومصدره
يأتي على فعول نحو قعود وجلوس.

(١) أي من غير قياس، فيقتصر فيه على السماع، كما ذكر الخوي في شرح

الفصول ٢٠٦ أ.

(٢) ليس في الحصول.

(٣) كذا ضبطت السين بالكسر، وهو ما يقتضيه العطف، ولم أجد فيما بين يدي
من مراجع النحو واللغة من ذكر كسر عين هذا الفعل في الماضي مع ضمها في المضارع،
فمع ضم عين المضارع ليس إلا فتحها في الماضي، أما قول المصنف « فضل يفضل » بكسر
الضاد في الماضي وضمها في المضارع، فقد وجدت في القاموس، قال الفيروز آبادي:
« فضل كنعصر وعلم، وأما فضل كعلم، يفضل كينصر، فمركبة منهما »، والذي في
ظ: « يحسب ويحسب » بفتح السين وكسرها.

(٤) تسكئة يقتضيهما السياق.

(٥) ليس في ظ.

(٦) ليس في الحصول.

فِعْلَانِ ، نَحْوُ : حَرَمَهُ يُحَرِّمُهُ حَرْمَانًا ، وَيَأْتِي عَلَى نَعْلَانٍ ، نَحْوُ : شَنَانٌ ، وَنُعَلٌ ،
نَحْوُ : شُكْرٌ ، وَفُعُولٌ ، نَحْوُ : شُكُّورٌ ، وَفَعَلٌ ، نَحْوُ : خَلَقٌ ، وَفَعَلَةٌ ، نَحْوُ :
غَلْبَةٌ .

وما كان لامه حرف [٦٠ ب] حلق أو عينه فإنه ^(١) [قد] يجي مفتوحا ،
نحو : قرأ يَقْرَأُ ^(٢) ، وسأل يسأل سُؤْلًا ، وَنَصَحَهُ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً ، وَنُصْحًا ،
وقالوا : أَيْبَى يَأْبَى ، بالفتح فيهما ، وَحُكِيَ مِثْلَهُ : قَتَلِي يَقْتُلِي ، ولا نظير لهما ^(٣) .
وما كان رُبَاعِيًّا فأول المضارع منه مضموم ، نحو : أَعْطَى ^(٤) [يُعْطِي] ،
ومصدره : إفعال ، نحو : إعطاء ، وَنَعَلٌ مصدره فَعَلَةٌ ، وَفِعْلَالٌ ، نحو : دَخَرَجٌ
دَخْرَجَةٌ وَدِخْرَاجًا ، وَكَاذَبَهُ ^(٥) [مُكَاذِبَةٌ] وَكَذَّابًا ، وَذَكَرَهُ ^(٦) تَذْكَيرًا .
وما زاد على أربعة ^(٧) فأول مضارعه مفتوح لا غير .

وكلُّ نَحْسِيٍّ وَسُدْسِيٍّ من الأفعال وأوله ألف ، فتلك الألف ألف وصل
في الماضي والأمر والمصادر ، وهي مكسورة في جميع ذلك ، نحو : انطلق انطِلاقًا ،
وما كان رُبَاعِيًّا فألفه ألف قطع . وأما في [٦١ أ] الثلاثي فتدخل ألف الوصل
في الأمر منه ، إذا كان بعد حرف المضارعة ساكن ، مكسورة ، وإذا كان ما قبل

(١) ليس في ظ .

(٢) كذا من غير ذكر للمصدر ، وهو معروف .

(٣) قال ابن إيباز في الحصول ٢٢٤ ب : « وقوله : « ولا نظير لهما » فيه تسامح ،
والحق أن أبي يَأْبَى ، لا نظيره ، وأما قَتَلِي يَقْتُلِي ، فالصحيح أنه من باب التداخل ، وله
نظائر نحو : قَنَطٌ يَقْنَطُ وَرَكْنٌ يَرْكُنُ » انتهى كلام ابن إيباز ، وقد بسط ابن منظور
الكلام على هذين الفعلين في اللسان (أ ب ي - ق ل ي) ١٨ / ٣ ، ٢٠ / ٦٠ .

(٤) تسكئة من ظ .

(٥) ليس في ظ .

(٦) في الأصل : « وذكره يذكر » ، وصححته من ظ ، والحصول .

(٧) في ظ : أربعة أحرف .

الآخر مكسورا أو مفتوحا، نحو: اعْلَمْ وَاضْرِبْ، كُسِرَ، وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ
الآخر مضموما ضمًّا، نحو: اقْتُلْ .
وألف الوصل في الأسماء محصورة، وهي: آسَمٌ وَاَسْمَانِ، وَأَبْنٌ وَأَبْنَانِ،
وَأَمْرٌ وَأَمْرَانِ، وَأَمْرَةٌ وَأَمْرَاتَانِ،^(١) [وَأَبْنَةٌ وَأَبْنَاتَانِ]، وَأَسْتٌ وَأَسْتَانِ،
وَأَيْمَنُ اللَّهِ، فِي الْقَسَمِ، وَالْأَلْفُ الَّتِي مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ، وَهَاتَانِ مَفْتُوحَتَانِ لِأَعْيُنِ،
وَالْبَاقِي مَكْسُورَةٌ .

الفصل الثامن

في التصريف

ويشتمل على زيادة قلب وبدل ونقل [٦١ ب] وحذف وإدغام .
فالزيادة بحروف يجمعها نحو قولك: أَوَيْتُ مِنْ سَهْلٍ، وهي حروف:
أَسْمَنِ وَتَاهَ^(٢)، وَهَوَيْتُ السَّمَانَ، وَتَزَادَ هَذِهِ الْحُرُوفُ إِمَالِدًّا لِدَالَةٍ عَلَى الْمَعْنَى،
كحروف المضارعة، وتزاد للمدِّ وتكثير البناء، نحو: وَאו وَعَجُوزٌ، وَأَلْفٌ
رِسَالَةٌ، وَيَاءٌ قَضِيبٌ، وَقَدْ تَزَادَ لِلْإِلْحَاقِ، نَحْوُ ضَيِّقِي، وَرَعَشَنِي، وَكُوَثِّرْ،
وَجَيِّئَلْ، وَقَدْ تَزَادَ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ وَإِمْكَانِ الْوَقْفِ، كَالْأَلْفِ فِي: أَنَا، وَالْهَاءِ فِي:
أَنَّهُ^(٣) .

فألهزمة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، فهي زيادة، عُرف

(١) ليس في ظ .

(٢) في الفصول: « أسمني وتاه سليمان » ثم ضرب الناسخ على « سليمان » . وقد
ذكر الخوي في شرحه ٢١١ ب أمثلة أخرى لجمع هذه الحروف، منها: تأوه سليمان،
هم يتساءلون، سألتمونيها، وهذه الأخيرة هي الشائعة، وانظر صورا أخرى في تفح

الطيب ٣ / ٤٥٥ ، ٤٥٦

(٣) في ظ: « قه »، وهو فعل الأمر من وقى .

الاشتقاق أو لم يُعَرَّف ، نحو : أَحْمَر ، وَأَفْكَل ، وَأَيْدَع ، وإن وقعت غير
أولى^(١) فهي أصلية ، إلا أن يدلَّ الاشتقاق على الزيادة^(٢) ، نحو : شَمَّال ،
[٦٢ أ] فالهمزة زائدة ، لقولك : شَمَّلتِ الرِّيحُ .

وكذلك الياء والتاء والنون إذا وقعت أوَّلاً وبعدها^(٣) ثلاثة أحرف
أصول ، حُكِمَ بالزيادة ، إذا كان على بناء المضارع ، نحو : نَرَجِس ، فالنون
زائدة .

وألف التأنيث وهاؤه^(٤) ،^(٥) [ونون فعْلان ، وسين مستفعل^(٦) ، ولام عبْدَل] .
^(٧) [وتعدّل نون فعْلان ألف التأنيث ، بدليل أنه يمتنع عليها^(٨) هاء التأنيث ،
كما تمتنع على حمراء وصرّاء] .

وأما حروف الإبدال فيجزمها : أجهدم طاوين .

فالهمزة تُبدل ألفاً ، نحو رأس ، وياء ، نحو : بير ، وواو ، نحو : مؤمن

(١) في ظ : أول .

(٢) في ظ : زيادتها .

(٣) في ظ : معها .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢٣١ أ : وقوله : « وهاؤه » أي هاء التأنيث والأجود
أن يقول : وتاؤه ، لأن التاء الأصل لثبوتها في الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم
السكوني يرى أن الأصل الهاء ، ومن عجب أن عبارة المصنف جاءت في شرح الخوي
٢١٣ ب : « وتاؤه » على ما يستجود ابن إياز .

(٥) ليس في المحصول .

(٦) في ظ : « سيفعل » ، وفي شرح الخوي : « استفعل » .

(٧) ما بين القوسين ليس في ظ .

(٨) في الفصول : « فيها » ، وأثبت ما في المحصول وشرح الخوي ، ويؤكد ما بعده .

(١) [وتُبدل هي من الألف ، نحو : دابة ، وقد تُهمز ، فيقال : دابة] وتُبدل من الياء والواو إذا وقعتا طرفاً وقبلهما ألف زائدة، نحو : كساء ورياء ، والأصل : كساو ، ورياء ، فإن كانت بعدها [٦٢ ب] هاء التانيث صحّت الياء والواو ، نحو : شقاوة ، وعماية ، وكذلك إن كانت الألف أصلية صحّت الياء نحو : آي ، وراي .

وكلُّ ياءٍ أو واوٍ تحركت وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، إلا مثل : ميل (٢) ، وجولان ، وما أدّى إلى اختلاف (٣) المعنى .

وكل واوٍ (٤) سكنت وقبلها كسرة لازمة قلبت ياء ، نحو : ميزان وميقات . والتاء تبدل دالا ، في : مدّ كِر ؛ فأصله : مدّ تكِر ، ومزْدَجِر ، فأصله : مُزْجِر ، وتبدل طاء ، في اصطفى ، وأصله : اصتفى ، وكذلك : اضطرب ، وأصله : اضطرب ، وذلك إنما هو لمجاورة المهموس للمجهور . وتبدل النون لأمّاً ، قالوا : أصيّلال ، وأصله : أصيّلان .

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل ، وأثبتته من المحصول ، وجاء في ظ : «وتبدل هي من الألف نحو دابة» فقط ، وهذا قد ذكره المصنف في ألفيته ص ٦٦ ، قال :

وأبدلوا الألف همزا لتصح في مثل حمراء وصحراء يضح
كذا مع شدوذه شأبه مثل الضالين رروا دأبه

(٢) كانت في ظ كذلك ، ثم صيرها الناسخ ميلان .

(٣) في المحصول : اختلال .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ٢٣٤ أ : ولو قيد الواو بالإفراد لكان جيذا ، ألا ترى إلى صحة : اجلواذ ، واخرواط ، مع سكون الواو الأولى وكسر ما قبلها ، إذ هي مدغمة في واو أخرى ، وعلّة صحتها هنا أن اللفظ بالمدغم كاللفظ بالحرف الواحد ، فكأنها واو متحركة ، وأيضاً فقد بعدت عن شبه الألف بالإدغام لامتناع ذلك فيها ، وتقييده الكسرة هنا باللزوم لم أر أحداً ذكره .

والياء جيا ، كقولهم^(١) :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ

وأما [٦٣ أ] الحذف فقد يكون لالتقاء الساكنين ، وقد يكون لالتقاء همزتين ، نحو : أكرم ، وأصله : أأكرم ، وقد يقع الحذف اعتبارا^(٢) ، نحو : دَمٌ ، ويَدٌ ، وقد يُعوّض عن المحذوف ، نحو : عِدَّةٌ ، وأصله وعِدَّةٌ ، وقد يُعوّض ألف الوصل نحو : ابن وأسم ، وأصله : بنو^(٣) ، وشمو^(٤) ، بدليل قولك في الجمع : أبناء وأسماء .

وكلُّ واوٍ وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ حذفت ، نحو : يعدُّ ، وأصله : يُوعدُّ .

وأما النقلُ : فمن ذلك نقل الحركة في الوقف ، كقولهم^(٥) :

* أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ *

(١) قول المصنف هنا وفيما بعد : « كقولهم » فيه تسميح ، والأولى أن يقول : « كقوله » وكأنه ذهب به إلى إرادة النجاة أو اللغوين ، وهذان البيتان بما امتلأت بهما كتب اللغة والنحو ولم يذكروا لهما قائلا ، انظر مثلا الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وغير ذلك كثير ، ولم يرد البيت الثاني في ظ .

(٢) قال في المحصول ٢٣٥ ب : أي من غير علة سوى مطلق الخفة .

(٣) كذا ضبط في الفصول بكسر الباء وسكون النون ، وهو أحد ضبطيه ، والثاني « بنو » بالتحريك ، كما في اللسان (ب ن ي) ١٨ / ٩٧ ، عن الزجاج .

(٤) يقال بكسر السين وضمها ، على ما في اللسان (س م ا) ١٩ / ١٢٦ .

(٥) انظر ما سبق قريبا ، وهذا البيت ينسب لمبيد بن ماوية الطائي ، كما في اللسان (ن ق ر) ٧ / ٨٩ ، و « عبيد » بفتح العين وكسر الباء ، كما في حواشي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ، ص ٦٠٤ ، وقال الخوي في شرح الفصول ٢٣٠ ب : « قيل قائله بعض السعديين ، قال مفتخرا بشجاعته ومعانا بنفسه عند شدة الحرب . قال البطليوسي : وأظن قائله عبيد بن ماوية الطائي . وجد : تحقق واشتد . والنقر : صوت باللسان ، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه » . والبيت في الصحاح (ن ق ر) ص ٨٣٥ =

وإذا نُقِلَت الحركةُ من الهمزة حُدِفَت ، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَلْبَ﴾^(١) .
وَيُنْقَلُ فَعْلٌ ، فِي الْمَعْتَلِّ إِلَى فَعْلٍ ، إِنْ كَانَ وَاوًا ، كَقَوْلِكَ : قُلْتُ ، وَإِنْ
كَانَ يَاءً نَقَلَ إِلَى فَعِلٍ ، كَقَوْلِكَ : يِعْتُ .
وَأَمَّا [٦٣ب] الإِدْغَامُ فِي التَّصْرِيفِ ، فَهُوَ أَنْ تَقُولَ : كُلُّ يَاءٍ وَاوًا اجْتَمَعَتَا
وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمْتَ فِي الْيَاءِ الْأُخْرَى .

الفصل التاسع

في الوقف والحكاية

فالوقف على المنصوب المنوّن كلّهُ بالألف ، كقولك : رأيت زيدا ، وغير
المنصوب المنوّن الوقف عليه بالإسكان من غير إبدال ، كقولك : مررت بزيدا ،
وجاء في زيدٌ ، وقد يبدل بعض العرب في المرفوع والمجرور ، وبعضهم يتقف

= من غير نسبة ، والقاموس ، ونسبة إلى فديكى المنقرى . وقال الزبيدي في تاج العروس
٥٨١/٣ : « وهو عبيد بن ماوية » . وقول الزبيدي يقتضى أن « فديكى » هو « عبيد »
وليس كذلك ، فديكى هو : ابن أعبد بن أسعد بن منقر ، كما في جمهرة الأنساب ص ٢١٧ ،
والاشتقاق ص ٢٥٠ . وذكر ابن دريد أنه كان من عظماء بني سعد في الجاهلية ،
وهذا يقوى ما ذكره الخوي من أن قائل البيت بعض السعديين .

وقد أنشد أبو العباس المبرد البيت في كامله ١٦٢ / ٢ من غير نسبة . وقال : « يريد :
النقر ، وهو النقر بالخيال ، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن الذى قبلها »
وللخلاف في نسبة البيت ينظر أيضا : الكتاب لسيبويه ١٧٣ / ٤ ، وشرح التصريح على
التبويض ٣٤١ / ٢

(١) سورة النمل - ٢٥ . وجاء في الفصول : « الخبء » بإثبات الهمزة بعد الباء ،
وعليه يفوت الاستشهاد ، وأثبت الصواب من تفسير القرطبي ١٣ / ١٨٨ ، وانظر -
أيضا الإتخاف ص ٣٣٦

بغير إبدال في الكل ، وهم ربيعة ، ويجوز الرّومُ ، وهو الإشارة إلى الحرف
وحر كته^(١) .

[٦٤ أ] وقد يجوز الإشمام في المرفوع خاصة ، وهو يُرى ولا يُسمع ، وقد
يجوز نقل الحركة إن كان قبل المرفوع والمجور ساكنٌ صحيح^(٢) [ما لم يكن
ألفاً] ، والتضعيف إن كان قبل الآخر محرّكا ، قال الشاعر^(٣) :

* تعرّض المهرّة في الطول *

[^(٤) ولا تضعف الهزمة في الوقف] .

وما كان منقوصا منوّنا ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ
بَاقٍ ﴾^(٥) الوقف بالحذف ، ويجوز إثبات الياء .

وما كان معرّفا باللام فالأجود الإثبات فيه ، ويجوز الحذف ، كقولك :
الداع .

وما كان مقصورا فالوقف عليه بالألف لا غير ، إلا أنها لام الكلمة
[٦٤ ب] رفعا وجرا ، وبدل من التنوين نصبا ، وهو مذهب سيبويه ، وقال غيره :
هي لام الكلمة في الأحوال الثلاثة ، بدليل الإمالة في قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدُّ
عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾^(٦) .

(١) قال ابن إياز في المحصول ٢٣٨ أ : في عبارته نظر ، لأن معنى الروم هو أن
يأتي بالحركة خفية فهو محتص بالحركة فقط ، فينبغي أن يقول : هو الإشارة إلى الحركة .
(٢) ليس في المحصول .

(٣) هو منظور بن مرثد الأسدي ، كما في اللسان (طول) ٤٣٩/١٣ ، وجاء قبل
هذا البيت بيت آخر في النسخة التركبية من الفصول ، هو :

* تعرّضت لي بمجاز خلى *

وانظر مجالس ثعلب ص ٥٣٤ ، وشرح الحماسة ، للمرزوقي ص ١٨٥٨

(٤) ليس في ظ . (٥) سورة النحل ٩٦ (٦) الآية العاشرة من سورة طه .

وأما الحكاية فأكثر ما تستعمل في الوقف ، ثم تارة تكون حكاية
النكرة^(١) ، كقولك جاءني رجلٌ ، فتقول : مَنْو ، وفي النصب : مَنْأ ، وفي الجر :
مَنْي ، وفي الوصل : مَنْ^(٢) ، فإن قال : زجلان ، قلت : مَنْان ، فإن قال : رجال ،
قلت : مَنْون ، قال الشاعر^(٣) :

أتوا نارِي فقلتُ مَنْونٌ^(٤) أنتمُ فقالوا الجِنُّ قلتُ عُموا ظلّاماً

[٦٥ أ] فإذا قال : امرأة ، قلت : مَنْة ، فإذا قال : امرأتان ، قلت :
مَنْتان ، وإذا قال : نساء ، قلت : مَنْات ، وكذلك الحكاية بأى ، وإنما حكاية
العلمِ مَنْ ، فيقع إعرابُ الأول على الآخر ، وإن كان في موضع رفع ، إذا^(٥)
قال : رأيت زيدا ، فقلت^(٦) : مَنْ زيدا ؟ ، وإذا قال : مررت بزيدا ، قلت :
مَنْ زيدا ، فتحكيه على ما سمعت ، وقيل لبعضهم : هاتان تمرتان ، فقال : دعنا
من تمرتان ، قال الشاعر^(٧) :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَمْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ انْتَجِعِي بِإِلَّا

(١) في ظ : لنكرة .

(٢) يعني بسكون النون ، قال أبو العباس المبرد في المقتضب ٢ / ٣٠٧ : فإن وصلت
قلت في جميع هذا : من يافتي ، لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ،
فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف مما لا يثبت في الوصل .

(٣) شميز بن الحارث الضبي ، كما ذكر أبو زيد في نوادره ص ١٢٣ ، وينسب
أيضاً لتأبط شرا ، وانظر الكتاب لسبويه ٢ / ٤١٠ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ،
والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٤) تكلم ابن جني في الخصائص على فتح النون - وحققها السكون - وبسط القول
في ذلك . (٥) في ظ : فإذا . (٦) في ظ : قلت .

(٧) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه ص ١٥٣٥ ، وللمبرد في رفع « الناس »
كلام ، انظره في المقتضب ٤ / ١٠ ، والكامل ٢ / ٥٣ .

الفصل العاشر

في الإدغام وضرائر الأشعار

على سبيل الاختصار

فالإدغام إما أن يكون في حرفين متماثلين [٦٥ ب] أو متقاربين .

فالتماثلان : إذا كان الأول منهما ساكناً وجب الإدغام ، وإن كان الأول متحرراً كما جاز إن كان من كلمتين ، ووجب إن كان من كلمة واحدة في الفعل والمصدر ، كقولك : شَدَّ يَشُدُّ شَدًّا ، وأصله : فَعَلَ .

ويمتنع من الإدغام ما كان للإلحاق ، نحو : قَرَدَدٍ ، ومَهْدَدٍ .

ومن الأعلام ^(١) نحو : مَحَبِّبٍ وَهَلَلٍ ^(٢) ، وذلك شاذٌّ ^(٣) .

وأما المتقاربان فيجوز الإدغام فيهما ، ويجب تارة ، فن الواجب النون

الساكنة قبل راء أو واو أو ميم .

(١) في الأصل : « ومن الإدغام علام نحو محبيب . » وصححته من ظءء والمحصل

٢٤٢ أ ، وواضح أن هذه العبارة عطف على قوله : « ويمتنع » .

(٢) كذا في الفصول بالثناء المثناة ، ولم أجده فيما بين يدي من كتب النحو ، ولعل

صوابه : « تهلل » بالثناء المثناة من فوق ، وفي اللسان (ه ل ل) ١٤ / ٢٣٠ : « وتهلل

من أسماء الباطل كتهلل ، جعلوه اسماً له علماً وهو نادر ، وقال بعض النحويين : ذهبوا

في تهلل ، إلى أنه تفعل ، لما لم يجدوا في الكلام ت ه ل معروفة ووجدوا ه ل ل ،

وجاز التضعيف فيه ، لأنه علم ، والأعلام تغير كثيراً ، ومثله عندهم : تحجب . وقد

ذكره صاحب اللسان بالثناء الفوقية أيضاً استطراداً في مادة (ك ي أ) ٢٠ / ١٠٢ .

(٣) بعد أن شرح ابن إياز هذا الكلام إذ ذكر من كلام المصنف : « وإظهارهما من

تغير الأعلام وخواصها » .

وإنما يُعرف التقارب^(١) من الحروف بمعرفة تخارجها ، وقد جُمعت
في قوله^(٢) :

حَلْقِيَّةٌ لَهْوِيَّةٌ شَجَرِيَّةٌ وَأَسَلِيَّةٌ مَعَ النَّطِيعِيَّةِ
وَلِهْوِيَّةٌ مَعَ الذَّلْقِيَّةِ وَشَفْهِيَّةٌ مَعَ اللَّيْنِيَّةِ
[٦٦أ] صِفَاتُهَا مَهْمُوسَةٌ مُسْتَرَحِيَّةٌ شَدِيدَةٌ مُطَبَّقَةٌ مُسْتَعْلِيَّةٌ^(٣)
مَجْهُورَةٌ مُنْحَرَفَةٌ مُكَرَّرَةٌ هَاوٍ أَعْنَانٍ طَوِيلٌ صَفْرٌ

وأما ضرائر الأشعار : فنحو^(٤) صرف ما لا ينصرف ، كقول الشاعر^(٥) :

* أَوْ الْفَاءَ مَكَّةَ مِنْ وُرُقِ الْحَمِي *

وقد يُبدل من أحد المثلين حرف مدٍّ ولين ، كما قال : « الْحَمِي » والأصل :

« الْحَمَم » فيه بعد حذف الألف^(٦) .

ويجوز حذف حرف المدِّ واللين ، كما قال الشاعر^(٧) :

(١) في ظ : المتقارب .

(٢) ابن معطى يعنى هنا نفسه ، ونظمه هذا في ألفيته ص ٦٨ .

(٣) جاء البيتان في ألفية المصنف هكذا :

مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرَحِيَّةٌ شَدِيدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَّةٌ

مُطَبَّقَةٌ مُنْحَرَفَةٌ مُكَرَّرَةٌ هَاوٍ أَعْنَانٍ طَوِيلٌ صَفْرٌ

(٤) في ظ ، والمجصول ٢٤٥ أ ، وشرح الخوي ٢٣٣ أ : فيجوز صرف ما لا ينصرف .

(٥) هو العجاج ، والبيت في ديوانه ص ٥٩ .

وانظر سيبويه ١ / ٣٦ (الطبعة الجديدة) ، واللسان (ح م م) ١٥ / ٤٨ .

(٦) وأصله : الحمام .

(٧) غير معروف ، والبيت في الخصائص ٣ / ١٣٤ ، والمحتسب ١ / ١٩٩ ، ٢٩٩ ،

٢ / ٨ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٩١ ، واللسان (ن ج م) ١٦ / ٤٦ .

* أَنْ (١) تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجُومُ (٢) *

وقد يزداد حرف المد واللين ، كما قال (٣) :

* مِنْ حَيْثَمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ *

وكما قال (٤) :

* وَمِنْ ذَمِّ الرَّجُلِ بِمُتَزَّاحِ *

(١) فى الفصول : « أن برد » ، وأثبت ما فى المبحصول ٢٤٥ ب ، والكتب السابقة .
(٢) يريد « النجوم » فحذف الواو ، وأقيمت الضمة دالة عليها ، وقالوا : إن « النجم » جمع « نجم » على مثال : سَقَف ، وسَقْف ، وأنشدوا قبل هذا البيت :

* إِنْ الْفَقِيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمِ *

(٣) أنشد من غير نسبة فى سر الصناعة ص ٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٢١ ،
٢/٢٨٦ ، ومعنى اللبيب ١/٥٧٠ (مبحث الواو المفردة) خزانة الأدب ١/١٢١ (الطبعة
الجديدة) ، لسان العرب (ش رى) ١٩/١٥٩ ، وأنشد أيضا فى المحتسب ١/٢٥٩
من غير نسبة ، وجاء فى حواشيه أن الزوزنى نسبة فى شرح المعلقات السبع ص ١٤٤
إلى إبراهيم بن هرمة ، وقد رد محقق الخصائص ١/٤٢ هذه النسبة ورجعها إلى
الاشتباه فى الشاهد التالى . والشعر بتمامه فى المراجع السابقة :

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور

وأنتى حوثما يثنى الهوى بصرى من حوثما سلكوا أدنوا فأنظور

قالوا : أصله : أنظر ، فأشبع الضمة فنشأت منها الواو ، و « حوثما » لثمة فى : حيثما .

ولم يرد هذا الشعر فى ديوان ابن هرمة المطبوع بدمشق .

(٤) هو إبراهيم بن هرمة ، وهو فى ديوانه ص ٩٢ ، والنظر أيضا : سر الصناعة
ص ٢٩ ، والخصائص ٢/٣١٦ ، ٣/١٢١ ، وأنشد من غير نسبة فى أمالى ابن الشجرى
١/٢٢٢ ، ٢/٢٢١ ، ٢/١٥٨ ، والمحتسب ١/١٦٦ ، وفى ٣٤٠ منسوباً لابن هرمة ،
وكذا فى اللسان (ن زح) ٣/٤٥٤ ، وصدر البيت : ...
* وأنت من الغوائل حين ترمى *

ويجوز قطع ألف الوصل، كما قال (١) :

[٦٦ أ] * إذا جاوزَ الإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ * *

ويجوز تفكيك المدغم، كما قال (٢) :

* أَيْ أَجُودٌ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَّوْا * *

ويجوز قصر الممدود، كما قال (٣) :

* لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ * *

ويجوز الاجتزاء بالضمّة عن الواو، كما قال (٤) :

* فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي * *

(١) قيس بن الخطيم، والبيت في ديوانه ص ١٠٥. وعجزه :

* بنشر وتكثير الحديث قمين * *

وفيه روايات أخرى، وجاء في الفصول : « فإنه ذائع » ، والصواب حذف

« ذائع » .

(٢) هو قعنب بن أم صاحب، وصدر البيت :

* مهلا أعادل قد جربت من خلقي * *

وهذا شاهد دائر في كتب اللغة والنحو، انظر الكتاب ١ / ٢٩ (الطبعة

الجديدة) .

(٣) هذا الراجز غير معروف، كما في شرح الشواهد ٤ / ٥١١ بحاشية الخزائنة،

وقبله :

* وإن تحنى كل عود ودبر * *

والبيت من غير نسبة أيضا في اللمع ٢ / ١٥٦ ، واللسان (ص ن ع) ١٠ / ٨٠ ،

وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٩٣

(٤) غير معروف، والبيت في مجالس ثعلب ١ / ٨٨ من غير نسبة ، والإنصاف

٣٨٥ ، والخزائنة ٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، وعجز البيت :

* وكان مع الأطباء الأسماء * *

ويجوز الحذف من الحروف والظروف، وهو نوع من الترخيم، كما قال^(١) :
أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسِنَ مِنْ بُعْرَانِنَا أَرَا
أراد: كيف^(٢) .

ويجوز تحريك ما يجب تسكينه، كقول الشاعر^(٣) :
لَا بَارِكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي^(٤) هَلْ يُضْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ
^(٥) [وهو من باب ما بلغ بالمعتل الأصل] .

= ويستشهد بالبيت أيضا على قصر « الأظباء » ومدّه، وأما قوله : « كان » فإنه
اكتفى بالضمة عن واو الجمع كما قال ثعلب ، والبيت أنشده الفراء في معاني القرآن
١ / ٩١ عند تفسير قوله تعالى : « فلا تخشوهم واخشوني » الآية ١٥٠ من سورة
البقرة ، وينظر أيضا : الضرائر ، للألوسي ص ١٠٨ ، ١٠٩

(١) لم أعرف قائله مع كثرة تفتيشي، والبيت من غير نسبة وبرواية مختلفة في الخزائنة
٣ / ١٩٥ ، والنحويون يمتاؤون لهذا الضرب من الحذف بقول الشاعر :
كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا ثُرْتُ قِتْلَاكُمْ وَلِظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ
ينظر مثلا المعنى (مبحث كي وكيف) ١ / ١٩٨ ، ٢٢٥ ، همع الهوامع ١ / ٢١٤ ،
وشرح الأشموني على ابن مالك ٣ / ٢٧٩

(٢) قال ابن إياز في المحصول ٢٤٧ أ : « ولا يجوز أن يكون ذلك » كي « الناصبة
لوجهين : أحدهما المعنى ، وهو أن الراعيين لم يفعلوا شيئا كي لا يحسا أثرا من البعران ،
والآخر اللفظ ، وهو عدم نصب الفعل بها ، وأطلق المصنف عليها الحرفية ، وهي اسم ،
لشبهها بالحروف على قاعدة سيبويه ، فإنه ربما سمي الفعل حرفا والاسم كذلك » . انتهى
كلام ابن إياز ، وصدر كلامه للسيرافي ، كما ذكر الخوي في شرح الفصول ٢٣٥ ب .

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، والبيت في ديوانه ص ٣

(٤) رواية الديوان : « الغواني فما » وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد في رواية
النحويين : « الغواني هل » بكسر الياء الواجبة التسكين ، والبيت بروايتنا في الكتاب
٢ / ٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٢٦ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، وفي حواشيه مراجع أخرى .
(٥) ما بين القوسين سقط من المحصول وشرح الخوي .

ويجوز حذف الواو من « هو » وإسكانها ، والياء [٦٧ أ] من « هي »
وإسكانها ، وتسكن (١) الهاء من « له » ، كما قال الشاعر (٢) :
* دار لسعدى إذ ه من هو اكا *

وقال (٣) :

وقفت لدى البيت العتيق أخيله (٤) ومطواى مشتاقان له أرقان
وقد يزداد فيهما فيشددان ، وأنشدوا :
الاهى الاهى الاهى كلفت فؤادك شوقاً أتراك تُجبر؟ (٥)

(١) فى الحصول : وتسكين .

(٢) غير معروف ، وذكر البندادى فى الخزانة ٢ / ٦ (الطبعة الجديدة) أن
هذا البيت من أبيات الكتاب الحمدىن الذى لم يعرف قائلها ، وذكر قبيله :
* هل تعرف الدار على تبراكا *

وينظر سيويه ١ / ٢٧ (الطبعة الجديدة) ، والخصائص ١ / ٨٩ ، وأمالى ابن
الشجرى ٢ / ٢٠٨ ، والضرائر للآلوسى ص ٧٨

(٣) ينسب البيت ليعلى الأحول الأزدي ، وقيل لغيره ، كما فى الخزانة ٢ / ٤٠١ ،
وقال الخوى فى شرح الفصول ٢٣٧ أ : « هو رجل من أسد السراة يصف فيه البرق » ،
والبيت فى الخصائص ١ / ١٢٨ ، والمختص ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ١ / ٣٩ ، ٢٦٧ من
غير نسبة ، والبيت مع بيتين آخرين فى اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٧ منسوباً ليعلى .

(٤) فى الفصول : « أخيله » بالجيم ، وأثبتته بالخاء المعجمة من الحصول ، وشرح
الخوى ، والخصائص ، ومعناه : أنظر فى مخيلته ، وروى أيضاً : أرينه ، ومطواى :
صاحبى .

(٥) قال الخوى عن هذا البيت : لست أعرفه ، وجاء المصراع الأول فى الأصل :

* الاهى الاهى كلفت *

وزدت : « الاهى » الثالثة من ظ ، والحصول ، وبها يستقيم الوزن ، والبيت
من البحر الطويل ، وهو فى اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ برواية :
الاهى الاهى فدعها فإنا تمنيك مالا تستطيع غرور
وكذا فى الضرائر للآلوسى ص ١٧٨ ، ولم يرد عجز البيت فى ظ .

ومثله قول جرير^(١) :

فإن لسانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

ومن المحذوف قول الشاعر^(٢) :

* كَالَّذِ^(٣) تَرَبَّى زُبِيَّةً فَاصْطَيْدَا *

وقال^(٤) :

[٦٧ ب] * وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا *

(١) كذا نسب لجرير ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ولا في النقائض ،
والبيت من غير نسبة في الخزانة ٢ / ٤٠٠ ، ومنفى اللبيب ٢ / ٤٨٥ (مبحث أحكام
شبه الجملة) ، وجمع الهوامع ١ / ٦١ ، ٢ / ١٥٧ (عجز البيت فقط) ، والدرر اللوامع
١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ ، واللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ ، والضرائر للألوسي ص ٢٧٩ ،
وذكر العيني أن قائله رجل من همدان لم يسم ، شرح الشواهد بهامش الصبان على الأشموني
١ / ١٧٤ (مبحث الموصول) ، وكذلك في التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٤٨ ،
ويلاحظ أن البيت ورد من غير نسبة في النسخة التركية من الفصول ، وظ .
(٢) لم يسموه ، والبيت في السكامل ١ / ١٧ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ،
والإنصاف ص ٦٧٢ ، والصحاح (ز ب ي) ص ٢٣٦٦ ، واللسان (ز ب ي) ١٩ / ٧٢
وينشدون قبله :

* فأنت والأمر الذي قد كيدا *

(٣) ضبطت الذال في الفصول بالكسر ، والصواب التسكين ، ويقولون إن ياء
« الذي » تحذف ويسكن ما قبلها ، ويكسر ، كما في الشاهد الآتي ، نص عليه في
الجمع ١ / ٨٢
(٤) قائله غير معروف ، وأنشده في الجمع - الموضع السابق ، وجاء بعده في
شرح الحوي :

* أو جبالاً أشم مسمخرا *

ونظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ، والإنصاف ص ٦٧٦ ، والدرر اللوامع ١ / ٥٦

ومن إسكان المتحرك قوله (١) :

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَأَلَاهُ وَاوَزُ مَوْعِدُكُمْ وَنَهْرُ تَيْرَا وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (٢)

ومن التقديم والتأخير قوله (٣) :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًَا أَبُو أُمَّةٍ حَتَّىٰ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

تقديره : وَمَا مِثْلُهُ حَتَّىٰ يُقَارِبُهُ إِلَّا مُمَلَّكًَا أَبُو أُمَّةٍ أَبُوهُ .

ومثله قول ذى الرُّمَّة (٤) :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

وتقديره : فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِهَا قَفْرًا كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسُومَهَا .

ومن ذلك الإدغام الشاذ ، [٦٨ أ] كقولهم في بني الحارث : بَلْحَارِث ،

(١) هو جرير ، والبيت في ديوانه ص ٤٨ ، والرواية فيه : « فلم تعرفكم » ،
وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد في « لا تعرفكم » حيث سكنت الفاء لضرورة
الشعر ، وحقها الرفع ، والبيت بروايتنا في الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ،
وبرواية الديوان في معجم ياقوت ٤ / ٨٣٧ (نهر تيرى) .

(٢) في الفصول : « العجم » ، وهو خطأ أثبت صوابه من الديوان والمراجع
المذكورة .

(٣) نسبة المبرد في الكامل ١ / ٢٨ إلى الفرزدق وذكر قصة البيت ، ولم يرد
البيت في ديوان الفرزدق المطبوع ، والبيت من الشواهد البلاغية ، يوردونه دليلاً
على التعقيد اللفظي ، وهو في الخصائص ١ / ١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٢ / ٣٩٣ ، وقد تكلم
عليه محقق الخصائص رحمه الله ، وينظر أسرار البلاغة ص ٢٠ ، ٦٦ ، وشروخ
التلخيص ١ / ١٠٤

(٤) لم أجده في ديوانه المطبوع ، وهو من غير نسبة في الخصائص ١ / ٣٣٠ ،
٢ / ٣٩٣ ، والإنصاف ص ٤٣١ ، ولسان العرب (خطط) ١٥٧/٩

وفي بني العنبر : بَلْعَنُور ، وفي بني القَيْن : بَلْقَيْن ، ومثل (١) قول الشاعر (٢) :
فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سَيْرِهِ وَلَكِنْ طَفَتْ عَمَاءُ (٣) غُرَّةَ خَالِدِ

* * *

تَجَزَّتْ (٤) الْفُضُولُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنَّةٍ ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَآلِ كُلِّ وَسَائِرِ الصَّالِحِينَ .
وافق الفراغ من نسخها لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الأولى سنة
ثلاث عشرة وسبعمائة ، على يد الفقير إلى الله تعالى الراجي عفوه حسن بن علي
البعليسي نزيل الخليل عليه السلام ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المساهين .

(١) في ظ : ومثله .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ص ٢١٦ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٤ ،
وأنشده البرد في الكامل ٣ / ٢٩٩ منسوباً للفرزدق ، وفي المقتضب ١ / ٢٥١ من
غير نسبة ، ولم يرد صدره في ظ .

(٣) أصله : « على الماء » ، وقد أشبعه البرد شرحاً في كتابيه ، وقال الخوي في
شرح الفصول ٣٣٩ ب : أراد بالقيسي عمر بن هبيرة ، وكان يلي العراق فمزله بخالد بن
عبد الله القسري ، فقال الفرزدق ذلك بهجو خالد .

(٤) وجاء في ظ : تمت الفصول ، والله الحمد .

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
الفهارس

- ١ - فهرس الدراسة
- ٢ - فهرس الموضوعات - الأبواب والفصول
- ٣ - فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائياً
- ٤ - فهرس الآيات القرآنية
- ٥ - فهرس الحديث النبوي
- ٦ - فهرس الأثر
- ٧ - فهرس الأمثال
- ٨ - فهرس التعبيرات النحوية
- ٩ - فهرس القوافي وأنصاف الأبيات
- ١٠ - فهرس الأعلام والقبائل والفرق
- ١١ - فهرس الأماكن
- ١٢ - مراجع التحقيق والدراسة

(١) فهرس الدراسة

عبد الرحمن النجدي
أسكنم الله الفردوس

صفحة	
٣	كلمة شكر
١٠ - ٥	المقدمة
٢٨ - ١١	الباب الأول - ابن معطى ، حياته وعصره
٣٣ - ٢٩	النظم فى النحو
٣٥٠ ٣٤	كيف نظم ابن معطى ألفيته؟
٣٧٠ ٣٦	حول تسمية الألفية
٤٢ - ٣٨	نظرة عامة على ألفية ابن معطى
٤٨ - ٤٣	ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك
٤٨	هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية؟
٤٩	شهرة الألفية
٥٤ - ٥٠	شراح الألفية
٧٧ - ٥٥	الباب الثانى - آراء ابن معطى النحوية
٨٠ - ٧٧	بصريّة ابن معطى
٨٦ - ٨٠	كوفية ابن معطى وبغدادية
٩٠ - ٨٧	الباب الثالث - الفصول الخمسون
٩٦ - ٩٠	كيف رتب ابن معطى مسائل النحو فى الفصول؟
٩٨ ، ٩٧	كيف عالج ابن معطى مسائل النحو فى الفصول؟
٩٩	الصرف فى الفصول
١٠٦ - ١٠٠	التعبيرات والمصطلحات فى الفصول

صفحة	
١١٢ - ١٠٧	مأخذ علي ابن معطى
١٢٩ - ١١٣	التابعات والاختيارات في الفصول
١٣١ ، ١٣٠	الشواهد في الفصول
١٣٢	هل أفاد ابن معطى في الفصول من الألفية؟
١٣٣	متى ألف ابن معطى الفصول؟
١٣٦ - ١٣٤	شُراح الفصول
١٣٩ - ١٣٧	نُسخ الفصول

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس (٢) فهرس الموضوعات

صفحة	
١٤٩ - ١٦٩	الباب الأول في مقدمة هذا الفن من الأصول - وفيه عشرة فصول
١٤٩	الفصل الأول في بيان الكلام والكلمة والقول
١٤٩ ، ١٥٠	الفصل الثاني فيما يأتلف منه الكلام، وهو الاسم والفعل والحرف
١٥١ ، ١٥٢	الفصل الثالث في حد الاسم وعلاماته
١٥٢	الفصل الرابع في حد الفعل وعلاماته
١٥٣	الفصل الخامس في حد الحرف وعلاماته وقائده
١٥٢ ، ١٥٥	الفصل السادس في الإعراب والبناء
١٥٥	الفصل السابع في إعراب الاسم المتمكن
١٥٥ - ١٥٩	المنع من الصرف
١٥٩ ، ١٦٠	المعتل وإعراب المقصور والمنقوص والأسماء الستة
١٦٠ ، ١٦١	المتنى
١٦١ - ١٦٣	الجموع
١٦٣ - ١٦٦	الفصل الثامن في إعراب الفعل المضارع .
١٦٦	الفصل التاسع في العلل الموجبة بناء الاسم
١٦٧ - ١٦٩	الفصل العاشر فيما تبني عليه الكلمة
١٧٠ - ١٩٧	الباب الثاني في أقسام الأفعال
١٧٠ ، ١٧١	الفصل الأول في أقسام الأفعال : ماض ومستقبل وحال
١٧١ ، ١٧٢	الفصل الثاني في بيان حالة الفعل مع الفاعل - وفيه الكلام
	على اللازم والمتعدى
١٧٢ ، ١٧٣	الفصل الثالث فيما يتعدى إلى مفعول واحد. وفيه الكلام على الفاعل
١٧٣ - ١٧٥	الفصل الرابع فيما يتعدى إلى مفعولين - وفيه الكلام على ظن وأخواتها

صفحة	
١٧٥	الفصل الخامس فيما يتعدى إلى ثلاثة متاعيل
١٧٧، ١٧٦	الفصل السادس في الفعل الذي لم يسم فاعله
١٧٩ - ١٧٧	الفصل السابع في الأفعال غير المتصرفية. وفيه الكلام على نعم وبئس وجدا وفعل التعجب
١٨٣ - ١٨٠	الفصل الثامن في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر - كان وأخواتها، وأفعال المقاربة - كاد وأخواتها
١٨٤، ١٨٣	الفصل التاسع فيما يتعدى إليه جميع الأفعال، التعمدي وغير التعمدي
١٨٥، ١٨٤	المصدر
١٨٦، ١٨٥	الظرف من الزمان
١٨٨ - ١٨٦	ظرف المكان
١٨٩، ١٨٨	الحال
١٩١ - ١٨٩	التمييز
١٩٢، ١٩١	الاستثنى
١٩٣، ١٩٢	المشبه بالمفعول - وهو التمييز إذا وقع معرفة
١٩٣	المفعول له
	المفعول معه
١٩٧ - ١٩٤	التصلي العاشر فيما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به - وفيه الكلام على التحذير والإغراء
٢٢٤ - ١٩٨	الباب الثالث فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال
٢٠٠ - ١٩٨	الفصل الأول في العامل في المبتدأ والخبر
٢٠٢ - ٢٠٠	الفصل الثاني في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر - إن وأخواتها
٢٠٢	لا النافية للجنس

صفحة	
٢٠٣-٢٠٦	الفصل الثالث في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة
٢٠٦، ٢٠٧	الفصل الرابع في الجوازم
	الفصل الخامس في حرفين مترددين بين الأسماء والأفعال: لا وما
٢٠٨، ٢٠٩	الذين يعملان عمل ليس
٢١٠-٢١٢	الفصل السادس في حروف النداء
٢١٠-٢١٢	الاستعانة والترخيم والتدبة
٢١٢-٢١٨	الفصل السابع في حروف الجر
٢١٨-٢٢٢	الفصل الثامن في الأسماء العاملة عمل الفعل
٢١٨، ٢١٩	لسم الفاعل
٢١٩، ٢٢٠	للصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢٠، ٢٢١	للصدر المقدر بأن والفعل
٢٢١، ٢٢٢	أفعل التفضيل
٢٢٣، ٢٢٤	الفصل التاسع في الأسماء التي سميت بها الأفعال
٢٢٤	الفصل العاشر في الإضافة الاسمية
٢٢٥-٢٣٩	الباب الرابع في النكرة والمعرفة وذكر التوابع
٢٢٥	الفصل الأول في الفرق ما بين المعرفة والنكرة
٢٢٥، ٢٢٦	الفصل الثاني في ذكر العلم
٢٢٧-٢٣٠	الفصل الثالث في المضمرة - وفيه الكلام على التنازع
٢٣٠-٢٣٢	الفصل الرابع في المهمات - وفيه الكلام على أسماء الإشارة والموصول
٢٣٢، ٢٣٣	الفصل الخامس في المعرف باللام
٢٣٣	الفصل السادس في الإضافة
٢٣٤، ٢٣٥	الفصل السابع في أسبق التوابع ، وهو النعت

صفحة	
٢٣٦، ٢٣٥	الفصل الثامن في التوكيد
٢٣٧، ٢٣٦	الفصل التاسع في العطف
٢٣٩، ٢٣٨	الفصل العاشر في البدل
٢٧٧-٢٤٠	الباب الخامس في فصول متفرقة
٢٤٦-٢٤٠	الفصل الأول في العدد وما يلتحق به
٢٤٤	الكناية
٢٤٦، ٢٤٥	كم وأحكامها
٢٤٧، ٢٤٦	الفصل الثاني في المذكر والمؤنث
٢٥١-٢٤٨	الفصل الثالث في التصغير
٢٥٤-٢٥١	الفصل الرابع في النسب
٢٥٦-٢٥٤	الفصل الخامس في المقصور والمدود
٢٥٨-٢٥٦	الفصل السادس في الإمالة والهجاء
٢٦٢-٢٥٨	الفصل السابع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر
٢٦٦-٢٦٢	الفصل الثامن في التصريف - وفيه الكلام على الزيادة والقلب والبدل والنقل والحذف والإدغام
٢٦٨-٢٦٦	الفصل التاسع في الوقف والحكاية - وفيه كلام عن الروم والإشمام والتضعيف
٢٧٧-٢٦٩	الفصل العاشر في الإدغام وضرائر الأشعار

عبد الرحمن الفيضاني (٣) فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائياً*
أسكنها الله الفردوس
(١)

الإبدال ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧

أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٥٨ - ٢٦٢

الإدغام ٢٦٦ ، ٢٦٩

الاستثناء = المستثنى

الاستغاثة ٢١٠ ، ٢١٢

الاسم وعلاماته ١٥١

اسم الفاعل ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٤٣

أسماء الأفعال ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤

الأسماء الستة ١٥٩ ، ١٦٠

الإشارات ١٦٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٥١

الإشمام ٢٦٧

الإضافة ١٦٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣

الإعراب ١٥٤

أفعال المقاربة = كاد وأخواتها

أفعال التفضيل ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤

الإلغاء والتعليق ١٧٥

الإمالة ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧

* رتب ابن معطي مسائل النحو والصرف في كتابه « الفصول » ، ووضع لها عنوانات تخالف ما ألفه الطلبة والدارسون في أيامنا هذه ، بعد مساعدات طريقة ابن مالك وشراحه ، وأيضاً فقد أدار ابن معطي مسائل النحو على العامل ، وقد اقتضاه هذا أن يتكلم على بعض المسائل في أكثر من فصل . لهذا كله رأيت أن أرتب مسائل الكتاب ترتيباً هجائياً ، ليسهل الرجوع إليه والإفادة

إن وأخواتها ٢٠٠-٢٠٢

(ب)

البدل ٢٣٨، ٢٣٩

البناء ١٥٤، ١٦٦-١٦٩

(ت)

التاريخ [وهو مما يلتحق بالعدد] ٢٤٢

التحذير والإغراء ١٩٤-١٩٦

الترخيم ٢١١، ٢٥١

التصغير ٢٤٨-٢٥١

التضعيف ٢٦٧

التعجب ١٧٩

التمييز ١٨٠، ١٨٩، ١٩١، ٢٢٢

التنازع ٢٢٨، ٢٢٩

التوكيد ٢٣٥، ٢٣٦

(ج)

جمع التكسير ١٦١، ١٧٣

جمع المذكر السالم ١٦٢

جمع المؤنث السالم ١٦٢، ١٦٣

جوازم الفعل المضارع ٢٠٦-٢٠٨

(ح)

الحال ١٨٦-١٨٨، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٢٢

حَبَّذَا ١٧٨، ١٧٩

الحذف ٢٦٧، ٢٦٥
الحرف وعلاماته ١٥٣
حروف الجرّ ٢١٢ - ٢١٨
الحكاية ٢٦٨

(ر)

الرّوم ٢٦٧

(ز)

الزّيّادة ٢٦٢، ٢٦٣

(ص)

الصفة المشبّهة باسم الفاعل ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤

(ض)

ضرائر الأشعار ٢٧٠ - ٢٧٧

(ظ)

ظرف الزمان ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٧
ظرف المكان ١٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٧
ظنّ وأخواتها ١٧٤، ١٧٥

(ع)

العدد ٢٤٠ - ٢٤٦

العطف ٢٣٦، ٢٣٧

العلمّ ٢٢٥، ٢٢٦

(ف)

الفاعل ١٧١ - ١٧٣، ١٩٤

الفعل وعلاماته ١٥٢

فعل الأمر ١٧١

الفعل الماضي ١٧٠

الفعل المضارع ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧١

الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله^(١) ١٧٦ ، ١٧٧

الفعل اللازم ١٧١ ، ١٧٢

الفعل المتعدّي ١٧٢ - ١٧٥

(ق)

القلب ٢٦٤

القول ١٤٩

(ك)

كاد وأخواتها [أفعال المقاربة] ١٨٠ ، ١٨١

كان وأخواتها ١٨٠ - ١٨٣

كلا وكلتا وإعرابهما ١٥٩

الكلام والكلم والكلمة ١٤٩

« كم » الاستفهامية والخبرية ٢٤٥ ، ٢٤٦

الكناية ٢٤٤ ، ٢٤٥

(ل)

« لا » العاملة عمل « ما »^(٢) الحجازية ٣٠٩

« لا » النافية للجنس ٣٠٢

(١) وانظر : التائب عن الفاعل .

(٢) مكنا قال ابن عطية . والذي في كتب المتأخرين : « العاملة عمل ليس » ، وهما سواء .

(م)

- « ما » الحجازية ٢٠٩ ، ٢٠٨
المبتدأ والخبر ١٩٨ - ٢٠٠
المتنى ١٦٠ ، ١٦١
المذكر والمؤنث ٢٤٦ ، ٢٤٧
المستثنى ١٨٩ - ١٩١
المشبه بالمفعول به ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٢
المصدر ١٨٣ ، ١٨٤
المصدر القدر بأن والفعل ٢٢٠ ، ٢٢١
المضمر ١٦٦ ، ٢٤٧ - ٢٣٠
المعروف باللام ٢٣٢ ، ٢٣٣
المفعول به ١٧٢ - ١٧٥ ، ١٨٩ ، ١٩١
المفعول له - وهو المفعول لأجله ١٩٢ ، ١٩٣
المفعول معه ١٩٣
المقصود ١٥٩ ، ٢٥٣ - ٢٥٦ ، ٢٦٧
الممدود ٢٥٤ - ٢٥٦ ، ٢٧٢
المنوع من الصرف ١٥٦ - ١٥٩
المنقوص ١٥٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧
الموصلات ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥١

(ن)

- النائب عن الفاعل^(١) ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٤
النداء ٢١٠ - ٢١٢

(١) وانظر : الفعل الذى لم يسم فاعله .

النَّدْبَةُ ٢١٢

النَّسَبُ ٢٥١ - ٢٥٤

النَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ٢٧٣، ١٧٢

النَّمْتُ ٢٣٥، ٢٣٤

نَعَمٌ وَبَيْسٌ ١٧٧، ١٧٨، ٢٢٧

النَّقْلُ ٢٦٥، ٢٦٧

النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ٢٢٥

نَوَاصِبُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ٢٠٣ - ٢٠٦

نَوْنَا التَّوَكُّيدَ ١٦٤ - ١٦٦

(هـ)

الْمَجَاءُ ٢٥٧، ٢٥٨

(و)

الْوَقْفُ ٢٦٦ - ٢٦٨

عبد الرحمن النجدي (٤) فهرس الآيات القرآنية
أسكنه الله الفردوس

رقم الآية رقم الصفحة

سورة فاتحة الكتاب

اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم

. غير المغضوب عليهم .

٢٣٨٠١٧٧ ٧٤٦

سورة البقرة

٣٠٠ ٢

فيه هدى للمتقين

١٩٩ ٥

وأولئك هم المفلحون

٢٦٤ ٢٤

فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا

١٨٩ ٦٠

اثنتا عشرة عينا

٢٨٧ ٩١

وهو الحق مصدقا

١٧٥ ١٠٢

ولقد علموا لمن اشتراه

١٩٢ ١٠٩

حسدا من عند أنفسهم

١٧٢ ١٢٤

وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات

١٩٦ ١٣٥

ملة إبراهيم حنيفا

١٩٧ ١٣٨

صبغة الله

٢٠٠ ١٧٣

إن الله غفور رحيم

١٩٢ ٢٠٧

ابتغاء مرضات الله

١٩٩ ٢١٨

والله غفور رحيم

١٩٨ ٢٢١

ولعبد مؤمن خير من مشرك

١٦٦ ٢٣٧

إلا أن يعفون

١٩٠ ٢٤٩

فشر بوا منه إلا قليلا منهم

٢٣٩٠٢٢٠ ٢٥١

ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض

رقم الآية	رقم الصفحة	
٢٨٠	١٨٢	وإن كان ذو عسرة
الآية الأخيرة	٢١٢	ربنا لا تؤاخذنا

سورة آل عمران

٩١	١٨٩	ملء الأرض ذهباً
٩٧	٢٣٩	ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
١٣٩	١٦٢	وأنتم الأعلون
١٨٥	١٩٨	كل نفس ذائقة الموت

سورة النساء

٤	١٨٨	فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً
١٩	١٦٦	إلا أن يأتين
٦٦	١٩١	ما فعلوه إلا قليل منهم
١٢٢	١٩٧	وعد الله
١٢٣	٢٢١	ومن أصدق من الله قيلاً
١٦٣	٢١٨	والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة
الآية الأخيرة	٢٢٨	يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة

سورة المائدة

٥٢	١٨١	فمسي الله أن يأتى بالفتح
١٠٥	٢٢٣	عليكم أنفسكم

سورة الأنعام

٢٧	٢٠٦	يا ليتنا نرد ولا نكذب
١٠٩	٢٠٢	وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون
١٥٨	١٧٢	لا ينفع نفساً إيمانها

رقم الآية	رقم الصفحة	
سورة الأعراف		
٧٧	٢١٠	يا صالح ائتنا
١٣٢	٢٠٧	مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
١٥٥	١٧٣	واختار موسى قومه سبعين رجلا
١٧٧	١٧٨	ساء مثلاً
سورة التوبة		
٦	١٩٤	وإن أحد من المشركين استجارك
٦٥	١٦٥	ليقولنَّ
٦٩	٢٣٢	وخضتم كالذي خاضوا
سورة يونس		
٢٨	٢٢٣	مكانكم أنتم وشركاؤكم
٣٨	٢٣٧	أم يقولون افتراه
٧١	١٩٣	فاجمعوا أمركم وشركاكم
سورة هود		
٨١	١٩١	ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك
١١١	٢٠١	وإن كلاً لما ليوفينهم
سورة يوسف		
٢٩	٢١٢	يوسف أعرض عن هذا
٣٠	١٧٣	وقال نسوة
٣١	٢٠٨	ما هذا بشراً
٦٤	٢٢٢	خير حافظاً
٩٨	٢٣٠	إنه هو الغفور الرحيم

رقم الآية رقم الصفحة

سورة الحجر

٢١٦ ٢ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا
٢٣٦٤١٩٠ ٣١٤٣٠ فسجدوا للملائكة كلهم أجمعون . إلا إبليس

سورة النحل

١٨٢ ٥٨ ظل وجهه مسودا
٢٦٧ ٩٦ ما عندكم ينفد وما عند الله باق
١٥٩ ٩٧٤٩٦ بأحسن ما كانوا يعملون

سورة الإسراء

٢٠٧ ١١٠ أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى

سورة الكهف

١٧٨ ٥ كبرت كلمة
١٧٥ ١٢ لنعلم أي الحزبين
٢٢٢ ٤٦ خير عند ربك ثوابا وخير أملا
١٧٨ ٥٠ بئس للظالمين بدلا
٢٣٩ ٦٣ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره
٢٢٨ ٩٦ آتوني أفرغ عليه قطرا
٢٢٢ ١٠٣ بالأخسرين أعمالا

سورة مريم

١٨٨ ٤ واشتعل الرأس شيبا
١٦٥ ٢٦٠ إماما ترين
٢٣٢ ٦٩ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا
١٧٥ ٧٧ أفرأيت

رقم الآية	رقم الصفحة	
		سورة طه
١٠	٢٦٧	أو أجد على النار هدى
٦٩	٢٠٤	لا تقفروا على الله كذبا فيسحقكم
		سورة الأنبياء
٢٢	١٩١	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
		سورة الحج
٤٠	٢٣٩، ٢٢٠	ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض
		سورة المؤمنون
٢٤	٢٠٨	ما هذا إلا بشر مثلكم
٥٢	١٨٧	وإن هذه أمتكم أمة واحدة
		سورة النور
٣٦	١٩٤	يسبغ له فيها بالغدو والآصال . رجال
٤٥	١٩٩	والله خلق كل دابة من ماء
		سورة النمل
٢٥	٢٦٦	يخرج الخب
٨٨	١٩٧	صنع الله
		سورة الروم
٤٧	١٨١	وكان حقا علينا نصر المؤمنين
		سورة لقمان
٢٦	٢٣٠	إن الله هو الغنى الحميد
		سورة سبأ
١٠	١٩٣	يا نجبال أوبي معه والطير

رقم الآية رقم الصفحة

سورة فاطر

٢٠٧ ٢

ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها

٢٣٩ ٢٧

وغيرا يب سود

٢٠٤ ٣٦

لا يقضى عليهم فيموتوا

سورة يس

٢٠١ ٣٢

وإن كل لما جميع لدينا محضرون

سورة الصافات

٢٠٢ ٤٧

لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون

١٨٢ ١٣٨، ١٣٧

وإنكم لتمرون عليهم مصبحين . وبالليل

سورة ص

٢٠٩ ٣

ولات حين مناص

٢٢٠ ٢٤

بسؤال نعجتك إلى نعاجه

١٦٢ ٤٧

وإنهم عندنا لمن المصطفين

٢٣٦، ١٩٠ ٧٤، ٧٣

فسجد الملائكة كلهم أجمعون . إلا إبليس

سورة فصلت

١٧٥ ٤٨

وظنوا ما لهم من محيص

سورة الشورى

٢١٨ ١١

ليس كمثل شيء

سورة الزخرف

١٨٢ ١٧

ظل وجهه مسوداً

٢١١ ٧٧

يا مال ليقض علينا ربك

رقم الآية	رقم الصفحة	
		سورة الأحقاف
١٢	١٨٧	لسانا عربيا
٢٤	٢٢٤٤٢١٩	هذا عارض ممطرنا
		سورة محمد
٢١	٢٠	طاعة وقول معروف
٣٥	١٦٢	وأنتم الأعلون
		سورة الحجرات
١٤	١٧٣	قالت الأعراب
		سورة القمر
١٢	١٨٨	وفجرنا الأرض عتيونا
		سورة الحديد
١١	٢٠٤	من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه
		سورة المجادلة
٢	٢٠٨	ماهن أمهاتهم
		سورة الطلاق
الآية الأولى	١٦٦	إلا أن يأتين
٢	٢٠٧	ومن يتق الله يجعل له مخرجا
		سورة الحاقة
٧	٢٤٠	سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما
١٣	١٧٧	فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة
١٩	٢٢٨	هاؤم اقرءوا كتابيه
		سورة الجن
١٩	١٨١	كادوا يكونون عليه لبدا

رقم الآية	رقم الصفحة	
		سورة المزمل
٢٣٣	١٦ ، ١٥	كما أرسلنا إلى فرعون رسولا . فعصى فرعون الرسول
٢٠٢	الآية الأخيرة	علم أن سيكون منكم مرضى
		سورة المرسلات
٢٠٥	٣٦	ولا يؤذن لهم فيعتذرون
		سورة التكوير
١٩٤	الآية الأولى	إذا الشمس كورت
		سورة الإنشقاق
١٩٤	الآية الأولى	إذا السماء انشقت
		سورة الشمس
١٩٦	١٣	ناقة الله وسقياها
		سورة الليل
٢٠١	١٢	إنّ علينا للهدى
		سورة العلق
٢٣٨ ، ١٦٤	١٦ ، ١٥	لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة
		سورة القدر
٢٢٩	الآية الأولى	إنا أنزلناه في ليلة القدر
٢١٦	« الأخيرة »	حتى مطلع الفجر
		سورة العصر
٢٣٣	٢ ، ١	والعصر . إن الإنسان لفي خسر
		سورة الهمزة
١٦٥	٤	كيتبذنّ

رقم الصفحة

(٥) فهرس الحديث النبوي

٢٢٢

ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة

* * *

(٦) فهرس الأثر

١٩٥

إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب

من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه

٢٥٥

لولا الخليفة لأذنت

من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه

* * *

(٧) فهرس الأمثال

١٩٧

أتميمًا مرّة وقيسيًا أخرى؟

١٩٦

غضب الخيل على اللجم

١٩٥

كليهما وتمرا

١٩٦

مواعيد عرقوب

* * *

رقم الصفحة

١٩٩	أبو يوسف أبو حنيفة
١٩٧	أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى ^(١)
١٨٨	أخطب ما يكون الأمير قائماً
١٨٧	أرسلها العراك
١٧٣	أمرتك الخير
١٩٥	أهلك والليل
١٩٥	إيتاي وأن يحذف أحدكم الأرنب ^(٢)
٢٠٢	إيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً
١٩٦	خير مقدم
٢٦٨	دعنا من تمرتان
٢١٦	سرت حتى أدخل البلد
١٩٨	شرٌّ أهرّاً ذا ناب
٢٢٤	صلاة الأولى
٢٠٠	على التمرة مثلها زبدا
١٩٦	غضب الخيل على اللجم ^(٣)
١٩٥	كليهما وتمر ^(٤)
٢٠٦	لاتأكل السمك وتشرب اللبن
٢٠٢	لا إذا نجدة غير بطل

* هذا فهرس نافع إني شاء الله ، فإن كثيراً من هذه التعبيرات النحوية تجرى على السنة
بعض الكتاب والمتأدين ، وقد يصعب على بعض محققى النصوص معرفة مكانها في أبواب النحو .

(١) وانظره في الأمثال . (٢) وانظره في فهرس الأثر .

(٣) وانظره في الأمثال . (٤) وانظره في الأمثال .

رقم الصفحة

٢٠٦

١٨٦

٢٠٤

١٩٥

٢٢٤

٢٢٩

١٩٦

١٩٥

٢٢٣، ١٩٥

٢١٠

لألزمك أو تقضيني ديني

لقيت زيدا مصعبا منحدرا

ماتأتينا فتحدثنا

ماز رأسك والسيف

مسجد الجامع

من كذب كان شرًّا له

مواعيد عرقوب^(١)

هذا ولا زعماتك

وراءك أوسع لك

يارجلا خذ بيدي [من قول الأعمى]

(١) وانظره في الأمثال .

(٩) فهرس القوافي وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٩	الربيع بن ضبع الفزاري	الوافر	والفتاء
٢٠٥	الحطيثة	الوافر	والإخاء
٢٢٠	رؤبة	الرجز	كليا
١٩٠	الكميت	الطويل	مَشْعَبٌ
٢٧٣	عميد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	مُطَلَّبٌ
٢٧٦	جرير	البيسيط	العَرَبُ
٢٧٦	الفرزدق	الطويل	يَقَارِبُهُ
١٨٢	—	الوافر	العَرَابِ
٢٣٩	كثير	الطويل	فَشَّتْ
٢٦٥	—	الرجز	عَلِجٌ
٢٦٥	—	الرجز	بِالعَشِجِ
٢٠٩	سعد بن مالك بن ضبيعة	مجزوء الكامل	بِراحٍ
٢٧١	إبراهيم بن هرمة	الوافر	بمَنزَاحٍ
٢٠٨	عقيبة بن هبيرة الأسدي	الوافر	الحديدا
٢٧٥	—	الرجز	فاصطيدا
٢٧٧	الفرزدق	الطويل	خالدٍ
٢٤٠	أبو الحسن الذبّاح	البيسيط	العددِ
٢٧٢	—	الرجز	السَّفَرُ
٢٦٥	عميد بن ماوية الطائي	الرجز	النَّقَرُ
٢٧٣	—	البيسيط	أترًا

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٣٦	رؤبة	الرجز	سَطْرًا
٢٣٦	رؤبة	الرجز	نَصْرًا
٢٧٥	—	الرجز	بِرًّا
٢٧٤	—	الطويل	مُجَبَّرٌ
٢٠٨	الفرزدق	البيسيط	بَشْرٌ
٢٧١	—	البيسيط	فَأَنْظُرُ
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مَكْرَرٌ
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	صَفْرٌ
٢٤٣	الفرزدق	الكامل	الأشبار
٢٤٦	الفرزدق	الكامل	عشارى
١٩٢	خرنق بنت هفان	الكامل	الأزر
١٨٢	ابن أحر	الطويل	بِوضْها
٢٢١	المرار الأسدى	الطويل	مِسْمَعًا
	أو مالك بن زغبة الباهلى		
١٦٦	النابغة الذبياني	الطويل	وازع
٢٠٥	—	الكامل	المسوع ^(١)
٢١٥	رؤبة	الرجز	الخرق
٢٧٤	—	الرجز	هواكا
٢٦٨	ذو الرمة	الوافر	بلالا
٢١٧	القطامي	البيسيط	قبيل
٢٠١	الأعشى	البيسيط	بنتعل

(١) في نسبه خلاف . انظر الموضع المذكور .

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
١٨٧	كثير	مجزوء الوافر	خِلَلُ
٢١٧	مزاخم بن الحارث العقيلي	الطويل	مجهول
١٩١	امرؤ القيس	الطويل	حلجل
١٩٣	—	الوافر	الطَّجَالِ
٢٦٧	منظور بن مرثد الأسدي	الرجز	للطُّوَلِ
٢٧١	—	الرجز	للنَّجْمِ
٢٩٣	حاتم الطائي	الطويل	تكرما
٢١٤	عمرو بن ربوع بن حنظلة	الوافر	أنعاماً
٢٦٨	شمير بن الحارث الضبي	الوافر	ظلاماً
٢٧٦	ذو الرمة	المنسرح	قلماً
٢٧٥	جرير	الطويل	عظم
٢٠٦	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	عظم
٢١٥	رؤبة	الرجز	قصة
٢٥٢	يزيد بن عبد المدان	الطويل	والتكرم
٢١٩	رجل من بني ضبة	الكامل	اللبهم
٢٧٠	العجاج	الرجز	الحمي
٢١٨	خطام المجاشعي	السريع	يؤففين
٢٧٢	قعبن بن أم صاحب	البيسط	صننوا
٢٧٤	يعلى الأحول الأزدي وقيل لغيره	الطويل	أرقان
٢١٦	امرؤ القيس	الطويل	بأرسان
٢٢٠	حميد الأرقط	الرجز	سمين

رقم الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مسترخية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	مستعلية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	اللينية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	الذلقية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	النطعية
٢٧٠	ابن معطى	الرجز	شجرية
١٩٧	العجاج	الرجز	قنسرى

* * *

أنصاف الأبيات

٢١٩	المنسرح عمرو ابن امرىء القيس الخزرجى	الحافظو عورة العشيرة لا
٢٧٢	—	فلو أن الأظبا كان حولى
٢١٧	امرؤ القيس	فرحنا بكابن الماء مجنب وسطنا الطويل
٢٠٤	ميسون بنت بحدل	لبس عباءة وتقر عيني الوافر
٢٧٢	قيس بن الخطيم	إذا جاوز الإثنين سر فإنه الطويل
٢٥٤	عبد يغوث بن وقاص الحارثى	وتضحك منى شيخة عبشمية الطويل

* * *

رقم الصفحة	رقع
	عبد الرحمن النخعي (١٠) فهرس الأعلام والقبائل والفرق
	(أ)
٢٠٨	أهل الحجاز
	(ب)
٢٢٨	البصريون
٢٦٨	بلال بن أبي بردة (ممدوح ذي الرمة)
	بلحارث = بنو الحارث
	بلعنبر = بنو العنبر
	بلقين = بنو القين
٢٧٦	بنو الحارث
٢٧٧	بنو العنبر
٢٧٧	بنو القين
	(ج)
٢٥٢	جُهينة
	(ح)
٢٥٢	حَنِيفَة
١٩٩	أبو حنيفة (النعمان بن ثابت - الإمام الأعظم)
	(خ)
٢٧٧	خالد بن عبد الله القسري
٢٠٢	الخليل بن أحمد
	(ر)
٢٦٧	ربيعة

رقم الصفحة

	(ز)	ابن الزبير (عبد الله)
٢٢٣	(س)	سيبويه (عمرو بن عثمان)
٢٦٧، ٢٢٤، ٢١٨، ٢١٤، ١٩١	(ش)	شنودة
٢٥٢	(ط)	طبي*
٢٣١	(ع)	ابن عمر (عبد الله)
٢٢٣	(ف)	الفرزدق (همام بن غالب)
٢٠٨	(ق)	قريش
٢٥٢، ٢٠٨		القيسى (عمرو بن هبيرة)
٢٧٧	(ك)	الكوفيون
٢٣٠، ٢٢٩	(م)	معاوية بن أبي سفيان
٢٠٨	(ي)	أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم - صاحب أبي حنيفة)
١٩٩		

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

(١١) فهرس الأماكن

رقم الصفحة

٢٧٦

الأهواز

٢٥٥

بردى

٢٠٨

الحجاز

٢٥٢

مكة

٢٧٦

نهر تيرى

* * *

(١٢) فهرس مراجع الدراسة والتحقيق

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للدمياطي . مطبعة عبد الحميد
حنفي القاهرة ، ١٣٥٩ هـ .
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
مطبعة عبد الحميد حنفي ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق هـ . ريتز . استانبول ١٩٥٤ .
- الأشباه والنظائر النحوية ، للسيوطي . الهند ١٣٦١ هـ .
- الاشتقاق ، لابن دريد . تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . القاهرة ١٩٥٨ م .
- إعراب القرآن ، المسمى إملاء ما من به الرحمن ، للعكبري . مصطفى الباني الحلبي .
القاهرة ١٩٦١ م .
- الأعلام ، للأستاذ الزركلي . طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . لابن السيد البطليوسي . بيروت ١٩٠١ م .
- ألفية ابن معطي . تحقيق المستشرق السويدي زتستين . ليزج ١٩٠٠ م .
- أمالى ابن الشجري . الهند ١٣٤٩ هـ .
- إنباه الرواه على أنباه النحاة ، للقفطي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
دار الكتب المصرية ١٩٥٠ - ١٩٧٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري . تحقيق الشيخ
محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦١ م .
- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي . تحقيق الدكتور مازن المبارك . القاهرة ١٩٥٩ م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان النحوي . القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني . القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- البداية والنهاية لابن كثير . القاهرة ١٣٤٨ هـ .

- البرهان في علوم القرآن ، للزركشى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٥٧ م .
- بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل
إبراهيم . القاهرة ١٩٦٤ م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، للفيروز ابادي . تحقيق الأستاذ محمد المصري دمشق ١٩٧٢ م .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبي البركات الأنباري . تحقيق الدكتور
رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٧٠ م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري . تحقيق الدكتور طه
عبد الحميد طه . القاهرة ١٩٦٩ م .
- تاج التراجم في طبقات الحنفية ، لابن قطلوبغا . مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢ م .
- تاج العروس شرح القاموس ، للزبيدي . القاهرة ١٣٠٦ هـ .
- تاريخ الأدب العربي للمستشرق الألماني كارل بروكلمان . (الجزء الخامس) . ترجمة
الدكتور رمضان عبد التواب ، ومراجعة الدكتور السيد يعقوب بكر القاهرة ١٩٧٦ م .
- تاريخ ابن الوردي . القاهرة ١٢٨٥ هـ .
- تاريخ أبي الفدا (المسمى المختصر في أخبار البشر) القاهرة ١٣٢٥ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات
القاهرة ١٩٦٨ م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى . القاهرة ، مطبعة عيسى
الخلبي . بدون تاريخ .
- تفسير أبي حيان = البحر المحيط .
- تفسير الطبري . تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر . دار المعارف - القاهرة ١٩٥٨ م .
- تفسير القرطبي . دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

- التسكيلة لوفيات النقلة ، للحافظ المنذرى . تحقيق الدكتور بشار عواد معروف .
الجزء الخامس . القاهرة ١٩٧٥ م .
- تلخيص مجمع الآداب ، لابن الفوطى . تحقيق الدكتور مصطفى جواد . دمشق ١٩٦٢ م .
تهذيب اللغة ، للأزهري . القاهرة ١٩٦٤ م .
- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، للشعالبي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٦٥ م .
- الجامع الصغير ، للسيوطى . طبعة رابعة . القاهرة ١٩٦٤ م .
- جمهرة الأنساب ، لابن حزم . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٢ م .
الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ، للقرشى . الهند ١٣٣٢ هـ .
- حاشية الصبان على الأشمونى = انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك .
حاشية يس العليمى على التصريح = انظر : التصريح .
- الحركة الفكرية فى مصر فى عصرين الأيوبي والمملوكى الأول . للدكتور
عبد اللطيف حمزة . القاهرة ١٩٤٧ م .
- الحيوان ، للجاحظ . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٦٥ م .
خزانة الأدب ، للبغدادى . الطبعة القديمة بولاق ١٢٩٩ هـ . والطبعة الحديثة .
تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٧ م .
- الخصائص ، لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد على النجار . دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
دائرة المعارف الإسلامية . مطبعة دار الشعب . القاهرة ١٩٧٠ م .
- درة الغواص فى أوهم الخواص ، للحريرى . ليبزج ١٨٧١ م .
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى . تصحيح الشيخ
محمد سيد جاد الحق . القاهرة ١٩٦٨ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى . القاهرة ١٣٢٨ هـ .

- دول الإسلام ، للذهبي . تحقيق الأستاذين فهم شلتوت ، ومحمد مصطفى إبراهيم .
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق محمد نفاع ، وحسين عطوان . دمشق ١٩٦٩ م .
- ديوان ابن أحرر . تحقيق الدكتور حسين عطوان . دمشق - جمع اللغة العربية -
من غير تاريخ .
- ديوان الأحوص . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلى . تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين . بغداد ١٩٦٤ م .
- ديوان الأعشى - ميمون بن قيس - شرح الدكتور محمد حسين . القاهرة ١٩٥٠ م .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان أبي تمام . تحقيق الدكتور عبده عزام . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٧ م .
- ديوان جرير . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- ديوان حاتم الطائى . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٥ م .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق الدكتور وليد عرفات . سلسلة جب التذكارية
- بيروت ١٩٧١ م .
- ديوان الحطيئة . تحقيق الأستاذ نعمان أمين طه . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان الخرنق . بيروت ١٨٩٩ م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادى (ضمن كتاب دراسات فى الأدب العربى لجوستاف
فون جرونباوم) بيروت ١٩٥٩ م .
- ديوان ذى الرمة . تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح . دمشق ١٩٧٣ م .
- ديوان رؤبة . لبيزج ١٩٠٣ م .

- ديوان زهير . دار المكتب المصرية . القاهرة ١٣٦٣ هـ .
- ديوان الشريف الرضى . دار صادر - بيروت ١٩٦١ م .
- ديوان الشريف المرتضى . تحقيق الأستاذ رشيد الصفار . القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم . بيروت ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج . ليزج ١٩٠٢ م .
- ديوان الفرزدق . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٩٣٦ م .
- ديوان القطامي . تحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد . القاهرة ١٩٦٢ م .
- ديوان كثير عزة . الجزائر ١٩٢٨ م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصارى . تحقيق الدكتور سامى مكى العانى . بغداد ١٩٦٦ م .
- ديوان لبيد . تحقيق الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .
- ديوان المتوكل الليثى . جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى . بغداد ١٩٧١ م .
- ديوان مزاحم بن الحارث العقيلي . تحقيق كرنكو . ليدن ١٩٢٠ م .
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الدكتور شكوى فيصل . بيروت ١٩٦٨ م .
- الذيل على الروضتين ، لأبى شامة . القاهرة ١٣٦٦ هـ .
- الرسالة للإمام الشافعى . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر . القاهرة ١٩٤٠ م .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى . الجزء الأول . تحقيق الأساتذة مصطفى السقا ، محمد الزفاف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين . القاهرة ١٩٥٤ م .
- سنن ابن ماجة . تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة ١٩٥٢ م .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى . القاهرة ١٣٥٠ هـ .

- شدور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥١ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، ومختصر شرح الشواهد للعيني . مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة بدون تاريخ .
- شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، برقم ٦٣ نحو .
- شرح حماسة أبي تمام ، للمرزوقي . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٧٢ هـ .
- شرح ابن الخباز على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، برقم ١١٧ نحو .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥٣ م .
- شرح العيني على الشواهد بحاشية خزانة الأدب . طبعة بولاق . ومختصره بحاشية شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .
- شرح الفصول الخمسين للخوي . نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٢٥٣ نحو .
- شرح قصيدة بانة سعاد ، لابن هشام . مصر ١٣٠٢ هـ .
- شرح المفضليات ، لابن الأنباري . تحقيق المستشرق تشارلس لايل . بيروت ١٩٢٠ م .
- شروح التلخيص ، في البلاغة . القاهرة ١٩٣٧ م .
- الصحاح في اللغة ، للجوهري . تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار . القاهرة ١٩٥٦ م .
- الضرائر ، للآلوسي . المطبعة السلفية . القاهرة ١٣٤١ هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لالسخاوي . القاهرة ١٣٥٥ هـ .
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، للتميمي ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلوي . القاهرة ١٩٧٠ م .

طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكي . تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلوة ،
ومحمود محمد الطناحي . عيسى الحلبي . القاهرة ١٩٧٥ م .
العبر في خبر من عبر . تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد والأستاذ فؤاد سيد .
الكويت ١٩٦٦ م .

الفلاحة والملاحة ، للدلي . القاهرة ١٣٢٢ هـ .

القاموس المحيط ، للفيروز ابادي . القاهرة ١٩٣٣ م .

قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
القاهرة ١٩٥٠ م .

الكامل ، لهبرد . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٦ م .

الكتاب ، لسبويه . الطبعة القديمة . بولاق ١٣١٦ هـ . والحديثة بتحقيق
الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٦ م .

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، للحاج خليفة . استانبول ١٩٤١ م .
الكليات ، لأبي البقاء . المطبعة العامرة . استانبول ١٢٨٧ هـ .

لسان العرب ، لابن منظور . بولاق ١٣٠٠ هـ .

لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني . الهند ١٣٢٩ هـ .

المباحث اللغوية في العراق ، للدكتور مصطفى جواد . القاهرة ١٩٥٤ م .

مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق الدكتور فؤاد سزجين .
القاهرة ١٩٥٥ م .

مجالس ثعلب . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٥٦ م .

مجالس العلماء ، للزجاجي . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ م .

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . المجلد الثالث .

مجمع الأمثال، المياداني . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة ١٩٥٩ م.
المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لابن جنى . تحقيق الدكتور: عبد الحلیم
النجار وعلى النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي . القاهرة ١٣٨٦ هـ .
المحصل شرح الفصول ، لابن إياز . نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية .
٢٩١ نحو .

المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف . القاهرة ١٩٦٨ م .

مرآة الجنان ، لليافعي . الهند ١٣٣٨ هـ .

مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
القاهرة ١٩٥٥ م .

المصباح المنير، للرافعي . تصحيح الشيخ حمزة فتح الله . طبعة ثالثة . القاهرة ١٩١٢ م .

معاني القرآن ، للفراء . تحقيق الشيخ محمد علي النجار . القاهرة ١٩٥٥ ، ١٩٦٦ م .

معجم الأدباء ، لياقوت الحموي . القاهرة ١٩٣٦ م .

معجم البلدان ، لياقوت الحموي . طهران ١٩٦٥ م .

معنى اللبيب ، لابن هشام . تحقيق الدكتورين مازن المبارك ومحمد علي حمد الله .

بيروت ١٩٦٤ م .

مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده . تحقيق الأستاذين كامل بكري وعبد الوهاب

أبو النور . القاهرة ١٩٦٨ م .

الفضليات . اختيار المفضل الضبي . تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام

هارون . القاهرة ١٩٥٢ م .

المتنضب ، للهبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ .

مقدمة في النحو ، تنسب إلى خلف الأحمر . تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي .

دمشق ١٩٦١ م .

- المقصود والمدود، لابن ولاد. القاهرة ١٩٠٨ م .
- النبوغ المغربي ، للأستاذ عبد الله كنون . طبعة ثانية . بيروت
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردى . دار الكتب المصرية .
- ١٩٣٢ م
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد طنطاوى . القاهرة ١٩٤٩ م .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزرى . القاهرة . المكتبة التجارية . بدون تاريخ .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقرئ . تحقيق الدكتور إحسان عباس .
- بيروت ١٩٦٨ م .
- نقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة . تحقيق المستشرق بيتان . ليدن ١٩٠٥ م .
- نكت الهميان في نكت العميان، للصفدى . تحقيق الأستاذ أحمد زكى . القاهرة
- ١٩١١ م
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير . تحقيق محمود محمد الطناحى .
- القاهرة ١٩٦٣ م
- النوادير في اللغة ، لأبى زيد الأنصارى . بيروت ١٩٦٧ م .
- الهاشميات ، للكهيت . القاهرة ١٣٣٠ هـ .
- جمع الهوامع ، للسيوطى . القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .
- القاهرة ١٩٤٨ م

تصويبات

سطر	صفحة	
٥	٢	١٣٩١
٥	١٦٥	﴿ لِيَقُولُنَّ ﴾ آية ٦٥ من سورة التوبة
٧	٢١٨	الفعل

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٥٧ / ١٩٧٧

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس